



معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (1656)

التنمية العادلة

معضلة النمو الاقصادى أم عدالة توزيع الدخل

أ.د./ عثمان محمد عثمان

أستاذ الاقتصاد

بمعهد التخطيط القومى

فبراير 2015

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب ريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

التنمية العادلة

معضلة النمو الاقصادى أم عدالة توزيع الدخل؟

عثمان محمد عثمان
أستاذ الاقتصاد
معهد التخطيط القومى

لماذا عاد الاهتمام بقضية توزيع الدخل؟

كانت فوارق الدخل، والفجوة بين الفئات الاجتماعية، محلاً للاهتمام، بل والقلق، بين الاقتصاديين المتخصصين والسياسيين على اختلاف توجهاتهم، حتى من خارج الأيديولوجية الماركسية، وفي البلدان غير المنضوية تحت كتلة دول حلف وارسو. وربما كان أبرز الكتابات التي بدأت إثارة الانتباه إلى أهمية مسألة عدم المساواة في توزيع الدخل وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وكذلك العلاقة بين هذين المؤشرين، هو الخطاب الذي ألقاه "كوزنتس" (Simon Kuznets, 1955) في المؤتمر السنوي السابع والثلاثين للرابطة الاقتصادية الأمريكية. وصارت هذه المقالة مرجعاً لكل ما تَبَعَهَا من دراسات وأبحاث ومراجعات حتى وقتنا الراهن. وارتكزت معظم هذه الأعمال العلمية إلى محاولة قياس واختبار الفرضية الأساسية التي اقترحها كوزنتس حول علاقة النمو الاقتصادي بنمط توزيع الدخل. ولأن كل هذا القدر الهائل من الكتابات والدراسات لم يُمكنه حسم طبيعة هذه العلاقة، فليس مثيراً ولا مدعاة للاستغراب أن المؤشرات والبيانات التي استخدمها كوزنتس في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، لازالت هي نفس المؤشرات والإحصاءات التي يستخدمها كثيرون في الوقت الراهن، إما للتدليل على صحة مقولة كوزنتس، أو لدحضها.

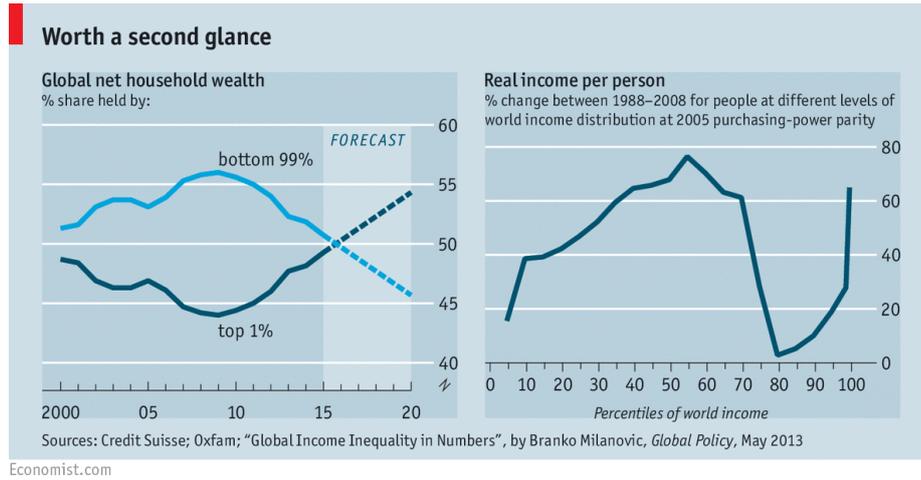
في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن الاهتمام قد ظهر بما عُرفَ بعد ذلك "بالدول النامية" أو "العالم الثالث". وعندما أطلق كوزنتس مقولته وطرح للنقاش هذه المسألة، كان مَحْطُ اهتمامه، واختيار الإحصاءات ينصب على الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، إنجلترا، ألمانيا). تتمثل خلاصة رؤية كوزنتس، في أن التوزيع النسبي للدخل كان يتجه نحو التكافؤ أو المساواة (equality) وأن هذا الاتجاه العام كان ملحوظاً منذ العشرينات، وربما بدأ في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وطبقاً لدراسته، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تُظهِرُ صورة توزيع دخل الأُسُر أن نصيب أفقر 40% من السكان (الخُمسين الأدنى على سلم توزيع الدخل) قد زاد من 13.5% في 1929 إلى 18% في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية (متوسط السنوات 1944، 1946، 1947، 1950) بينما هبط نصيب أغنى 20% (الخُمس الأعلى في سلم توزيع الدخل) من 55% إلى 44%، كما انخفض نصيب أغنى 5% من السكان من 31% إلى 20% في نفس الفترة. كما أن البيانات المعروضة عن إنجلترا ربما تعكس اتجاهاً أعمق نحو انخفاض درجة اللامساواة في توزيع الدخل. ولعل من أهم النقاط المحورية في دراسة كوزنتس هو ماسجلته البيانات من التزامن والارتباط بين استقرار أو انخفاض مستوى اللامساواة في توزيع الدخل (الأنصبة النسبية للفئات الاجتماعية) وبين الزيادة الملموسة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ويفسر كوزنتس هذا الاستخلاص بأن الانخفاض في عدم المساواة بين الأنصبة يعني أن نصيب الفرد من الدخل في فئات الدخل المنخفض يزيد بمعدل أعلى من متوسط دخل الفرد في الفئات الأغنى.

إتَّبَعَتْ تفاوت توزيع الدخل في البداية في الدول الغنية (خاصة التي تتوفر عنها بيانات لفترة طويلة مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة) النمط الذي افترضه كوزنتس، ألا وهو زيادة درجة التفاوت في المراحل الأولى مع التصنيع والنمو ثم الاتجاه إلى الانخفاض بعد ذلك. فبعد أن بلغت حدة تفاوت الدخل ذروتها في أواخر القرن التاسع عشر في إنجلترا، وحتى العشرينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة، بدأت في الانخفاض بشدة لتصل إلى أدنى مستوياتها في السبعينات. إتَّجَهَ توزيع الدخل إلى اللامساواة والتفاوت بصورة متزايدة منذ أوائل الثمانينات في معظم البلدان. ومنذ ذلك الوقت أصبحت أمريكا وإنجلترا - وكذلك معظم الاقتصادات المتقدمة - أكثر غنى، وأكثر لامساواة (عدم عدالة) في توزيع الدخل. في 2010 كان متوسط دخل الفرد الأمريكي أعلى بنسبة 65% عن مستواه في الثمانينات، وبنسبة 77% في إنجلترا. وفي غضون

نفس الفترة زادت التفاوتات في الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية (بمقياس جيني¹) من 0.35 إلى 0.40 أو أكثر، وفي إنجلترا من 0.30 إلى 0.37 .

لقد كان هذا اتجاهاً واضحاً في زيادة درجة اللامساواة والتطور العكسي في توزيع الدخل. وكان هذا هو الاتجاه ذاته في 16 من بين 20 دولة غنية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). (Branko Milanovic, 2011). انظر الشكل 1. وكما هو واضح فإن ترائُق زيادة متوسط الدخل مع زيادة التفاوت في التوزيع في الدول المتقدمة يجيء على خلاف ما تبناه كوزنتس وكثير من الاقتصاديين من فكر وتنظير في هذا المجال.

الشكل (1) تطور نمط توزيع الدخل على المستوى العالمي



ولعل المثير للانتباه كذلك هو التغير في نمط توزيع الدخل الذي حدث في بلد كبير مثل الصين، بلد فقير يملك مزايا نسبية في منتجات كثيفة العمل (غير الماهر)، حيث قفزت فيه نسبة التجارة إلى الناتج المحلي من 20% إلى أكثر من 60% في 2008. كان المتوقع أن تتراجع اللامساواة، نتيجة ارتفاع أجور العمالة منخفضة المهارة بالمقارنة بنظيرتها من العمالة الماهرة. الواقع أن معامل جيني ارتفع في الصين من 0.30 في 1980 إلى حوالي 0.45 في السنوات الأخيرة. مرة أخرى، الواقع يدحض النظرية (Milanovic, 2011). على الجانب المقابل، قد يرى البعض أن الحالة الصينية تتوافق – حتى الآن – مع فرضية كوزنتس. أى أن بلداً فقيراً بدأ مرحلته الأولى للتنمية وارتفع معدلات النمو الاقتصادي، وهاهو يشهد تزايد التفاوت في توزيع الدخل. هل سيبقى الصين على مسار منحني كوزنتس، وتشهد إنخفاض معامل تفاوت الدخل في السنوات المقبلة؟

وفيما يظهر فإن زيادة مستوى التفاوت في توزيع الدخل لا ترهق فقط بمرحلة النمو الاقتصادي ومستوى التنمية (وفقاً لفرضية كوزنتس أو غيرها وماعداها). فهذا الارتباط لا يُفسَّر زيادة اللامساواة التي شهدتها بلدان الكتلة السوفيتية السابقة. فبينما ارتفعت درجة التفاوت (معامل جيني) بحوالي الثلث في الولايات المتحدة في الفترة من 1980 حتى 1995، شهد العقد اللاحق لتفكك الاتحاد السوفيتي، قفراً معامل التفاوت في روسيا بثلاثة أمثال هذه السرعة، في نفس الوقت الذي تراجع فيه متوسط دخل الفرد. وعلى الرغم من توقف الزيادة في معدل اللامساواة مع نهاية القرن العشرين، فقد بقى هذا المعدل في روسيا أعلى منه في الولايات المتحدة، وبمائل تقريبا المعدل في الصين. وحدث نفس الشيء في بلدان وسط أوروبا (الاشتراكية سابقاً)، ولكن ظلت معدلات التفاوت عند مستويات منخفضة نسبياً.

¹ يقيس التفاوت بين فئات الدخل المختلفة. وتتراوح قيمة المعامل بين الصفر (ليشير إلى المساواة الكاملة بين دخل كل الأفراد والفئات في المجتمع) وبين الواحد الصحيح (الذي يعنى عدم المساواة التامة في توزيع الدخل).

وعلى النقيض من ذلك، إتجهت تفاوتات توزيع الدخل في بلدان أمريكا اللاتينية إلى الانخفاض خلال سنوات العقد الأول من القرن الجديد، وكانت الظاهرة ملحوظة في البرازيل، التي كانت تُعدُّ المثال الأبرز في ارتفاع حدة تفاوت الدخل. وعلى الرغم من انخفاض معامل جيني في البرازيل من 0.60 إلى 0.57 فقط (أى ثلاث نقاط مئوية) فقد جاء هذا الانخفاض على غير الاتجاه العام للارتفاع في أنحاء العالم. وقد انخفضت أيضا درجة التفاوت في المكسيك والأرجنتين (Milanovic, 2011). لقد أصبحت ظاهرة تركيز الدخل والثروة في غالبية الاقتصادات محلاً للرصد والتحليل. وتُبيِّن الإحصاءات أنه بين 1990 و2010 ارتفع معامل جيني، تقريباً في كافة الدول المتقدمة والأوروبية البازغة. ففي ثلث الاقتصادات المتقدمة ونصف اقتصادات أوروبا الانتقالية، ارتفع جيني بأكثر من ثلاث نقاط مئوية. لقد زادت كذلك درجة اللامساواة في معظم إقتصادات آسيا والكريبي والشرق الأوسط وأكثر من ثلث بلدان أمريكا اللاتينية. وانعكس هذا التركيز ليس فقط في اتساع الفجوة في الدخل والثروة، ولكن أيضا في عدم المساواة في الفرص والقدرة على الحراك الاجتماعي (IMF, 2014).

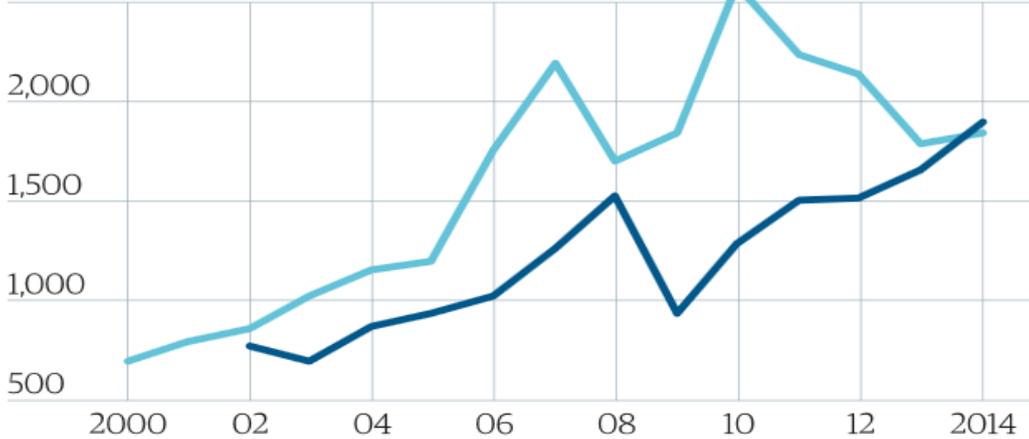
شهدت التسعينات - إذن - إهتماماً مستجداً بقضايا توزيع الدخل والنمو الاقتصادي. ويختلف هذا عن التجاهل النسبي الذي لقيته موضوعات التوزيع خلال عقد الثمانينات. ويرجع ذلك إلى اعتبارين: الأول، أن السياسة الاقتصادية اتجهت في ذلك العقد إلى التثبيت والإصلاح الهيكلي وتحرير السوق. وقد أدت أزمة الديون العالمية والاختلالات المالية والنقدية الناجمة عنها إلى انصراف السياسة الماكرو اقتصادية عن قضايا العدالة والتنمية الاجتماعية. والثاني: أن المناخ الفكري والإداري والأكاديمي، الذي أحاط بالسياسة الاقتصادية تأثر، منذ منتصف السبعينات، باقتصاد السوق الذي تصاعدت وتيرته بصعود التاشيرية في إنجلترا والريجانية في الولايات المتحدة. الواقع أن استمرار زيادة حدة التفاوت واللامساواة في توزيع الدخل والثروة بين الأثرياء وباقي الفئات (أنظر الشكل 2) ليس فقط في البلاد النامية أو الفقيرة ولكن ربما بصورة صارخة في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، قد زاد من حدة الجدل والتحذير من المخاطر الاقتصادية والسياسية بل والاستقرار العالمي. وقد جاء التقرير الذي نشرته OXFAM بمناسبة مؤتمر دافوس في يناير 2015، ورد الفعل القوي على خطاب حالة الاتحاد للرئيس الأمريكي تعبيراً عن المدى الذي بلغته ظاهرة اللامساواة من أهمية واهتمام.

الشكل (2) نموذج صارخ للامساواة في توزيع الثروة

Wealth of the richest 80 people

Combined wealth in current \$bn

● Richest 80 people ● Poorest 50% of world



GUARDIAN GRAPHIC

SOURCE: OXFAM, FORBES

يثير هذا التصاعد في الاهتمام عددًا من التساؤلات (؟, Solimano) :

- 1- هل يؤدي النمو الاقتصادي إلى مزيد من المساواة (أم اللامساواة) في توزيع الدخل؟ هل تعوق (أم تُسرِّع) العدالة في توزيع الدخل من النمو الإقتصادي؟ ماذا تقول النظريات المختلفة عن اتجاه السببية وطبيعة العلاقة بين توزيع الدخل والنمو؟
- 2- ما هي الآليات والقنوات الإقتصادية التي ينتقل من خلالها التأثير والتأثر بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي؟ ما هو دور المدخرات القومية، معدل الاستثمار، نمو الإنتاجية، التعليم، أسواق المال، في تحديد شكل هذه العلاقة؟
- 3- ما هو دور الآليات السياسية، الذي تُشيدُه كل من النظريات لها، في صياغة العلاقة؟ ما هو تأثير آلية التصويت والصراع السياسي؟
- 4- ما هي الدلائل العملية - سواء في الدول النامية أو المتقدمة - على وجود وشكل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي؟
- 5- ما هي الانعكاسات على السياسة التي تنطوي عليها كل من النظريات نحو حفز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية؟

ستكون محاولة الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها هي محل اهتمام الدراسة.

الفصل الأول

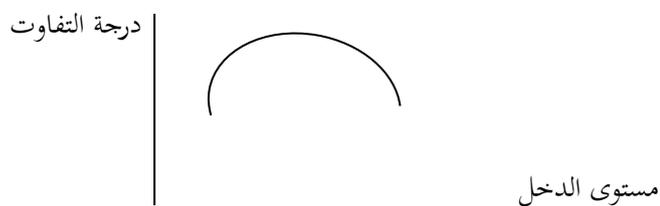
نشأة وتطور دراسة علاقة النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل

1-1 فرضية كوزنتس

كانت البداية عندما أخضع سيمون كوزنتس للفحص - في مقالته الشهيرة في 1955 - العلاقة بين متوسط دخل الفرد ونمط توزيع (اللامساواة في) الدخل في عدد من البلدان. لقد استمدت النظرة إلى النمو غير العادل (النمو مع سوء التوزيع) أساسها من فرضية كوزنتس. كان التصور هو أن حدة التفاوت في التوزيع ستتجه إلى الزيادة في المراحل الأولى من النمو في البلاد النامية ثم تبدأ بعد نقطة معينة في الانخفاض، أي أن العلاقة بين عدم المساواة (على المحور الرأسي) وبين متوسط الدخل (المحور الأفقي) سوف تأخذ تشكلاً الناقوس (أو U المعكوسة). لم يُقدّم كوزنتس نظرية رسمية (مُثَنَّة) تتبنى أسباب حدوث ذلك، ولكنه استعرض التطورات التي تقود إلى استنتاج هذه العلاقة، التي جرى فيما بعد محاولة تأطيرها، وربما إدراجها في صُلبِ نظريات النمو.

استندت مقولة كوزنتس إلى الافتراض بأن الاقتصاد يتكون من قطاع ريفي منخفض الدخل وقليل التفاوت في توزيع هذا الدخل، وقطاع آخر حضري غني وترتفع فيه درجة التفاوت في التوزيع. يتحقق النمو عندما ينتقل العمال من الريف إلى الحضر، حيث تتحول شريحة من الدخل في الريف، إلى الدخل الحضري. وبالتعريف لن يتغير التوزيع داخل كل قطاع. وبدءاً من الحالة التي يعمل فيها جميع السكان في الريف، فسوف يزيد تفاوت التوزيع مع انتقال أول عامل إلى القطاع الحضري، وعندما يغادر آخر عامل ريفي سوف تعود التفاوتات إلى الانخفاض. وبين هذين الطرفين النقيضين تأخذ العلاقة الشكل الناقوسي بين تفاوت التوزيع وبين متوسط الدخل)، كما يظهر في الشكل التالي.

الشكل (3) منحنى كوزنتس



وعلى الرغم من أن فرضية كوزنتس كانت ذات طبيعة تقريبية وعمومية، فقد وَجَدَت الكثيرين من المؤيدين، الذين ألمح بعضهم إلى أنها "مؤكدة"، وأطلق عليها البعض "وصف الحقيقة النمطية"، بل إعتبرها آخرون بمثابة قانون اقتصادي. ويمكن أن نجد هذه الدعاوى المؤيدة لهذه المقولة في الأدبيات المنشورة حتى نهاية القرن العشرين. (Francisco, 1999, Ferreira).

ظلت النظرة - حتى وقت قريب - لعلاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل محكومة بالتحليل الذي قدمه كوزنتس في أواسط الخمسينات. وكما هو معروف، فقد توقع أن النمو الاقتصادي (الذي يبدأ عند مستوى منخفض للدخل، كما في حالة الاقتصاد الفلاحي (الريعي) سوف يؤدي - في البداية - إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل، ثم تضيق - بعد ذلك - هذه الفجوة، وهو ما يصوره المنحنى الناقوسي لكوزنتس. لقد استند اشتقاق هذا الشكل للمنحنى إلى معلومات تطبيقية أكثر من استناده إلى نظرية صريحة. ويركز تفسير منحنى كوزنتس على التحول والانتقال، خلال عملية التنمية، من القطاع الزراعي (الريفي) (التقليدي) (حيث الإنتاجية المنخفضة) إلى القطاع الحديث (مثل الصناعة ذات الإنتاجية المرتفعة)،

في المراحل المبكرة من التنمية، حيث يسمح وجود "فائض العمالة" في القطاع الريفي بهذا الانتقال دون أن تحدث زيادة في الأجور الحقيقية للعمالة غير الماهرة. وعلى العكس، تأخذ الدخول الحقيقية للعمالة الماهرة في الارتفاع (نتيجة نقص العرض من هذا النوع من العمالة) خلال عملية الانتقال من الزراعة إلى الصناعة، وهو ما يؤدي إلى زيادة واتساع الفجوة بين مستويات الأجور وتوزيع الدخل. يبدأ إنخفاض التفاوت (الجزء الهابط من منحنى كوزنتس) عندما يتزايد دخل الفرد، وينحسر جيش الاحتياطي من سوق العمل، وتشجع "علاوة" المهارة للعمال على زيادة العمالة الماهرة من خلال التعليم والتدريب. ومع اضطراد هذه العملية تضيق فجوة الأجور، ويتحسن توزيع الدخل.

وبينما أيدت كثير من النماذج النظرية ما تضمنه منحنى كوزنتس، فقد كان الدعم التطبيقي لهذه العلاقة محدوداً، بسبب عدم توفر بيانات لفترة ممتدة عن توزيع الدخل. فقد استندت فرضية كوزنتس الأصلية إلى بيانات تاريخية في النصف الأول من القرن التاسع عشر عن ثلاث دول فقط (إنجلترا، الولايات المتحدة، ألمانيا). ومنها صاغ استنتاجه بحدّ أن البيانات تبرر الانطباع التقريبي بثبات (استقرار) التوزيع النسبي للدخل (قبل الضرائب)، يتبعه تساؤل في التباين النسبي في التوزيع فيما بعد الحرب العالمية الأولى، وربما قبل ذلك. (Francisco Ferreira, 1999)

على الرغم من أن البيانات عن عدة بلدان متقدمة قد تؤيد هذا النمط من العلاقة، فقد يسهل أن نجد بلداناً أخرى لا تنطبق عليها هذه الحالة. وحتى عندما يصف منحنى كوزنتس العلاقة، مثلما وُجد في حالي بريطانيا والولايات المتحدة، فإن الهجرة والانتقال بين القطاعات - وهي الآلية الأساسية لدى النظرة التقليدية - لا تفسر سوى جانب بسيط من التغير في درجة تفاوت التوزيع. والأهم أن عدم المساواة بين المهن والوظائف يبدو أكثر تأثيراً على الاتجاه العام لتفاوت التوزيع، مع زيادة تعويضات العاملين حسب المهارة نتيجة التغيرات التكنولوجية الخارجية، وتؤدي إلى زيادة درجة التفاوت الإجمالية، وتخفيض التفاوت الناشئ عن تراكم المهارة، مما يرتبط في النهاية بتقاربها انعكاساً لندرة المهارات خلال فترة التصنيع التي تمت في النصف الأول من القرن التاسع عشر (Deigning and Squire, 1998).

كثيرة هي الكتابات والدراسات التي أخضعت هذه العلاقة، كما توصل إليها كوزنتس، للاختبار وإعادة التقييم. فقد حفرت فرضية كوزنتس الكثير من الدراسات التطبيقية والجهود البحثية التي وُجّهت لاختبار شكل المنحنى: طبيعة العلاقة ومدى قوتها، اختيار الدول والفترات الزمنية، وتحديد موقع "نقطة التحول" التي يبدأ عندها - أو بعدها - توزيع الدخل في التحسن خلال عملية التنمية. لقد توصلت إحدى الدراسات (Arne Bigsten and Jorgen Levin, 2001) إلى عدم وجود دليل على هذه العلاقة الناقوسية المذكورة في مقالة كوزنتس. وفي أغلب البلدان كان من الصعب رصد أي تغير ملموس في توزيع الدخل خلال العقود الأخيرة. والأكثر من هذا فإنه لم يتبين وجود ارتباط في اتجاه ثابت بين النمو السريع وزيادة تفاوت الدخل. إرتبط النمو السريع بزيادة اللامساواة (التفاوت في توزيع الدخل) مرات، كما انخفضت حدة سوء توزيع الدخل مع ارتفاع معدلات النمو مرات أخرى. في بعض الحالات لم يحدث تغير على الإطلاق. ولقد خلص باحثون كثر إلى نفس النتيجة: عدم وجود علاقة منتظمة بين معدل النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل.

وقيل الدراسات التي تمت في النصف الثاني من الثمانينات، باستخدام بيانات من مجموعات الدول -CROSS section، إلى تأييد مشروط لوجود منحنى كوزنتس. بالإضافة إلى أن تحليل الانحدار باستخدام بيانات مجموعات دول، يُظهر عدم استقرار الجزء الصاعد (زيادة التفاوت) على المنحنى، بالمقارنة باستقرار أكثر في الجزء الهابط (زيادة العدالة). وطالما أن الشطر المعبر عن زيادة التفاوت يمثل حالة الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط فإن العلاقة غير مستقرة في هذه الدول. وعلى العكس، يبدو أن تفاوت الدخل يميل إلى الانخفاض في الدول ذات مستوى الدخل المتوسط والمرتفع. أما نتائج

الدراسات التي تمت على بلدان منفردة في أمريكا اللاتينية (كولومبيا، البرازيل، الأرجنتين) وفي آسيا، فقد تطابقت مع شكل منحى كوزنتس. وكذلك الأمر، بالنسبة للدراسات التي أجراها البنك الدولي في منتصف التسعينات باستخدام بيانات من مجموعات الدول والسلاسل الزمنية، فقد أظهرت إنطباق منحى كوزنتس على حالة دول محدودة (10% من دول العينة)، ولكن بصفة عامة لم تتأكد الثقة إحصائياً في العلاقة بين مستوى الدخل وعدم المساواة في التوزيع لأكثر من 75% من بلدان العينة. ولم تُثبِت - من ثم - عمومية المنحى، ولم يتحقق من خلال هذه الدراسات وجود - أو قوة - العلاقة التي ينطوى عليها شكل منحى كوزنتس. (Solimano، ؟؟)

ساد في الخمسينات وما بعدها في أدبيات توزيع الدخل والتنمية ما يمكن وصفه بالتجميعية أو الصورة المختزلة *aggregative and reduced form*. إذ أنها في جانبها النظري تهدف إلى استنباط العلاقة - خلال تقدم عملية التنمية - بين مقاييس توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد ككل من ناحية ومتوسط دخل الفرد من ناحية أخرى. وفي جانبها التطبيقي تم التركيز على تقدير وقياس هذه العلاقة الكلية. وكانت الدراسات التطبيقية تنظر إلى هذه العلاقة المقدره إما كاختبار لعملية التنمية المتبعة، أو كحقيقة مُنمَّطَة كى يتم تفسيرها أو لأخذها في الحسبان من جانب راسم السياسة. وكان الجانب الرئيسى من هذا المنهج يكمن في محاولة اشتقاق أو إختبار فرضية كوزنتس (التي أطلق عليها البعض "قانون" كوزنتس (Kanbur, 1998) التي تعتقد أنه مع ارتفاع مستوى الدخل، تزيد - في البداية - تفاوتات الدخل، ثم تتجه إلى التحسن بعد ذلك. ومن استعراض الكتابات التي استندت إلى هذه الفرضية، يمكن الاستنتاج أنها لم تكن قاطعة ولا حاسمة ومع ذلك فإنها بطبيعتها الإجمالية والمختزلة تجاهلت الكتابات حول العلاقة الفعلية بين الإثنين كما تفصح عنها "دراسات الحالة" *case studies* لعملية التنمية.

1-2 تفاوت توزيع الدخل والأداء الاقتصادي: هل هناك نظرية للنمو والتوزيع؟

يمكن إستماحة الأعداد لدارسى علم الاقتصاد في السبعينات والثمانينات لنظرهم " لعدم المساواة " في توزيع الدخل باعتبارها مسألة هامشية. و كان من اهتم بهذا الموضوع أصلاً يَعْتَبِرُ أن توزيع الدخل هو نتيجة للتوزيع السائد للأصول، للتشغيل، وقرارات الادخار، والأسعار التي تتحدد في أسواق الأرض، العمل، ورأس المال، والسلع. وحتى أول التسعينات كان هناك القليل مما يمكن أن يقوله تخصص الاقتصاد حول تأثير " اللامساواة " - في توزيع الدخل والثروة عموماً - على المتغيرات المختلفة، مثل الكفاءة الاقتصادية، والتي يمكن اختزالها في معدل النمو.

لم يكن هذا هو الحال بصفة عامة. فقد كان الاهتمام بالتوزيع في مركز فكر الاقتصاديين الكلاسيكيين (التقليديين). وكما نُقِلَ عن ريكاردو أنه قال " الاقتصاد السياسى يجب أن يكون بحثاً في القوانين التي تحكم توزيع ناتج الصناعة فيما بين الطبقات التي انخرطت في تحقيقه ". تشكك الاقتصاديون الكلاسيك، مثل آدم سميث، ريكاردو، كارل ماركس، وغيرهم، في قدرة النمو الرأسمالى على تجنب تفاوت توزيع الدخل والثروة. (Ferreira, 1999)

الإطار الفكرى للنظريات

مالثوس والانفجار السكانى

عندما وُلد الاقتصاد السياسى الكلاسيكى، في المجلثرا وفرنسا، في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، كانت قضية التوزيع بالفعل إحدى القضايا الأساسية. كان هناك إدراك أن تحولاً جوهرياً يتم، قادت إليه الزيادة السكانية والنمو الديموجرافى غير المسبوق، مصحوباً بهجرة واسعة من الريف، وإرهاصات الثورة الصناعية. ربما كانت هذه هى البدايات لتفسير نمط توزيع الثروة، والبنية الاجتماعية، والتوازن السياسى في المجتمع الأوربى، إستناداً إلى خطر الزيادة السكانية الكبيرة، على النحو الذى

صاغه توماس مالثوس (يشار عادة إلى كتابه الشهير *Essay on the Principle of Population* في 1797). كان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن النمو السكاني غير المشهود من قبل، أدى إلى ركود الأجر الزراعية، وارتفاع ريع الأرض، خلال العقود السابقة على قيام الثورة الفرنسية. قد لا تكون التحولات الديموجرافية هي المسؤولة وحدها عن الثورة، ولكنها بكل تأكيد ساهمت في زيادة الغضب على الأروستقراطية، وتدهور شعبية النظام السياسي القائم (Piketty, 2014). لقد كانت مخاوف مالثوس من الربط بين التبعات السياسية والانفجار السكاني تكمن وراء تحذيره الشديد من مخاطر هذه الزيادة.

ريكاردو ومبدأ الندرة

تواصلت النظرة التشاؤمية، والنبوءات السوداوية حول التطور بعيد المدى لتوزيع الثروة والبنية الطبقية للمجتمع مع نشر دافيد ريكاردو لكتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي، والضرائب"، عام 1817. كان المدخل عند ريكاردو هو دراسة تطور أسعار وريع الأرض. كانت رؤيته تتمحور حول تأثير النمو المتواصل على السكان والإنتاج، مما ينعكس في تزايد ندرة الأراضي بالمقارنة مع السلع الأخرى. وفي هذه الحالة، يقضى قانون العرض والطلب، باتجاه ثمن الأرض نحو الارتفاع باستمرار، وكذلك الريع الذي يتقاضاه ملاك الأراضي. ومن ثم يحصل مُلاك الأراضي على حصة متزايدة من الناتج المحلي (الدخل القومي)، بينما يتناقص النصيب المتبقى لغيرهم، مما ينعكس في الاختلالات الاجتماعية.

ماركس ومبدأ التراكم اللانهائي

حينما نشر كارل ماركس المجلد الأول لرأس المال في 1867 (أى بعد نصف قرن من نشر رسالة ريكاردو) كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد تبدلت جوهرياً: لم يعد الأمر ما إذا كان المزارعون قادرين على توفير الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان، أو أن أسعار الأراضي سترتفع بشدة، وإنما كيف نفهم ديناميكيات وتغيرات الرأسمالية الصناعية. فعلى الرغم من النمو الاقتصادي، وربما بسبب هذا النمو، ونتيجة للهجرة الواسعة من الريف، بسبب الزيادة السكانية، وارتفاع إنتاجية الزراعة، تراحم العمال الصناعيين في العشوائيات الحضرية وتدهورت أحوال وأجور العمال.. الخ. وكما تُظهر البيانات التي توفرت فيما بعد، لم تشهد القوة الشرائية للأجور أية زيادة حقيقية حتى النصف الثاني (وربما الثلث الأخير) من القرن 19. وقد بقيت الأجور عند مستوياتها المتدنية، القريبة من - وربما أقل - مما كانت عليه في القرن 18، بسبب الزيادة في النمو الاقتصادي خلال هذه الفترات. لقد ارتفع بشدة نصيب رأس المال من الدخل القومي (الأرباح الصناعية، ريع الأرض، أجور المساكن) في المجلدات وفرنسا خلال النصف الأول من القرن 19. تراجعت هذه الحصة قليلاً في العقود الأخيرة من ذلك القرن، عندما زادت الأجور مع ارتفاع النمو. وحسب البيانات التي قام بيكيتي بتجميعها وتحليلها، لم يحدث انخفاض بنوي في اللامساواة قبل الحرب العالمية الأولى. فما حدث خلال الفترة 1870 - 1914 كان - في أحسن الأحوال - هو الاستقرار في اللامساواة وتركز الثروة عند مستوى غاية في الارتفاع (وفيما يبدو، لم تكن هذه الدائرة الحلزونية المتزايدة لعدم المساواة (العدالة) لتتوقف، ما لم تؤثر الصدمات التي ترتبت على انفجار الحرب العالمية (Piketty, 2014).

لقد اعتمد ماركس في تحليله - مثلما فعل ريكاردو - على التناقضات المنطقية في النظام الرأسمالي. ومثلما كان الحال في نموذج ريكاردو يستند ماركس إلى سعر رأس المال ومبدأ الندرة في تحليل تطور الرأسمالية الصناعية (حيث لا يوجد سقف لتراكم رأس المال المتمثل في الآلات والمعدات، والمنشآت.. الخ). ولهذا يمكن وصف خلاصة تحليله بإعتباره مبدأ "التراكم اللانهائي"، أى الميل القوي لرأس المال نحو استمرار التراكم، والتركز في أيدي فئة محدودة، بدون حدود.

لم تتحقق أى من التخوفات السوداء، أو النبوءات التي توقعها مالثوس، ريكاردو، أو ماركس، بل أخذت الأجور - في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر - في الارتفاع: بدأ توسع التحسن في القوة الشرائية للأجور، وتبدل الموقف تماماً، رغم

استمرار اللامساواة الشديدة، وربما تكون قد تزايدت حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى. يفسر بيكيتي هذا القصور، بتجاهل ماركس، مثل سابقه، التقدم التكنولوجي المستمر، وزيادة المضطربة في الإنتاجية، وهي العوامل التي تُوازُن أثر عملية التراكم وتركز رأس المال الفردي.

لا يقلل هذا النقد من مدى ملاءمة التحليل الماركسي من عدة جوانب. فقد بدأ بطرحه للسؤال الهام عن التركيز غير المسبوق في الثروة أثناء الثورة الصناعية. كما أن مبدأ التراكم اللائحي الذي طرحه ماركس، لا يزال صائباً في دراسة القرن الواحد وعشرين، كما كان في القرن الـ 19. وربما كان في بعض المجالات، أكثر أهمية من مبدأ الندرة عند ريكاردو. فإذا كانت معدلات نمو السكان والإنتاجية منخفضة نسبياً، يكتسب تراكم الثروة أهمية واضحة، خاصة عندما يزيد بنسب كبيرة، ويصبح مصدراً للاختلال الاجتماعي. (Piketty, 2014)

من ماركس إلى كوزنتس، من النبوءة إلى "حكايات الجن"

ليس هذا العنوان الفرعي من صياغتي، ولكنه ترجمة معبرة من عنديا الاقتصادية الفرنسي بيكيتي للتعبير عن طبيعة التحول في محتوى دراسة مسألة توزيع الدخل والثروة من المفكرين الأوائل في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أمثال ريكاردو وماركس إلى الاقتصاديين المحدثين في القرن العشرين مثل كوزنتس. إذ يرى بيكيتي أن الروح العامة التي أشاعها ريكاردو وماركس إنطوت على التوقع والتنبؤ بمآل النظام الاقتصادي على ضوء مبادئ الاقتصاد مثل الندرة، وتراكم رأس المال. وقد أفسحت هذه الرؤى الطريق أمام حالة الشغف " بحكايات العفاريت (الجن) " ذات النهايات السعيدة. لقد أوضحنا في أكثر من موضع أن كوزنتس رأى أن تفاوت توزيع الدخل واللامساواة سوف تتجه إلى التناقض تلقائياً في المراحل المتقدمة للتنمية الرأسمالية، بغض النظر عن اختيارات السياسة الاقتصادية، أو الاختلافات بين الدول. ظهرت موجة تفاعل مماثلة في تحليل روبرت سولو للشروط الضرورية التي تضمن إنطلاق الاقتصاد على مسار النمو المتوازن، بحيث يتزايد الناتج، الدخل، الأرباح، الأجور، رأس المال، أسعار الأصول، وغيرها بنفس المعدلات، ومن ثم تستفيد من النمو الاقتصادي كافة الفئات الاجتماعية، بنفس الدرجة، ولا تظهر أية تفاوتات غير عادية. وهكذا يكون موقف كوزنتس متعارضاً تماماً مع رؤية القرن 19 عند ريكاردو - ماركس في توقع الزيادة المتصاعدة في درجة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة، ولكن ما يميزها هو استخدامه لقاعدة إحصائية عريضة، لم تكن متوفرة حتى منتصف القرن العشرين. بدون هذه السلسلة من البيانات المتاحة لم يكن باستطاعة كوزنتس قياس عدم المساواة في توزيع الدخل، أو تحليل تطورها عبر الزمن. كانت تقديراته غير مسبقة لنصيب الفئات العشرية للسكان (وكذلك العُشَيْر الأعلى) من الدخل القومي الأمريكي، ولاحظ انخفاضاً حاداً في درجة اللامساواة في الولايات المتحدة من 1913 حتى 1948. ففي بداية الفترة، كانت حصة أغنى 10% من السكان تبلغ 45 - 50% من الدخل الأمريكي السنوي، إنخفضت في نهاية الأربعينات إلى 30 - 35%. كانت نسبة الانخفاض مرتفعة بوضوح، لأنها تمثل حوالي نصف الدخل الذي كان يحصل عليه أفقر 50% من السكان. (Piketty, 2014)

وفقاً لرؤية (نظرية) كوزنتس كان من المفترض أن تبدأ مرحلة التقدم في التنمية في نهاية القرن 19 أو بداية القرن العشرين في البلدان الصناعية، وأن انخفاض حدة اللامساواة كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1913 - 1948 يُعد حالة تُقبَلُ التعميم كظاهرة، ومن ثم إعادة إنتاجها في كافة الاقتصادات، بما فيها الدول النامية (التي كانت تترجح تحت وطأة الفقر فيما بعد مرحلة الاستعمار). وفيما يبدو، فإن البيانات التي قدمها كوزنتس في كتابه عام 1953، أصبحت - فجأة - سلاحاً سياسياً نافذاً. وكما يؤكد بيكيتي فإن كوزنتس كان حريصاً - في خطابه الرئاسي أمام نخبة الاقتصاديين الأمريكيين - على أن يُدَّكَّر مستمعيه أن القصد من وراء هذه التوقعات المتفائلة هو بكل بساطة " الإبقاء على الدول النامية ضمن إيسار orbit العالم الحر ". وبصفة عامة، تحولت نظرية منحني كوزنتس إلى مُنتج للحرب الباردة. ومع ذلك، فقد تمت

صياغة النظرية السحرية لمنحنى كوتنس لأسباب خاطئة، واتسمت النتائج التطبيقية لها بالهشاشة. لقد كان الانخفاض في اللامساواة التي تم رصدها في معظم الدول الغنية خلال الفترة 1914 – 1945، نتاجاً للحروب العالمية وما صاحبها من "صددمات اقتصادية وسياسية (خاصة لأصحاب الثروات الضخمة)، وليس نتيجة لعملية هادئة وتدرجية للإنتقال بين القطاعات، على النحو الذى وصفه كوزنتس. (Piketty, 2014)

المتغير الاقتصادى المُحدَّد لعلاقة النمو والتوزيع النظرية الكلاسيكية

كانت النماذج التي تؤيد صراحة أو ضمناً رؤية الكلاسيك هي نماذج النمو المحفوز بالإدخار. في هذه النماذج تُوفر دالة الادخار حلقة وصل بين توزيع الدخل والنمو. بالنسبة للكلاسيك (التقليديين)، يكون الميل الحدى للإدخار من الأجور (عند العمال) أقل (أو عند الصفر) من مثيله بالنسبة لعوائد التملك (الربح والربح للرأسماليين). ومن هنا، فإن توزيع الدخل الأكثر مساواة يرتبط بمعدل إدخار قومي أقل، تراكم رأسمالى منخفض، ومعدل ضعيف لنمو الدخل. كانت هذه هي الخلفية الفكرية لواقع القرنين الثامن والتاسع عشر – خاصة في إنجلترا – الذى صاحب خلاله النمو الاقتصادى السريع والثورة الصناعية، تركز الدخل والثروة، وهو الواقع الذى لم يكن في خصام مع النظرية (Ferreira, 1999).

إذن، وفقاً للنظرية الكلاسيكية (التقليدية) يتحدد نمو الناتج وزيادة الدخل بعملية الادخار. ترجع الاستثمارات الأكثر إلى المعدل الأعلى للتراكم الرأسمالى، الذى يعتمد على الأرباح الكبيرة التي تتحقق للرأسماليين. ومن هنا، فإن مستوى الاستثمار يتحدد تماماً بواسطة معدل الادخار، مما يعنى أن المساواة في توزيع الدخل (لصالح فئات العاملين) ستؤدى إلى إنخفاض الادخار الإجمالى، وإبطاء النمو الاقتصادى. ونتيجة لذلك، لن يمكن تجنب عملية "المقايضة" والإختيار بين النمو والتوزيع. واستمر قبول هذه النتيجة من جانب النظرية النيوكلاسيكية (Edgar Pardo-Beltran, 2002). فقط في النصف الأول من القرن العشرين ظهرت بعض الأصوات في مواجهة هذا الاعتقاد.

النظرية الكينزية

هناك على الجانب الآخر النماذج الكينزية والبنويبية (Structuralists)، التي يلعب فيها الطلب الكلى الدور الأساسى في تحديد النمو على المدى البعيد، فقد يكون تفاوت التوزيع إما مُعَوَّقاً (حيث يكون محكوماً بمستوى هيكل الأجور) أو مُحَفِّزاً للنمو (حيث يكون محكوماً بمستوى الربح). ويتوقف ذلك على تأثير توزيع الدخل على الطلب الكلى والاستثمار الخاص. وبرز الاعتراض الشديد من جانب "اللورد كينز"، الذى اعتبر أن عدم عدالة توزيع الثروة، والفشل في توفير التشغيل الكامل، مظهران صارخان لفشل الاقتصاد المعاصر. لقد أشار إلى أن تفاوت (عدم عدالة) التوزيع ينشأ من: "الاعتقاد الخاطئ بأن نمو رأس المال يتوقف على قوة حافز الفرد على الادخار، وأن جانباً كبيراً من هذا النمو يعتمد على مدخرات الأغنياء من ثرواتهم البالغة". (Edgar Pardo-Beltrann, 2002) وفوق ذلك، واستناداً إلى مبدأ "الطلب الفعال"، وتحديداً إلى نظريته في القانون النفسى ونظرية الاستثمار، إقتنعت الكينزية بأن إجراءات إعادة توزيع الدخل بطريقة تؤدى إلى زيادة الميل للاستهلاك ستكون إيجابية التأثير على نمو رأس المال.

في الخمسينات إنطوت نظرية النمو على دور بالغ الأهمية للتوزيع، إذ يتجه معامل رأس المال/العمل إلى مستوى التوازن المستقر من خلال اختلاف معدلات الادخار عند الرأسماليين والعمال. فإذا ارتفع هذا المعامل عن مستواه التوازنى، سيرتفع معامل الأجر/الربح. ولأنه يفترض أن الميل للإدخار من الأجور أقل من مثيله بالنسبة للأرباح، سيتجه التراكم الرأسمالى إلى الانخفاض، مما يؤدى إلى تراجع معامل رأس المال/العمل إلى مستوى التوازن.

ولعل من القضايا الهامة هي كيفية التوفيق بين منحى كوزنتس وبين النماذج الماكرو اقتصادية للنمو والتوزيع. إن منحى كوزنتس يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين (النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل) تتوقف على مستوى متوسط دخل الفرد. فعند المستويات المنخفضة لدخل الفرد، ربما يكون مطلوباً تركيز توزيع الدخل بدرجة ما، تسمح للأطراف الاقتصادية بتمويل تراكم رأس المال العيني والبشرى، بما يكفي لانطلاق عملية النمو. وبعد ذلك، وعندما يصل الاقتصاد إلى مستويات أعلى للدخل، فإن استمرار نفس النمط من توزيع الدخل سيصبح معوقاً أمام التوسع الاقتصادي في المستقبل. كانت دراسة آرثر لويس (Lewis 1954 and Ranis, 2004) التي تبحث عملية التنمية، حيث يبدأ النمو والتراكم في القطاع الحديث في الاقتصاد، تحاول أن تتبّع التأثيرات التوزيعية (الانعكاسات على التوزيع) التي تتركها هذه العملية، وأثر تغير نمط التوزيع بدوره على التنمية. إن عملية التنمية إبتداءً، وربما لفترة طويلة من الزمن، تؤدي إلى اتساع فجوة الدخل، طالما أن التأثير على القطاع التقليدي ظل غير ملموس، عن طريق زيادة الأجور والدخل في هذا القطاع. إذن، في مرحلة وجود فائض العمل حسب نموذج لويس ستزيد حدة تفاوت الدخل مع ارتفاع متوسط الدخل. وعندما يبدأ الفائض في النفاذ، واستمرار زيادة الدخل، تضيق فجوة الدخل. لم يكن هذا سوى صورة مطابقة لفرضية كوزنتس. ماذا عن النمو والتوزيع؟ في أبسط صور نموذج لويس، في غياب التقدم الفني، يرتبط تناقص الغلة (العائد) في القطاع الحديث بانخفاض الربحية، ومن ثم تراجع التراكم الرأسمالي والنمو، أى أن تراجع معدلات النمو سيتوافق مع زيادة درجة التفاوت في التوزيع (ومعنى هذا أنه من الواضح أن إدخال التقدم الفني سوف يزيد التحليل تعقيداً أكبر) (Ferreira, 1999)

يجد التفكير من خلال الانعكاسات المعقدة للنموذج البسيط لآرثر لويس، مخرجاً عن طريق الاستنتاجات الأكثر تبسيطاً التي صاغتها أفكار كوزنتس. لقد ركز بدوره على انتقال السكان بين قطاعات النشاط الاقتصادي، باعتباره السمة الرئيسية لعملية التنمية. وبينما لم يهتم بدوافع - وبالتالي نمذجة - هذا الانتقال، فقد ركز بدلاً من ذلك على انعكاسات وآثار انتقال السكان على توزيع الدخل. لقد أراد معظم الباحثين - فيما بعد - أن تشمل مناقشاتهم (ونماذجهم) المدى القصير، وكذلك مسار توزيع الدخل في المدى البعيد مع تقدم التنمية، أى رغبوا في أن يتمكنوا من تفسير الحالتين بإطار بسيط. وهكذا، فبينما يتضمن إطار لويس الافتراض بأنه إلى أن تنتهى مرحلة فائض العمل سيزيد تفاوت الدخل، فإنه وفقاً لكوزنتس هناك ميل لوجود إتجاه مماثل، ليغطي 50 سنة أو أكثر من تغير نمط التوزيع (ليأخذ الشكل الناقوسى)، حيث يزيد التفاوت في البداية (الأجل القصير)، ثم يأخذ في التراجع مع تقدم التنمية (في الأجل الطويل) وبلوغ مستوى معين من الدخل (نقطة تحول). لا نبعي المبالغة في أهمية وخطورة محاولة تغطية كافة الجوانب التحليلية بواسطة شكل تجميعي ومختزل للعلاقة. هناك دائماً الميل لأن تشمل البيانات كل أجزاء المنحنى الناقوسى. وعندما تفشل هذه المحاولة، يتم تجاهل العلاقة برمتها بين النمو والتوزيع، حتى في الأجل القصير. ولا تعنى حقيقة أنه، في الأجل الطويل (أو في مجموعة بلدان تتباين مستويات الدخل فيها، وتخفى الاختلافات الهيكلية والسياسات التأثيرات المحددة الأخرى) لا توجد علاقة بين النمو والتوزيع، أى أنه ليس هناك مبرر للاعتقاد بعدم وجود هذه العلاقة في الأجل القصير، وأن وجود (أو عدم وجود) علاقة في صورة مختزلة قد تكون له فائدة محدودة على راسم السياسة، وخاصة في الأجل القصير.

النظرية النيوكلاسيكية

تعود نظرية النمو - في المسار الرئيسى كما تعلمناه - إلى نموذج روبرت سولو الشهير، الذى لا يتطلب آلية لتوزيع الدخل كى نضمن بلوغ وضع توازنى. ولأن سولو قد بنى نموذجه حول دالة إنتاج نيوكلاسيكية، فقد أصبح هذا النموذج إطاراً لنظرية النمو النيوكلاسيكية. وفيما بعد تم تطوير هذا النموذج ليأخذ في الحسبان دور "التقدم الفني"، وكذلك استبدال معدل الادخار كمتغير خارجي في النموذج، ليحل محله الاستهلاك. يأخذ نموذج النمو الذى صاغه "روبرت سولو" في الحسبان

معامل رأس المال / العمل، ليصبح معتمداً على " أسعار " العمل ورأس المال. في هذا النموذج يكون النمو محكوماً أيضاً بالادخار، الذى يقود الاقتصاد (بافتراض المنافسة الكاملة، ثبات عائد النطاق، وتوازن السوق ..) إلى النمو التوازنى والتشغيل الكامل، من خلال مرونة أسعار عناصر الانتاج. وبدورها، تتحدد أنصبة كل من العمل ورأس المال فى الدخل القومى حسب الإنتاجية الحدية لكليهما، وافترض ثبات معدلات الادخار من عائد العمل ورأس المال، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل الادخار الإجمالى، استقلاً عن نمط توزيع الدخل. ومن هذا المنطلق لن يؤثر توزيع الدخل مباشرة على النمو الاقتصادى، على الرغم من أنه ربما تكون له سببية عكسية (؟؟ ، Solimano)، أى أن النمو الاقتصادى يحدد توزيع الدخل.

وعلى النقيض، افترض كالدور اختلاف معدلات الادخار بين العمال والرأسماليين، واستخدم التغيرات فى توزيع الدخل من خلال عملية " الادخار الاجبارى " كآلية أساسية لبلوغ التوازن الاقتصادى الكلى. ولهذا فإن السببية تتجه من النمو إلى توزيع الدخل، ومن الاستثمار إلى الادخار. واتجاه العلاقة من الاستثمار إلى الادخار تعنى أن النمو يصبح محكوماً بالاستثمار، ولكن على عكس نموذج كينز فقد افترض كالدور التشغيل الكامل، ووجد علاقة عكسية بين الأجور والنمو.

كانت هذه قضايا مثيرة، وغالبا معقدة، وباعتبار أن التعامل معها لم يتطلب معالجة صريحة لتوزيع الدخل أو الثروة، كما أن هذه المعالجة دونها صعوبات منهجية، فقد إنبتت هذه النماذج على إفتراض وجود هيئة مُمثلة representative agent ، وأن الاختيارات فى الاقتصاد كما لو كانت مطابقة لاختيار الفرد. ومن ثم فإن أهمية توزيع الدخل، التى أعطتها الاقتصاديات الكلاسيكية (كالدور/ كوزنتس) تم افتقادها عبر تطور علوم الاقتصاد لفترة طويلة. المجتمع ليس " هيئة متجانسة، سواء فى مستوى الدخل أو الثروة أو أية أبعاد أخرى. وعندما نقول أن الاقتصاد ينمو بسرعة معينة فإن المقصود هو متوسط معدل النمو لكل مجموع السكان. مع تقدم تكنولوجيا الحساب فقد تزايد هيكل توزيع الدخل، ولم يعد الاعتماد على متوسط الدخل وحده.

لا يعنى ذلك عدم الاهتمام بالتغير فى متوسط معدل النمو، ولكن يشير إلى ضرورة فهم مؤشرات أخرى، مثل تفاوتات الدخول (اللامساواة)، وتغير نمط التوزيع ... إلخ. وربما نجد أن متوسط الدخل يزيد بمعدل معين، ولكن يلزم كذلك أن نتعرف على شكل منحنى التوزيع الذى سيعكس مدى رفاه الفئات الفقيرة density function. إن علماء الاجتماع والاقتصاديين غير معينين فقط بتوصيف ما يحدث، بل هم مهتمون أكثر بالروابط بين المتغيرات، والأسباب، والتفسير للظواهر التى يدرسونها. هل هناك علاقة منتظمة مثلا، بين تباين توزيع الدخل من ناحية، ومعدل زيادته، من ناحية ثانية. وعندما يكون الأمر كذلك، فما هو اتجاه السببية؟ هل النمو يؤثر على مستوى التفاوت (التباين) فى توزيع الدخل، هل يؤثر نمط الاختلال القائم فى توزيع الدخل على معدل النمو المستقبلى، وإذا كان أى من ذلك كله صحيحا، فما هو السبب وراء ذلك؟

نظرية النمو الداخلى endogenous growth

الواقع أنه يمكن التوصل إلى هذه الصورة من التطورات عندما نلجأ إلى نظريات النمو الداخلى، والسياسة الداخلية endogenous policy حيث ترى أن المواطنين غير الموافقين (المعترضين) على نمط التوزيع السائد سيطلبون بفرض ضرائب أعلى على رأس المال، أو من نظريات ضغط الأرباح، التى تفترض أنه بعد فترة طويلة من النمو ستضعظ التنظيمات العمالية لزيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل، والحصول على نصيب أكبر من الكعكة الاقتصادية. وتبعات هذه التطورات واضحة، فعند مستوى معين من التنمية، وبعد فترة ممتدة من النمو مع سوء التوزيع، يولد النظام طلباً متزايداً على درجة من إعادة التوزيع، لصالح حصة أكبر للعمال والفئات ذات الدخل المنخفض فى عوائد التنمية.

بدأ الاقتصاديون (النظريون) خلال عقد التسعينات، في دراسة أكثر جدية للعلاقة بين التوزيع والنمو. وارتبط ذلك بظهور وتطوير نظرية النمو الداخلي. وقد استندت هذه الدراسات إلى ثلاثة إفتراضات منهجية (؟؟ ، Solimano):
أولاً: غيرت اتجاه السببية المستمدة من نموذج سولو ومنحنى كوزنتس، إلى أن علاقة السببية تتجه من التوزيع إلى النمو.
ثانياً: أن النماذج الجديدة تفترض أن النمو محكوم بالاستثمار. الواقع أن صاحب هذه المقولة -Solimano- قد حدد أن الاستثمار دالة في الميل الحدى للادخار ومستوى الادخار الكلى، ولا يظهر الاستثمار في معادلة صريحة. ولهذا فإن القرارات التي تؤدي إلى تقليل التفاوت ستؤدي إلى تقليل النمو، كما اعتقد أنصار النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية. وعملياً، فإن هذه النظرية تعالج الادخار - وليس الاستثمار - كمتغير داخلي.

ثالثاً: يمكن اللجوء إلى الآليات (المتغيرات) السياسية لتوضيح الكيفية التي يؤثر بها توزيع الدخل على النمو. وهكذا فلم تعد النظرية إقتصادية تماماً. وعلى سبيل المثال، عندما يكون أمام متخذي القرار هدفين: النمو، والعدالة (!!) فرمما يعتبرون أن الأول أكثر أهمية. ومع ذلك، فإن درجة التناقض الاجتماعي، والعملية السياسية سوف تحددان - في النهاية - مدى أهمية كل من الهدفين، وكيف يمكن تحقيق كل منهما. وهكذا فعندما تستند الآلية الإقتصادية إلى أن الادخار هو المحدد للنمو، لن تكون السياسات الإقتصادية نتيجة فقط للمناقشات التكنوقراطية، بل كذلك انعكاساً للتوافقات السياسية والاجتماعية (الضرائب نموذج)

وتبدو الآلية السياسية واضحة في حالة ضرائب الدخل، التي تؤثر سلبياً على ربحية أى من رأس المال العيني أو البشرى. ووفقاً لهذه النظرة يتوقف الأمر على التفضيل النسبي لسياسة التوزيع، باعتباره المحدد لعبء الضريبة الجديدة على هذه المدخلات، وبالتالي نمو اقتصادى أبطأ. ولهذا، فهناك علاقة عكسية، بين تقليل تفاوتات الدخل، ومعدل النمو الإقتصادي، التي تؤثر بطريقة غير مباشرة على النمو من خلال قرارات الاستثمار التي تتخذ بعد سداد الضرائب المباشرة.

في هذه النظرية، فإن التفضيلات السياسية والاجتماعية لأى من سياسات التوزيع أو النمو ستعكس نفسها في عملية التصويت، إذ أن تفضيلات المواطنين دالة في ما يمتلكون من رأس مال، أراضى، مهارات وكفاءات، أو قوة عمل. وكما يقول (؟؟ ، Solimano) فإنه عندما يتركز توزيع الدخل في صالح العمل، ستتحيز السياسات نحو إعادة التوزيع، حيث تستفيد نسبياً فئة محدودة من عائد التراكم الرأسمالى والنمو. وكذلك عندما تحوز الرأسمالية حجماً ونفوذاً سياسياً واسعاً، فمن المرجح أن يتم اتباع سياسات محفزة للأعمال وللنمو. ومن ثم، سيكون النمو المحقق - بدوره - إنعكاساً ونتيجة للتوازن الإقتصادي/السياسى، الذى يحتزل في هيكل الضرائب، والإنفاق الحكومى، والمتغيرات التكنولوجية. وهكذا، فإنه على النقيض من نماذج كينز وكاليتسكى، تقود هذه النظرية إلى الاستنتاج بأن تركُّز الدخل ضار بالنمو، وذلك لأسباب ثلاثة تدعو للقلق:
الأول : كلما زادت حدة تفاوت توزيع الدخل، ارتفعت ضرائب الدخل، ودرجة تفعيل سياسات إعادة التوزيع، مما يثبط التراكم الرأسمالى المادى والبشرى.

الثانى : أن تركُّز الدخل والثروة يؤدي إلى زيادة الاحتقان الاجتماعى، الذى سيكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسى، وهو ما يعوق الاستثمار والنمو الإقتصادي.

الثالث : تركُّز الثروة يحول دون حصول الفقراء على الائتمان (القروض) ويقلل من إمكانياتهم للاستثمار في التعليم، والفرص الأخرى، وربما يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية لرأس المال البشرى فيعطل الاستثمار والنمو.

نجدر سوليمانو من التشاؤم، فالرسالة التي تضمنها منحنى كوزنتس - على سبيل المثال - أنه بعد مستوى معين لدخل الفرد، ستؤدي عملية النمو بطبيعتها، وفي المدى البعيد، إلى تقليل الفروق في توزيع الدخل. الأكثر من هذا، فإن سياسات مثل برنامج التوسع في القبول بالمدارس سوف يسهم في الارتفاع بمعدل النمو الإقتصادي، ومستوى الدخل لنسبة

كبيرة من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المعروف أن توزيعاً أكثر مساواة في الدخل وفي الفرص الاقتصادية يساعد على تجنب الصراع الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي. وعلى الرغم من ذلك، فإن توصيات سوليمانو غير مقبولة، لأن معظم البلدان النامية تحتاج إلى حل مشكلة تفاوت التوزيع على الفور أو في الأمد المتوسط على الأقل، وليس في الأجل البعيد، الذي اهتم به كثير من الباحثين.

نظريات بديلة:

هناك نظريات أخرى مثل البنوية (الهيكلية) والماركسية الجديدة، تناولت بالدراسة العلاقة بين توزيع الدخل والنمو. فالنظرية الهيكلية تشبه الكينزية إلى حد كبير، فهي تعتقد أن توزيع الدخل يؤثر في الطلب الكلي، ومن ثم في الناتج في الأجل القصير وفي النمو طويل الأمد. تأتي هذه العلاقة من القبول بفكرة أن الفاعلين الاقتصاديين، مثل المؤسسات والهيئات والفئات الاجتماعية والطبقات، لديهم درجات متفاوتة من القوة الاقتصادية، تستطيع أن تؤثر بواسطتها في الأسعار والكميات في الأسواق المختلفة. ومن ثم فإن نمط نمو الناتج وتوزيع الدخل يمكن رصدها من خلال التحول الهيكلي في الاقتصاد، أي التغيير الهيكلي الذي يصطحب التنمية الاقتصادية. أما في نماذج الماركسية الجديدة، حيث يكون النمو محكوماً بالادخار، يرتبط التوزيع والنمو بعلاقة عكسية، وهي النتيجة عينها التي تتحقق حتى عندما يكون الاستثمار هو المحدد للنمو. والواضح أن مناقشة قضايا التوزيع وارتباطه بالنمو يلزم أن تتم في إطار ماكرو اقتصادي (كلي) حيث يلعب الادخار والاستثمار دوراً محورياً في تحديد شكل العلاقة، وفي إتجاه التأثير (السببية).

إكتسب تفاوت توزيع الدخل أهمية متزايدة، ليس فقط لاعتبارات تاريخية. منذ السبعينات أخذت هذه التفاوتات في الزيادة بشدة في الدول الغنية وخاصة في الولايات المتحدة التي عاد فيها تركز الدخل خلال العقد الأول من القرن 21 إلى المستوى الذي ساد في العقد الثاني من القرن الماضي. ولهذا أصبح من المهم معرفة كيف ولماذا انخفضت اللامساواة، فيما بين الفترتين البعديتين. للتأكيد، قد يكون النمو الاقتصادي السريع في الدول الفقيرة والصاعدة، خاصة الصين، سبباً قوياً وراء انخفاض سوء توزيع الدخل على المستوى العالمي، مثلما حدث عندما ارتفع النمو في الدول الغنية خلال الفترة 1945 - 1975. ولكن هذه العملية أثارت قدراً كبيراً من الاهتمام سواء في الدول النامية أو الغنية. والأكثر من هذا، فإن الاختلالات العميقة التي لاحظناها خلال العقود الأخيرة في أسواق المال، والنفط، والعقارات، أثارت الشكوك حول "مسار النمو المتوازن" الذي تبناه سولو أو كوزنتس. وبصورة أو أخرى، يبدو أننا في وضع في بداية القرن 21 يشبه إلى حد كبير ما كان عليه سابقونا في بداية القرن 19: نحن نشهد تغيرات جذرية في الاقتصادات المختلفة حول العالم، ومن الصعوبة بمكان أن نعرف ما سوف تتمخض عنه، ولا كيف سيصبح توزيع الدخل والثروة - بعد عدة عقود - سواء بين الدول، أو على مستوى كل دولة. يستحق إقتصادي القرن 19 الثناء لأنهم وضعوا مسألة التوزيع في قلب التحليل الاقتصادي، وحاولوا دراسة اتجاهه على المدى البعيد. وأياً كانت صحة إجاباتهم، فليس هناك من سبب يدعو إلى الاعتقاد في أن النمو سيكون متوازناً بصفة تلقائية. لقد انقضى زمن طويل، قبل أن تعود مسألة "اللامساواة" والتفاوت في توزيع الدخل والثروة إلى مركز التحليل الاقتصادي، وأن نطرح الأسئلة التي أثبتت في القرن 19 في فترة طويلة، تجاهل الاقتصاديون توزيع الثروة، جزئياً بسبب الاستخلاصات المتفائلة التي توصل إليها كوزنتس، وجزئياً نتيجة حماس المتخصصين للنماذج الرياضية المبسطة التي تستند إلى representative agent.

إذن، يتوقف شكل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي على أسلوب الوصول إلى التوازن الكلي (الماكرو اقتصادي). فالحقيقة أن النماذج التي تفترض حالة التشغيل الكامل، وأن الادخار هو المحدد للنمو، ستتوصل إلى علاقة عكسية بين العدالة والنمو. كما أن هذه النماذج تؤدي إلى صياغة علاقة سببية في الاتجاه من النمو إلى توزيع الدخل (أي

أن النمو هو المتغير المستقل وسيؤثر على التوزيع باعتباره المتغير التابع). أما في النماذج التي يعتمد فيها النمو على الاستثمار، ينقلب إتجاه السببية إلى النقيض، أى من التوزيع - كمتغير مُحدَّد مُسبقاً - إلى النمو في فترة لاحقة. في حالة نماذج الاقتصاد السياسي، من المتصور أن يعوق إختلال توزيع الدخل النمو الاقتصادي، إستناداً إلى ما تؤدي إليه السياسات من تشوه نمط وهيكل الحوافز مما يعطل تراكم رأس المال العيني والبشري. كما أن التفاوت الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي. ولأن الاستثمار الخاص شديد الحساسية لعوامل عدم اليقين، والاضطراب السياسي، فإن المناخ الموات اجتماعياً سيكون حافزاً على النمو السريع (Solimano، ؟؟).

يتسع التحليل النظري للعلاقة بين التنمية والتوزيع ليغطي مساحة عريضة تبدأ من مناقشة الأسس العامة حتى تصل إلى تصميم النماذج الرياضية، ومن تحليل تأثير النمو (التنمية) على التوزيع إلى تحليل العلاقة في إتجاهها العكسي. كان تحليل لوييس وكوزنتس مُنطلقاً من المناقشة العامة (رغم تعقيدها) وليس النماذج الرياضية، كما كان يركز على تأثير النمو على التوزيع، واعتبار أن التغير في التوزيع هو جزء من عملية التنمية ككل. توصلت الدراسات التي حاولت ترميز ونمذجة العلاقة ليُدخل في حُسبانها إعتبارات أخرى مثل: أوزان ترجيحية لدخل الفئات المختلفة، تطبيق نموذج نيوكلاسيكي (Robert Sollow)، والاقتصاد السياسي. كان هناك انفجار في الأعمال النظرية لمحاولة تحديد العلاقة بين النمو والتوزيع. وفي ظل افتراضات مختلفة، كان من الممكن إشتقاق أنماط مختلفة من العلاقة، على غرار منحني كوزنتس الناقوسي. والواقع أن معظم الدراسات وَصَّعت لنفسها هدف إظهار أن هذا الشكل للعلاقة موجود في النموذج الذي تمت صياغته.

1-3 إختبار النظرية في ضوء التطور الاقتصادي الفعلي

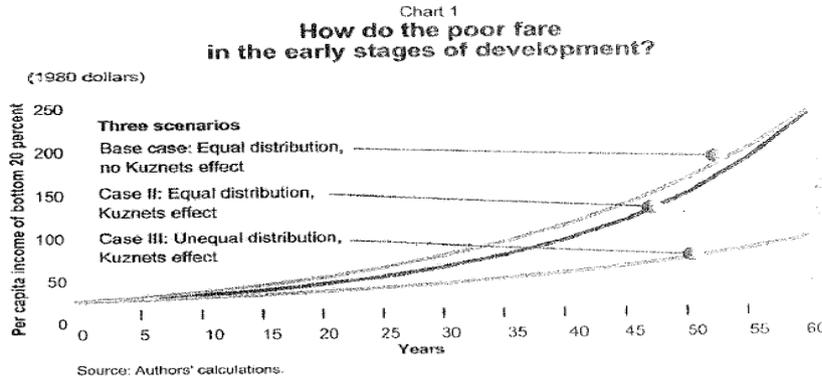
ساد الاعتقاد لدى الاقتصاديين أنهم يفهمون طبيعة الروابط بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل. فهل تمكنت الأدبيات الاقتصادية، واستطاعت أطرها النظرية تفسير وتحليل القضايا الرئيسية وانعكاساتها الهامة على السياسة الاقتصادية، خاصة في الدول النامية؟ هل بوسعها أن توفر إجابات على أسئلة مثل:

- هل سيؤدي النمو الاقتصادي، في الدول ذات التنمية المنخفضة، إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل؟ وهل من الضروري أن يبلغ دخل الفرد مستوى حد أدنى مُعَيَّن قبل أن تبدأ حدة تفاوت توزيع الدخل في الانخفاض؟
- هل الدول التي تشهد تفاوتاً شديداً في الدخل تحقق معدلات نمو اقتصادي أبطأ من الدول ذات التوزيع المتكافئ egalitarian؟
- هل على الحكومات أن تتبنى سياسات " إعادة التوزيع " لتحسين أحوال الفقراء؟

لاشك في أن تؤدي الفروض المختلفة حول طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل إلى نتائج متباينة التأثير على الفقراء. السيناريو الأفضل يفترض إقتصاداً عادلاً (ينخفض فيه تفاوت التوزيع إلى حد كبير) وتظل حصة الفقراء في إجمالي الدخل بلا تغير عبر فترة طويلة (60 سنة). في هذه الحالة ينطوي النمو الاقتصادي بمعدل معقول (4% سنوياً مثلاً) على ارتفاع دخل الفقراء. السيناريو الثاني (الخط الأوسط في الشكل 4) يستند إلى فرضية كوزنتس الشهيرة، حيث ترى هذه الفرضية أنه عند مستويات منخفضة من الدخل، ستزيد حدة تفاوت التوزيع مع إرتفاع الدخل، وتبدأ في الانخفاض عند مستويات تالية ومتقدمة للتنمية. (وهو ما يمكن تصويده بالمنحنى الناقوسي). وسنلاحظ - طبقاً لهذا السيناريو - أن نصيب الفئات الفقيرة في الدخل ستتجه إلى النقصان مع بدء إرتفاع معدل النمو، ولن تعود هذه الحصة إلى سابق مستواها قبل 60 سنة، وبعدها سيكون متوسط دخل الفرد الفقير أقل بنسبة 10% عبر جيلين من السكان. (Deining and Squire,1997).

ماهى النتائج التي تظهرها الدراسات التطبيقية؟ من البيانات التي استخدمها الباحثان يجاولان الإجابة على الأسئلة المثارة. هل ستزيد التفاوتات في المراحل المبكرة للتنمية، ثم تقل بعد ذلك، كما توقع كوزنتس؟ لا شك أن إفتراضاته أحدثت تسارعاً في الدراسات التطبيقية، المعنية بالاستنتاج بأن "التنمية تضر بالفقراء". أثرت نوعية البيانات على النتائج. ولكن الباحثين خلصوا إلى أنه في 90% من الحالات (بيانات من مجموعة دول) لا توجد دلائل على صحة منحنى كوزنتس. ويرى الباحثان أن فترة 30 عاماً التي غطتها البيانات التي استخدمها ربما تكون أقصر من أن تشمل كل المنحنى، ولكن كان من المتوقع - على الأقل - أن نجد تزايداً في درجة تفاوت توزيع الدخل في البلدان منخفضة الدخل، واتجاهاً للانخفاض في الدول ذات الدخل المرتفع. ولكن البيانات تؤكد فقط وجود اتجاه خطى في عدد محدود من البلدان.

الشكل (4) كيف يستفيد الفقراء من النمو



المصدر: Deininger and Squire, 1997

عند دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي الكلي وبين التغيرات في دخل الفئة الأفقر، خلال فترة عشرة سنوات، لم يتم التوصل إلى علاقة متسقة ولا منتظمة. إذ أن فترات النمو إرتبطت بزيادة في درجة التفاوت في عدد من الحالات (43 حالة) وتراجع في حدة التفاوت في حالات أخرى (45 حالة). وعلى النقيض، فقد وجدنا علاقة قوية ومنتظمة بين النمو الكلي وبين نمو الدخل الذي يحصل عليه أدنى خمس من السكان. وهذا الدخل إرتفع في أكثر من 85% من بين 91 حالة. وهذا يعني أنه حتى عندما يسوء توزيع الدخل، فإن الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على دخل الفقراء يفوق ويعوض الأثر السلبي لزيادة سوء التوزيع.

هل تنمو الدول ذات التوزيع المتكافئ بمعدلات أسرع؟ عندما يكون النمو الاقتصادي مفيداً للفقراء، يكون التركيز على العوامل التي تحفز النمو مطلوباً ليس فقط من زاوية العدالة الاجتماعية، ولكن كذلك من منظور التنمية. وكما تظهر الدراسات التطبيقية هناك علاقة ربما تكون سالبة بين تفاوت توزيع الدخل وبين النمو اللاحق، وإذا ما تأكد ذلك، فقد تشهد الاقتصادات ذات التوزيع المتفاوت معدلات أقل للنمو، وبصفة عامة ميلاً أقل لتقليل الفقر.

لقد تغيرت الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين التنمية* وبين توزيع الدخل في فترة ما بعد الحرب الثانية على عدة مراحل. فيما بعد الحرب مباشرة كان التركيز على النمو الاقتصادي السريع والتصنيع. لم يكن هذا يعني عدم الاهتمام بالفقر والفقراء، بالعكس كان الاعتقاد هو أنه السبيل الأفضل والأسرع لتقليل الفقر².

* يستخدم الكاتب مفهوم التنمية كمرادف للنمو، ولا يعطى اهتماماً لمؤشرات أخرى مثل مستوى المعيشة.. الخ .

في الخمسينات ناقش عدد من الكتاب الآثار التوزيعية للنمو الاقتصادي. كان الأشهر - كما أشرنا من قبل - هو كوزنتس، وفرضيته الشهيرة بالمنحنى الناقوسي. تأخذ تفاوتات توزيع الدخل في الزيادة أولاً، ثم تعود بعد ذلك إلى التراجع مع ارتفاع متوسط الدخل. وكذلك كان نموذج "فائض العمل" عند آرثر لويس يفترض أن تفاوت الدخل يتزايد في البداية، عندما يبدأ العمال في الهجرة (الانتقال) من القطاع التقليدي منخفض الدخل إلى القطاع الحديث مرتفع الدخل. وبعد أكثر من ثلاثين عاماً على صياغة هذا النموذج عاد لويس إلى التأكيد على تعارض التنمية مع التوزيع، وخاصة في المدى القصير. بطبيعة الحال، فإن عوائد التنمية ستتوزع - في الأمد الطويل - بشكل أكثر مساواة.

شهدت الستينات والسبعينات تصاعد الاعتناء بالآثار التوزيعية للنمو السريع، منطلقاً من تجربة بعض البلدان مثل البرازيل، حيث يسوء توزيع الدخل، بل وربما يزيد الفقر، رغم تسارع النمو. وتبنت الخطة الخمسية الثالثة في الهند أهدافاً توزيعية. وربما كانت وثيقة البنك الدولي "إعادة التوزيع مع النمو" (Hollis Chenery and others, 1974)، هي أفضل ملخص لفكر التنمية في تلك الفترة، ليعكس القلق من طرح آرثر لويس في أن النمو قد لا يفيد الفقراء بسبب آثاره التوزيعية، وأن تدخلاً فعالاً يصبح ضرورياً لتعديل الآثار التوزيعية لعملية النمو. وبرزت في الأدبيات مناقشة عملية "الاستهداف" targeting ضمن سياسة مكافحة الفقر.

أفسحت محاولة التوافق حول "إعادة التوزيع مع النمو" الطريق أمام تطور جديد في الفكر، بعيداً عن التحذير من تعارض محتتمل ومقايضة بين النمو والتوزيع، والقول بإمكانية تحقيق نمو أعلى وعدالة أكثر في آن واحد. وكان هناك أربعة محاور في الفكر الذي قاد إلى هذه النتيجة مع نهاية الثمانينات (Kanbur, 1998):

- 1- أُجريت عدة دراسات تطبيقية لاختبار "فرضية كوزنتس"، فشلت في إيجاد علاقة منتظمة بين النمو وتفاوت توزيع الدخل، باستخدام بيانات عدد من البلدان.
- 2- هناك دراسات أخرى متعددة تناولت الانعكاسات المحتملة لسياسات التعديل (التصحيح) الهيكلي في الدول التي تواجه إختلالات اقتصادية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. لقد أثير أن هذه الإختلالات والتدخل الحكومي لم تكن تتسم بالكفاءة أو العدالة. ومن ثم، فإن الإصلاح الاقتصادي لا يحقق زيادة الدخل القومي فحسب، بل يؤدي إلى تقليل حدة توزيع الدخل والفقر. والواقع أن التركيز على إصلاح السياسات في الدول عالية المديونية خلال عقد الثمانينات، كان أحد أهم الأسباب وراء تراجع الاهتمام بعلاقة النمو مع التوزيع.
- 3- كان المحور الثالث في الكتابات يتركز على ما عرف بالمعجزة الآسيوية في النمو مع العدالة. قد أظهرت هذه الاقتصادات - من خلال تجارب التنمية في السبعينات والثمانينات - أنه ليس ثمة تعارض أو تناقض بالضرورة، إذ يمكن أن نحقق زيادة في الدخل القومي وعدالة في التوزيع. وكان أحد الاعتبارات التي نالت التركيز هو دور التوزيع الابتدائي، وخاصة توزيع الأراضي ورأس المال البشري، في ضمان التوزيع العادل لعوائد النمو.
- 4- ارتبط المحور الرابع بتواصل نجاح القصة الآسيوية، في التسعينات حيث برزت كتابات نظرية تحاول أن تُبين أن أوضاع المساواة في بداية الفترة لا تضمن فقط التوزيع العادل للنمو، ولكنها كذلك تُمكن من تحقيق نمو أعلى مما كان يمكن الوصول إليه في ظروف مغايرة. هذا الخط في الفكر النظري يُبرز التكامل بين تقليل تفاوتات التوزيع وزيادة النمو.

² It is generally agreed that industrialization of international depressed areas ... is the way of achieving a more equal distribution of income between different areas of the world by raising incomes in depressed areas at a higher rate than in the rich areas. (Rosenstein-Rodan)

شهد العقد الأخير من القرن الماضي إجماعاً على هذا النمط من الفكر مع نشر التقريرين الهامين للبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (WB, 1990, and UNDP, 1990). لقد اتفقا على أن النمو ليس مهماً فحسب لتقليل الفقر، بل إن النمو مع عدالة التوزيع لعوائده يمكن أن يتحققاً جنباً إلى جنب. المطلوب هو فقط سياسات ملائمة. لقد وضع تقرير التنمية في العالم إستراتيجية مزدوجة الأعمدة يمكن بواسطتها إزالة التناقض الذى أشارت إليه الأدبيات السابقة، العمودان هما: النمو الذى يزيد الطلب على العمل والمُعتمِد على حوافز لتشجيع القطاع الخاص، والاستثمارات العامة في التعليم الأساسى والصحة، والبنية الأساسية. ويضاف إلى هذين العمودين الأساسيين شبكة للأمان الاجتماعى، تساعد الفقراء المدقعين والمهمشين (من يفوتهم قطار التنمية).

على الرغم من ذلك، ظهرت خلال التسعينات موجة جديدة من التفكير تشككت في التوافق المزعوم حول عدم وجود تعارض (مقايضة) بين النمو والعدالة. لقد استمدت هذه الموجة نسبياً من الخمسينات وكتابات كوزنتس ولويس، واستندت إلى دلائل من تبعات الإصلاح في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبعض الدراسات الحديثة التى بينت أنه بعد أكثر من عقدين من النمو المصحوب بعدالة أكبر، بدأت تفاوتات الدخل في الزيادة في بعض بلدان شرق آسيا. ولهذا، فثمة احتمال أن التوافق الذى إستند إلى خبرة السبعينات والثمانينات لم يعد ملائماً للقرن الواحد والعشرين.

وهكذا، تشير مراجعة الأدبيات في التنمية والتوزيع إلى أربع مراحل متباعدة (Kanbur, 1998):

الأولى: في الأربعينات والخمسينات، حيث أظهرت النمو والتصنيع كمفتاح لتقليل الفقر، ولم تعكس إهتماماً ملموساً بالآثار التوزيعية.

الثانية: من منتصف الخمسينات إلى منتصف السبعينات، أكدت على التناقض المحتمل بين النمو والتوزيع، والحاجة إلى التدخل لإدارة السياسة الاقتصادية.

الثالثة: من منتصف السبعينات حتى أوائل التسعينات، ساد قدر من التوافق على أنه بوسع السياسة الجيدة أن تستبعد التناقض بين تسارع النمو وتحسن نمط التوزيع، سواء في الأمد القصير أو المدى البعيد.

رابعاً: بدأت موجة جديدة من الكتابات منذ أوائل التسعينات. وفيما يبدو فإن الباحثين وصناع السياسة سيعيدون اكتشاف احتمال قيام التعارض وإمكانية المقايضة (على غرار ما أثير في الخمسينات والستينات). أصبح هذا التفاوت أكثر وضوحاً، كنتيجة لإستراتيجيات ومسارات النمو المتبعة في ظل أوضاع العولمة القائمة.

1-4 النيو ليبرالية، الإصلاح الاقتصادى وقضية توزيع الدخل:

أشرنا إلى أنه في فترة ما بعد الحرب - خلال الخمسينات والستينات - حيث سادت حالة التشغيل الكامل والنمو السريع، لم تكن مسألة توزيع الدخل موضوعاً مهماً للمناقشة. ومع ذلك، فقد تجدد الاهتمام بهذه القضية في سنوات نهاية القرن، نتيجة زيادة البطالة وتباطؤ النمو. ومع اتباع سياسات اقتصاد السوق منذ الثمانينات، وظهور الحاجة لتقييم هذه السياسات، تزايدت اهتمامات الكثيرين بدراسة مشكلة توزيع الدخل.

كان تحليل العلاقة بين النمو والتوزيع أحد المسارات التى أتبعت لدراسة تطور نمط توزيع الدخل. ولم يُؤد هذا التحليل إلى إثارة قضايا قديمة، مثل فرضية كوزنتس فحسب، ولكنه ساهم كذلك في طرح أسئلة جديدة للمناقشة، لعل من أهمها: نمط وهيكل تفاوت توزيع الدخل في زمن تحرير السوق. لقد خلصت بعض الدراسات التطبيقية إلى تأييد فرضية كوزنتس بوجود المنحنى الناقوسى، عن طريق استخدام بيانات مجموعة دول Cross - Country ، ولكن دون استخدام بيانات عن التوزيع لفترة زمنية طويلة. ولهذا، لم يمكن الاعتداد كثيراً بنتائج هذه الدراسات لأنها لم ترع علاقة

التزامن Intertemporal Relationships بين النمو والتوزيع . فيما بعد، تبنت دراسات أخرى منهج البيانات التتبعية panel data وتوصلت من خلاله إلى أشكال مختلفة من هذه العلاقة. ومن ناحية أخرى، سنجد أن الأدبيات التي تناولت تطور توزيع الدخل، قد تبين أن التركيز على البعد الزمني يتطلب ضرورة استخدام بيانات السلسلة الزمنية للدول منفردة.

وفقاً للأسس النظرية التي تروج لتبني إستراتيجية إقتصاد السوق، على المستوى العالمي منذ أواخر السبعينات، كان من المتوقع أن يتحسن توزيع الدخل مع النمو الإقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، لم تؤيد النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات هذا التوقع، ومالت - بدرجة أكبر- إلى الاتفاق مع ما توصلت إليه دراسات معاصرة، من أن عدم العدالة (التفاوت في توزيع الدخل) قد زاد في عدة دول منذ الثمانينات. ومن ناحية أخرى، هناك من لا يتفق مع وجهة نظر الليبرالية الجديدة في أن تفاوت الدخل ربما يميل إلى التراجع على المدى البعيد، عندما تبدأ قوى السوق في الاستجابة لهذه المتغيرات. (Gerardo Angeles, 2006)

افتراضات وتوقعات الليبرالية الجديدة :

تفترض الليبرالية الجديدة أنها تملك إطاراً نظرياً يُفسّر التحسن في توزيع الدخل، نتيجة لسببين مرتبطين:

الأول : أنها تحفز التصدير والتشغيل والناتج، ومن ثم توفر موارد إضافية تُمكن من " إعادة " توزيع الدخل.

الثاني : أنها تمكن من تفعيل قوى السوق، وآلية الأسعار، مما يسمح بتوزيع - تخصيص - الموارد بكفاءة أكثر.

ومن المعروف أن وصفة السياسات المقترحة لتحقيق هذه الأهداف يمكن إيجازها في تحرير التجارة، تدفق الاستثمار، تحرير سوق العمل، الخصخصة، والانضباط المالي. فيما قبل الثمانينات كانت السياسات الاقتصادية السائدة مُوجّهة للداخل، وحمائية، وتتبع التخطيط المركزي في دول نامية وفي الاتحاد السوفيتي، والكتلة الشرقية. واتبعت بلدان شرق آسيا إستراتيجية تنمية تتبنى التحرير التدريجي، وتحرير اقتصادي محدود في الدول المتقدمة. في ظل هذه الأوضاع كانت الدولة تلعب دوراً أهم من قوى السوق. ومن ثم ففى خلال هذه السنوات، ومن وجهة نظر الليبرالية الجديدة، ربما نتوقع أن تتزايد تفاوتات التوزيع مع زيادة الدخل، لأن تشوهات السوق، وتدخّل الحكومات، تنطوي على عدم الكفاءة، وسوء توزيع الدخل. ومن هذا المنطلق، فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة موجبة بين مستوى الدخل وبين تفاوت التوزيع قبل فترة الثمانينات. ولهذا، فإن العلاقة بعيدة المدى بين النمو الإقتصادي واللامساواة في توزيع الدخل، في فترة ما بعد الحرب من وجهة نظر الليبرالية الجديدة، ستأخذ شكل منحنى ناقوسى (منحنى كوزنتس)، وأن تقع نقطة التحول في وقت ما خلال الثمانينات.

خلال الثمانينات، أضافت عناصر الإقتصاد السياسى السائدة، قوة دافعة لسياسات إقتصاد السوق، وحاصرت جهود فرض الحمائية، وصعود أفكار الليبرالية الجديدة خلال فترة حكومة ريجان في الولايات المتحدة، أجندة الإصلاح في الدول النامية المستندة إلى سياسات السوق، إنحيار النظام الشيوعى، وانتشار أوجه التحرير الإقتصادي عموماً، أدت جميعها إلى اتجاه عالمى نحو إقتصاد السوق، النمو المتجه للخارج، تزايد دور القطاع الخاص، وزيادة تدفقات رأس المال. في ضوء هذه الأوضاع، ومن وجهة نظر الليبرالية الجديدة، كان من المتوقع التحسن في توزيع الدخل، وأن تكون هناك علاقة عكسية بين نمو الدخل وتفاوت التوزيع (خلال فترة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الجديد). (Gerardo Angeles, 2006)

في الواقع العملى لم يشهد عقد السبعينات - الفترة التي شهدت تحريراً اقتصادياً مُقَيِّداً - زيادة تفاوت توزيع الدخل، بل إنّه للانخفاض البسيط. ومن ناحية أخرى، نجد أن المنحنى يتجه ناحية الارتفاع منذ أوائل الثمانينات، وأن هذا الاتجاه قد استمر خلال الثمانينات وأوائل التسعينات. وتجدر ملاحظة أن المنحنى - في حالة المجموعة الموسعة للدول محل البحث- قد غير اتجاهه في 1996. والحقيقة أن ثمة توافقاً متزايداً في الأدبيات المنشورة على أن تفاوت الدخل زاد في فترة

الحرية الاقتصادية، وأن الدلائل الواردة أعلاه تتفق مع هذا الاستنتاج، حتى وإن كانت ثمة تباينات في الدراسات المختلفة حول فترة الزيادة في التفاوت.

مع تصاعد أفكار اقتصاد السوق في أوائل الثمانينات، مالت بعض التوقعات الرئيسية إلى إعادة تقدير النمو السريع والمضطرب الذى ميّز مرحلة تصاعد تدخلات مؤسسات بريتون وودز، لتحسين توزيع الدخل، وبصفة عامة إعادة الطريق نحو الرخاء. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدلائل التطبيقية (القياسية) خلال فترة التحرير الاقتصادى تشير إلى أن النمو الاقتصادى السريع لم يمكن إستدامته، وبدت معدلات النمو غير مستقرة، كما أن تفاوت التوزيع قد زاد فى المتوسط.

العلاقة بين النمو وتفاوت التوزيع :

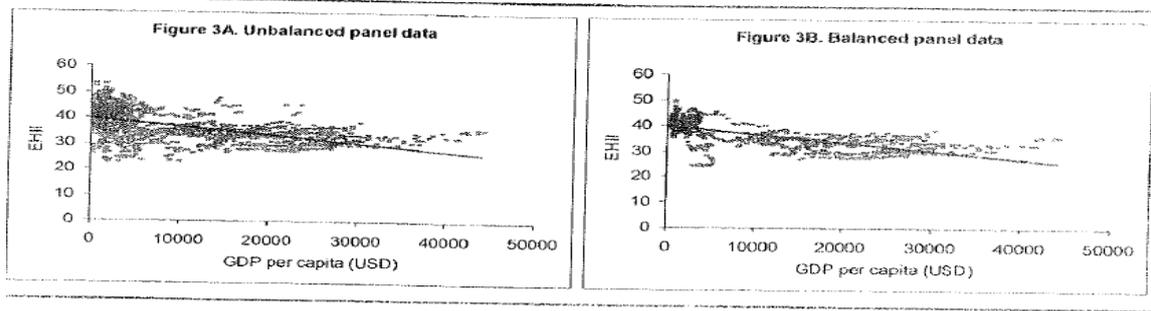
وَقَّع الباحث (Gerardo Angeles, 2006) بيانات النمو ومؤشرات توزيع الدخل لمجموعة البلدان (الموسعة وغير الموسعة) لتأخذ العلاقة الشكل 4، ومنه يظهر أن اللامساواة تميل إلى الإنخفاض مع النمو الاقتصادى بغض النظر عن مستوى التنمية. ولكن تجدر ملاحظة أن تفاوت التوزيع يميل إلى الارتفاع عند مستويات الدخل المرتفعة. وعلى الرغم من هذه الزيادة البسيطة فى تفاوت التوزيع عند مستوى مرتفع لمتوسط دخل الفرد، فإن الشكل المرفق يوضح أن تفاوت التوزيع يميل إلى الإنخفاض مع النمو الاقتصادى خلال فترة حرية السوق. ولكن هذه النتيجة تستحق الفحص لأنه كما تم بيانه، قد تزايدت بالفعل حدة التفاوت خلال العقود الماضية، عندما تم رصدها مع تجاهل علاقتها مع النمو. وبدلاً من ذلك، ربما يكون هناك سبب آخر لهذا الاتجاه، يكمن فى أن الدول منخفضة الدخل تنسم فى الأغلب بارتفاع درجة تفاوت توزيع الدخل.

ومن ناحية أخرى، فكما أوضحنا من قبل، كان من المتوقع، من وجهة نظر الليبرالية الجديدة، أن تأخذ علاقة النمو مع التوزيع شكل المنحنى الناقوسى (مقلوب U) خلال الفترة محل البحث 1970 – 1998. ومع ذلك، فإن النتائج المشار إليها أعلاه لا تؤيد هذه النظرة. بل العكس، إذ أنها تشير إلى مقلوب الناقوس (أى شكل الحرف U)، حيث تقع معظم الملاحظات Observations على الجزء الهابط من المنحنى. لقد تمت عملية التحرير الاقتصادى خلال مرحلتين أساسيتين، وخاصة فى الدول النامية. تم فى المرحلة الأولى تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية ذات السمة الأرثوذكسية (التقليدية) التى سادت فى الثمانينات والتسعينات. أما المرحلة الثانية فقد بدأت فى نهاية التسعينات، وتركز على مجموعة من المؤشرات السياسية/ الاجتماعية التى تدعم مبادئ الحوكمة على أساس كفاءة وفعالية الدولة الحديثة، وهى محاولة لإضافة الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للعناصر التكنوقراطية. بالإضافة إلى اعتبار الاستقرار الاقتصادى (المأكرو) متطلباً جوهرياً لعمل الأسواق وحرية إنتقال رأس المال. وقد قام الباحث (Gerardo Angeles, 2006) بمحاولة تحديد إتجاه العلاقة بين النمو والتوزيع، فى ارتباطه بالسياسات المختلفة التى تطبق لتحرير الاقتصاد.

يقود تحليل البيانات التتبعية إلى الوصول لنمط مشابه لمنحنى شكل U، حيث تنخفض تفاوتات توزيع الدخل فى البداية، حتى تبلغ أدناها، ثم تبدأ فى الزيادة مع النمو الاقتصادى، وينطبق هذا سواء على الدول النامية أو المتقدمة. كما قام بدراسة حالات دول مختلفة باستخدام تحليل سلاسل زمنية بقصد تحديد تاريخ نقط التحول، والتعرف على الدلائل الزمنية فى العلاقة. وكما يقرر Gerardo لم يُظهر هذه المنهج إتجهاً محددًا عاماً لتفسير العلاقة بين تفاوت التوزيع وبين النمو. ومع ذلك أظهرت أنه فى عدد كبير من الدول يزيد تفاوت توزيع الدخل مع النمو الاقتصادى خلال فترة طويلة نسبياً. ستستمر هذه العلاقة الموجبة دوماً فى بعض الدول، وتبدأ الزيادة بالنسبة لدول أخرى فى سنوات مختلفة مع وجود نقط تحول دنيا، بالإضافة إلى أن مجموعة من 6 دول شهدت إتجهاً عاماً ستتحوّل وجهته بعد مستوى معين مرتفع للدخل. كما يبين تحليل السلاسل الزمنية أن فترات زيادة التفاوت تبدأ مبكراً فى الإقتصادات المتقدمة عنه فى البلدان النامية.

الشكل (4) علاقة النمو والتوزيع

Figure 3. Inequality-growth relationship.



المصدر : Gerardo Angeles, 2006

بدأ تطبيق سياسات التوجه نحو الخارج في بعض الدول خلال السبعينات، وخاصة في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، بينما تبنت دول أخرى هذه السياسات خلال الثمانينات. وفي هذا الإطار تشير النتائج إلى أن العلاقة الموجبة بين النمو والتوزيع بدأت قبل أن تطبق التعديل الهيكلي. ونتيجة لذلك، فإن عوامل أخرى مثل الركود التضخمي في السبعينات، بسبب إرتفاع أسعار البترول، وزيادة أسعار الفائدة، وأزمة الديون في 1982، ربما تكون قد ساهمت في اتساع فجوة الدخل. وأكثر من هذا، لاحظت الدراسة استمرار زيادة التفاوت في بلدان العينة وهو ما يعني أن تصاعد الحرية الاقتصادية لم يحقق تحسين توزيع الدخل، بل على العكس، يبدو أنها دعمت التغيير في اتجاه علاقة موجبة بين النمو والتوزيع. ومع صعود أفكار إقتصاد السوق، كان من المتوقع أن تخفف النمو وتقليل فجوة الدخل، ومن ثم تحقيق علاقة سالبة بين النمو والتوزيع، ومع ذلك، فإن النتائج تنفي هذه التوقعات، وتدحض أساسها النظري.

ومن ناحية أخرى، تشير النتائج إلى أن فترة تزايد تفاوت التوزيع من المتوقع أن تُبدلَ وجهتها عبر المدى البعيد، حيث أن بعض الدول التي تمر بنقطة التحول الدنيا في سنوات مبكرة تتوفر عنها مؤشرات على تحسن توزيع الدخل في السنوات اللاحقة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة تشير إلى أنه في مناخ تُتاح فيه المنافسة الفعلية، قد تميل فجوة الدخل إلى التوسع في الفترة المبكرة نتيجة للتغيرات والتواؤم مع حركة السوق، ولكن مع استمرار عملية التعديل الهيكلي واستجابة قوى السوق لهذه التغيرات تأخذ فجوة الدخل في التراجع. كما وجدت الدراسة (Gerardo Angeles, 2006) أن عنصر الزمن ليس هو المحدد الوحيد لهذه العملية، ذلك أن الاستقرار الاقتصادي (الماكرو)، الحوكمة الجيدة، التدرج في الانفتاح، وعوامل أخرى، ساهمت جميعها في تقليل درجة التفاوت في الدخل في المرحلة المتقدمة. وقد أكد بعض الباحثين على أن السياسات الماكرو اقتصادية الجيدة وسياسات التعديل الهيكلي الحاذقة تتضمن تحقيق نمو إقتصادي مضطرب وتحسن التوزيع على المدى الطويل، بل إن البعض على اقتناع بأن مؤشرات الحوكمة الجيدة والاستقرار الاقتصادي تُمكنُ من درء الآثار السلبية التي قد يُرتبها تدفق الاستثمارات الأجنبية والإفادة من الآثار التوزيعية للتوسع في التجارة الخارجية.

الفصل الثاني

كيف يؤثر النمو الاقتصادي على توزيع الدخل؟

1-2: النمو وتفاوت الدخل: إختبار لفرضية كوزنتس، والأثر العكسي

هل هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادي وعدم عدالة توزيع الدخل؟ على العكس من تركيز أوراق بحثية كثيرة في السنوات الأخيرة على العلاقة الثلاثية بين النمو الاقتصادي - تفاوت توزيع الدخل - تقليل الفقر (كما سنشير فيما بعد)، فإن دراسة حلقة الارتباط بين النمو وعدم العدالة كانت هي محط إهتمام طويل في الأدبيات الاقتصادية. في هذه الكتابات كان التركيز يتجه إلى بيان ما إذا كانت الدول تواجه عملية مقايضة (مبادلة) بين تقليل التفاوت في التوزيع وبين حفز الأداء الاقتصادي، أم أن هناك "دائرة حميدة"، يؤدي النمو الاقتصادي من خلالها إلى تفاوت أقل في توزيع الدخل والثروة، ويحقق تقليل التفاوت بدوره، نمواً أسرع (WB, 2014).

فيما يتصل بتأثير النمو على التوزيع، نجد من ناحية أن الكتابات النظرية قد تباينت في رؤيتها لعلاقة السببية، ومن ناحية أخرى فإن الدراسات التطبيقية قد اجتمعت تقريباً على رأى مؤداه أنه ليس للنمو تأثير محدد على عدم عدالة التوزيع. وكما بات معروفاً، كانت نقطة البداية في الدراسات النظرية والتطبيقية حول العلاقة بين النمو وتفاوت التوزيع هي "فرضية كوزنتس". كانت رؤية كوزنتس تتلخص في أن توزيع الدخل سيتجه إلى التفاوت الواضح خلال المراحل الأولى للتنمية عندما يتحول الاقتصاد من الريف إلى الحضر، ومن الزراعة إلى التصنيع. وبعدها ستأخذ عدالة التوزيع وضيق فجوة الدخول طريقها عندما تتوسع العمالة في النشاط الصناعي، وتنخفض في القطاع الزراعي.

وعلى الرغم من ذلك، ترى بعض النماذج الاقتصادية المعاصرة (M.Bruno and Others, 1996) أن التقدم الفنى (باعتباره المصدر الأساسى للنمو الاقتصادي) ربما يؤدي إلى زيادة التفاوت عندما لا يكون هذا التقدم محايداً *neutral* أى عندما يتفاوت تأثير التقدم الفنى على إنتاجية العمال حسب أنماط العمالة المختلفة. وعلى سبيل المثال، إذا أدى إدخال تكنولوجيا جديدة إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة (بالمقارنة بالعمالة غير الماهرة) فقد نرى زيادة حدة التفاوت بشكل ملحوظ. ومن المقبول كذلك، أن نرى أن النمو الاقتصادي المرتبط بالتقدم التكنولوجى سيؤدي إلى التوسع في المعروض من العمالة الماهرة (ومن ثم انخفاض هامش الأجر الإضافى) وقد يكون الأثر النهائى لهذا التقدم الفنى على التعليم غير واضح.

من الناحية التطبيقية، هناك عدد غير محدود من الدراسات خلال النصف الثانى من تسعينات القرن الماضى، توصل إلى أن النمو - في حد ذاته - ليس له تأثير على التوزيع. ومؤدى هذا، أن أية استراتيجية تبتغى تحقيق النمو، لن تكون مفيدة في التصدى وحدها لمشكلة تفاوت التوزيع، فليس هناك هذه "الحلقة الحميدة" بين النمو الاقتصادي الأسرع، وبين تقليل الفجوة في التوزيع.

كان كوزنتس قد دعم فكرته باستخدام السلاسل الزمنية لبيانات (مؤشرات) تفاوت توزيع الدخل في إنجلترا وألمانيا، والولايات المتحدة، وهى الدول التى توفر عنها بيانات كافية في ذلك الوقت. في منتصف التسعينات خضع فرض كوزنتس للاختبار التطبيقى، مع توفر البيانات بقدر كبير، ومن ثم تم رفض هذه الفرضية. وكان من أهم ما توصل إليه (Deininger-Squire, 1998) أن بياناتهم تُقدم دعماً محدوداً لواقعية ناقوس كوزنتس، حول العلاقة بين مستويات الدخل ودرجة تفاوت التوزيع. ولم تتأكد صحة هذه الفرضية في أكثر من 90% من البلدان التى تم إخضاعها للدراسة (108 دولة). واستناداً إلى معلومات كثيرة أصبحت متاحة بعد ذلك للدراسات التطبيقية، فلا يبدو أن ثمة تأكيداً لمقولة كوزنتس الشهيرة.

هناك من ناحية أخرى نسخة ديناميكية مُعدلة بعض الشيء لهذه الفرضية، تقضى بأن فترات النمو السريع تميل إلى زيادة درجة تفاوت توزيع الدخل، بغض النظر عن المستوى الذى يكون عنده الدخل فى البداية. وهذا ما يعكسه القول السائد فى عدد من البلدان، بأن النمو يؤدي إلى أن يصبح الأغنياء أكثر غنى وأن يزيد من فقر الفقراء. كما توصل Deininger-Squire من خلال دراسة هذه الحالة إلى غياب علاقة منتظمة بين النمو، والتغير فى درجة عدم المساواة الإجمالية. إن فترات النمو قد تنطوى- بنفس الدرجة - على زيادة أو انخفاض درجة تفاوت التوزيع (Ferreira,1999). لاحقاً، بدا وكأن الإصلاح الاقتصادى فى بلدان شرق أوروبا ووسط آسيا (الدول الانتقالية) قد غير من طبيعة النتيجة التطبيقية المشار إليها. لقد وجدت بعض الدراسات علاقة إرتباط سالبة بين النمو الاقتصادى والتغير فى درجة تفاوت التوزيع. وأظهرت عينة البلدان التى تم دراستها أن النمو الاقتصادى يؤدي إلى تقليل التفاوت فى توزيع الدخل، أكثر مما ينطوى على زيادة هذا التفاوت. ربما ترجع هذه النتيجة إلى الأوضاع الخاصة لدول الاتحاد السوفيتى السابق التى شهدت تراجعاً فى النمو مع زيادة حدة سوء توزيع الدخل، بغض النظر عن أن أحدهما كان سبباً للآخر.

دفعت مثل هذه النتيجة معظم الاقتصاديين لمزيد من الشك فى وجود علاقة سببية منتظمة لتأثير النمو الاقتصادى على تفاوتات الدخل. وينطبق الشك سواء نظرنا إلى المستوى المطلق أو التغيرات. هناك دلائل حديثة على رفض مبدأ كوزنتس للعلاقة بين مستوى الدخل ودرجة التفاوت فى التوزيع. وبعيداً عن الدول الانتقالية، يبدو أن فترات النمو - فى المتوسط - لا تتواءم مع زيادة التفاوت فى التوزيع.

هل يخسر الفقراء، خسارة مطلقة أو نسبية، من السياسات التى تحفز النمو الاقتصادى الإجمالى؟ وهل تختلف الإجابة فيما بين الدول متوسطة الدخل، المصنَّعة حديثاً، وبين الدول منخفضة الدخل، النامية؟ لم تكن هذه الأسئلة جديدة، بل كانت فى قلب الحوار فى أدبيات التنمية، عبَّر أكثر من عقدين حول المناقشة لكيفية "إعادة التوزيع مع النمو". وقد اكتسب هذا الحوار زخماً جديداً عندما بدأ عدد من البلدان سياسة "التعديل الهيكلى" للخروج من أزمة النمو خلال السبعينيات والثمانينات، وكذلك مع تحول بعض الدول من نظم التخطيط المركزى إلى إقتصاد السوق. لقد تصاعدت الدعوى التى تخوفت من أن سياسات الإصلاح التى تستهدف النمو، وفقاً لنصائح المؤسسات المالية الدولية، سوف تؤدي بالضرورة إلى سوء أحوال الفقراء.

مثل كثير من الدراسات، لم تجد دليلاً على أن هناك تأثيراً منتظماً - عبر الزمن- من النمو على التوزيع (أو تفاوت توزيع الدخل). وكقاعدة عامة، فإن النمو الاقتصادى المضطرب (المتواصل) يُفيد كافة فئات المجتمع، تقريباً بالتناسب مع دخلهم الابتدائى. واستناداً إلى حقائق شهدتها العقود السابقة لم تجد فرضية كوزنتس تأييداً، ولم تكن هناك سوى حالات استثنائية لما يمكن تسميته "الإفجار مع النمو". وإذا كانت هذه الاستخلاصات تدعم الدعوة لتبنى سياسات مُحفَّزة للنمو الاقتصادى، فقد ظهر أن السياسات الماكرو إقتصادية لن تكفى وحدها لبلوغ تخفيض ملموس للفقر، ولأن يكون النمو لصالح الفقراء. وقد تلقت السياسات الإجتماعية المكملة للنمو: الالتحاق بالتعليم، الرعاية الصحية، والبنية الأساسية، إلى جانب الضمان الإجتماعى، دعماً واضحاً مع ظهور موجة جديدة من البحث فى العلاقة المعكوسة من حالة التوزيع القائم للأصول والدخل إلى النمو اللاحق. فقد أشارت معظم دراسات هذه الموجة، كما سنرى لاحقاً، إلى أن الدول التى تشهد إحتلالاً شديداً فى التوزيع (مثل دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا) حققت معدلات نمو منخفضة، وبقيت تعاني من تفاوت التوزيع، بينما الدول التى تميزت بانخفاض حدة التفاوت (بعدالة التوزيع) مثل بلدان شرق آسيا، واصلت التمتع بهذه الميزة ولذلك حققت معدلات نمو سريعة. وتكثفت الدراسات التى حاولت إستكشاف طبيعة العلاقة وأثر مستوى ودرجة تفاوت التوزيع على النمو الإقتصادى.

2-2 إسقاط الفرضية المستندة إلى بيانات مجموعات الدول cross-section

في ظل هيمنة الفرضية الكوزنتسية على الدراسات النظرية، لن يكون مستغرباً أن يُغلب على الدراسات التطبيقية، من خلال درجات مختلفة من التركيب والتعقيد، محاولة تقدير واختبار الصورة التجميعية والمختزلة للعلاقة بين مقاييس تفاوت التوزيع ومقاييس الدخل. ونتيجة لقصور البيانات، فقد تم استخدام بيانات عدد من الدول المختلفة. نتيجة غياب السلاسل الزمنية التي تمتد لفترات طويلة في الدول النامية، فقد توفر قَدْرٌ محدود من الملاحظات عبر الزمن. ومن الممكن القول أن الدراسات الكوزنتسية التطبيقية، رغم اتجاهها للوصول إلى توافق عام، لازالت تقدم نتائج متضاربة، تقود إلى تأييد إفتراضات متناقضة. ومن استعراض الدراسات التي تعتمد على بيانات من مجموعة دول، وإخضاع هذه البيانات لاشتراطات ومعايير الجودة، يُلقَى قصور هذه البيانات كثيراً من الضبابية حول " المنهج الكوزنتسي " في البحث عن شكل العلاقة المختصرة والعامية بين النمو والتوزيع باستخدام بيانات دول مختلفة. ورغم ذلك، وبتحجج مشكلة البيانات جانباً، فما هي الصورة التي تعطيها هذه التلال من الدراسات الإيكونومترية؟

خلال الثمانينات والتسعينات حاول العديد من هذه الدراسات إثبات أو نفي " فرضية كوزنتس ". وبينما يبدو أن ثمة إجماعاً على أن الدلائل ليست قوية (راسخة)، على العلاقة بين النمو والتوزيع، فقد يجد المرء في الدراسات الحديثة وجهات نظر متفاوته. فمثلاً إستخدم Deininger-Squire بيانات مجموعة دول ليؤكد انطباق منحنى كوزنتس على هذه البلدان. ولكن النتيجة التي توصلنا إليها، لم تصمد أمام اختبار الثقة والرسوخ Robustness. بل إن بعض الدراسات توصلت إلى وجود شكل U للعلاقة، وليس معكوسها الناقوسى. وهكذا، فإن نتائج مثل هذه الدراسات لا تقدم الدليل على زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل عند مستوى منخفض للدخل، وانخفاضه عند المستوى الأعلى من الدخل، كما يفترض المنحنى الناقوسى عند كوزنتس (Kanbur, 1999). ومع ذلك بقيت بعض الدراسات التي توفر الدعم لمقولة كوزنتس.

إدراكاً بأن الاهتمام يتجه إلى كيفية توزيع عوائد النمو، فإن التساؤل يدور حول ما إذا كان ثمة إتجاه منتظم للتغير في نمط التوزيع خلال عملية النمو والزيادة في الدخل القومي. لقد سادت - لوقت طويل - فكرة أن النمو الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل، سينطوى على زيادة التفاوت في الدخل. وانعكست هذه النظرة على سياسة التنمية (سواء عند هؤلاء المؤيدين أو المعارضين للتدخل الحكومى في التوزيع). ورغم هذا القدر من الدراسات، فإن البعض (M. Bruno and others, 1996) يرون أن الدراسات التي اعتمدت على بيانات مجموعات من الدول كانت مُضَلَّلة، لأنها تجاهلت التأثيرات الموجودة على مستوى كل دولة. أما الدراسات الحديثة التي استخدمت بيانات تتبعية، وسلاسل زمنية للدولة الواحدة، فلم تكن نتائجها مؤيدة أو محققة لهذه الفرضية (كوزنتس). هناك أسلوبان في البحث لاختبار " فرضية كوزنتس"، الشائع منهما هو دراسات الإنحدار لمجموعة دول Cross-Sectional. وقد واجه هذا الأسلوب عدة إنتقادات أهمها (Kirk Bowman, 1997):

- 1 - المشكلة الرئيسية عند تطبيق هذا الأسلوب على الدول النامية، تكمن في حساسية إختيار عينة البحث، وتنشأ من نقص البيانات. تتعلق المشكلة المرتبطة بالفترة الزمنية (عدد الملاحظات) التي يتم رصدها لبيانات كل دولة.
- 2 - تتعلق المشكلة الثانية في استخدام مجموعات دول لاختبار منحنى كوزنتس، بتجاهل الاعتبارات الثقافية والتاريخية والسياسية، وغيرها، في البلدان النامية، وخاصة في أمريكا اللاتينية، حيث يوجد عدد كبير من الدول متوسطة الدخل (مستوى التنمية)، شديدة التفاوت في التوزيع. إلى هذا الحد يصف البعض الوضع في هذه البلدان، بأن حدة التفاوت في توزيع الدخل هي دالة في درجة الاعتمادية dependency. وإذا كان ثمة اتفاق على أنه في المرحلة الأولى من التنمية، يكون التصنيع مصحوباً بزيادة درجة التفاوت في التوزيع، فإن الاختلاف يكمن فيما إذا كان تواصل النمو سيؤدى بالضرورة إلى تقليل هذه

التفاوتات في الدخل. في حال إستخدام عينة محدودة من البلدان، وكان بعض هذه البلاد لديه دخل مرتفع نسبياً، وحققت درجة محدودة من تفاوتات الدخل نتيجة، إما:

- أ - حركة واسعة لإعادة لتوزيع الأراضي في بداية مرحلة التنمية (إعادة التوزيع قبل النمو)، أو
- ب - اتباع سياسات حازمة لإعادة التوزيع أثناء مرحلة التصنيع (إعادة التوزيع مع النمو). ولم يكن ذلك نتيجة الاتجاه الطبيعي المرتبط بفرضية كوزنتس، لأن توصل دراسة تلو أخرى إلى إنطباق منحني كوزنتس، سيكون استنتاجاً زائفاً.
- 3 - تتصل المشكلة الثالثة بتلك الدراسات التي تشمل بلداناً نامية إلى جانب دول متقدمة في نفس التحليل الإحصائي، حيث تنطوي على الافتراض بأن الدول النامية في التسعينات تتخذ نفس المسار التنموي الذي تقدمت عليه الدول الصناعية، وتمر بنفس المراحل التي عَبرَها تلك الدول منذ أوائل القرن العشرين.

ومن هنا، يلجأ البعض إلى الأسلوب الثاني في التحليل، وهو "دراسات الحالة". لقد أمكن لهذه الدراسات تقديم واستعراض واختبار " السببية " في العلاقة بين النمو وعدالة التوزيع. وربما يكون من الصعب تعميم الإستنتاجات اعتماداً على حالة أو اثنتين، أو باستخدام بيانات عن فترة غير ممتدة لتحديد قاطع لطبيعة هذه العلاقة. وربما يعود تزايد الاهتمام بدراسات تطبيقية لمقولة كوزنتس بأن تفاوت التوزيع يزيد مع النمو في المراحل الأولى للتنمية ويتراجع فقط في المراحل التالية، إلى التخوف من أن الفقراء سيضارون من التنمية، وخاصة عندما تبدأ من مستويات دخل منخفضة. ولكن هذه الأعمال لم تُعانِ فقط من نقص وقصور البيانات، ولكن الأهم أن اختبار العلاقة عبر الزمن *intrinsically intertemporal relationship* قد تم بواسطة بيانات مجموعة دول. وقد أوضح استخدام بيانات فترة زمنية ممتدة أن الدخل لا يرتبط بشكل قوى بالتغير في توزيع الدخل في معظم البلدان. فدول كثيرة بدأت من مستويات دخل منخفضة، نمت بمعدلات سريعة دون أن تشهد إرتفاعاً في درجة تفاوت توزيع الدخل، بينما الدول التي فشلت في تحقيق النمو، لم تكن مُحَصَّنة ضد التقلبات الشديدة في مؤشرات سوء التوزيع. وفي الدول التي تأكدت فيها العلاقة، كان البعض منها على النقيض، يدحض فرضية كوزنتس، كما كان البعض الآخر - وبنفس الدرجة - يؤيد هذه الفرضية. ويمكن أن نفسر ذلك، لا بإعتباره محكوماً بقانون عام وإنما بأن تغيرات الدخل والتوزيع تتأثر بالوضع الابتدائي (توزيع الدخل والأصول السائدة في بداية الفترة) وكذلك بالسياسات المتبعة.

ومن خلال دراسة التغير المترامن للدخل والتوزيع إلى جانب الوضع الإبتدائي للتفاوت في توزيع الأصول أمكن ملاحظة أن الفقراء (أدى 20% من السكان) الذين قد يعانون من التأثير السلبي لتفاوت التوزيع على النمو، يستفيدون أيضاً من الإجراءات التي تحفز النمو الإجمالي، على الأقل في المدى المتوسط. هناك ثلاثة جوانب هامة (Deininger and Squire , 1998): أولاً: أن تفاوت التوزيع السائد في البداية يضر بالفقراء - دون الأغنياء - وهو ما يتفق مع التفسير الذي يركز على تخصيص الائتمان، وعدم قدرة الفقراء على الاستثمار، كوسيلة وآلية ينتقل من خلالها أثر التوزيع والنمو. ثانياً: الاستثمار يرتبط بمستويات أعلى من النمو لكافة الفئات، ولكنه قد يكون أكثر فائدة للفقراء من الأغنياء. ثالثاً: ربما تؤثر السياسات على نمو الدخل لفئات محددة أساساً من خلال التأثير على الاستثمار. ويعنى هذا، أنه عندما يكون التوزيع للموارد متكافئاً / عادلاً، فلن يكون ثمة دواعٍ للقلق من وجود أثر سلبي على الفقراء لسياسات تشجيع الاستثمار.

إنطلاقاً من هذا، يمكن التعليق على المزايا النسبية لإعادة توزيع الأصول (الأرض) بالمقارنة بخلق وإضافة أصول جديدة (أى الاستثمار) لتحقيق انخفاض في الفقر. ومن الواضح، أنه نتيجة للاختلاف في نوعية المتغيرات المأخوذة من مجموعة الدول مثل السياسات، والأوضاع السائدة في البداية، قد نجد تفسيراً لضعف العلاقة بين التوزيع ومستوى الدخل. واستناداً إلى دراسة حالة الهند فقد توصل (M.Bruno and others, 1996) إلى أنه " ليس هناك دليل على أن النمو

أدى إلى زيادة درجة تفاوت التوزيع، شاملة فترة النمو المرتفع في الثمانينات". بل ربما يقود التحليل إلى الحصول على علاقة في شكل U، وليس معكوسها الناقوسى، حتى أنه على إمتداد خط المنحنى، إنخفضت مؤشرات تفاوت الدخل، مع تزايد متوسط الدخل. من هذه البيانات لا يبدو هناك أى مؤشر على أن معدلات النمو المرتفعة مثلت في الهند أى ضغوط نحو زيادة درجة تفاوت توزيع الدخل.

2-3 دراسات الحالة بين تأييد ونفى فرضية كوزنتس (إستخدام السلاسل الزمنية)

إلى جانب الكم الهائل من الدراسات حول علاقة التنمية - التوزيع، باستخدام بيانات من مجموعات من الدول Cross - Section، هناك أيضاً دراسات حالة، لدولة ما وغيرها. وتشير دراسة حالة تايوان فيما بعد الحرب، حيث ترافق النمو الاقتصادى مع عدالة توزيع الدخل، وكغيرها من بلدان شرق آسيا، إلى أنها نجحت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للغاية مع الحفاظ على مستويات منخفضة (بالمعايير العالمية) لتفاوت الدخل، بل والتي أجهت إلى مزيد من الانخفاض (1998 Kanbur). ولا يعد تحليل حالة تايوان مثيراً في حد ذاته، ولكنه كنفى لنموذج كوزنتس التجميعى (الإختزالى) فمن خلال هذا التحليل نصل إلى فهم أدق لعلاقة عملية التنمية وآثارها التوزيعية. وعند إجراء تحليل الانحدار بين سلسلة بيانات مُعامل جينى ومتوسط الدخل توصل البحث إلى وجود علاقة معكوسة لمنحنى كوزنتس، إذ إنخفضت تفاوتات الدخل من 1953 حتى 1980، ثم أخذت في التزايد حتى أواخر التسعينات.

لقد بدأ الاتجاه الذى تم رصده في تايوان حول تفاوت التوزيع في الظهور في بلدان شرق آسيا، منذ منتصف التسعينات. وعلى سبيل المثال، أخذت إتجاهات الفروق في الدخل والأجور في الصعود. وانتشرت قصص الارتفاع الصاروخى في ثمن الأراضي، وزيادة عائد العمل الماهر. كما يبدو التشابه ظاهراً مع ما حدث في الولايات المتحدة خلال الثمانينات والتسعينات من زيادة فوارق الأجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة. المعضلة، أن الفحص التفصيلى لتجربة بلدان شرق آسيا، التى ساهمت خلال الستينات والسبعينات والثمانينات في الوصول الى الاقتناع بأنه يمكن أن يتحقق النمو والعدالة في آن واحد، أخذ في إثارة الشك حول صحة هذه العلاقة في ظل ظروف وأوضاع مغايرة في التسعينات وبداية القرن الجديد. كما أثارت التساؤلات حول المزيج السحرى من السياسات المطلوبة في بلدان آسيا، بل دروس السياسات التى يمكن الاستفادة منها في البلدان النامية الأخرى.

من الضرورى - بعد ذلك - أن نتقل من دراسة تأثير التفاوت في بداية الفترة على النمو، لنبحث علاقة التزامن بين مستويات الدخل وتفاوت التوزيع. لقد جرى التأكيد على أن التغيرات في النمو الإجمالى لا تنعكس تلقائياً في تحسن أحوال الفقراء في المجتمع. بل إن التأثير السلبي للنمو على توزيع الدخل، ومن ثم على دخل الفقراء كان الباعث الأساسى لعدد كبير من الدراسات التى عُنيَتْ باختبار وجود منحنى كوزنتس من عدمه.

على الرغم من أن فرضية كوزنتس تتعامل مع علاقة زمنية بين التفاوت في الدخل وبين النمو فقد أدى غياب بيانات تغطى فترات ممتدة - خاصة في البلدان النامية - إلى اللجوء إلى بيانات من دول متعددة للوصول إلى استنتاجات عامة حول تفاوت الدخل والتنمية. فكثير من الدراسات توصلت الى تأييد تطبيقى لفرضية كوزنتس باستخدام هذه البيانات. لكن الدراسات الحديثة نسبياً كانت أكثر تحفظاً، حيث لاحظت أنه مع سهولة إضافة متغيرات أخرى، مثل التعليم، تميل إلى استبعاد الثقة - إحصائياً - في مؤشرات الدخل، وأنه لا يبدو أن حدة تفاوت التوزيع قد زادت خلال فترات النمو التى تم رصدها في البلاد النامية - بما فيها دول شديدة الانخفاض في الدخل. وهكذا أمكن لدراسات كثيرة رفض فرضية كوزنتس

التي تتضمن وجود "نقطة" تحول في العلاقة. وفوق ذلك، فبينما تشهد الدول الصناعية درجة بسيطة من الفروق الدخلية، فقد زادت حدتها مؤخراً - وخاصة في بريطانيا وأمريكا - وهو دليل إضافي في غير صالح العلاقة البسيطة التي افترضها كوزنتس.

عندما تم استخدام بيانات عن فترة ممتدة أمكن التوصل إلى نتيجة ذات دلالة هامة، إذ تتأكد علاقة كوزنتس التجميعية باستخدام بيانات مجموعة البلدان عند استخدام بيانات فترة زمنية طويلة. ومع ذلك تبقى النتيجة حساسة لإضافة (متغيرات صورية Dummies لبعض الأقاليم) وعندما نستخدم البيانات الممتدة لن نجد دعماً أو تأكيداً لوجود منحني كوزنتس لمجموعة الدول. ولا يعني ذلك بالضرورة عدم وجود هذه العلاقة في كل دولة على حدة. وعندما تم ذلك، فقد وجد أن معظم البلدان (40 من 49 دولة) لم تشهد لا منحني كوزنتس ولا معكوسه (\wedge , \cup) لتصوير العلاقة بين مستوى الدخل وتفاوت التوزيع. هناك 4 دول شهدت معكوس منحني كوزنتس، بينما وجد منحني كوزنتس الناقوسي في الخمس دول الأخرى. عموماً لا توفر هذه النتائج دليلاً على زيادة اللامساواة عند مستويات منخفضة للدخل، وتناقضها مع ارتفاع الدخل، كما ينطوي عليه منحني كوزنتس. ويدفعنا هذا إلى الاقتناع، إستناداً إلى الدلائل المتوفرة، بأن فرضية كوزنتس إما أنها مسطحة جداً ولا يمكن ملاحظتها من البيانات وهو ما لن يكون ملائماً لصنع السياسة أو أنها غير مناسبة للدول النامية. (Deininger and Squire, 1998)

2-4 هل يمكن التعويل على فرضية كوزنتس لتحقيق تنمية عادلة؟

بعد أن قدم كوزنتس رؤيته حول العلاقة بين النمو الاقتصادي وتفاوت الدخل في وسط الخمسينات تتابعت الدراسات التي أيدت شكل هذه العلاقة، التي عُرفت بالمنحني الناقوسي، حيث تتسع فجوة الدخل في المرحلة الأولى للتنمية (ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي)، ثم تنخفض التفاوتات مع استمرار النمو. ركزت معظم هذه الدراسات على دول صناعية متقدمة. اتجهت في التسعينات دراسات متعددة إلى اختبار فرضية كوزنتس في حالة الدول النامية. وتم نشر الكثير من التحليلات الإحصائية لمجموعات دول مختلفة. قامت بعض الدراسات بتحديد مستوى دخل الفرد الذي يُعتبر "نقطة تحول" يتغير بعدها اتجاه منحني كوزنتس، أي تتجه التنمية نحو تحسين توزيع الدخل مع ارتفاع معدلات النمو. بينما دحضت بعض الدراسات صحة فرضية كوزنتس في حالة البلدان النامية، أيدت دراسات أخرى هذه الفرضية. لم تكن نتائج الدراسات حاسمة/قاطعة، مما أثار كثيراً من التضارب. ربما تتفق كافة الدراسات على زيادة درجة تفاوت الدخل في المرحلة المبكرة من التصنيع، ولكن الجدل يثور حول حتمية حدوث هذه الزيادة في اختلال نمط التوزيع مع التنمية (أي حالة المنحني الناقوسي) أم أن الأمر يتعلق بإختيار السياسات الملائمة. بينما لا يكون لهذا الحوار الأكاديمي سوى فائدة محدودة (خارج الدوائر البحثية) فإن فهم العوامل التي تؤدي إلى تقليل تفاوت الدخل، يكتسب أهمية قصوى في الحياة العملية.

تبدو العلاقة في البلدان النامية أكثر غموضاً ومُلتبسة. فعلى المدى البعيد، يمكن الاستنتاج بأن فرضية كوزنتس بعيدة تماماً عن واقع بلدان آسيا. ويرجع ذلك إلى فرضية عدم القابلية لتجزئة التكنولوجيا في نهاية القرن التاسع عشر (الآلة البخارية) التي حالت دون قيام السكان بالتراكم الرأسمالي (باستثناء الأغنياء)، ومن ثم تفعيل التصنيع على حساب زيادة درجة تفاوت التوزيع عبر الزمن. وعلى النقيض من ذلك، كما يزعم البعض، فإن قابلية التجزئة في التكنولوجيا المعاصرة، إلى جانب المرونة في حركة رأس المال العالمي، مكنت جانباً كبيراً من السكان للاستثمار في الصناعة، ومن ثم استبعاد العلاقة التاريخية بين النمو وتفاوت الدخل (Deininger and Squire, 1998).

إن الحاجة إلى اختبار تكميلي مدى انطباق منحني كوزنتس في حالة الدول النامية ترجع إلى: عدم القدرة، عند استخدام مجموعات الدول أو دراسات الحالة، على الوصول إلى نتائج قاطعة أو حاسمة، الانتقادات الموجهة للمنهجية والنظرية المُتبعة في تطبيق فرضية كوزنتس على الدول النامية، ووجود تشابكات السياسات في الواقع العملي. لقد اقترح

كوزنتس بنفسه إعتاد منهج بديل للمساعدة على تقييم الادعاء محل الجدل بأنه بعد مستوى معين للتنمية الاقتصادية، تقود العوائد الاقتصادية الإضافية إلى انخفاض مستوى تفاوت توزيع الدخل. يتجه هذا المنحى إلى مقارنة تاريخية طويلة المدى للنمو وعدالة التوزيع لدول مختارة، تكون قد مرت بمراحل بدأت من انخفاض مستوى الدخل، وحققت بعد ذلك معدلات نمو اقتصادى مرتفعة لفترة طويلة، وامتحان مدى انطباق منحى كوزنتس.

في دراسة هامة (Kirk S. Bowman, 1997) انتقد الباحث اتباع منهج التحليل الإحصائي لبيانات مجموعة بلدان لاختبار وجود منحى كوزنتس في البلدان النامية. وبالرجوع إلى الكتابات المبكرة لمخطط كوزنتس استخدم الباحث أسلوباً مغايراً لاختبار مدى انطباق الشكل الناقوسى على مراحل التنمية، ومستوى " نقطة التحول" في عدد من البلدان النامية فيما بعد الحرب العالمية الثانية (الخمسينات). واختار الباحث 8 حالات دراسية لبلدان كانت فقيرة في الخمسينات، ثم حققت نمواً في الدخل يتعدى مستوى " نقطة التحول" عند الثمانينات. وإذا كان تحديد مستوى نقطة التحول صحيحاً عند 1200 دولار، فمن المفترض أن ينطبق عليها بغير شك منحى وفرضية كوزنتس. إن النتيجة التي توصل إليها تُنكرُ أثر كوزنتس، وتُشكك في الاعتماد على نقطة التحول في رسم السياسات. وبينما أيدت حالة التنمية في ثلاث دول، في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وجود الشكل الناقوسى، فعلى النقيض من ذلك، لم يتحقق في فترة ما بعد الخمسينات وجود هذا الشكل (وهذه العلاقة) بين النمو الاقتصادى وسوء توزيع الدخل في الدول الثمان (ماعدًا ماليزيا). لقد أظهرت حالة ماليزيا إنطباق نموذج المنحى الناقوسى على العلاقة بين النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل. وبلغت حدة التوزيع ذروتها عندما اقترب دخل الفرد من 1200 دولار (نقطة التحول). ومع ذلك فإن اتجاه تفاوت الدخل نحو الإنخفاض لا يعود إلى أثر كوزنتس، وربما على العكس من ذلك. فالتدخل الحكومى الكثيف من خلال سياسات تقليل الفقر، وتقليل تفاوتات التوزيع القطاعى للدخل وبين الفئات الإثنية هو المسئول عن هذا التحسن في التوزيع. ولكن حالة ماليزيا هى الاستثناء الذى يُثبت صحة القاعدة. إذ لم يُثبت من دراسة الحالات الست الأخرى صحة مقولة كوزنتس، أو وجود نقطة التحول. فمن واقع بيانات إضافية عن توزيع الدخل، عند مستوى نقطة التحول في حالة نقص البيانات (كوستاريكا، اليونان، اليابان)، أمكن بيان وجود ديناميكية تبرز بين " النمو مع العدالة " أو " العدالة يعقبها النمو"، في كل حالة. وبالنسبة للبرازيل، وكوريا الجنوبية، وتايوان، فإن البيانات والخبراء ينكرون وجود منحى كوزنتس ونقطة التحول. والبلد الوحيد الذى يمكن تفسيره لتأييد كوزنتس هو تركيا. وبصفة عامة توضح كل هذه الحالات:

- أ- إستبعاد وجود منحى كوزنتس الناقوسى في البلدان النامية،
- ب- يجب عدم التقييد بفكرة وجود نقطة تحول بل ورفضها، ولا يمكن التعويل على أثر كوزنتس عند رسم السياسات الحكومية، أو التنبؤ من جانب المؤسسات المقرضة.

ويصل الباحث إلى أن "دراسات الحالة" تُظهر مدى الحاجة إلى التركيز عليها كأسلوب مغاير لدراسة مجموعات الدول، خاصة مع توفر بيانات توزيع الدخل في دول نامية كثيرة نجحت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة لفترات زمنية طويلة. ويعترف الباحث أن نقطة ضعف دراسته تكمن في أن بلدين فقط هما البرازيل وتركيا إتبعتا سياسة إعادة التوزيع كنتيجة للنمو. وحديثاً شهدت دول أخرى مثل شيلي تجربة نمو ملحوظ مع سياسة لتحسين توزيع عائدته. من ناحية ثانية، تستوجب الاستنتاجات التي تم التوصل إليها مزيداً من البحث في أسباب رفض مقولة أن النمو الاقتصادى وحده سوف يؤدي إلى مزيد من عدالة التنمية وتحسن مستوى معيشة غالبية السكان. فالحالات التي تم استعراضها في هذه الدراسة لا تشكك فحسب في أثر فرضية كوزنتس على عدالة النمو، بل تدعم كذلك فكرة أن الأمل الوحيد لتحسين واضح في توزيع الدخل في الدول النامية يكمن في تفعيل تحول جوهرى ملموس في البنية المؤسسية. فعندما كانت الدولة تتقدم - في فترة ما بعد الحرب - كان

الضغط على النخبة التقليدية (خاصة كبار ملاك الأراضى) وما صحبه من تغير فى ميزان القوة، شرطاً ضرورياً وكافياً لتقليل تفاوت توزيع الدخل (تغير ميزان القوة بين الطبقات فى معظم البلدان محل الدراسة مثل اليونان، اليابان، كوريا الجنوبية، تايبوان فى الأربعينات والخمسينات). وكانت هذه البلدان تمثل ما يُطلَق عليه "إعادة التوزيع قبل النمو"، وكما كان مخططاً أصبحت أكثر الحالات نجاحاً فى تحقيق النمو مع إعادة التوزيع. أما كوستاريكا وماليزيا فقد حاولت تطبيق إعادة التوزيع مع النمو، مما إنطوى على قدر محدود من التغير فى العلاقات الطبقيه - وبعض النجاح، ولكن كانت إعادة التوزيع قبل النمو أكثر فعالية. وعلى الناحية المقابلة، فإن البرازيل لم تعرف الإصلاح الزراعى أو ضعف الطبقة الأوليغاركية، وعندما حاولت تطبيق إعادة التوزيع أثناء النمو، استمرت الزيادة فى درجة تفاوت توزيع الدخل مصاحبة لمعدلات عالية من النمو الاقتصادى. من خلال هذه الحالات المبحوثة يظهر أن تغير الهيكل الطبقي أكثر فائدة من فرضية كوزنتس فى فهم وتفسير تفاوت توزيع الدخل، وأن العوامل السياسية والاجتماعية ربما تكون أهم من المحددات الاقتصادية. لقد شككت هذه الاستنتاجات فى السياسات النيوليبرالية التى طبقتها معظم البلدان النامية. إن جانباً من الدوجما النيوليبرالية يزعم أنه عندما لا يتبع الاقتصاد قوى السوق، للعمل على تشجيع التقليل من اللامساواة، سيؤدى عدم الكفاءة إلى نمو اقتصادى غير كاف. حققت ثمان دول، ضمن عينة الدراسة، نمواً إستثنائياً خلال الفترة 1950-1980، كان من بينها ست دول نجحت فى ذلك إلى جانب تحقيق درجة ملموسة من المساواة.

الفصل الثالث

أثر إختلال توزيع الدخل على النمو الاقتصادى (التنمية)

3-1 انتقال الاهتمام إلى عكس إتجاه فرضية كوزنتس؟ من التوزيع إلى النمو

يتناول كل ما سبق التأثير المحتمل للنمو الاقتصادى على توزيع الدخل. هناك كذلك الدراسات التى اهتمت بإتجاه مغاير للعلاقة، أى تأثير توزيع الدخل على النمو. من البديهي أن هذه الدراسات واجهت أيضاً مشاكل البيانات بالإضافة إلى صعوبات أخرى إحصائية بسبب وضع مؤشرات توزيع الدخل فى الجانب الأيمن من المعادلة، أى إعتبار التوزيع متغيراً مستقلاً. ولكن هذه الصعوبات لم تمنع تراكم الدراسات التى تزعم وجود علاقة عكسية (سالبة)، أى أثر سلبى لتفاوت توزيع الدخل فى بداية مرحلة التنمية على النمو اللاحق (أى فى فترة تالية).

لدى البعض، لم يبدأ الاهتمام بقضية توزيع الدخل وسوء التوزيع أو عدم العدالة كما هو شائع فى الخمسينات من القرن الماضى بل ربما ترجع إهتمامات العلماء الاجتماعيين بهذا الموضوع لأكثر من قرن مضى. ولكن رغم ذلك، بقيت العلاقة بين تفاوت توزيع الدخل (عدم العدالة) وبين عملية التنمية الاقتصادية بعيدة عن الفهم الكامل (Aghion and Others, 1999). الواقع أنه حتى نهاية الحرب الباردة، لم تُلقَ معظم أدبيات التنمية بالألّا لتوزيع الدخل، وإنما لمحاولة فهم النمو وتقليل الفقر المطلق فى البلدان النامية. فمن ناحية كان كوزنتس kuznets قد رأى أن تدهور توزيع الدخل ربما يكون نتيجة طبيعية فى المراحل الأولى للتنمية، عندما يبدأ "المشتغلون" فى التحول من النشاط الزراعى المعاشى ذى الانتاجية المنخفضة، إلى القطاعات عالية الإنتاجية. وكان التيار الرئيسى فى أوساط الاقتصاديين يفترض كذلك - وفقاً لمنهج آدم سميث - وجود تعارض بين الكفاءة والعدالة، وفى إتجاه سببية عكسية، تعود إلى أن التفاوت فى توزيع الدخل (عدم المساواة)، كنتيجة لحماية حقوق الملكية، سيحفز النمو من خلال تشجيع الاستثمار والادخار، وحث العمال على العمل بهمة أكبر (Nancy Birdsall, 2007).

مع بداية التسعينات، ومع توافر بيانات متتابعة عن توزيع الدخل فى البلدان النامية، أولى الاقتصاديون إهتماماً متزايداً بالاقتصاد السياسى. ربما مع سقوط حائط برلين سقط منهج التحليل الماركسى، وتزايدت الحاجة إلى فهم وتقدير آثار توزيع الدخل على النمو. وخلال 25 سنة الماضية توجه التركيز - نظرياً وتطبيقياً - إلى انعكاسات تفاوت توزيع الدخل على النمو والتنمية. وقد بدا ذلك واضحاً فى تقارير المنظمات الدولية، منها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، البنك الدولى، وغيرها. ورغم ذلك فليس هناك توافق كامل بين الاقتصاديين على أن سوء توزيع (إختلال) الدخل أمر يحظى بالأهمية، كما أن الممارسين وأصحاب قرارات التنمية كانوا يوجهون إهتماماً أقل بكثير لتفاوت الدخل، بالمقارنة مع ضرورة الإسراع بالنمو ومكافحة الفقر.

لا شك أن اهتمام الناس بدخلهم النسبى، يعنى - واقعياً - اهتمامهم بمسألة التفاوت فى توزيع الدخل. تشير بعض الاستقصاءات عن "السعادة" (happiness, well-being) إلى أن متوسط مستوى الإحساس بالسعادة لم يرتفع حتى عند زيادة متوسط الدخل بدرجة ملموسة. السؤال الهام - إذن- هو حول الأسباب التى تجعل من تفاوت توزيع الدخل بشدة أمراً يستوجب الاهتمام فى الدول النامية. يُلاحظ أنه لدى معظم الاقتصاديين، يصبح توزيع الدخل - بعد مستوى معين - مسألة هامة لعدة أسباب، منها (Nancy Birdsall, 2007) ³ :

- يُتوقع فى حالة الأسواق غير المكتملة، أن يعوق التفاوت الشديد فى توزيع الدخل، النمو الاقتصادى.

3 يرى البعض أن التوصيات والاقتراحات لمعالجة سوء توزيع الدخل قد لا تختلف كثيراً عنها لمواجهة الفقر فى بلد تنسم بتكافؤ توزيع الدخل egalitarian.

- يُحوّل التفاوت الشديد في التوزيع دون التطور والتقدم في المؤسسات السياسية والاقتصادية.
- أن هذا التفاوت يكون عائقاً لوجود حياة إجتماعية ومدنية تضمن اتخاذ القرارات التوافقية.

تتوصل النظرية، وبعض الأبحاث التطبيقية، إلى أن تفاوت توزيع الدخل ربما لا يخفض النمو بطريقة مباشرة، ولكن التفاعل والتشابك بين نمط توزيع الدخل، وحالة الأسواق غير التنافسية، أو وجود حكومة غير مسؤولة وغير كفؤ (المؤسسات الضعيفة) هو الذي يُضعف النمو. بالإضافة إلى ذلك، وربما بطريقة مغايرة منهجياً، قد يوفر التفاوت الشديد في الدخل الظروف التي تؤدي إلى، أو تفاقم من، ضعف الحوكمة *governance*، وأسلوب وضع السياسة الاقتصادية، و/ أو ضعف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ماهي طبيعة تأثير تفاوت التوزيع علي النمو في اقتصاد السوق؟ وفقاً للمنهج المدرسي فإن التفاوت في توزيع الدخل مفيد لنظام "الحوافز" ومن ثم فهو شيء جيد للنمو، حتي وإن كانت إعتبارات الحوافز والنمو متعارضة في بعض الأحيان مع أهداف العدالة الاجتماعية. ومن ناحية أخرى قدم إقتصادي التنمية - منذ زمن - حججاً مُضادة ربما لم تتم صياغتها بطريقة مُتَّهجة. لعل أشهر هذه الفروض هو ما قدمه *Todaro* الذي تضمن أربعة دلائل عامة لبيان كيف أن درجة من عدالة التوزيع في الدول النامية يمكن أن تكون في الحقيقة شرطاً مهماً للنمو الاقتصادي المضطرب (المستدام):

أ- عدم الادخار و/أو إستثمارات غير منتجة من قبل الأغنياء.

ب- مستوي منخفض لرأس المال البشري لدى الفقراء.

ج- إتجاه الفقراء نحو السلع المحلية الرخيصة.

د- الرفض أو المعارضة السياسية من جانب الغالبية .

في السنوات الأخيرة من القرن الماضي برز التحدي القوي لوجهة النظر التي ادَّعَتْ أن تفاوت توزيع الدخل هو عامل محفز للنمو الاقتصادي. وتعددت الدراسات التطبيقية علي مجموعة دول من خلال تحليل الانحدار لنمو الناتج المحلي الإجمالي علي مؤشرات توزيع الدخل. لقد قَدَّرت هذه الدراسات وجود علاقة ارتباط سلبية بين متوسط معدل النمو ومقاييس تفاوت توزيع الدخل، وظهرت دراسات حالة مثيرة للتلفات عن كوريا الجنوبية والفيليبين. ففي بداية الستينات إتسم البلدان بمؤشرات اقتصادية كلية متشابهة (متوسط دخل الفرد، متوسط الاستثمار، معدلات الادخار) رغم اختلافهما في درجة تفاوت توزيع الدخل. في الفلبين كانت نسبة نصيب أغني 20% إلى أدني 40% من السكان ضعف نظيرتها (النسبة المماثلة) في كوريا (أي أن توزيع الدخل في كوريا الجنوبية كان أكثر عدالة). عبر ثلاثين عاماً أدى النمو السريع إلى تضاعف دخل الفرد في كوريا خمسة أضعاف بينما زاد نظيره في الفلبين إلي الضعف فقط. وكان معني هذا - علي عكس توقعات الفرضية الدارجة - أن زيادة درجة تفاوت التوزيع في البلد ترتبط بنمو أبطأ (Aghion and Others, 1999).

لقد تمت الإشارة من قبل إلى أن التسعينات شهدت عودة الاهتمام مجدداً بدراسة محددات النمو الاقتصادي وساعدت صياغة نظرية النمو الداخلي، وتوفّر بيانات مُقَارَنة عن الدخل القومي ومعدلات النمو لعدد كبير من البلدان، علي إجراء دراسات تطبيقية (قياسية) لتحليل أسباب اختلاف معدلات النمو بين هذه الدول. تضمنت هذه الأدبيات الواسعة دراسات متعددة لاختبار تأثير تفاوت التوزيع علي النمو الاقتصادي. كانت الصورة واضحة لدي هذه الدراسات التي اتفقت جميعها علي أن زيادة تفاوت توزيع الدخل تُخَفِّض معدلات النمو. جاءت هذه النتيجة مفاجئة في ضوء رؤي النظريات التقليدية في هذا المجال أو القنوات التي يمكن من خلالها أن ينتقل تأثير تفاوت التوزيع الي عملية النمو.

النظرية الآن هي أن تفاوت توزيع " الثروة " يُجَدِّد حجم الاستثمار في رأس المال العيني والبشري الذي يؤثر بدوره في معدل النمو طويل الأمد. وأظهرت دراسات تحليل الانحدار أن التفاوت الشديد في توزيع الدخل أو الأرض (الأصول) يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي. وبالمثل ترتبط عدالة التوزيع بالإسراع بالنمو. وعندما قاست بعض الدراسات معاملات إنحدار متوسط معدلات النمو الاقتصادي- في نفس الفترة- علي حصة الدخل التي تؤول إلى الحُثس الثالث (الطبقة المتوسطة علي خريطة التوزيع في دول متقدمة ونامية) وُجد أن أثر هذا المتغير إيجابي علي النمو، كما أنه إمتاز بالثقة الإحصائية وقوة التأثير في نفس الوقت. بالإضافة إلي الدلائل علي أن عدالة توزيع الدخل مُحفِّزٌ للنمو، توفر الدراسات التطبيقية إشارات مهمة إلي القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت في الدخل علي النمو الاقتصادي. ركز البعض علي دور القيود علي الائتمان ليُثبت أن لزيادة إتاحة الائتمان أثراً إيجابياً ومهماً علي معدلات النمو. والأكثر من هذا عندما تنخفض حصة أدني 40% (خمس) من السكان في الدخل، أي تزيد درجة تفاوت التوزيع، يزيد تأثير إتاحة الائتمان علي النمو. وبالمثل سيزيد الأثر السالب للتفاوت علي الاستثمار في رأس المال العيني بسبب فروق الائتمان. هناك دراسات تطبيقية أخرى اتجهت إلي إبراز دور المشاشة الاقتصادية كآلية إنتقال للتأثير بين العدالة والنمو. لقد وُجد أن تفاوت الدخل يرتبط إيجابياً مع هشاشة الاقتصاد مُعَبِّراً عنها بالانحراف المعياري للمعدل السنوي للنمو الاقتصادي. كما توصلت دراسات الانحدار في مجموعة الدول إلي أن زيادة تقلبات النمو تؤدي إلي إنخفاض متوسط معدل النمو خلال الفترة. ويعود ذلك جزئياً إلي تأثيرها المُعطِّل للاستثمار في رأس المال العيني والبشري. (Aghion and Others, 1999)

لقد بينت هذه الدراسات أن عدم المساواة في توزيع الدخل له آثار سلبية علي النمو. (يُظهر إنحدار النمو هذه المعاملات السلبية للتفاوت في التوزيع، وذلك عندما يتم تثبيت بعض المتغيرات في الجانب الأيمن للمعادلة، مثل الدخل في فترة البداية، التمدد، الاستثمار المادي). وتطبيقياً، خضع هذا الاستنتاج حول ارتباط التفاوت في التوزيع (في البداية) مع معدلات نمو أبطأ وأقل، للاختبار باستخدام عدة بحوث إحصائية، وتوصل معظمها إلى نفس النتيجة، ولكن الجدول لم يتوقف عند هذا الحد. استخدم Deininger and Squire بياناتهما لتقدير النمو الاقتصادي كدالة في التوزيع الإبتدائي للدخل إلى جانب متغيرات أخرى، ووجد أنه بينما لا يُعدُّ تأثير تفاوت الدخل الإبتدائي على النمو راسخاً فإن التفاوت الواضح في توزيع الأراضي يؤدي حقاً إلى نمو أبطأ (Kanbur, 1998). وقد تشكك عدد من الدراسات المعتمدة على بيانات Deininger and Squire في هذا التوافق البازغ. فقد وجدت (Forbes, 2000) علاقة إيجابية بين عدم العدالة والنمو. بالإضافة إلى ذلك، تحفظ آخرون على هذه العلاقة العكسية غير الناضجة بين تفاوت توزيع الدخل، والنمو، كحقيقة راسخة لاقتصاديات التنمية.

3-2 التبعات الاقتصادية للمساواة في توزيع الدخل

الادخار/الاستثمار وتوزيع الدخل

تعددت الدراسات والمقالات التي تحاول تقدير تأثير تفاوت الدخل على الاقتصاد الكلي. وفي كل الأحوال فإن الاستخلاصات التي يتوصل إليها أي من الباحثين تتوقف على القناة التي ينتقل عن طريقها التأثير المتوقع، وعلى الشروط والأوضاع المحددة لانقزال هذا التأثير، وتجعل منه إما طيب أو خبيث (جيد أو سيء). لا يناع أحد في أن "المساواة" مرفوضة أخلاقياً. ولكن من الناحية الاقتصادية - تحديداً - يرى البعض أن دراسة تفاوت توزيع الدخل هي - في الأساس - دراسة وبحث في مجال "الادخار". وأن رد فعل الاقتصاد لمحاولة العمل على زيادة المدخرات هو الذي يحدد اتجاه التأثير الاقتصادي لتوزيع الدخل. هناك نوعان من ردود الأفعال للزيادة المستهدفة في معدل الادخار: الأول، زيادة مماثلة في الاستثمارات المنتجة (وهو ما يمثل لب نظرية جانب العرض، أو تساقط ثمار النمو، كما سنشير لاحقاً)، والثاني، زيادة البطالة

(Michael Pettis, 2014). وتفسير ذلك - كما نعرف - بسيط. ستعكس زيادة تفاوت الدخل في اختلال العلاقة بين عرض وطلب السلع والخدمات، ولن يعود التوازن إلا من خلال زيادة "الائتمان/ الإقراض" أو ارتفاع البطالة. ولكن Pettis يضيف قراءة أخرى لشكل مختلف لزيادة اللامساواة في توزيع الدخل التي تنعكس في زيادة معدل الادخار. فهو يقرر أن تناقص نصيب القطاع العائلي (الاستهلاكي) في الناتج المحلي الإجمالي يترك نفس الأثر الذي يحققه ارتفاع حِدّة التوزيع. يحدث هذا التراجع في نسبة الإنفاق الاستهلاكي العائلي (حسب مفاهيم الحسابات القومية / حسابات الدخل القومي) كنتيجة للسياسات التي تُقيّدُ الأجور (معدل زيادتها أقل من نمو الإنتاجية، ومعدل النمو الاقتصادي) - كما حدث في ألمانيا قبل أكثر من 15 سنة، وفي الصين بسبب وجود بطالة واسعة في الريف - أو بسبب تخفيض أسعار الفائدة (الصين)، وكذلك من خلال تقييم العملة الوطنية بأقل من قيمتها Undervalued، كما حدث في ألمانيا وكذلك في الصين. في كل هذه الأحوال ينمو الناتج المحلي بمعدل أعلى من معدل زيادة الدخل العائلي، ومع انخفاض حصته في الدخل القومي، فلن يكون مستغرباً أن استهلاك هذا القطاع سيمثل نسبة متناقصة من الناتج المحلي الإجمالي.

من وجهة نظر Pettis، يمكن أن تكون زيادة تفاوت الدخل، أو ارتفاع حصة "الدولة" في الدخل القومي شيئاً إيجابياً (مفيداً). سيكون ذلك صحيحاً فقط عندما يكون هناك استثمار يتطلب تمويلاً غير متوفر، نتيجة نقص المدخرات. سترتب على ارتفاع معدل الادخار، زيادة الاستثمار بنفس القيمة، والتوسع في الطلب على العمالة، وزيادة دخلها (حتى إذا حدث تزايد في تفاوت توزيع الدخل). في هذه الحالة سيستفيد الأغنياء، لكن باقى فئات المجتمع ستستفيد أيضاً. ولكن ماذا لو كان هناك مدخرات كافية لتمويل الاستثمارات المنتجة؟ الأمور عندئذ ستكون مختلفة. لأن الزيادة في المدخرات ستجده إلى:

1- زيادة الاستثمارات غير المنتجة (عن طريق زيادة المخزون غير المرغوب، وهذا هو التصنيف المحاسبي الذي يعكس عجز الاقتصاد عن استيعاب إنتاج السلع والخدمات، في الاستهلاك أو الاستثمار المنتج، فيتحوّل فائض الإنتاج إلى استثمار غير منتج يأخذ شكل تراكم المخزون)، أو:

2 - قد تؤدي زيادة المدخرات إلى انخفاض سعر الفائدة، ويدفع رأس المال الرخيص إلى أنشطة المضاربة، أو القيام بمشروعات ليس لها جدوى اقتصادية، أو المضاربة في العقارات، .. إلخ. وكأنه باستثناء الحالة التي توجد فيها إستثمارات منتجة (لها جدوى حقيقية) وتفترق إلى التمويل، لن يترتب على زيادة التفاوت في الدخل، أو انخفاض نصيب القطاع العائلي وارتفاع معدل الادخار، زيادة مقابلة في الاستثمار المنتج، ولكن ضياع هذه المدخرات الزائدة في استثمار غير مُجدٍ وغير منتج، ومن ثم غير مستدام، لأنها تنتقص من قيمة الأصول نتيجة زيادة الدين بأسرع من القدرة على خدمة الدين.

ومن ناحية أخرى، من غير المُحتم أن تؤدي التحويلات النقدية من القطاع العائلي إلى الأغنياء أو الحكومة (ومن ثم زيادة حدة تفاوت توزيع الدخل) إلى ارتفاع حجم المدخرات الكلية، مما يعني أن زيادة المدخرات بسبب "التحويلات" يقابلها تطورات ترتب عليها انخفاض المدخرات في جانب آخر من الاقتصاد، مثل قيام الأثرياء (أو الحكومة) بزيادة إنفاقهم الاستهلاكي (!!) أو قيام القطاع العائلي بزيادة معدل استهلاكه (وتخفيض معدل ادخاره)، تحت وهم إحساس خادع بتحسين الأحوال، مع زيادة أسعار الأصول والأسهم والسندات .. إلخ، والوقوع - في ظل هذه الأجواء من المضاربة - تحت أثر التقليد للفئات الأعلى دخلاً. أى أن زيادة ادخار الأغنياء / أو الدولة يقابلها ادخار أقل (أو زيادة الدين، وهو نفس الشيء) للقطاع العائلي العادي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك احتمال آخر لانخفاض معدل الادخار، إذا أغلقت بعض الصناعات أبوابها وقامت بتسريح العمالة، مما يضطر العمال إلى السحب من مدخراتهم أو الاقتراض. وبعبارة أخرى، إذا لم يصطحب ارتفاع معدل الادخار في جانب من الاقتصاد، زيادة الاستثمارات المنتجة، فإن تحقيق المساواة الرقمية (التوازن في الحسابات الاقتصادية) يعني إنخفاض الادخار في جانب آخر. ويحدث ذلك إما عن طريق زيادة الاستهلاك الممول بالائتمان

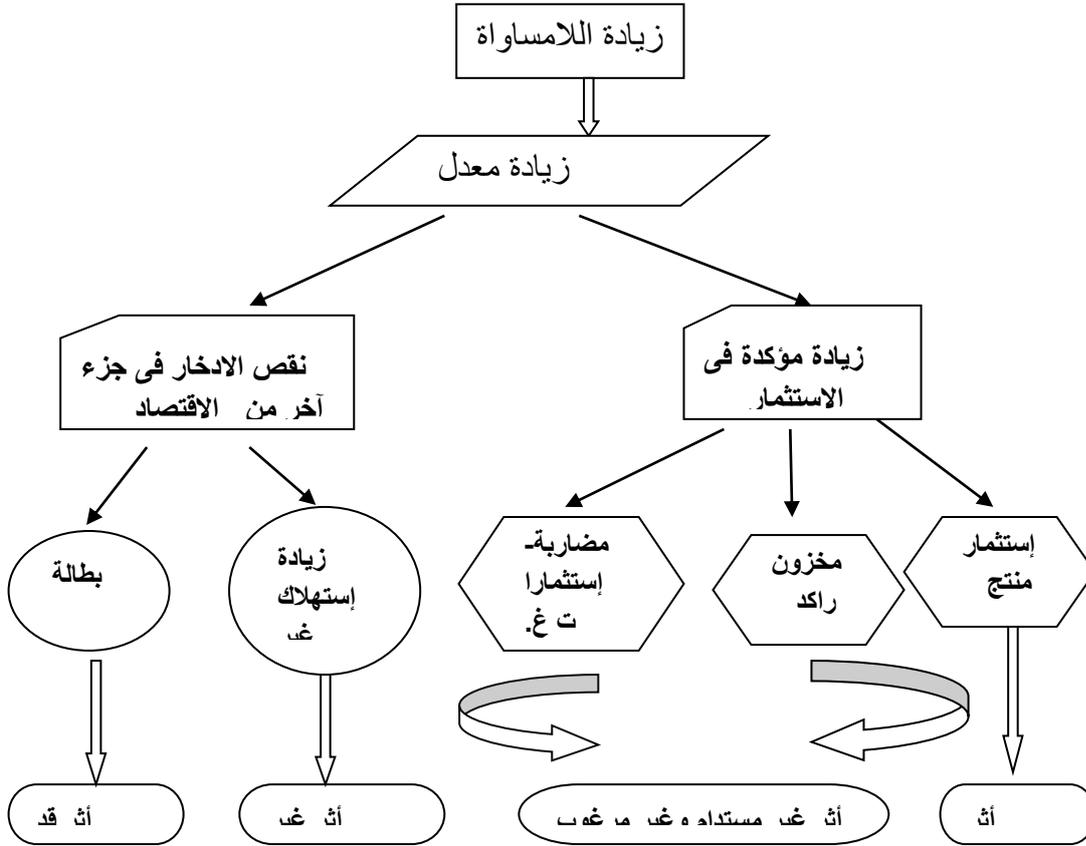
(الافتراض) أوفى صورة ارتفاع البطالة. وهذا بغير شك هو الأثر الأسوأ لزيادة الادخار نتيجة زيادة تفاوت الدخل أو كبر حجم الحكومة (!!). في ضوء هذا التحليل تصبح مشكلة اللامساواة في توزيع الدخل واضحة. هناك طريقتان فقط لمواجهة الزيادة الهيكلية في معدل الادخار. إما أن نشهد زيادة في الاستثمار المنتج، وهي حالة غير متوقعة سوى عندما تقصُر رؤوس الأموال عن تمويل مثل هذه الاستثمارات، أو عند حدوث زيادة في البطالة. لن يكون أى أثر آخر ممكن الاستدامة، كما يبين الشكل 5.

يمكن اعتبار ما سبق من قبيل التحليل الاقتصادي المخض، الذى ينظر في العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المجردة (مثل الدخل، الادخار، الاستثمار، الفائدة... وغيرها). وتتوقف صحة التأثيرات المتبادلة لهذه المتغيرات، وخاصة ردود الأفعال لتغير تفاوتات توزيع الدخل، على افتراض كفاءة وتنافسية الأسواق، ومحدداتها السياسية والاجتماعية، على النحو الذى تعرض له بالشمول وبراعة كتاب صاحب نوبل "جوزيف ستيجلتز". ويُلخّص عنوان الكتاب عن الثمن الذى يدفعه الاقتصاد والمجتمع نتيجة للمساواة في توزيع الدخل، عندما يقرر ".. ندفع ثمنًا باهظًا للمساواة الكبيرة والمتزايدة، ولأنها من المتوقع أن تواصل الزيادة، ما لم يتم عمل شيء، فالتوقع أيضاً أن يزيد الثمن الذى سندفعه". وسيتمثل هذا الثمن الطبقة المتوسطة والفئات الدنيا، ولكن سيدفع الثمن الأكبر البلد (أمريكا) بأكمله، والمجتمع، والديمقراطية. (Stiglitz, 2013) الواقع أن تحليل ستيجلتز يربط بين الأسباب والتبعات للتفاوت في توزيع الدخل، حينما يؤكد أن المجتمع الذى يشهد لا مساواة وتفاوت في التوزيع، لا يعمل " بكفاءة"، وأن اقتصاده غير مستقر وغير مستدام في الأمد البعيد. neither stable nor sustainable. ومن هنا فإنه يُقدّم تفصيلاً وافياً لتأثير اللامساواة على الناتج المحلى والاستقرار الاقتصادى، وانعكاساتها على الكفاءة الاقتصادية وعلى النمو. بالإضافة إلى ذلك فإنه يَدخُصُ الفكرة الزائفة بأن "اللامساواة مفيدة للنمو"، أو " أن اتخاذ أى إجراء في مواجهة اللامساواة – مثل زيادة الضرائب – سيكون ضاراً بالاقتصاد".

الانتاج وعدم الاستقرار:

ربما لم يكن من قبيل الصدفة أن تسبق وقوع الأزمة المالية في 2008، مثلما حدث في أزمة الكساد العظيم، زيادة كبيرة في درجة اللامساواة، وتتركز الثروة في أيدي قلة، وتراجع متوسط إنفاق المواطن العادى. وكما يقضى التحليل الكينزى المعتاد يقترن انتقال الدخل من الفئات الدنيا إلى فئات الدخل المرتفع بانخفاض الاستهلاك، ومن ثم انخفاض الطلب الكلى عما يمكن للاقتصاد أن يوفره (العرض الكلى) من السلع والخدمات. وما لم يتم اتخاذ إجراء ما لمواجهة زيادة العرض عن الطلب، سيؤدى ذلك إلى زيادة البطالة. تمثل هذا الإجراء في التسعينات – في الولايات المتحدة – في "فقاعة التكنولوجيا" بينما أخذ – خلال العقد الأول من الألفية الجديدة – شكل "فقاعة الإسكان"، وفي الآونة الأخيرة أصبح "الانفاق الحكومى" هو الإجراء المألوف لمواجهة الأزمة. يمكن إلقاء اللوم عند حدوث البطالة وزيادتها على نقص الطلب الفعال (بسبب انخفاض إنفاق المستهلكين، أو استثمار الشركات، أو الإنفاق الحكومى). ولكن ما يفسر قصور الطلب الكلى – في الولايات المتحدة، وفي البلدان الأخرى كذلك، هو زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل. ويُقدَّرُ أن إعادة توزيع الدخل بحمَس نقاط مئوية من أغنى 1% من الأمريكيين لصالح الفئات الدنيا، سينعكس في ارتفاع الطلب الكلى بنقطة مئوية كاملة. ونتيجة لأثر المضاعف سيؤدى ذلك إلى زيادة الناتج الإجمالى بحولى 1.5 – 2 نقطة مئوية، ومن ثم تراجع معدل البطالة بنفس النسبة. ولو أن إجراءات إعادة التوزيع شملت فئة أوسع من السكان (أغنى 20% مثلاً) لانخفضت البطالة من 8.3% (كما كان هو الحال في 2012) إلى 5 – 6% فقط. (Stiglitz, 2013)

الشكل (5) أثر زيادة الادخار على توزيع الدخل



المصدر: Michael Pettis, 2014

وثمة طريقة أخرى لبيان تأثير اللامساواة المتزايدة في ضعف مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي - macro economics. كثيراً ما يُزعم الانكماش بانخفاض حصة الأجور في الناتج المحلي. ويُقدَّر أن الأجور قد انخفضت في الولايات المتحدة - في غضون الأزمة - بأكثر من نصف مليار دولار، وهو ما يفوق قيمة المحفِّز المالي stimulus package الذي أقره الكونجرس الأمريكي، الذي استهدف تخفيض البطالة بنقطتين مئويتين. ويبدو أن ما ترتب على تحويل الموارد من العمال لصالح الأغنياء، كان في الاتجاه العكسي لهذا الهدف. وقد لا يكون مُحتملاً أن تؤدي السياسة الحكومية التي تستهدف تعويض النقص في الطلب الكلي الناشئ عن زيادة اللامساواة، إلى الاختلالات المالية والاقتصادية وضياح الموارد، ولكن هذا ما يحدث عملياً في معظم الأحيان. (Stiglitz, 2013).

وإلى جانب ذلك هناك طريق ثان لعدم الاستقرار الاقتصادي تؤدي إليه السياسات غير المتوازنة في مواجهة زيادة اللامساواة، وهو ما يترتب على إلغاء القيود deregulation المحددة لعمل الأسواق بكفاءة، وضمان التنافسية، ومحاربة سوء استخدام الموارد، وحماية الفئات الضعيفة .. الخ. إن إلغاء الضوابط والقيود على الأسواق، وخاصة أسواق المال، لا يؤدي فحسب إلى العجز عن تصحيح حالات فشل الأسواق، ولكنه يعمل لصالح مراكز النفوذ الاقتصادي والسياسي، وزيادة المخاطر، التي لا تتمكن الفئات الأدنى من درء تكلفتها. ويؤدي ذلك كله إلى تعميق حالة عدم الاستقرار.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية (2008) أصبح هناك توافق عالمي متزايد على أن اللامساواة تؤدي إلى عدم الاستقرار، الذي يسهم بدوره في تحقيق اللامساواة. بل وأقرت المؤسسة المالية الدولية المنوط بها السهر على الاستقرار

الاقتصادى العالمى، وهى صندوق النقد الدولى بخطورة الأمر. وفى دراسة للصندوق فى 2011 أوضحت " أن موجات النمو الاقتصادى ستكون أطول وأكثر استدامة حينما تصبح وثيقة الارتباط بعدالة أكثر فى توزيع الدخل، وعلى مدى زمنى أطول، يصبح تخفيض اللامساواة، والنمو المضطرد، وجهين لعملة واحدة. (Ostry and Berg, 2014).⁴

عدم الكفاءة واقتصاد أقل إنتاجية :

بالإضافة إلى عدم الاستقرار الذى تتسبب فيه اللامساواة، فإنها تؤدى إلى اقتصاد أقل كفاءة وإنتاجية. ويترتب على ذلك انخفاض الاستثمارات العامة المفيدة، وتقليل دعم التعليم العام، واتساع تأثير التشوهات فى الاقتصاد، والقانون، والقواعد التنظيمية، وكذلك التأثير على قيم العمل ومعنويات العمال. فمن ناحية يؤدى ضغط أصحاب النفوذ لمنع زيادة الضرائب، ومن ثم استمرار وزيادة عجز الموازنة، إلى عدم القيام بالاستثمارات العامة الضرورية لتطوير البنية الأساسية، وتمويل التعليم العام الجيد.. الخ. ويُعد الفشل فى الاستثمارات العامة هو النتيجة " المنطقية" للتفاوت الشديد فى توزيع الثروة، فكلما اتسعت شُقة توزيع الثروة والدخل - فى المجتمع - كلما تقاعس الأثرياء عن الإنفاق على "السلع العامة" public goods. وكما هو متوقع، يُغلف سيتجلبتير تحليله بالإطار الاقتصادى السياسى، والعلاقة بين القوى الاجتماعية والحكومة. ويرى أن هذا الانقسام الحاد فى المجتمع يعزل طبقة الرأسماليين - والأغنياء عن المجتمع والدولة، ولا يُعولون على الحكومة فى الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، ولا حتى الأمن الشخصى، بل يوفرون هذه "الخدمات" لأنفسهم وبأنفسهم. وفوق ذلك، فإن الأغنياء لا يفضلون - عادة - الحكومات القوية، التى تستخدم سلطاتها لمواجهة الاختلالات المالية والاجتماعية.⁵

وربما كان الأكثر خطورة من ذلك هو ما يؤدى إليه نقص الاستثمار فى "المنافع العامة" وخاصة التعليم العام، من تساؤل فرص الحراك الاقتصادى. فعندما تضيق الفرص المتكافئة تتراجع إمكانيات الاستخدام الأمثل لأهم الأصول الإنتاجية، أى قوة العمل. وعلى المدى الأطول، ينعكس ذلك على مستويات "الإنتاجية". وفضلاً عن ذلك، طالما أن جانباً لا يستهان به من التفاوت فى توزيع الدخل (اللامساواة) يعود إلى الاستحواذ على الربح (عائد غير مستحق rent-seeking)، أى إعادة توزيع الدخل لمصلحة فئات محدودة على حساب الأغلبية فإنها تنطوى على إهدار للموارد، ومن ثم انخفاض إنتاجية المجتمع ومستوى معيشة أفراد. ستؤدى عملية الحصول على الربح إلى تشويه عملية تخصيص الموارد، وترتبط - من ثم - محاولات الاستئثار بالربح والاستحواذ على حصة أكبر من كعكة الناتج المحلى، إلى تصغير هذه الكعكة، ومن قبيل هذه المحاولات، الاحتكار والمعاملة الضريبية التفضيلية، وغيرها.

المغزى الحقيقى "للامساواة" يكمن فى عدم التطابق بين العائد الفردى والعائد الاجتماعى، ولكن المشكلة أن اتساع الفجوة بين مستويات الدخل، والاستسلام الواسع لهذا الواقع، يجعل من الصعوبة بمكان وضع وتبنى سياسات جيدة. يشمل فشل السياسات الاستقرار الاقتصادى (التوازن المالى/ الاقتصادى)، تحرير الصناعة، انخفاض الاستثمار فى البنية الأساسية، والتعليم العام، والحماية الاجتماعية، والبحث العلمى. ومع ذلك، فثمة سبب مغاير تماماً، لما تؤدى إليه

⁴ نقل عن مدير صندوق النقد الدولى عبارة ذات دلالة " Ultimately, employment and equity are building blocks of economic stability and prosperity of political stability and peace. (Strauss – Khan)

⁵ يكتب ستيجليتز While the wealthiest Americans may complain about the kind of government we have in America, in truth many like it just fine to do gridlocked to redistribute, too divided to do anything but lower taxes . (Stiglitz, 2013).

"اللامساواة" من كفاءة أقل، وإنتاجية أدنى في الاقتصاد عما كان من الممكن تحقيقه. إن الإنسان ليس آلة. ويتوجب أن يكون لدى العمال حافزاً للعمل بحماس. يشير ستيجليتز إلى "نظرية أجر الكفاءة" التي تقرر أن الطريقة التي تُعامل بها "الشركة" عمالها (شاملة الأجور التي تدفعها لهم) تؤثر في الإنتاجية. ويخلص إلى أن النظرية الاقتصادية - التي أكدتها الاستقصاءات الميدانية - تقترح أن انخفاض إنتاجية العمال ذوى الأجور المنخفضة سيكون أكبر من الزيادة في إنتاجية نظرائهم من ذوى الأجور المرتفعة، مما سيؤدي - في النهاية - إلى انخفاض الإنتاجية الكلية.

التعارض المزعوم بين الكفاءة والعدالة :

عرضنا فيما سبق لتبعات "اللامساواة"، وكيف أنها بكافة صورها، تضر بالاقتصاد والإنتاج. ولكن هناك - في الحقيقة - وجهة نظر مضادة ويتبناها - على وجه الخصوص - أنصار اليمين السياسي. يركز هؤلاء على نظام "الحوافز" incentives ، الذى يُعد - من وجهة نظرهم - آلية ضرورية لدوران عجلة الاقتصاد، وأن "اللامساواة" هى نتيجة حتمية (مقبولة) لعمل نظام الحوافز، طالما أن البعض يُنتج أكثر من غيره. بل ويرى هؤلاء أن أية برامج لإعادة التوزيع ستنتوى على تعويق النظام وتعطيل عمله. وبناء على هذا، يعتقد أنصار هذا التوجه بوجود تعارض trade-off بين الكفاءة وبين العدالة. وبينما تتباين وجهات النظر حول المدى الذى يمكن أن نتخلى عن الكفاءة لتحقيق عدالة (مساواة) أكثر، فإن أهل اليمين (في أمريكا مثلاً) مقتنعون بأن الثمن سيكون مرتفعاً جداً، إلى الحد الذى سيعانى منه حتى الفئات المتوسطة والدنيا، وخاصة تلك التى تعتمد على البرامج والسياسات الحكومية.

عبر كتابه الرصين يرد ستيجليتز على هذه الدعاوى، ليؤكد أنه بالإمكان تحقيق الكفاءة وزيادة الإنتاج (النمو) إلى جانب تحسين مستوى المساواة في توزيع الناتج. ويفسر أسباب الاختلاف بأن "اليمين" يبنى فتاواه على افتراض اكتمال تنافسية الاقتصاد، وتساوى العائد الفردى مع العائد الاجتماعى، بينما - فى الواقع - نعرف أن الاقتصاد يتسم بحالات الاستحواد على الربح. كما يقلل اليمينيون من الحاجة إلى السلع و"المنافع" العامة، ومن ضرورة الإجراءات والسياسة الحكومية لتصحيح تشوهات وفشل السوق، إلى جانب المبالغة فى أهمية الحوافز المالية.

3-3 محاولة تحديد إتجاه تأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادى

هناك من يُحاجج بأنه لا يمكن النظر إلى توزيع الدخل والثروة باعتباره نتيجة لآليات التوازن الاقتصادى، ذلك أن آليات تخصيص الموارد، من خلال أسواق رأس المال، النظام السياسى، الأحوال الاجتماعية، تتأثر جميعها بنمط توزيع الدخل والثروة. إن العلاقة المنشودة فى نموذج كوزنتس بين النمو وتفاوت توزيع الدخل، لم تصمد أمام البحوث التطبيقية الحديثة. وتدرجياً حل مكانها الاقتناع والتصور بأن علاقة السببية ربما تسير فى الإتجاه العكسى، حيث تعوق فوارق الدخل الواسعة معدل النمو (مستوى وجوده). لم يبلغ الجدل منتهاه، نظرياً وتطبيقياً. ولكن كما عبر (Atkinson , ????) لن يعود موضوع التوزيع مرة أخرى إلى الهامش الساكن من التحليل الاقتصادى.

ماذا تكشف عنه البيانات؟ توصلت الدراسات الأحدث إلى وجود علاقة سالبة بين حالة تفاوت التوزيع فى البداية، والنمو الاقتصادى اللاحق. يُفترض هذا السيناريو إرتفاع درجة تفاوت توزيع الدخل (عندما يزيد معامل جينى عن 0.20 مثلاً). فى هذه الحالة يتراجع معدل النمو الاقتصادى إلى 2.7%، وفى نهاية الفترة (60 سنة المفترضة) سيكون دخل الفقراء نصف ما كان سيحصلون عليه لو كان الاقتصاد أكثر عدالة. مع ملاحظة أن أى قصور فى البيانات يؤدي إلى عدم الثقة فى دقة تحديد طبيعة العلاقة. بصفة عامة يمكن رصد عدد من الاستخلاصات التى تكشف عنها الدراسات.

(Dininger and Squire, 1997):

أولاً: شدة تفاوت التوزيع في بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء (معامل جيني يصل إلى 0.40) بينما شرق وجنوب شرق آسيا في مستوى 0.30 أو أعلى قليلاً، لكن تدور حول الثلاثينات في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي وأقل من ذلك في بلدان شرق أوروبا. وقد ظلت هذه المعاملات محدودة التغير بغض النظر عن التغيرات في الدخل الإجمالي، في هذه المناطق والدول.

ثانياً: هناك إختلاف بين توزيع الدخل وتوزيع ملكية الأرض. تظهر الدراسات أن اختبار العلاقة السالبة بين حالة التوزيع الابتدائي والنمو الاقتصادي اللاحق، سيؤدي إلى نتائج مغايرة اعتماداً على نمط التوزيع، وما إذا كان المقصود هو توزيع الدخل أم توزيع ملكية الأراضي.

ثالثاً: ربما لا يتغير نمط التوزيع الإجمالي، ولكن تشهد دخول الفئات المختلفة تغيراً ملموساً. ومايهم هو ماذا حدث لدخل الفقراء.

بينما إتجه اهتمام معظم الجدل حول علاقة النمو- التوزيع ، خلال معظم الفترة الأخيرة من القرن العشرين إلى بيان تأثير النمو والتنمية على مستويات التفاوت في توزيع الدخل، فقد برز في العقدين الأخيرين تطور واضح في مسار هذا الجدل، وهو في هذه المرة الجانب الآخر لهذه العلاقة: الأثر الذي قد يتركه إحتلال نمط التوزيع على النمو الاقتصادي. تزايدت محاولات فهم الطريقة التي يؤثر بها عدم المساواة على الأداء الاقتصادي مما انعكس في حفز البحث والدراسة في هذا المجال. حاولت دراسة (Jorge Alberto, 2013) تقديم شرح شامل للتأثير المحتمل للتفاوت في توزيع الدخل على النمو، ومع ذلك فلم يُمكن الوصول إلى توافق عام حول "اتجاه" وطبيعة هذه العلاقة. والأكثر من هذا فإن التباين في النتائج سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، دفع الجدل إلى أربعة مواقف مختلفة :

- دراسات تؤكد "علاقة سلبية" بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي
- دراسات تثبت العلاقة الموجبة بينهما
- دراسات رأت أن العلاقة متغيرة (غير خطية)
- مجموعة محدودة لاترى أساساً لأي علاقة على الإطلاق، أو لا تجد علاقة محددة.

3-1-3 علاقة سالبة بين تفاوت التوزيع والنمو:

خلال الخمسينيات والستينيات إدعى اقتصاديون، من أمثال كوزنتس وكالدور وجود تعارض (مقايضة) بين تقليل التفاوت في توزيع الدخل، وبين الإسراع بالنمو. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، شهدت بلدان عدة في شرق آسيا درجات منخفضة من تفاوت الدخل (ولها مستويات دخل متقاربة) ولكنها نمت بمعدلات غير مسبوقه. وعلى النقيض من ذلك، فإن بلدان أمريكا اللاتينية عانت من حدة التفاوتات في الدخل، في الوقت الذي تضاءلت فيه معدلات النمو. وقد حفزت هذه الاتجاهات الاهتمام بدراسة العلاقة بين تفاوت الدخل والنمو، وبصفة خاصة البحث في كيفية انعكاس مستوى التفاوت في دولة ما، على النمو الاقتصادي اللاحق.

لازالت الدلائل المتعلقة بتأثير تفاوت الدخل وإعادة التوزيع علي النمو تحتاج إلي أن تساندها أسس النظرية الاقتصادية. ستتجه القواعد النظرية إلى الفرضية الظاهرة من تحليل الواقع، بأنه في إقتصاد تتفاوت فيه دخول وثروات الأفراد، ولا تتسم أسواق المال بالتنافسية الكاملة imperfect، هناك ثلاثة أسباب تؤدي إلي أن تكون للتفاوتات في الدخل آثار سالبة علي النمو (Aghion, 1999) :

- أ- عدم المساواة (تفاوت توزيع الدخل) يقلل الفرص الاستثمارية.
- ب- تفاوت توزيع الدخل يُضعف حوافز المقترضين.

ج- تفاوت التوزيع يُؤكّد المشاشة الماكرو اقتصادية.

بعد استعراض جوانب هذه العناصر تصل الدراسة إلي الاستنتاج المشار إليه: عندما تتفاوت الدخول، وتفقد أسواق المال تنافسيتها، سيكون لاختلال التوزيع أثر سلبي علي النمو، وفوق ذلك ستفقد النظرة التقليدية حُجَّتْها في أن إعادة التوزيع ستُقيّد نظام الحوافز وتخفف النمو. لقد ركزت الآليات التي تم استعراضها علي وجود تشوهات في سوق الائتمان، ومن ثم علي محدودية درجة تطور مؤسسات التمويل. فقد وُجد أن القيود علي التمويل تلعب دوراً بالغ الخطورة في عملية ظهور وتطور قدرات المنظمين (أصحاب الأعمال). الواقع أن معظم الاقتصادات الصناعية، وبالطبع الاقتصادات الناشئة أو البازغة، تعاني من عدم توفر أسواق مال متطورة. وهذا يعني أن هذه الآليات ستترك تأثيراتها ليس فقط في الدول الأقل نمواً، ولكن أيضاً في عدد من الاقتصادات المتقدمة.

ووفقاً للإطار النظري الذي تعرضه الورقة، عندما تكون سوق المال مشوهة (غير تنافسية)، وتتسم التكنولوجيا الإنتاجية " بتناقص غلة " رأس المال، سيكون تفاوت توزيع الدخل ضاراً بالنمو. إن إعادة التوزيع من الأغنياء إلي من لا يجوزون موارد رأس مال عيني أو بشري، ستؤكّد فرصاً استثمارية، وتخفف النمو. وربما يكمن التفسير المحتمل لأثر زيادة فرص الاستثمار في نموذج الاستثمار في التعليم، إذ يتسم الاستثمار في رأس المال البشري بخضوعه لمبدأ تناقص العائد، وأن الاقتراض لتمويل هذا الاستثمار (غير القابل للتجزئة) مكلف للغاية، خاصة في البلدان النامية، ومن ثم تصبح "ثروة" الأسرة مُحدداً رئيسياً وقيداً حاكماً علي حجم الاستثمارات. فإذا كان الاستثمار في التعليم يحدد معدل نمو رأس المال البشري، الذي يحدد بدوره معدل نمو الناتج الكلي، سيؤدي التحليل السابق إلي أن العلاقة ستكون سالبة بين تفاوت توزيع الثروة، ومعدل النمو. من ناحية أخرى، سنجد أن تفاوت توزيع "الثروة" يُعيق النمو، لأن المقترضين يميلون إلي عدم بذل جهود أكبر، عندما يكون عائد الجهد غير ملحوظ (غير مدفوع العائد!!)

في كل من نموذجي الفرص والحوافز، تنشأ تفاوتات التوزيع من التوزيع الأولي (الابتدائي) للثروة، أي التوزيع السائد في بداية الفترة. ويمكن - عندئذ - تقليل هذا التفاوت ومن ثم زيادة النمو عن طريق الضرائب والإعانات علي "دخل" الأفراد. وتم إعادة التوزيع من خلال السياسة المالية المعتادة. ولكن لن يمكن تحقيق ذلك عندما يكون مصدر التفاوت ليس توزيع الثروة، بل يرجع إلي المناخ الاجتماعي والمؤسسي الذي يحكم القيام بالمشروعات الاستثمارية. في هذه الأحوال، ستؤدي التفاوتات إلي ديناميكيات زائفة حيث يتسم النمو السريع بمشاشة (سرعة التقلبات) تهدد إضطراده واستدامته. عندئذ تتطلب إعادة التوزيع سياسات تهدف إلي إعادة هيكلة مؤسسات التمويل، وهو أمر أكثر صعوبة (في الصياغة والتصميم والتنفيذ والتطبيق) من مجرد توليفة الضرائب والإعانات. سيكون للإسراع بالنمو عن طريق سياسات إعادة التوزيع متطلبات كثيرة، تتوقف في عمقها علي طبيعة مصدر التفاوت وما إذا كان يعود إلي توزيع الثروة أم الخصائص المؤسسية للاقتصاد.

وفي النهاية، ينبغي أن نلاحظ أن التحليل الذي تضمنته الورقة يتشكك في الفكرة - التي ارتبطت أيضاً بفرضية كوزنتس - بأن تفاوت التوزيع في الدول الفقيرة، يُتوقع أن يرتبط بعلاقة موجبة مع النمو. بل علي العكس وكما أظهر التحليل ، كلما كانت أسواق الائتمان أقل تطوراً، وكانت الحواجز كبيرة بين المقرضين والمستثمرين، كلما زادت الحاجة إلي سياسات إعادة التوزيع التي تستهدف زيادة الفرص، وتحسين الحوافز، وتقليل المشاشة الماكرو اقتصادية (Aghion, 1999) .

في المراحل الأولى لتطور هذا المنحى في البحث والدراسة كان الموقف السائد هو وجود العلاقة السالبة بين درجة تفاوت توزيع الدخل وبين النمو الاقتصادي. وجرى العرف علي تسمية هذا الموقف وهذه العلاقة بالتوافق الدارج. وعلى الرغم من أن الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة بدأ مع بداية التسعينات فإن الجدل لم يبدأ في سخونة سوى في نهاية ذلك العقد. كانت

دراسة ؟ Perotti، من أول الدراسات التي مزجت بين حيثيات الاقتصاد السياسي وعمل أسواق المال غير التنافسية، للوقوف على الطريقة التي يؤثر بها تفاوت التوزيع على النمو. توصل (Jorge Alberto, 2013) إلى أن معدلات النمو الاقتصادى تعتمد على المستوى الحالى لتوزيع الدخل، والتوازن السياسى الناشئ عن ذلك (بافتراض حالة ديمقراطية): قرارات إعادة التوزيع المرتبطة بهذا التوازن، وحجم الاستثمار فى رأس المال البشرى الناتج عن هذه الأوضاع جميعاً. فى هذا النموذج فإن المستويات المختلفة للدخل، والأنماط المختلفة للتوزيع سوف تؤدي إلى معدلات مختلفة للنمو من خلال تأثير الشرائح الدنيا للدخل للتغلب على تكلفة الاستثمار فى التعليم. ستظهر العلاقة السالبة من حيث عدم قدرة الفقراء فى دولة ذات تفاوت كبير فى التوزيع، وإجراءات ضعيفة لإعادة التوزيع، على زيادة التراكم فى رأس المال البشرى الضرورى لحفز النمو

هناك كذلك دراسة (Alesina & Rodrik, ??) التي عرضت نموذج الاقتصاد السياسى ضمن إطار نموذج النمو الداخلى endogenous حيث تترك القرارات السياسية (خاصة الضرائب) تأثيراً محدداً على الأداء الاقتصادى. وفى هذا النموذج، تنشأ العلاقة السالبة عندما ينطوى نمط توزيع الدخل السائد على قيام "الناخبين" بالضغط لرفع مستوى الضرائب على الأغنياء، ومن ثم إعادة التوزيع من الرأسماليين إلى العمال. فى هذه الحالة سيثور التعارض والمقاومة بين منافع وفوائد إعادة توزيع الدخل التي يحصل عليها العمال، والآثار السلبية للضرائب الأعلى المفروضة على رأس المال، الأمر الذى يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادى. يؤيد (Clarke, 1992) وجود العلاقة السالبة، لكنه (على العكس مما ورد أعلاه) يثير حقيقة إستقلال هذه العلاقة عن طبيعة النظام السياسى، أو فوارق "إنحدار" النمو، فهو يعتبر أن نموذج الاقتصاد السياسى هو قناة التوصيل من تفاوت الدخل إلى النمو (خاصة عن طريق تأثير الضرائب وإعادة التوزيع)

وكذلك وجد (Persson and Tabellini, 1994) العلاقة السالبة بين مستوى تفاوت الدخل السابق على النمو فى المستقبل وكما فى حالات أخرى يظهر أن المتغير الذى تؤثر - من خلاله - التفاوتات فى التوزيع على النمو يكمن فى رأس المال البشرى وانعكاسه على الإنتاجية، ففى هذه الحالة يقرر الأفراد حجم استثماراتهم فى تراكم رأسمال البشرى استناداً إلى العائد المستقبلى من زيادة الإنتاجية. فعندما تسود درجة عالية من عدم المساواة سيؤدي ذلك إلى توازن سياسى تحوّل فيه زيادة الضرائب على العوائد الرأسمالية دون استفادة المستثمرين من تحقيق العائد على رأس المال البشرى (أو جانب منه على الأقل) ومن ثم تقليل الحافز على التراكم وانخفاض الإنتاجية والنمو. هناك مجموعة أخرى من الدراسات الرائدة فى محاولة تحديد العلاقة الحقيقية بين تفاوت توزيع الدخل وبين النمو. وتتركز هذه الدراسات على المشكلات السياسية والاجتماعية التي تنور فى البلدان شديدة التفاوت فى التوزيع وتشهد حالة صارخة من الاستقطاب الاجتماعى الذى يؤثر بشدة على معدلات الاستثمار، ومن ثم على الأداء الاقتصادى. دارت الموجة الأولى من وجهة النظر الدارجة، حول محور آليتين لتفسير انتقال تأثير عدم المساواة فى توزيع الدخل على النمو، هما آلية الاقتصاد السياسى وآلية عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى. على الرغم من أن تفاوت التوزيع يرتبط سلباً بمعدل النمو، فإن إدخال تفاوت توزيع رأس المال البشرى يُغير من اتجاه العلاقة مع تفاوت الدخل، ولهذا يخلص إلى أن تفاوت توزيع رأس المال البشرى يترك أثراً سالباً على النمو الاقتصادى.

3-2-3: علاقة موجبة بين تفاوت الدخل والنمو:

تمت الإشارة كثيراً فيما سبق إلى أنه خلال النصف الثانى من التسعينيات إنشغل اقتصاديون كثر بمحاولة قياس هذه العلاقة، من خلال إدخال تفاوت الدخل كمتغير مستقل إلى جوار عدد من المتغيرات الأخرى، فى تحليل الإنحدار للنمو لعدد من الدول. وقد وجدت هذه الدراسات علاقة سالبة، وإحصائية بين تفاوت الدخل وبين النمو، أى أن تفاوت التوزيع يؤثر سلباً على النمو. لاقت هذه النتيجة تأييداً لها فى عدد كبير من الدراسات التي حاولت أيضاً تفسير الآليات والقنوات التي قد يؤثر من خلالها تفاوت التوزيع على النمو الاقتصادى (Forbes, 2000).

ولكن لماذا يؤدي مستوى معين من تفاوت توزيع الدخل إلى تسريع النمو؟ من ناحية، قد يكون التفاوت في التوزيع محدوداً، كما في حالة الاقتصاد المدار حيث تستخدم الدولة الأوامر والقيود (الضوابط) الإدارية، وليس الأسعار ومؤشرات السوق. قد تكون درجة ما من عدم المساواة ضرورية لفتح الباب أمام الحوافز لتشجيع الأفراد على العمل النشط، والابتكار، والمخاطرة لإنشاء المشروعات الإنتاجية، مما يساعد في زيادة الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم معدلات أعلى للنمو والدخل. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي تركُّز الدخل إلى الإسراع بالنمو، إذا أدى معدل الادخار الأكبر إلى إستثمارات أكثر، وإذا كانت معدلات الادخار أعلى في حالة تركُّز الدخل في أيدي الأغنياء الذين لديهم ميل للادخار يفوق نظيره لدى الفقراء.

يمكن النظر إلى الأثر المحفز لتفاوت التوزيع من منظور " التفاوت البناء " أو المفيد، أى تفاوت الدخل الذى يعكس الفروق في رد فعل الأفراد للحوافز والفرص المتكافئة، ويتسق بالتالى مع كفاءة تخصيص الموارد. وعلى العكس من ذلك قد نشهد حالة " التفاوت الهدام " حيث تعكس نظاماً غير كفؤ في المزايا الممنوحة للأغنياء، والتمييز الاقتصادي والاجتماعي، الذى يؤدي إلى تعويق جهود الاستثمار والابتكار لبعض الفئات، ويقلل بصفة عامة الإمكانيات الإنتاجية للفقراء. أى أن التفاوت الهدام يمكن تعريفه بأنه ذلك الذى ينطوي على تخفيض النمو، وليس ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. (Birdsall, 2007)

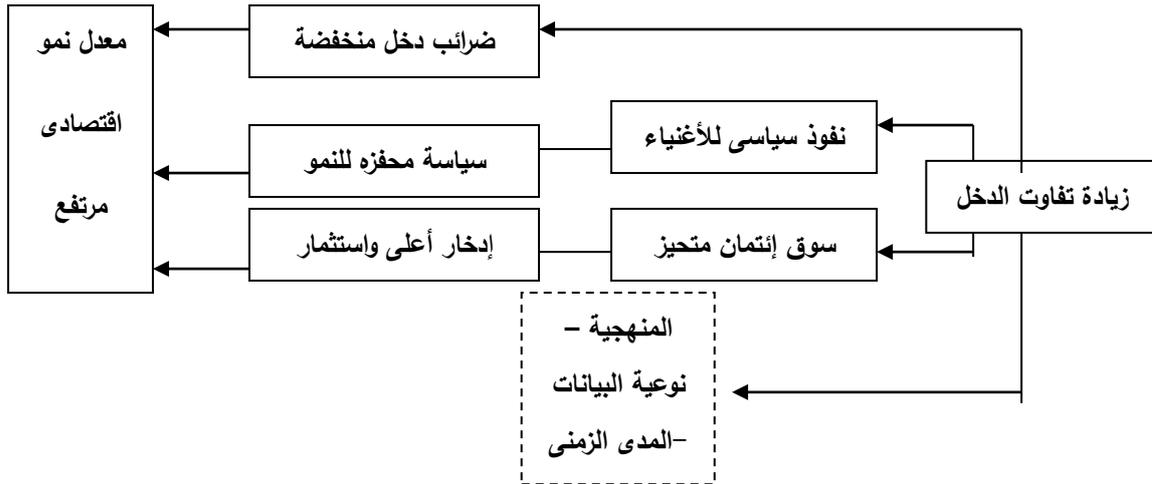
كانت هناك دراسات أخرى قدمت وجهة نظر مخالفة للتوافق الدارج أو المعتاد، واقترحت علاقة نظرية تستند إلى نموذج الاقتصاد السياسى الذى يتضمن الإنفاق الحكومى باعتباره سبباً للعلاقة الموجبة. ففي هذا النموذج، في ظل عدالة التوزيع، عندما يخصص الإنفاق الحكومى بأكمله للاستهلاك يميل الأفراد للتصويت لصالح فرض ضرائب دخل أعلى بغرض زيادة الانفاق الحكومى، وهو ماسيؤدى إلى انخفاض معدل النمو. ويخلص إلى أن زيادة في الانحراف المعيارى لمعامل جينى بنقطة واحدة تؤدي إلى ارتفاع بنصف نقطة مئوية في معدل النمو الاقتصادي (Jorge Alberto, 2013). وقد توصلت (Forbes, 2000) إلى استنتاج مؤداه أنه في الأجل القصير والمتوسط يؤدي عدم المساواة إلى التأثير إيجابياً بقوة في النمو الاقتصادي. إذ تؤدي زيادة معامل جينى بعشرة نقاط إلى ارتفاع متوسط معدل النمو بنسبة 1.3% في السنوات الخمس التالية. والخلاصة أن الرؤية البديلة التي تقترح علاقة موجبة بين سوء توزيع الدخل والنمو، تستند - كذلك - إلى الاقتصاد السياسى، ولكن عن طريق التأثير في الضرائب، ومعدل الاستثمار.

الحقيقة أن بعض الدراسات سجلت وجود توازن مُتعدد، بحيث أن بعض الظروف الإبتدائية، قد تثور معها علاقة موجبة بين تفاوت الدخل وبين النمو الاقتصادي. ففي ظل مكونات ديمقراطية، سيفضل الناخبون - في مواجهة حدة هذا التفاوت - زيادة الضرائب على الأغنياء لتمويل التعليم العام. مما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي. هناك نظريتان لتفسير وجود هذه العلاقة الموجبة بين تفاوت الدخل والنمو الاقتصادي. فمن ناحية، عندما تكون الوفورات الخارجية externalities واسعة التأثير على قدرة الأفراد على زيادة رأس المال البشرى، فقد يؤدي التفاوت إلى إنطلاق عملية النمو في البلاد الأقل نمواً. من ناحية أخرى، عندما يزيد التفاوت أثناء مرحلة تقدم تكنولوجيا ملموس، تزيد معه مرونة وتنقلية عنصر العمل الماهر، سيرتبط ذلك بالتقدم الفنى ومن ثم النمو الاقتصادي.

لم تحظ هذه الكتابات النظرية عن العلاقة الموجبة بين تفاوت الدخل وبين النمو بالاهتمام الكافي، وذلك لسبب بسيط، يكمن في أن كل الدراسات التطبيقية (القياسية) تقريباً رصدت العلاقة السالبة بين هذين المتغيرين. ومع ذلك كانت هناك عدة مشكلات تواجه هذه الأعمال الكمية (Forbes, 2000): 1- كثير من القياسات التي قدرت العلاقة الثابتة لم تكن قوية إحصائياً (راسخة)، فعندما تخضع لأي اختبار حساسية، مثل إضافة متغيرات تفسيرية أخرى، أو متغيرات صورية

Dummy يفقد معامل العلاقة قوته، حتى وإن بقي سالباً. 2 - كافة هذه الدراسات تعاني من مشكلتين قياسيتين : خطأ القياس في تفاوت التوزيع، وتحييز المتغيرات المحذوفة. 3 - إن الدراسات حول تفاوت التوزيع والنمو التي تغطي مجموعة دول لا تخاطب مباشرة مسألة السياسات لتبحث في كيفية تأثير التغيرات في مستوى تفاوت الدخل في بلد ما على النمو في هذا البلد. وكما هو معروف، تبين نتائج دراسات تحليل الانحدار لمجموعة من الدول أنه على المدى البعيد، تميل الدول ذات التفاوت الأقل إلى تحقيق النمو بسرعة أكبر. ويفسر ذلك بأن الحكومات التي تتبع سياسات لتقليل التفاوت يمكنها في نفس الوقت تحسين أداء الاقتصاد على المدى البعيد.

الشكل (6) قنوات تأثير اللامساواة على النمو الاقتصادي



المصدر: Jorge Alberto, 2013.

ورغم أن نتائج دراسات مجموعات الدول تؤيد هذا التفسير، فإنها لا تتعرض لما إذا كان التغيير في مستوى تفاوت الدخل في بلد معين، يرتبط بالنمو المتحقق في هذا البلد. وكى يمكن تحليل هذه العلاقة فإن الأمر يستلزم استخدام بيانات تتبعية. ويُمكن استخدام هذه البيانات المتتابعة من قياس أثر التغيير في درجة تفاوت التوزيع على التغيير في معدل النمو في بلد معين. وباستخدام هذا الأسلوب تُبين النتائج أنه في المدى القصير والمتوسط تكون هناك علاقة إرتباط موجبة قوية بين مستوى التفاوت في توزيع الدخل وبين النمو الاقتصادي في فترة لاحقة. وتمثل دراسة Forbes , 2000 تحدياً جوهرياً للاعتقاد السائد بأن تفاوت توزيع الدخل يرتبط في علاقة سالبة مع النمو الاقتصادي. وقد استندت في الوصول إلى هذه النتيجة المغايرة إلى أن نوعية البيانات، طول الفترة الزمنية، وأسلوب القياس (التقدير) تؤثر في مصداقية واتجاه العلاقة. وقد أظهرت اختبارات الحساسية أن تحيز المتغيرات المحذوفة يلعب دوراً في تحديد "إشارة معامل الارتباط"، إذ وُجد أن عدداً من المتغيرات يمكن أن يتسبب في ظهور إشارة سالبة بين المتغيرين: التوزيع والنمو، مثل إنتشار الفساد (الذى يرتبط إيجابياً مع تفاوت الدخل، وسلبياً مع النمو، إرتفاع حصة الحكومة في الإنفاق على التعليم الأساسى، والرعاية الصحية الأولية، جودة التعليم العام (تميل لارتباط سلبي مع التفاوت، وارتباط إيجابي مع النمو).

وتخلص الورقة إلى أن وجود علاقة موجبة بين تفاوت الدخل والنمو قد يكون له انعكاسات مقلقة. قد تواجه البلاد تعارضاً بين تقليل التفاوت في توزيع الدخل، وبين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. وربما يكون متعجلاً الوصول إلى استخلاصات محددة لرسم السياسة اللازمة نتيجة لعوامل القصور في البيانات وأسلوب التقدير. وبالإضافة إلى ذلك، فقد لاتتعارض النتائج التي توصل إليها هذا البحث مع الاستخلاصات السابقة بوجود علاقة سالبة بين المتغيرين، فقد استندت

الدراسات السابقة إلى بيانات مجموعات دول لتحليل الأندثار للعلاقة على المدى البعيد بين التفاوت والنمو. وربما تتلاشى هذه العلاقة الموجبة إذا تم استخدام بيانات لدولة ما تغطي فترة طويلة نسبياً (أكثر من 10 سنوات). كما أن الورقة لم تبحث في كيفية تفاعل هذين المتغيرين، وإتجاه السببية بينهما.

3-3-3 علاقة متشابكة: العلاقة في حالة دول متقدمة وأخرى منخفضة الدخل

يصيغ Barro 1999 نمطاً ثالثاً للعلاقة بين النمو والتوزيع، ويرى أنه على الرغم من ضعف هذه العلاقة بين تفاوت توزيع الدخل وبين النمو، هناك ميل إلى أن تختلف آثار المتغيرات باختلاف البلدان والظروف ومستويات الدخل عند نقطة تحول (إنقلاب) تبلغ حوالي 2000 دولار (بأسعار 1985). وباستخدام نموذج آلية الاقتصاد السياسي أيضاً. أشارت الدراسات إلى أن تغير نمط توزيع الدخل في أى إتجاه سيؤدى إلى تشوه القرارات والسياسات مما ينعكس في انخفاض معدل النمو. إذ أن الحاجة إلى التفاوض، والاتفاق على قرارات لتغير سياسات التوزيع تخلق عدم الكفاءة وتشوه الديناميكيات الاقتصادية، حتى ولو انطوت عملية المساومة على سياسات محفزة للنمو، فالوقت والموارد التي تستنفذها عملية التوصل إلى اتفاق ستكون مكلفة اقتصادياً. (Jorge Alberto, 2013). وتتوصل دراسة أخرى إلى نتيجة قد تبدو غريبة، حيث يمكن تعظيم معدلات النمو، عندما لا يحدث أى تغير في توزيع الدخل، ومن ثم فإنها قد تنخفض إذا تغير هذا التوزيع في أى إتجاه. (Birdsall, 2007).

تشير الأدبيات المعنية إلى حقيقتين : الأولى، أن الدلائل تثبت أنه بعد مستوى معين من تفاوت توزيع الدخل سيؤدى هذا التفاوت إلى انخفاض النمو، الثانية، تبين النظرية والتطبيق أنه من الأرجح أن يضر المستوى الأعلى من حدة التفاوت بالنمو الاقتصادي في الدول النامية أكثر مما تؤدى إليه في الدول المتقدمة. وقد كان (Barro , 1999) من أوائل من رأوا - في دراسته لمحددات النمو - أن هناك علاقة مختلفة هيكلياً بين عدم المساواة وبين النمو في الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة. وحينما يضم المجموعتين من الدول لا يجد تأثيراً واضحاً لتوزيع الدخل على النمو، ولكن عندما يفصل العينة إلى مجموعتين من الدول، يجد أن العلاقة مختلفة هيكلياً. ففي البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع، قد يرتبط تفاوت توزيع الدخل بمعدلات نمو مرتفعة (كما يشار عادة إلى الولايات المتحدة على النقيض من دول غرب أوروبا). وعند أقل من مستوى معين من الدخل (3200 دولار بأسعار 2000) يرتبط التفاوت الشديد في التوزيع بمعدلات نمو أقل. وجدت بعض الدراسات التي اختبرت العلاقة بين تغيرات تفاوت الدخل والنمو أن الأثر على النمو يكون إيجابياً عندما يتزايد معامل جيني من مستوى متدني (0.15) في دول اقتصاد المعاش، والاقتصاديات الاشتراكية السابقة إلى (0.30)، بينما يكون الأثر سلبياً على النمو عندما يرتفع معامل جيني من 0.45 (كما هو الحال في بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء) إلى مستوى أعلى.

3-4 كيف يمكن تفسير تأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادي؟

هل تعنى حقيقة غياب علاقة ارتباط محددة بين تغيرات توزيع الدخل وبين النمو، أنه لا توجد علاقة بينهما على الإطلاق؟ هل يمكن - مثلاً - للدول ذات التفاوت الصارخ في التوزيع منذ البداية، أن تنمو بمعدلات أقل أو أكبر من غيرها؟ وإذا وُجد مثل هذا النمط، فما هو تفسيره؟ هل هناك علاقة سببية بين تباين مستويات الدخل (أو الإنفاق، أو الثروة) وبين النمو الإقتصادي، أو أية مؤشرات أخرى للآداء الإقتصادي؟

في التسعينات عادت إلى ساحة البحث والدراسة مجدداً النظرة التقليدية، التي كانت ترى أن توزيع الدخل (يقاس أحد جوانبه باستخدام مؤشرات التفاوت أو عدم المساواة) ليس فقط مُنتجاً نهائيّاً ولكنه أيضاً يلعب دوراً محورياً في تحديد نتائج الآداء الإقتصادي. بعض هذه الدراسات أوضح أن توزيع الثروة والدخل يكتسب أهمية بالغة من وجهة نظر الاقتصاد

الكلي (Macroeconomics) : إذ يترك نمط التوزيع أثراً مهماً على الإنتاج، والاستثمار في الأمدين القصير والبعيد، وعلى نمط الاستجابة للصدمات الخارجية. ولقد استدعت هذه العلاقة الكثير من الدراسات اللاحقة. الحقيقة أن نتائج الدراسات المختلفة لم تتوصل إلى موقف محدد ونهائي حول اتجاه تأثير عدم عدالة التوزيع على النمو. وقد أدى التباين الشديد في النتائج (سواء في الدراسات النظرية أو التطبيقية) إلى جدل أكثر تشابكاً وتعقيداً. وحتى في إطار أى من اتجاه العلاقات المفترضة، ليس هناك إتفاق حول الكيفية التي تؤدي بها اللامساواة إلى نمو أقل أو أعلى بعد فترة من الزمن. وبينما يركز البعض فقط على اتجاه ودرجة تأثير تفاوت التوزيع على النمو، ولا يُوجّه أى عناية أو اهتمام بالأسباب أو الطريق الذي يحدث به هذا الأثر، هناك البعض ممن يقدمون أسانيد تحاول تفسير آليات إنتقال هذا التأثير للتفاوت في التوزيع على النمو (Jorge Alberto, 2013).

انقسمت الدراسات النظرية والتطبيقية - على حد سواء- بين تلك الدراسات التي تتوصل إلى أن تفاوت التوزيع يؤدي إلى النمو الأسرع، وبين دراسات أخرى، ترى أن عدم عدالة التوزيع يُتوقع أن يعوق النمو، ويرتبط بالانخفاض في معدلاته. على المستوى النظري، هناك حجج ثلاث للتأثير الحاسم لتفاوت توزيع الدخل على النمو (WB, 2014):

أولاً: هناك إطار الاقتصاد السياسي، الذي يستند إلى ثلاثة أسس:

1- أن الأثر التوزيعي للإنفاق الحكومي والضرائب يرتبط سلبياً بالنمو، لما لهما من تأثير عكسي على الاستثمار والتراكم الرأسمالي.

2- أن الضرائب متناسبة مع الدخل، بينما تتوزع منافع الإنفاق الحكومي بالتساوي على الكافة، مما يعني أن تفضيلات الأفراد لمستويات الإنفاق والضرائب تتناسب عكسياً مع مستوى دخلهم.

3- أن معدل الضريبة الذي ستفرضه الحكومة، هو المعدل الذي ستختاره أغلبية الناخبين.

ستعنى هذه العوامل مجتمعة أن النمو الاقتصادي سيرتفع مع انخفاض درجة التفاوت في التوزيع.

ثانياً: تستند حجة اتجاه التأثير من التفاوت إلى النمو إلى ما يعرف بمنهج عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والذي يمكن تلخيصه في :

1- أن المجتمع شديد التفاوت في التوزيع، يخلق الحوافز للأفراد نحو الانخراط في أنشطة خارج إطار السوق الرسمية.

2- عدم الاستقرار يؤدي إلى هروب الاستثمار، نتيجة الاضطراب القائم، والمخاطر في المستقبل. ويؤدي ذلك إلى أن النمو سيرتفع عندما تقل التفاوتات.

ثالثاً: ترتبط المقولة الثالثة، التي تقضى بأن زيادة حدة التفاوت تؤدي إلى إنخفاض النمو، بأوضاع الائتمان (الافتراض)

فإذا كانت: 1- عملية التنمية تتسم بتكامل رأس المال العيني والبشري، بحيث يرتفع النمو نتيجة زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، 2 - القيود على الاقتراض تحول دون قيام الأفراد بالاستثمار في التعليم، عندئذ ترتبط التفاوتات في التوزيع بالأثر السلبي على النمو، نتيجة عدم قدرة الكثير من الأفراد على الاستثمار في رأس المال البشري.⁶

⁶ ما ينبغي ملاحظته، أنه حتى وإن كانت الحجج الثلاث المشار إليها فيما سبق، تتوقع أن تفاوت التوزيع يعوق النمو، فإن توقعها لتأثير إعادة التوزيع على النمو مختلف. وعلى سبيل المثال، فإن رؤية الاقتصاد السياسي تستند إلى أن تأثير التغيير التوزيعي التصاعدي progressive سيكون سلبياً، لأن إعادة التوزيع ستؤثر سلبياً على النمو، من خلال قناتين : الأولى ، الأثر المثبط على عمل الجانب المتلقى (المستفيد). الثانية، عدم تشجيع الاستثمار لمن يدفعون هذه الموارد (التحويلات). وعلى الجانب الآخر، فإنه من منظور الأوضاع الاجتماعية، وأحوال الاقتراض، ستؤدي إعادة التوزيع إلى ارتفاع النمو من خلال إعادة الاستقرار السياسي، وتشجيع الاستثمار، وزيادة الفرص الاستثمارية ذات العائد الحدى المرتفع. (؟)

هناك كما نعرف نماذج تستنتج أن سوء التوزيع يؤدي إلى الإسراع بالنمو، فمن ناحية هناك الافتراض بأن الميل الحدى للادخار مرتفع عند الأغنياء، ومنخفض لدى الفقراء. وعندما يعتمد معدل الاستثمار على معدل الادخار، ويرتبط النمو - إيجابياً كذلك - بمعدل الاستثمار، فإن التفاوت الملموس في التوزيع سيرتبط بمعدل أسرع للنمو. أما السبب الثاني الذى يفسر لماذا يؤدي التفاوت إلى نمو أسرع فيرتبط بعدم قابلية الاستثمار للتحزئة. فعندما يحتاج المشروع الاستثمارى إلى تمويل كبير، في غياب سوق مال فعالة، سيضمن تركيز الثروة القيام بتمويل المشروعات والاستثمارات الجديدة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو. ويكمن السبب الثالث، فيما يمكن أن يقع من مفاضلة (تعارض) بين الكفاءة والعدالة. وعلى سبيل المثال قد يؤدي هيكل الأجور المضغوط، الذى لا يكافئ الميزة النسبية للعاملين، إلى مجتمع أكثر مساواة في التوزيع، ولكن من الممكن أيضاً أن يعكس في تثبيط همم العمال لبذل جهود أكبر أو تحقيق إنجازات ملموسة.

وكما في حالة الدراسات النظرية، لم تجمع الدراسات التطبيقية على وجود ارتباط سببى بين تفاوت التوزيع والنمو. فكما سبقت الإشارة، وجد بعض هذه الدراسات علاقة سالبة لتفاوت التوزيع على النمو، البعض الآخر لم يتوصل إلى وجود علاقة، بينما وجد باحثون آخرون علاقة موجبة بين تفاوت توزيع الدخل وبين النمو الاقتصادى. ويمكن أن نرصد أسباباً متعددة وراء هذا التناقض في النتائج.

وتلخص دراسة البنك الدولى إلى أن أهم الأسباب وراء التباين في النتائج هو الظروف المحددة لكل دولة، وغيرها مما يرتبط بالبيانات والمتغيرات، التى قد تبين أن معدل النمو يرتبط مع تفاوت التوزيع في شكل دالة ناقوسية. والمثير أن بعض الدراسات إلى جانب قدرته على بيان الاختلاف بين الحالات المتعددة، تظهر أيضاً أن التغيرات في تفاوت التوزيع (في أى اتجاه) ترتبط مع انخفاض النمو في الفترة اللاحقة. وفيما يتعلق بتأثير إعادة التوزيع على النمو، فقد وجدت بعض الدراسات أن إجراءات إعادة التوزيع (مثل معدلات الضريبة، والإنفاق الاجتماعى) قد يكون لها أثر إيجابى على النمو.

هناك دلائل - مع ذلك - على أن تفاوت توزيع الأصول، أكثر من تفاوت الدخل، قد يؤدي إلى تخفيض النمو، وفعالية السياسات الموجهة للفقير. واتخذ البعض توزيع الأراضى كمؤشر للتوزيع عموماً. وقد لاحظ الباحثون أنه عندما نأخذ في الحسبان التغيرات التى تعكس التوزيع الأولى للأصول (مثل الأراضى أو رأس المال البشرى) فلن يكون لتفاوت توزيع الدخل دور ملحوظ في تفسير نتائج النمو في أى اتجاه.

3-5 تفاوت توزيع الدخل أم الأصول، والتأثير على النمو في فترة لاحقة

جرت محاولة بحث ما إذا كانت هناك علاقة منتظمة بين حالة توزيع الدخل في البداية، والنمو في الفترة اللاحقة. وإذا تأكدت العلاقة، فقد يعنى ذلك أن الدول التى تشهد تفاوتاً واضحاً في توزيع الدخل ستحقق معدلات نمو متواضعة، ومن ثم معدلات ضعيفة لتقليل الفقر. وبينما أشارت الأدبيات إلى وجود العلاقة السالبة بين التفاوت والنمو اللاحق، فقد إتسمت بيانات توزيع الدخل بعدم الجودة والقصور. وحينما تم إستخدام بيانات أفضل، فقد تبين أن تفاوت التوزيع في بداية الفترة ليس مُحَدِّدًا قوياً للنمو في المستقبل. وعلى النقيض من ذلك، فإن التفاوت في توزيع الأصول، مع اختزاله في توزيع الأرض، له تأثير واضح على النمو المحتمل سواء في بلدان العينة بأكملها أو في الدول النامية وحدها.

يتضمن التفسير النظرى لهذه العلاقة قناتين لتحقيقها (Deininger and Squire, 1998). هناك أولاً، تخصيص الائتمان، ومن ناحية أخرى، احتمال التأثير (من خلال إمتلاك الأصول) على المساومة السياسية. الواقع أن حقيقة أن تفاوت توزيع الدخل لا يُعَدُّ عنصراً مُحَدِّدًا للنمو في المستقبل في الدول الديمقراطية، تعنى أن إعادة التوزيع في صالح الفقراء - نتيجة للتصويت الديمقراطى - من غير المتوقع أن تصب في قلب هذه الظاهرة. وبينما تتلاشى العلاقة في الدول مرتفعة الدخل بين

التوزيع الابتدائي للأصول والنمو في المستقبل، فإن عدم المساواة في توزيع الأراضي له تأثير قوى على معدلات الالتحاق بالتعليم. فالاستثمار - بدوره - قد لا يتأثر بتفاوت توزيع الأراضي، ولكنه سيزيد نتيجة لارتفاع مستويات التعليم.

وبينما يشير ذلك إلى أن الأوضاع الأولية تؤثر في النمو اللاحق، فإن تأثير النمو على الفقراء، أيا كانت معدلاته، سيتوقف على الكيفية التي ستتوزع بها عوائده على السكان. ومن ثم فإنه يلزم أن نعرف ما إذا كان ثمة علاقة منتظمة متزامنة *contemporaneous* بين التوزيع والنمو. باستخدام بيانات أفضل، ومع إدخال توزيع الأصول (الأرض) ومحاولة تحديد القنوات التي ينتقل بواسطتها التأثير على النمو، يتوصل الكاتبان إلى نتائج ثلاث هامة: أولاً، أن تأثير الوضع الابتدائي لتوزيع الدخل على النمو اللاحق غير مؤكد. ثانياً، أن الوضع الابتدائي لتوزيع الأصول (الأرض) مرتبط بشدة بنمو مستقبلي أبطأ ومنخفض، وأن العلاقة أكثر قوة من تفاوت توزيع الدخل. ثالثاً، تشير حقيقة أنه لا توجد علاقة قوية بين تفاوت التوزيع والنمو في الدول الديمقراطية، إلى ضرورة البحث عن تفسير مختلف عن عملية "التصويت الديمقراطي". وربما تكون القيود على الثروة التي تحول دون حصول الفقراء على "إئتمان" ضروري لزيادة قدرتهم على الاستثمار العيني والبشري، أكثر أهمية للوصول إلى تفسير مقنع.

هل تقتضى مكافحة الفقر إعادة توزيع الأصول أم إضافة أصول جديدة؟

لقد أظهرت الدراسات (Deininger and Squire, 1997) أن الفقراء يفيدون من السياسات المحفزة للنمو، وخاصة الاستثمار. كما تبين كذلك أنه باعتبار ما لتفاوت توزيع الدخل من أثر معطل وكابح للنمو، فرما يستفيد الفقراء من سياسات إعادة التوزيع. ما هى الأهمية النسبية للتراكم الرأسمالى بالمقارنة مع إعادة التوزيع؟ هناك تأثير بالغ لعدم المساواة في توزيع الأرض على زيادة الدخل لكافة فئات السكان، ماعدا الأغنياء. بينما يكون التأثير أكبر للاستثمار، المصحوب بزيادة دخل كافة الفئات، على دخل الفقراء. وعلى الرغم من أن زيادة الاستثمار إلى جانب إعادة توزيع الأصول يبدو وكأنها تحقق الفائدة الأكبر للفقراء، فإن الاعتماد على استراتيجية لإعادة التوزيع على حساب الاستثمار، ربما يؤدي فعلياً إلى انخفاض دخل الفقراء. ومن ثم، فإنه في الأحوال التي تكون فيها إعادة توزيع الأصول إما غير متاحة، أو غير قابلة للتنفيذ لاعتبارات سياسية، أو لأنها مكلفة، يكون من الأصوب والأجدر إنتاج وإضافة أصول جديدة لتحسين أحوال الفئات الأفقر.

في ضوء هذا التصور، يمكن استخلاص بعض النتائج: أولاً: عندما يتوجب على صانع السياسة أن يوجه إهتمامه لانعكاسات وتبعات بدائل السياسات المختلفة على توزيع الدخل، فإن الخوف غير مُبرَّر من أن يكون النمو الاقتصادى في حد ذاته ذا أثر سلبي على توزيع الدخل.

ثانياً: إختلال توزيع الأصول، أكثر من الدخل، غالباً ما يعيق النمو السريع، مما يعنى أن سياسات إعادة التوزيع التي تضمن وصول الناس إلى أسواق الائتمان، ومن ثم القدرة على الاستثمار، تؤدي إلى حفز النمو. ثالثاً: بينما تنطوى سياسات إعادة التوزيع على إمكانية استفادة الفقراء بطريق مباشر أو غير مباشر، فقد لا يتحقق ذلك إلا عندما لا تؤدي هذه السياسات إلى تعويق الاستثمار. وربما يفسر هذا ما تلاحظ في فترة ماضية، من أن سياسات إعادة التوزيع، مثل الإصلاح الزراعى، لم تحقق تحسناً ملحوظاً في أحوال الفقراء!! وعندما ترغب الدولة في تنفيذ سياسات توزيعية فإن قدرتها على وضع آليات تضمن في الوقت ذاته زيادة حوافز الاستثمار، سوف تحدد ما إذا كانت هذه السياسات سوف تؤدي إلى تقليل الفقر.

3-6 تأثير تفاوت الدخل على طول فترة النمو: إستدامة النمو

تجاهلت الدراسات التطبيقية عن النمو الاقتصادى وعدالة توزيع الدخل سمة أساسية في عملية النمو في الدول النامية، ألا وهى افتقاد التواصل والاضطراد. إذ أن دخل الفرد لا يزيد - عادة - بمعدلات مستقرة لعدة سنوات متصلة أو ربما

عقود. بل إن فترات النمو السريع كثيراً ما تنقطع بحدوث التباطؤ أو حتى الركود، فيما يأخذ منحى النمو شكل التلال والصفوح. وقد لا ترصد علاقة توزيع الدخل بمتوسط النمو على المدى الطويل هذه الحالات. والمسألة الأكثر ملاءمة في البحث تتصل بمدى ارتباط توزيع الدخل - في البلاد النامية - بهذه الانكسارات الحادة في مسار النمو.

ومن ثم تركز بعض الدراسات على طول "موجة النمو" growth spell - وتعني بها الفترة بين بداية ارتفاع معدل النمو، وبين بدء إنكساره وهبوطه - وعلى الصلة بين طول هذه الفترة وبين مختلف السياسات، وخصائص الدولة المعنية، بما فيها توزيع الدخل. فكما يظهر من الواقع أن دولاً فقيرة نجحت في تحقيق معدلات نمو عالية ولكن فقط لعدة سنوات محدودة. ومن النادر أن نجد حالات تحققت فيها إستدامة النمو. ومن ثم يصبح السؤال: ما الذى يحدد طول وعمق "موجة النمو"؟ وما هو دور سوء توزيع الدخل في تحديد طول فترة النمو الاقتصادى؟

يحاول (Berg and Ostry, 2011) دراسة تأثير تفاوت الدخل وإعادة التوزيع ليس على النمو، وإنما على إستدامته، أى على طول "موجة" النمو أو تواصله لفترة ممتدة. وكانت النتيجة الأساسية التى توصل إليها هى وجود علاقة سالبة (بدرجة ثقة عالية) بين حدة تفاوت الدخل وطول "موجة" النمو. فارتفاع معامل جيني للتفاوت بنقطة واحدة ترتبط بزيادة درجة المخاطرة فى أن تنتهى فترة النمو خلال السنة التالية بنسبة 6 نقاط مئوية. من ناحية أخرى، فعندما تكون إعادة التوزيع قوية، ثمة دليل على أن المزيد منها سوف يضر بالنمو، وهى حالة التعارض الشديد. ولكن عندما تكون إعادة التوزيع محدودة، لم يثبت أن شدة إجراءات إعادة التوزيع سيكون لها أى تأثير على النمو. وهكذا، فإن الأثر الكلى لإعادة التوزيع موات للنمو باستثناء حالة إعادة التوزيع الواسعة. وحتى فى حالة إجراءات عميقة لإعادة التوزيع لم يظهر أن أثرها الكلى سلبي على النمو، حيث أن الأثر الموات (الموجب) والمثبط (السلبي) للحوافز، يوازن كل منهما الآخر. أما فى حالة الإجراءات المحدودة للتحويلات (أقل من 13 نقطة من معامل جيني) فإنها ستكون ذات أثر موجب على النمو، نتيجة الأثر المحايد المباشر لإعادة التوزيع، والأثر الناشئ عن تقليل أو إنخفاض حدة التفاوت.

وكما يفيد كثير من المراجعة للتجارب، فإنه من الصعب فصل تحليل النمو عن توزيع الدخل. ولكن الدور الملحق للسياسات قد يبدو غير واضح، فزيادة حدة التفاوت قد تقلل فترة النمو، ولكن الجهود غير الموفقة لتقليل التفاوت يمكن أن تُثبِّط الحوافز، وتعوق النمو، مما يضر بالفقراء. ومع ذلك هناك سياسات يمكن أن تضمن الكسب للجميع win - win ، مثل الاستهداف الجيد للدعم، تحسين الفرص الاقتصادية أمام الفقراء، سياسات فعالة لتنشيط سوق العمل. وعندما يكون هناك تعارض (مقايضة) بين الآثار قصيرة الأمد للنمو وتوزيع الدخل ليس هناك حلاً حاسماً. ولكن دراسة (؟؟) (تتوصل إلى أن الاعتناء بمسألة سوء توزيع الدخل يمكن أن يحقق أثراً مفيداً على النمو فى المدى الطويل. فعلى امتداد فترة طويلة سيكون تقليل تفاوت الدخل واستدامة النمو وجهان لعملة واحدة. لقد أكدت الدراسات الكثيرة على مدى تعقيد العلاقة بين توزيع الدخل، والنمو، والسياسات اللازمة لتقليل تفاوت الدخل. ولكن هذه الدراسة طرحت السؤال حول إمكانية إستدامة النمو، عندما يسود خلل شديد فى توزيع الدخل. هل يؤدي تفاوت أقل بين مستويات الدخل إلى استمرار النمو لفترة أطول؟ هل تفاوت توزيع الدخل وعدم استدامة النمو هما وجهان لعملة واحدة، أم مسألتان غير مرتبطتين؟

لقد كان المنهج التقليدى فى الدراسة يتبع الربط بين توزيع الدخل السائد فى بداية فترة البحث الطويلة عادة وبين معدل النمو خلال هذه الفترة (مع إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى مثل دخل الفرد عند بداية الفترة) وأجمعت معظم هذه الدراسات على أن البلاد التى تشهد تفاوتاً أقل فى توزيع الدخل تميل إلى تحقيق نمو أسرع، على أن درجة الثقة فى متانة العلاقة كانت ضعيفة (not robust). من هنا اتجهت الدراسات إلى التحليل التبعي panel data ، لإختبار مدى تأثير

التغيرات في توزيع الدخل على معدل النمو في الفترة اللاحقة (5 سنوات في المتوسط). وجدت دراسة Forbes, 2000 أن زيادة التفاوت تميل إلى زيادة النمو في الفترة اللاحقة. وتلخص دراسات أخرى (Banerjee and Duflo 2000) إلى صورة أكثر تعقيداً، حيث تشير إلى أن التغيرات في تفاوت الدخل - في أي اتجاه - تخفض النمو في السنوات الخمس اللاحقة. لقد استخلصت هذه النتائج تأييداً لفكرة أن إعادة التوزيع تضر بالنمو، على الأقل في المديين القصير والمتوسط. ماذا عن المدى الأطول؟ لاشك أن بحث اتجاه العلاقة بين توزيع الدخل والنمو على إمتداد فترة طويلة يكتسب أهميته ليس فقط لتدقيق النتيجة المحبطة للدراسات السابق الإشارة إليها، ولكن أيضاً والأكثر واقعية الاقتناع بأن تقليل الفقر يتطلب تحقيق نمو سريع عبر فترة زمنية طويلة نسبياً. ولأن كثيراً من البلاد لم تُنجز هذه الاستدامة، فقد استرعى إنتباه بعض الباحثين التدقيق في دراسة نقط إنقلاب (التحول في اتجاه) منحني النمو، وهو ما يركز على الاتجاه trend وليس فقط الأحداث العارضة، مثل الخروج من حالة الركود، أو زيادة مفاجئة في أسعار سلعة تصدير. وقد اقترح الباحثان أن طول موجة النمو لا يجب أن يقل عن 8 سنوات.

عندما تم إجراء تحليل الارتباط البسيط بين طول موجة النمو وتوزيع الدخل خلال " فترة الموجة " لعينة من دول مختارة، وُجد أن ارتفاع درجة اللامساواة في توزيع الدخل يرتبط بعدم استدامة النمو. وتبين الدراسة القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير تفاوت التوزيع إلى إستدامة النمو، مثل: عدم تنافسية سوق المال (الإئتمان)، الإقتصاد السياسي، عدم الاستقرار السياسي، وغيرها. إعمدت الدراسة أسلوب إختبار تأثير العوامل المختلفة على طول فترة النمو، واحداً تلو الآخر، ثم تم تقدير الأثر المشترك لهذه المتغيرات معاً. ولعل النتيجة الأساسية لهذا الاختبار تتمثل في ظهور توزيع الدخل كواحد من العوامل الهامة وذات الارتباط القوي بطول فترة النمو. ولقد وجد أن إنخفاض حدة تفاوت الدخل بنسبة 10% يرتبط بزيادة طول فترة النمو بنسبة 50%. والمثير للانتباه أن تفاوت التوزيع يحتفظ بنفس الأهمية والقوة عندما يتم تقدير الأثر المشترك بإضافة محددات أخرى لطول موجة النمو. ومؤدى هذا أن توزيع الدخل يبدو مهماً في حد ذاته وأنه ليس مؤشراً تقريبياً أو بديلاً لعوامل أخرى. بل إن توزيع الدخل أكثر قوة في تحديد طول فترة النمو مما عده من المتغيرات، التي كان يُعتَقَد أنها محورية للنمو Berg and Ostry, 2011.

لقد تم التعويل على بيانات مجموعة دول، لدراسة تأثيرات توزيع الدخل، لأن هذا التوزيع مستقر عادة عبر الزمن في بلد ما. ولكن قد يتغير هيكل توزيع الدخل بشدة، كما في حالة الولايات المتحدة والصين، وعدد من البلاد النامية عبر العقود القليلة الماضية. وتبين التقديرات أن هذه التغيرات بالغة التأثير على فترة إستدامة النمو المتوقعة. وعلى سبيل المثال، فقد تكاملت في البرازيل سياسات الإصلاح نحو إقتصاد السوق مع سياسات إجتماعية " تقدمية " تهدف إلى تقليل الفقر. وكما أوضحت التقديرات أن الانخفاض في معامل جيني - مع ثبات العوامل الأخرى - يزيد الفترة المتوقعة لاستمرار النمو بنسبة 40%.

وهكذا تخلص الدراسة إلى:

- (1) أن زيادة طول فترة النمو، وليس مجرد بدء عملية النمو، مسألة حاسمة في تحقيق مكاسب كبيرة ولفترة طويلة
- (2) أن البلاد التي تتمتع بعدالة توزيع الدخل يمكن أن تتواصل فيها عملية النمو لفترة أطول. إن هذه النتائج توضح - مع ذلك - أنه من الصعب فصل مسألة النمو الاقتصادي عن توزيع الدخل للمدى الطويل. بل إن سياسات النمو وتقليل تفاوت الدخل من المتوقع أن تدعم كل منها الأخرى، وتساعد في إرساء أسس إستدامة التقدم.

3-7 الاقتصاد السياسي وتفسير تأثير تفاوت التوزيع على النمو

تكرر السؤال حول ما إذا كان يمكن أن يؤدي إحتلال توزيع الدخل إلى معدلات نمو اقتصادى أقل؟ ورأينا أن هناك دلائل تطبيقية، سواء من الدول الصناعية أو الأقل نمواً، تميل إلى تأكيد العلاقة السلبية (لأثر السلبي) لتفاوت التوزيع على النمو. وقد اتجه الباحثون إلى تفسير هذه النتيجة في إطار الاقتصاد السياسي. فعندما يكون التفاوت شديداً فإن الناخب العادى سوف يضغط في سبيل زيادة الضرائب على الأغنياء، وهو ما ينعكس في تشييط همة المستثمرين والمدخرين ويؤدى إلى تباطؤ معدلات النمو (لاحظ أن الادخار والاستثمار هما حلقة الوصل بين النمو والتوزيع). يثير الكثيرون الشكوك حول صحة هذا التفسير، إذ ليس هناك دليل قوى على هذا التأثير المبيط للضرائب. قد يضيف البعض إعتبار حالة الاضطراب الاجتماعى وعدم الاستقرار السياسى الناشئ عن التفاوت الطبقي الواسع. (Arne Bigsten, 2001) (على النحو الذى سبقت الإشارة إليه).

تُقدم نظريات النمو الداخلى والسياسة الداخلية، آلية سياسية للربط بين التوزيع والنمو. وهذه الآلية تنقل تفضيلات المواطنين لإعادة التوزيع إلى الحكومة كى تقوم بتنفيذ السياسات اللازمة. ووفقاً لهذه النظريات، ينعكس الأثر الرئيسى لتوزيع الأصول السائد في البداية على شكل وطبيعة الاختيار بين السياسات المحفزة للنمو، وبين تلك الداعية لإعادة التوزيع. والواقع أن اللجوء إلى منهج آلية التصويت لتغيير توزيع الدخل والثروة، ومن ثم تغيير ميزان القوة في المجتمع، يعانى من أوجه قصور متعددة (Bruno, Ravallion, Squire, 1996):

- (1) أنها تبدو مناسبة لإحداث تغييرات محدودة في نمط التوزيع. إن التغييرات الجوهرية (الراديكالية) في توزيع الأصول (في القرن العشرين) والثورة السوفيتية التي أزاحت الطبقة الرأسمالية وقلصت الملكية الفردية، لم تكن وليدة الاختيار الديمقراطي من خلال الاقتراع على السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- (2) على الرغم من تفضيلات الناخبين لتغيير النمط السائد لتوزيع الدخل، ففي الأغلب من الأحيان سيتمكن المتضررون من سياسات إعادة التوزيع، مثل الضرائب الأعلى، أو القيود على التصرفات المالية، من عدم إقرارها أو إيقاف العمل بها... إلخ.
- (3) أن هذه النظرية تناسب البلاد الديمقراطية، مما قد يقلل من إمكانية تعميمها على دول كثيرة.

الحقيقة أن الآلية السياسية التي تترجم دعاوى إعادة التوزيع إلى سياسات فعلية، قد كانت نتاجاً للتوسع الصريح في "النظرية الاقتصادية للديمقراطية". ومع ذلك، فالرابطة القوية بين تفضيلات المواطنين لإعادة توزيع الدخل (أو الإسراع بالنمو الاقتصادي) وبين سياسات الحكومة، أضعف كثيراً في "نظرية الدولة". وتأخذ نظرة إستقلالية الدولة منحى مختلفاً، وتعتبر أن السياسات الحكومية تستمد أساسها من تفضيلات وقيم "المديرين" وخصائص مؤسسات الدولة. وفي هذا الإطار، يكون البيروقراطيون والسياسيون أكثر إستقلالاً— حتى في ظل نظم ديمقراطية— في وضع واتباع سياساتهم، وليس بالضرورة تفضيلات المواطنين. سنعود إلى طرح هذه المسألة مجدداً في ضوء تفسير عودة اللامساواة إلى الزيادة خلال السنوات الأخيرة. كما نعرف أنه في ضوء التحليل الماركسي، تُعبّر الدولة— في ظل الرأسمالية— عن مالكي وسائل الإنتاج، وينحصر دورها في حماية الملكية الخاصة، وتفعيل سياساتهم. في هذه الأحوال، فإن تفضيلات المواطنين، وأهداف المديرين سيتم حصارها بقوة رأس المال (؟ Solimano).

يمكن لوجهات النظر حول الدولة أن تقدم منظوراً إضافياً يساعدنا في فهم شكل منحى كوزنتس أو فشل السياسات التوزيعية لحكومات منتخبة، إذ أن تطبيقها قد يضعف من مكانة المسؤولين الحكوميين أو يؤثر على أصحاب المصالح المستقرة في المجتمع. وعموماً، فإن هذه الرؤية، التي تعتبر تفاوت التوزيع ضرورة للتراكم وأن إعادة التوزيع ضارة بالنمو،

تتناقض مع الدلائل الواقعية العملية التي أشرنا إليها من قبل. هناك تفسير ممكن يمزج بين اعتبارات الاقتصاد السياسي وأثر الحافز السليبي لإعادة التوزيع. أصحاب هذا التفسير يرون أن تفاوت الدخل يؤثر علي الضرائب من خلال العملية السياسية التي تسمح للأفراد بالتصويت لاختيار معدل الضريبة أو التصويت لانتخاب حكومة يتضمن برنامجها إجراءات مهمة لإعادة التوزيع. وعندما تؤثر تفاوتات الدخل علي مدى إعادة التوزيع سيكون لها إذن تأثير غير مباشر علي معدل النمو الاقتصادي. وبصفة عامة يتوقع أنه في المجتمع الذي يتسم بالتفاوت الشديد في التوزيع ستميل غالبية المصوتين لتفضيل إجراءات قوية لإعادة التوزيع، علي العكس مما يمكن أن يجري في مجتمع أكثر عدالة. وإذا أدت إعادة التوزيع إلي إضعاف الحوافز للاستثمار وتخفيض النمو فإن المجتمعات الأكثر عدالة التي تشهد فوارق دخلية أقل تكون قادرة علي النماء بمعدلات أسرع.

لا تدعم البيانات، التي تم استخدامها في دراسات عدة، منهج الاقتصاد السياسي، رغم أنه يأخذ في حسبانته العلاقة السلبية بين تفاوت الدخل والنمو. فهذا المنهج يتضمن أن التفاوت الشديد في التوزيع يدعو إلي مدي واسع لإعادة التوزيع، التي ستنطوي بدورها علي أثر سلبى علي النمو الاقتصادي. ولكن كما لاحظ البعض فقد وجد أن إعادة التوزيع أثراً إيجابياً وليس سلبياً علي النمو. وأكثر من هذا، فعندما تم تحليل المخاطر إجراءات إعادة التوزيع، مثل معدلات الضرائب أو الإنفاق الاجتماعي، علي مؤشرات تفاوت الدخل وجد أن معاملات الارتباط إما ضعيفة أو أن إشارتها مغايرة لما تقول به النظرية (Aghion, 1999).

3-8 حقيقة العلاقة بين النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل

بصفة عامة، يظهر من الدراسات المختلفة أن ثمة توافقاً (على الأقل في الدراسات التطبيقية لمجموعات دول) على غياب تأثير النمو على التوزيع في هذا الاتجاه أو ذاك. وعلى الرغم من ذلك، ففيما يتصل بالأثر المحتمل لتفاوت توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، كانت الآراء أكثر إنقساماً، إذ أن بعض الدراسات توصلت إلى أن تفاوت التوزيع يؤدي إلى الإسراع بالنمو، بينما رأى البعض أن التفاوت قد يؤدي إلى تخفيض النمو. وكما يبين الجدول التالي هناك استنتاجات متباينة لهذه العلاقة، في الدراسات المختلفة.

لقد دارت الأدبيات من توافق إلى آخر، كان الأحدث هو الاقتناع بأنه من الممكن تحقيق النمو مع العدالة. وتحاول ورقة (Aghion, 1999) أن تراجع التوافق غير الناضج حول وجود "مقايضة" - تعارض - بين النمو والعدالة، وأنه على أى مجتمع أن يختار بينها وفقاً لأوضاعه السياسية الاجتماعية. لاشك أن الموضوعات التي يشملها البحث في مجال توزيع الدخل والتنمية متعددة وواسعة. ولهذا يجدر أن يتحدد إطار المناقشة منذ البداية. ومن المهم كذلك أن نتعرف على قنوات التأثير، وأن نقف على أسباب عجز النظرية عن تقديم إجابات للأسئلة المطروحة:

- **حول علاقة تفاوت التوزيع والنمو:** يمكن لتفاوت التوزيع أن يؤثر بالموجب على النمو، من خلال توفير الحافز للابتكار وزيادة الأعمال، عن طريق زيادة الادخار والاستثمار، عندما يقوم الأغنياء بإدخار جانب ملموس من دخلهم، وكذلك السماح لفئة - على الأقل - من السكان للقيام بالتراكم المطلوب للبدء في إنشاء أعمال أو الإنفاق على التعليم. ولكن سوء توزيع الدخل ربما يضر بالنمو، لأنه يحرم الفقراء من الرعاية الصحية ومن الاستثمار في رأس المال البشرى، وقد يخلق كذلك حالة من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى، مما يؤدي إلى ضعف الاستثمار، ويقلل من فرص الوفاق الاجتماعى المطلوب للتواءم مع الصدمات المالية، والحفاظ على الأداء الاقتصادى. وقد لا تكون العلاقة خطية بين تفاوت التوزيع وبين النمو، حيث ترتبط زيادة حدة التفاوت (عندما تكون في مستوى منخفض) بزيادة الحوافز المشجعة على النمو، ولكن زيادة التفاوت عن نقطة معينة يؤدي إلى عمليات تريخ وتراجع معدل النمو.

● **حول التفاوت الاجمالي والحاجة إلى إعادة التوزيع:** يخلق وجود تفاوت شديد في توزيع الدخل ضغطاً قوية لإعادة التوزيع. والفكرة أنه - على الأقل في الدول الديمقراطية - تتوزع القوة السياسية بقدر من التكافؤ أكبر منه بالنسبة للقوى الاقتصادية، ومن ثم تتجه غالبية المصوتين للمطالبة بإعادة التوزيع. وعلى الرغم من ذلك فليس محتملاً أن يتحقق الضغط عندما يحوز الأغنياء سلطة أكبر مما لدى الفقراء.

● **حول تأثير إعادة التوزيع على النمو:** في هذا النطاق ركزت معظم الكتابات على الأثر المباشر، وافترضت عموماً أن إعادة التوزيع تضر بالنمو، لأن الضرائب الأعلى والإعانات تثبط الهمم، وتحبط العمل والاستثمار. ولكن البعض يدركون أن إعادة التوزيع لا يلزم بالضرورة أن تكون محدداً للنمو. وبصفة عامة، قد تتم إعادة التوزيع عند ما تستخدم الضرائب التصاعدية في تمويل الاستثمارات العامة، وعندما تنطوي التأمينات الاجتماعية على زيادة رفاة الفقراء، أو عندما يفيد الإنفاق على التعليم والصحة الفقراء، مما يعوض إختلالات سوق العمل ورأس المال. في مثل هذه الأحوال، يمكن لسياسة إعادة التوزيع أن تحقق زيادة العدالة والنمو معاً.

تجاهلت الأدبيات المعروفة الآثار الكلية لإعادة التوزيع التي تشمل الآثار المباشرة إلى جانب أثر تفاوت التوزيع غير المباشر، لأن القليل من الدراسات هو الذي تعامل مع تفاوت الدخل وإعادة التوزيع معاً، وفي آن واحد. الحق أن النظرية تقدم في أحسن الأحوال إيضاحاً جزئياً فقط، ونصبح في حاجة إلى دلائل عملية فيما يتصل بالعلاقة بين تفاوت الدخل والنمو. قد تؤيد الاستنتاجات الإحصائية الرأي القائل بأن سوء التوزيع يعوق النمو، على الأقل في المدى المتوسط. وكما أظهرت الدراسات فإن عدم العدالة يرتبط بنمو أبطأ وأقصر إستدامة. هناك إستثناءات محدودة وحدثت علاقة غامضة في الأجل القصير. أما عن العلاقة بين تفاوت الدخل والتحويلات التوزيعية، فإن النتائج التطبيقية ليست قاطعة أو حاسمة، ولكن قدراً من الالتباس يعود إلى أن دراسات متعددة لجأت إلى مقاييس تقريبية لإعادة التوزيع، مثل الإنفاق الاجتماعي أو معدلات الضرائب. وبينما يمكن تصور أن بعض بنود الإنفاق لها أثر توزيعي، مثل الإنفاق على التعليم، أو الضمان الاجتماعي، فقد لا يتحقق في الواقع العملي هذا الأثر التوزيعي (راجع مثلاً الإنفاق على التعليم فوق الثانوى (العالي) أو على الضمان الاجتماعي للعمال النظامية في الدول النامية). ويبدو أن استخدام الإجراءات المباشرة لإعادة التوزيع يميل إلى تأييد الفرضية القائلة بأن الدول التي تشهد حدة سوء التوزيع تنخرط في إعادة توزيع شديدة.

ومن ناحية أخرى، فإن الدراسات التطبيقية مُنقسمة أيضاً حول موقفها من العلاقة بين إعادة التوزيع والنمو. فعندما تنظر الدراسات إلى المؤشرات المعتبرة لإعادة التوزيع (مثل الضرائب أو الإنفاق الحكومي) تميل إلى الاستنتاج بأن إعادة التوزيع عامل محدد للنمو. على جانب الإيرادات، من المستغرب ألا نجد إلا دليلاً ضئيلاً على أن زيادة معدلات الضريبة تعوق النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل. وبصفة عامة، يبدو من الصعب تعديل الاستنتاج بوجود مؤشر عام على أن العلاقة سالبة بين النمو ومستوى الضرائب العامة، أو ضرائب الدخل، ولكن الثقة ضعيفة في هذه العلاقة. أما على جانب الإنفاق هناك من يرى وجود معضلة "الوجبة المجانية" بمعنى أن بعض بنود الإنفاق العام ذات الأثر التوزيعي ليس لها أثر عكسي واضح على النمو (على سبيل المثال، الإنفاق على التعليم والصحة، أو الإنفاق على البنية الأساسية الممول من الضرائب).

علاقة النمو ، توزيع ، وإعادة توزيع الدخل

الأثر	تأثير النمو على توزيع الدخل
لا يوجد	Dollar and Kraay (2002)
لا يوجد	Easterly(1999)
لا يوجد	Chen and Ravallion (1997)
لا يوجد	Deininger & Squire (1996)
الأثر	تأثير تفاوت التوزيع على النمو
إيجابي	Forbes (2002)
إيجابي	Li& Zhou (1998)
لا يوجد	Bazzo(2000)
لا يوجد	Lopez(2004)
سلي	Alesina & Rod rile(199)
سلي	Perotti (1996)
الأثر	تأثير تفاوت ملكية الأصول على النمو
سلي	Deininger & Squire (1998)
سلي	Birdsal & Londono (1997)
الأثر	تأثير إعادة التوزيع على النمو
إيجابي	Easterly& Rebelo (1993)
إيجابي	Perotti (1996)

المصدر: World Bank, 2013

الفصل الرابع

عودة تزايد تفاوت توزيع الدخل: تهافت النظرية أم أزمة للرأسمالية؟

4-1 إنقلاب منحني كورنتس

أياً ما كانت الأسباب التي أعادت الاهتمام بقضايا اختلال توزيع الدخل، خلال العقدين الأخيرين، فقد بدا التركيز واضحاً— وخاصة في الدراسات الإحصائية التطبيقية— على مدى تأثير وانعكاسات " اللامساواة " في توزيع الدخل والثروة على احتمالات النمو وأبعاد التنمية، وبصفة خاصة في البلدان النامية. كان ذلك بحثاً عن متطلبات الإسراع بالنمو الاقتصادي واستدامته. كما كان هذا التركيز يستمد أساسه من استمرار التصور، وربما الاقتناع، بأن اضطراب النمو الاقتصادي سيؤدي في النهاية إلى تضاؤل حدة التفاوت في توزيع الدخل، أي يعكس درجة من الثقة في توقع واستشراف وربما نبوءة كورنتس. برز— مع ذلك— في السنوات الأخيرة تحول مملوس في الكتابات التي تتناول قضية اللامساواة — وزيادة التفاوت في توزيع الدخل— وخاصة في الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وبعض البلدان الأوربية. ففي سنة 2012 ظهر الكتاب الأهم للاقتصادى الشهير الحائز على نوبل الاقتصاد في 2001، جوزيف ستيجليتز (Stiglitz, 2013)، ثم في 2014 ظهرت الطبعة الإنجليزية من الكتاب الأخطر للفرنسى الشاب بيكيتي (Piketty, 2014).

يفسر Stiglitz الاهتمام الذى قوبل به كتابه بتعاطف حالة القلق، سواء في الولايات المتحدة أو في مختلف أرجاء المعمورة، من زيادة حدة تفاوت الدخل وافتقاد تكافؤ الفرص. ولقد وقف بنفسه على ما تأثر به كثير من الناس وعائلاتهم ومعارفهم نتيجة لهذه التطورات، ولكن يضيف إلى ذلك تَوْفُر قدر كبير من البيانات الحديثة التي تدعم تحليله لهذه الظاهرة وانعكاساتها. ويسجل كذلك ما أثاره الجدل المصاحب للحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية، ثم إعادة انتخاب باراك أوباما في ظل استمرار الأزمة المالية العالمية، وتأثيراتها على توزيع الدخل، وأحوال المعيشة. كان قد انقضى أكثر من خمس سنوات منذ بدأت حالة الانكماش وتزايدت البطالة، وانخفض الدخل بالنسبة للفرد الأمريكى العادى وشعر الكثيرون بتفاقم اللامساواة وضعف شبكة الأمان الاجتماعى وقسوة برامج التقشف. في نفس الوقت كان بنك الاحتياطى الفيدرالى (الذى يقوم بمهام البنك المركزى) يقف مسانداً لمن هم على قمة الهرم. عادت فئة 5% الأكثر ثراء إلى سابق قوتها، لتستحوذ على ثلثى ثروة السندات، نتيجة تخفيض أسعار الفائدة. رصد كذلك ما سجلته مجلة الإيكونوميست اللندنية الشهيرة، من أن حصة 0.01% من الأمريكيين (حوالى 16 ألف أسرة في أمريكا) زادت من 1% من الدخل القومى في 1980 إلى 5% في الوقت الراهن، ونقل كذلك عن النيويورك تايمز أن أغنى 400 أمريكى كانوا يتقاضون 97 ألف دولار عن كل ساعة عمل في 2009، وهو أكثر من ضعف متوسط الأجر/ ساعة في 1992. على الجانب المقابل لم تُحقق الفئات الوسطى والأدنى نتائج مشابحة، بل على العكس من ذلك، فخلال فترة الانكماش (2007-2010) انخفض دخل الفئات المتوسطة بنسبة 40% ليعود إلى سابق مستواه في التسعينات. وهكذا، فإن الدخل الحقيقى للأسر الأمريكية المتوسطة بلغ في 2011 حوالى 50.045 دولار، وهو أقل مما كان عليه في 1966 (50.661 دولار). في جولاته عبر عواصم متعددة لتقديم كتابه وفي التعقيبات على الكتاب لم يصادف ستيجلتز جدلاً شديداً أو تحدياً للفرضيات الأساسية التي تضمنها الكتاب. ويرجع ذلك في نظره — إلى أنه من الصعوبة بمكان إنكار مدى مستوى اللامساواة وانعدام تكافؤ الفرص. بل إنه حتى أكثر المطبوعات محافظة مثل الإيكونوميست شاركت في الحوار وألقت الضوء على مدى الزيادة في حدة التفاوت في التوزيع وتضاؤل الفرص، وتوصلت إلى أن اللامساواة بلغت حداً يؤدي ليس فقط إلى عدم الكفاءة ولكنها كذلك ضارة بالنمو الاقتصادى.

ربما لم يكن هذا التطور مفاجئاً. ولكنه لم يُلفت انتباه المراقبين من الباحثين والسياسيين الذين وجهوا اهتمامهم ناحية مسألة سوء توزيع الدخل ومواجهة الفقر في البلدان الأقل نمواً. ولهذا طرح ستيجليتز التساؤل المنطقي حول دلالة التوقيت الذى بدأت تأخذ مشكلة اللامساواة أبعادها الحادة في بلد مثل الولايات المتحدة. قد لا يكون سهلاً تحديد نقطة التحول (الانقلاب) على منحني كوزنتس. ولكن ستيجليتز يرى أن انتخاب رونالد ريغان يمثل نقطة التحول في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين الأحداث المهيّئة لهذا التحول كانت عملية تحرير Deregulation القطاع المالى، وتخفيض تصاعدي نظام الضرائب، إذ أدت عملية إلغاء القيود إلى زيادة التحرير المالى، إلى المدى الذى استحوذ فيه القطاع المالى قبل أزمة 2008 على 40% من إجمالي أرباح الشركات. وقد استمرت عملية التحرير وفك القيود على الاقتصاد في ظل الإدارات الأمريكية فيما بعد إدارة ريغان، وتواصلت كذلك سياسة تخفيض الضرائب على الدخل المرتفعة. في البداية، تم تخفيض معدل الضريبة على الشرائح الأعلى من 70% إلى 25% (في عهد ريغان)، وبعدئذ قام بيل كلينتون بزيادتها إلى 39.6% في 1993، ثم انخفضت في عهد جورج بوش إلى 35%. كذلك انخفضت الضرائب على دخل الأغنياء، مثل المكاسب الرأسمالية (يذهب أكثر من نصفها إلى أغنى 0.1% من السكان) إلى 20% في 1997، ثم إلى 15% في إدارة بوش. كانت النتيجة أن أغنى 400 فرد في الولايات المتحدة يدفعون معدل ضريبة يبلغ 19.9% فقط في 2009، كما يتحمل أغنى 1% من الأمريكيين معدل ضريبة في حدود 20%، وهى أقل مما يتحمله الأمريكيون من أصحاب الدخل المتواضعة. (Stiglitz,2013)

لماذا عاد منحني كوزنتس إلى تغيير مساره نحو الصعود، أى ارتفاع مستوى تفاوت الدخل، وزيادة حدة "اللامساواة" مع ارتفاع مستوى متوسط الدخل، ودرجة التقدم الاقتصادى المصاحب للتقدم التكنولوجى الهائل واقتصاد المعرفة والعولمة؟ لقد جاء هذا التحول على عكس نبوءة كوزنتس ومنطق نظريات التنمية المستندة إلى افتراضات آرثر لويس. لاشك أن أسس علوم الاقتصاد ونظريات التنمية (سواء الكلاسيكية أو النيو كلاسيكية وغيرها) تشير إلى أن تفاعل قوى العرض والطلب، خاصة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج، ستضمن التوزيع " المتكافئ " للدخل والثروة وتضييق الفجوة بين مستويات دخل الفئات المختلفة. هل كانت النظرية مجرد استقراء للمستقبل في ضوء التطور التاريخى لمسار النمو الاقتصادى والتصنيع، أم أنها حاولت توفير إطار تبشيري للتطور الرأسمالى واقتصاديات السوق؟ هل يفسر ذلك عجزها عن تحقيق أنصارها لتوافق حول اتجاه أهم متغيرات النشاط الاقتصادى، أى العلاقة بين الأداء الاقتصادى والنمو، وبين نتائج توزيع الدخل الناجم عن هذا الأداء؟ لقد تباينت - على الدوام - نتائج الدراسات القياسية التى استخدمت بيانات فعلية من بلدان ذات مستويات مختلفة للتنمية. رصدنا أن هناك ثلاثة مواقف:

- هناك من بقوا على اقتناعهم بأن النمو الاقتصادى سيؤدى - ولو بعد حين - إلى تضائل الفجوة بين مستويات الدخل، وانخفاض درجة "اللامساواة" في توزيع الدخل. كان هذا استمراراً لمقولة كوزنتس التقليدية. وكان امتداد هذه النظرة يتمثل في مقولة " تساقط ثمار النمو"، حيث لا يكون على ذوى الدخل المنخفض والفقراء سوى الانتظار - لبعض الوقت - حتى تشملهم مظلة النماء والتقدم الاقتصادى.
- لم يجد كثيرون تأثيراً محدداً للنمو الاقتصادى على مختلف الفئات الاجتماعية. وقد لاتفيد كل الفئات من النمو، ولكن لم يتصور أحد أن النمو سيكون ضاراً بالبعض، ولكن ربما لم يتوقع كثيرون أن مستوى مرتفع من التقدم الاقتصادى وارتفاع متوسط الدخل سيكون مصطحباً بتفاقم درجة اللامساواة، وخاصة في الاقتصادات التى قام كوزنتس بصياغة مقولته في ضوء تطورها التاريخى.

• هناك أصحاب الموقف الثالث الذين يرون أنه قد لا يكون النمو الاقتصادي شرطاً كافياً ولكنه ضروري لتقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل، وأن المسؤولية تقع على السياسة الحكومية للمزج بين مقتضيات النمو مع العدالة في دائرة حميدة للتنمية.

لم تهتم الدراسات- في الآونة الأخيرة- فقط برصد وتحليل المؤشرات المتصلة بنمط توزيع الدخل ودرجة اللامساواة، أو محاولة استشراف تطور هذه المؤشرات في المستقبل البعيد، ولكن عُيِّنَتْ أكثر بمحاولة تفسير هذا الانقلاب في علاقة التقدم الاقتصادي بتصاعد مؤشرات اللامساواة واتساع الفجوة بين مستويات الدخل. أصبح هذا الوضع هو ما يحكم حركة المتظاهرين اعتراضاً على وول ستريت Occupy Wall Street إلى الحد الذي ارتفع شعارهم بعبارة "نحن 99%" . وكان ذلك امتداداً لمقال شهير للبروفيسور ستيجلتزر بعنوان: من الواحد بالمائة إلى الواحد بالمائة، بواسطة الواحد بالمائة. (Stiglitz,2013)

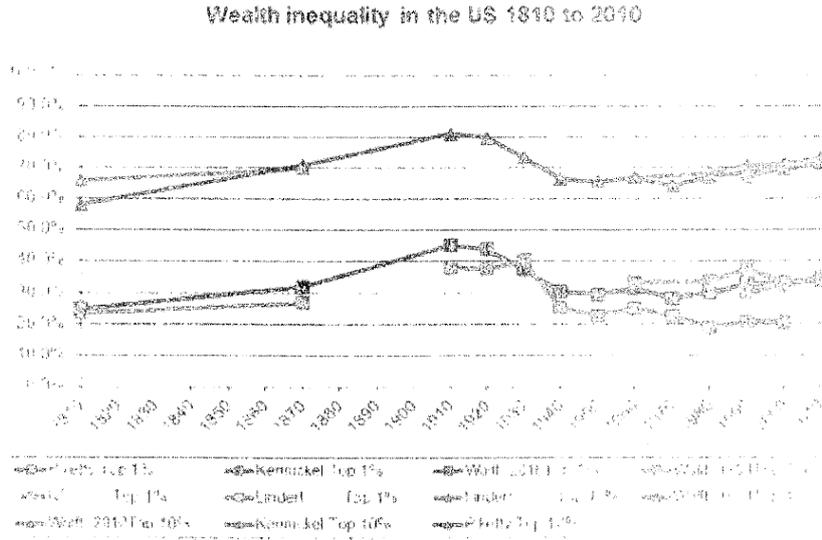
يرصد ستيجلتزر في كتابه المثير مؤشرات تدرى هيكل توزيع الدخل، وتفاقم حالة اللامساواة في المجتمع الأمريكي الذي طالما وُصِف بأنه بلد الفرص المتكافئة، وأن عماده هو الطبقة المتوسطة. وصحيح أنه يفصح عن رأيه بأن هناك دائماً في الولايات المتحدة فقراء وأغنياء، وأن الأزمة الاقتصادية في 2008 (الأزمة المالية وانفجار مشكلة المشتقات، إلخ) وما تبعها من انكماش اقتصادي، لم تكن سبباً وحدها في زيادة حدة اللامساواة، ولكنها- على أية حال- فاقمت من تفاوت توزيع الدخل. ففي غمار هذه الأزمة استطاع أغنى 1% من الأمريكيين الاستئثار بأكثر شريحة (20%) من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من أن جزءاً من استثماراتهم تعرض لضربة قوية. وتصل حدة سوء توزيع الدخل إلى الحد الذي تتفاوت فيه مستويات الدخل والثروة بين أعضاء هذه الفئة المحدودة على قمة الهرم. ففي 2007 (السنة التي سبقت انفجار الأزمة) كان 0.1% (أي عُشر الفئة الأغنى) من الأسر الأمريكية يحصلون على دخل يعادل 220 ضعف متوسط ما يحصل عليه 90% من الأمريكيين.^(*) وبالإضافة إلى ذلك يرصد الكتاب السرعة التي تزيد بها درجة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة. ففي السنوات التي أعقبت فترة الانكماش الأولى في القرن الجديد (السنوات 2002-2007) استحوذ 1% الأغنى على 65% من الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي. وفي مقابل ذلك فإن غالبية الأمريكيين زادت معاناتها. وفضلاً عن ذلك، وحتى بعد عودة الانتعاش النسبي، استحوذ الأثرياء جداً على غالبية ثمار التحسن. فبينما زاد الدخل الحقيقي (بعد الضرائب) للأسرة في الشريحة الأغنى (1%) بنسبة 275% في الفترة 1979 حتى 2007، ارتفع متوسط دخل الأسرة في الشريحة الأدنى (خمس السكان) بنسبة 18% فقط. الحقيقة أن 90% من أصحاب الدخول حصلوا على ربع (25%) ما حصل عليه 0.1 من الأمريكيين. فقد حصل أغنى 1% من الأمريكيين على 93% من الزيادة التي تحققت في الناتج المحلي في عام 2010.

يستخدم ستيجلتزر تعبيراً بليغاً- يشير إليه عادة دعاء تساقط ثمار النمو- بأن ارتفاع الموجة في النهر (حالة المد) سيدفع كل القوارب إلى الأمام. ويكرر التذكير بأنه على الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي كان دائماً اقتصاداً رأسمالياً، فإنه لم يسبق أن شهد هذه الدرجة من اللامساواة، وسوء توزيع الدخل. فمنذ أكثر من ثلاثين عاماً مضت، تحسّل أغنى 1% من السكان على 12% من الدخل القومي الأمريكي. في 2007 بلغ متوسط دخل هذه الفئة (بعد الضرائب) 1.3 مليون دولار بالمقارنة مع 17800 دولار في فئة 20% الأدنى من السكان. يزيد ما يحصل عليه من هُم في فئة 1% خلال أسبوع واحد بنسبة 40% عما يكسبه من هُم في فئة الخمس الأدنى خلال عام كامل. أما ما يحصل عليه أغنى الأغنياء (0.1%)

(*) كان توزيع الثروة أكثر خلا من توزيع الدخل، حيث يستحوذ 1% من السكان على ثلث الثروة. ولا شك أن توزيع الثروة يعطى صورة أوضح عن الفوارق في مدى القدرة على الوصول إلى الموارد.

من الأمريكيين) في يوم ونصف، فهو يعادل متوسط ما يحصل عليه 90% من الأمريكيين في عام كامل، وأن 20% يحصلون على دخل (إيرادات) تعادل إجمالي دخل 80% من الأمريكيين. لقد نما الاقتصاد الأمريكي خلال ثلاثين سنة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وزاد دخل كل الفئات، ولكن ارتفع دخل الفئات (الشرائح) الأدنى بسرعة أكبر من زيادة دخل الشرائح الأغنى. ولكن في السنوات الثلاثين الأخيرة أصبح المجتمع الأمريكي أشد انقساماً: إذ لم يكن دخل الفئات الأغنى أسرع في الزيادة فحسب، بل إن دخل الفئات الأدنى أخذ في الانخفاض. (Stiglitz, 2013)

الشكل (7) تفاوت الثروة في الولايات المتحدة: 2010-1810



المصدر: The Economist, May 2014

2-4 تفسير زيادة اللامساواة في القرن الجديد:

لم تحدث اللامساواة- زيادة التفاوت في توزيع الدخل- فجأة، ولكنها صُنعت. ورغم أن ستيجليتز يرصد الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين بعض الدول الأوروبية، سواء في مستوى التفاوت (الاحتلال) في توزيع الدخل، أو السرعة التي يزيد بها هذا الإختلال، فإنه يُرجعُ اللامساواة إلى عوامل ثلاثة رئيسية: من ناحية، لاتعمل الأسواق بالطريقة التي يُفترضُ أن تعمل بها، إذ أنها لم تكن تتسم لا بالكفاءة ولا بالاستقرار. ومن ناحية ثانية، لم يُقْم النظام السياسي بتصحيح حالات " فشل" السوق. وثالثاً، فإن النظم الاقتصادية والسياسية غير مُنصّفة أساساً. ويشير بوضوح إلى أن كتابه يستهدف بيان الكيفية التي تتداخل وتتشابك بها هذه العوامل مجتمعة : اللامساواة هي سبب ونتيجة لفشل النظام السياسي، وهي تسهم في عدم الاستقرار الاقتصادي، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة اللامساواة، في دائرة خبيثة من التراجع والانحدار، الذي لايمكن الخروج منه سوى باتباع سياسات متناغمة وفعالة.

1-2-4 فشل السوق في القيام بدورها

السوق واللامساواة

ليس من المستغرب أن يضع ستيجليتز- في ضوء رؤيته- علاقة السوق باختلال توزيع الدخل واللامساواة في المرتبة الثانية بعد فشل الحكومة والسياسة العامة، في درء الزيادة في هذا الاختلال. ومن وجهة نظره يجب التركيز على "قوى السوق المجردة" لفهم وتفسير ظاهرة تفاوت توزيع الدخل. والمنطق الذي يستند إليه المؤلف واضح، فالسوق حقيقة مجردة abstract

، وتفاعل قوى السوق أمر واقعي. ولكن - لديه - يتحدد هذا التفاعل، وتُرسَم ملامح قوى السوق من خلال القوانين، الضوابط والقواعد التنظيمية، والمؤسسات. ولاشك أن هناك آثاراً توزيعية للقوانين، وللضوابط، والمؤسسات. لكل قانون، ولكل قاعدة تنظيمية، ولكل ترتيب مؤسسي أثر على نمط توزيع الدخل. ويرى - في الأخير - أن الطريقة التي يتم بها تشكيل ملامح اقتصاد السوق (في أمريكا مثلاً) تعمل لصالح الأثرياء، من هُـم على القمة، وعلى حساب من هُـم في أدنى السلم الاجتماعي. ويستكمل ستيجليتز منظومة العوامل التي يستند إليها في تفسير اللامساواة. فإذا كان للحكومة دور مؤثر في تحديد ملامح وتفاعل قوى السوق فكذلك هناك تأثير بالغ على هذه القوى تتركه القيم والمعايير والمؤسسات المجتمعية.

يستند التحليل الاقتصادي الدارج (النمطي) إلى قوى العرض والطلب لتفسير تغيرات وتفاوتات الأجور، وإلى انتقال (وتغير) منحنيات العرض والطلب لتفسير التغير في هيكل الأجور، واللامساواة في توزيع الدخل. فوفقاً للنظرية الاقتصادية الدارجة تتحدد أجور العمالة غير الماهرة - مثلاً - عند المستوى الذي يتساوى فيه العرض والطلب على هذه الفئة من العمال. وعندما يزيد الطلب على هذه العمالة بسرعة تقل عن زيادة المتاح والمتوفر منها فستتخفف أجور هذا النوع من العمالة. وبعبارة أخرى، يركز ويتجه تحليل التغيرات في درجة اللامساواة إلى محاولة الإجابة عن سؤالين: ما الذي يحدد انتقال منحنيات العرض والطلب؟ ما الذي يحدد إمكانات وقدرات كل فرد، أي نسبة العمالة الماهرة، أو أصحاب الثروة من جملة السكان؟

يشرح ستيجليتز بالتفصيل العوامل التي تؤثر في تغيرات وانتقال منحنيات العرض والطلب وخاصة في سوق العمل - مثل هجرة العمالة، أو العوامل الديموجرافية المحددة لحجم القوة البشرية، ومثل دور التعليم في تقليل العمالة غير الماهرة، أو التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى تقليل الطلب على العمال في بعض القطاعات، إذ تؤثر هذه العوامل جميعاً في تغيرات هيكلية بين قطاعات النشاط الاقتصادي، وفي هيكل سوق العمل، ومن ثم في مستويات الأجور، وتفاوتات الدخل.

يرى أنصار اقتصاد السوق، أن انخفاض أجور العمال غير المهرة، أو متوسط الكفاءة هو نتيجة - منطقية - لتفاعل قوى السوق، بمعنى أنها انعكاس طبيعي للتوازن بين قوى السوق. وقد يأسفون لما قد ينطوي عليه التقدم التكنولوجي من استمرار لهذا الانخفاض وزيادة حدة التفاوت. وتكراراً يؤكد ستيجليتز أن قوى السوق لا تتفاعل على هذا النحو المفترض، وليس هناك نظرية تقول أن "السوق" يلزم بالضرورة أن تعمل بهذه الطريقة. وخلال الستين سنة الماضية تغير العرض والطلب، سواء على العمالة الماهرة أو غير الماهرة، على النحو الذي أدى في البداية - إلى انخفاض فوارق (تفاوتات) الأجور، ثم إلى زيادتها بعد ذلك^(*)

ويعتقد ستيجليتز أن الاقتصاديين "يراوغون" عند بحثهم في الأهمية النسبية للعوامل التي تؤدي إلى زيادة حدة "اللامساواة" في أمريكا، فزيادة التفاوت بين الأجور ودخل رأس المال وزيادة حصة الدخل التي تقول إلى هذه الملكية، تؤدي إلى درجة أكبر من اللامساواة في توزيع الدخل المحقق في السوق، ولكن نظام الضرائب الأقل عدالة (تصاعدية)، فضلاً عن سياسات الانفاق الحكومي، تنطوي على تزايد الفروق في الدخل (بعد الضرائب والتحويلات). ويخضع تفسير التباين في مستويات الأجور والمرتبات للجدل. يركز البعض على التغير التكنولوجي، وآخرون على العوامل الاجتماعية: ضعف النقابات، إخميار قيم ومعايير تقييم العمل والعائد، بينما يركز البعض الآخر على تأثير العولمة، أو الدور المتعاظم للتمويل. ويلفت المؤلف النظر إلى أن أصحاب المصالح يستخدمون أياً من هذه التفسيرات التي تتفق مع رؤيتهم. لاشك أن هذه العوامل تلعب أدواراً

(*) في أعقاب الحرب العالمي الثانية تلقت أعداد كبيرة من الأمريكيين التعليم العالي، حيث تضاعف عدد الخريجين من 6.04% في عام 1940 إلى 13.8% كنسبة من قوة العمل في 1970 وبسبب النمو الاقتصادي زاد الطلب على العمالة المتعلمة بما يواكب زيادة العرض، وبقيت الأجور النسبية مستقرة. ولكن في الربع قرن التالي زاد عرض خريجي الكليات بنسبة 2.25% فقط (بالمقارنة بنسبة 4% في الفترة 1980-60) وأصبحت نسبة خريجي التعليم المتوسط حوالي 76% في أمريكا.

مختلفة في ظروف متغيرة، ومن الصعب تمييز دور كل منها بوضوح. ولا يستطيع أحد أن يقوم بتثبيت بعض العوامل، لبيان تأثير أحدها على اللامساواة، لأن أثر العوامل المختلفة متداخل. والأكثر أهمية هو ما يؤكد ستيجليتز من أن هذه المناقشة وهذا الجدل لا يصب في قلب المشكلة، هو خارج الموضوع لأنه أياً كان تأثير هذه العوامل منفردة أو مجتمعة، فليس من المحتمل أن يقع هذا التأثير، دون أن يكون بمقدور السياسات التحسب له، واتخاذ إجراءات تحول دون تفاقم حدة التفاوتات في توزيع الدخل وتدهور مستوى معيشة الناس. وهكذا يرى ستيجليتز أن اللامساواة ليست مجرد نتيجة لقوى "الطبيعة"، قوى السوق. قد نتمنى لسرعة الضوء أن تكون أكبر، ولكن ليس بمقدورنا أن نفعل شيئاً حيالها. ولكن اللامساواة ترجع - إلى حد بعيد - إلى السياسات الحكومية التي تحدد ملامح وتوجهات قوى السوق، والتكنولوجيا والقوى المجتمعية عامة (Stiglitz, 2013).

يرى ستيجليتز أن الأسواق لا تعمل بالطريقة التي يزعم أنصارها أنها تؤدي دورها المنوط بها. يفترض هؤلاء الأنصار أن السوق دائماً مستقرة، بينما تشير الأزمة المالية العالمية إلى أن الأسواق يمكن أن تكون غير مستقرة على الإطلاق، بما لهذا من نتائج مدمرة. الميزة الأساسية للسوق - كما يراها ستيجليتز، وكثير من الاقتصاديين - تكمن فيما يُفترض في السوق من "الكفاءة" efficiency. أوليات القانون الاقتصادي الضروري لكي يتسم الاقتصاد بالكفاءة، هي أن يتساوى العرض مع الطلب. والواقع أننا نعيش في عالم مليء بالاحتياجات التي لا يتم تلبيتها: استثمارات لإخراج الفقراء من وأدة الفقر، لتشجيع التنمية في البلدان النامية (في إفريقيا وغيرها من القارات)، لتمكين الاقتصاد العالمي من مواجهة التحديات البيئية. وفي نفس الوقت لدينا موارد هائلة غير مستغلة: عمال متعطلين وآلات ومعدات متوقفة أو لا تنتج بطاقتها القصوى. ولعل البطالة - أى عدم قدرة السوق على خلق فرص عمل كافية لكل المواطنين - هي أبرز مظاهر فشل السوق وهي أخطر مصادر عدم الكفاءة، ومن ثم أهم أسباب تفاوت توزيع الدخل. وحتى لا يُفسّر البعض هذه النقائص باعتبارها نتيجة للانكماش الذي أدت إليه الأزمة المالية العالمية، يرى ستيجليتز، أن الاقتصاد الأمريكي عجز - حتى قبل وقوع الأزمة - عن تحقيق أهدافه، " رغم النمو الاقتصادي الذي تحقق، عانى معظم المواطنين من تدهور مستوى معيشتهم ... خلقت أمريكا آلة اقتصادية عظيمة، ولكن - من الواضح - أنها عملت فحسب لصالح أصحاب القمة ". ويذهب المؤلف إلى أن المسألة الرئيسية في كتابه إلى " أننا ندفع ثمناً باهظاً لإنعدام العدالة واللامساواة - نظام اقتصادي أقل استقراراً وأدنى كفاءة، نمو منخفض، وديموقراطية باتت معرضة للخطر".

وحتى لا يتصور أحد - أيضاً - أن فشل السوق في أداء أدوارها يرتبط بفترة الأزمة المالية، فهو يقرر أن الأسواق تؤدي بطبيعتها - حتى لو اتسمت بالاستقرار والتوازن - إلى مستويات أعلى من اللامساواة واختلال توزيع الدخل، وإلى نتائج تعتبر في النهاية غير منصفة unfair. ومن ثم فإن الأزمة العالمية كشفت فقط أن النظام الاقتصادي ليس غير كفؤ، وغير مستقر فحسب، ولكنه كذلك غير منصف (كما يشرح معنى عدم الانصاف في الفصل السادس من كتابه). ويتجلى عدم الانصاف بصفة أساسية في غياب تكافؤ الفرص.

لننظر إلى المعيار الرئيسي لتقييم دور السوق وأدائها، من وجهة نظر ستيجليتز، والذي يمكن استخلاصه من العبارة الصريحة بأنه عندما تفتى الأسواق بأغراضها المتمثلة في تحسين مستوى معيشة أغلبية المواطنين، يمكن التغاضي عن كل خطايا "الشركات"، غياب العدالة الاجتماعية، إهدار /إهانة البيئة، استغلال العمال. ويؤكد أنه بالنسبة للشباب الناصر والغاضب والمتظاهرين المحتجين "فشلت الرأسمالية في أن تنجز ما وعدت بتحقيقه، ولكنها تنتج ما لم يكن مرغوباً: لامساواة، تلوث، بطالة، بل والأسوأ من كل ذلك إنحطاط القيم، إلى الحد الذي يصبح معه كل شيء مقبول، ولا أحد مسئول".

4-2-2 فشل النظام السياسي

لعبت قُوى السوق دوراً أساسياً في زيادة حدة " اللامساواة "، ولكن لم تكن قُوى السوق وحدها هي المسؤولة عن ذلك. ولعله من خلال فهم منابع وأسباب التفاوت في توزيع الدخل، يمكن التعرف - بوضوح - على تكلفة وعوائد تقليل هذا التفاوت. ووفقاً لمقولة ستيجليتز، فإنه حتى لو كانت قوى السوق تساعد في تحديد درجة ومستوى التفاوت واللامساواة، فإن السياسات الحكومية هي التي تتحكم - في الأساس - في قوى السوق. وبغير شك، يعود الجانب الأعظم من " اللامساواة " الموجودة حالياً، إلى السياسة الحكومية: ما فعلته الحكومة وما لم تفعله. في هذا الصدد تملك الحكومة القوة (السلطة) لتحويل الأموال من أغنى الفئات إلى الفئات الأدنى والمتوسطة، وعلى العكس، من ذلك أيضاً. (Stiglitz, 2013)

لا يقل فشل النظام السياسي عن عجز النظام الاقتصادي - اقتصاد السوق - في القيام بوظيفته الأساسية. وكما ميَّز ستيجليتز بين الوظيفة التي كان من المفروض أن تؤديها الأسواق، وبين النتائج الفعلية التي آلت إليها بسبب طبيعتها العاجزة عن القيام بهذه الوظيفة، فإنه يضع بوضوح فارقاً شاسعاً بين ما هو مأمول من الديمقراطية والنظام السياسي، الذي يستند إليها، وبين عجز هذا النظام أيضاً عن تحقيق ما كان مفترضاً فيه من قدرة على تحقيقه. ولعله من المثير للإعجاب قيامه بالربط بين المأمول (المرغوب والمتوقع) من الديمقراطية، وبين فشلها في تصحيح خطايا السوق، وخاصة في ظروف الأزمة - الأزمات - المالية / الاقتصادية. وعوَّل ستيجليتز على هذا الربط في تفسير تأخر ببطء انفجار مظاهرات الاحتجاج، مثل حركة " إحتلوا وول ستريت "، رغم تزايد البطالة وتراجع مستوى المعيشة للغالبية، تدهور نظم الحماية الاجتماعية، وانحيار أسعار العقارات السكنية للشرائح الوسطى والدنيا... إلخ. يعلل ستيجليتز هذا التأخير بأنه كان هناك أمل في الديمقراطية، وكان هناك ثقة في أن يؤدي النظام السياسي دوره، وأن يُوضع أولئك الذين تسببوا في الأزمة (المالية) أمام مسؤوليتهم، وأن يقوموا بإصلاح وتقويم النظام الاقتصادي. ومع ذلك فإنه بعد مضي سنوات عدة، أصبح جليلاً أن "النظام السياسي"، الذي فشل في منع وقوع الأزمة، عجز عن إيقاف زيادة حدة اللامساواة (إحتلال توزيع الدخل)، وحماية الشرائح الدنيا من السكان، ومنع الممارسات غير السوية للشركات والمؤسسات المالية الكبرى. وعندئذ فقط خرج المحتجون إلى الشوارع. وكما عرَّف المؤلف السوق الكفو والمنصفة، عرف الديمقراطية الحقبة real democracy، التي هي أوسع من مجرد "التصويت/الاقتراع" كل سنتين أو أربع سنوات، وأن يصبح صوت لكل مواطن، وليس "صوتاً لكل دولار". وهكذا يُخلَصُ إلى أنه بدلاً من أن يتكفل النظام السياسي بتصحيح آليات السوق، يقوم بتشويهها، وتعميق مساوئها.

ويستكمل ستيجليتز بذلك جانباً محورياً للمسألة التي يركز كتابه عليها. فبينما هناك قوى اقتصادية محددة لعمل الأسواق، فإن النظام السياسي يحدد ملامح السوق، بما يتفق ومصصلحة الشرائح "الدخلية العليا" على حساب بقية المواطنين. ولدى أى نظام اقتصادى قواعد تنظيمية معينة، وعليه أن يعمل في إطار قانوني محدد. وهناك أطر عدة متفاوتة فيما لها من تأثير على توزيع الدخل والنمو، والكفاءة، والاستقرار. وفي الواقع، تدفع النُخبُ الاقتصادية ناحية " الإطار " الذي يحقق منفعتهم، على حساب الآخرين، ولن يكون بالضرورة نظاماً اقتصادياً يتمتع بالكفاءة أو الإنصاف. في ظل مثل هذا النظام السياسي، شديد الحساسية والاستجابة للمصالح المالية، تؤدي اللامساواة الاقتصادية إلى زيادة اختلال القوة السياسية، ومن ثم إلى "دائرة خبيثة" بين الاقتصاد والسياسة. ويحدد الإثنان معاً، كما يضع ملاحظتهما في آن واحد، القوى المجتمعية، القيم الاجتماعية والمؤسسات، التي تُعمِّقُ هذه التفاوتات المتزايدة.

يحذر ستيجليتز من روح التشاؤم التي قد يحملها كتابه، ولهذا يؤكد على ضرورة التمسك ببعض الأمل. وكى يتحقق ذلك فإنه يقترح إطاراً بديلاً، يتضمن العمل على تحقيق التوازن بين الأسواق والدولة، في ضوء آفاق تدعُّمها النظرية الاقتصادية والواقع التاريخي. في ظل هذا الإطار البديل يتعين أن يكون أحد الأدوار التي يجب أن تقوم بها الحكومة هو إعادة توزيع

الدخل، وخاصة حينما تؤدي نتائج عمل الأسواق إلى تفاوتات ملموسة. ويُنبه- في نفس الوقت- إلى ما قد يثيره البعض حول احتمال ارتفاع تكلفة عملية إعادة التوزيع. فقد يفوق أثر المَبْطَّطات على المستثمرين (الأغنياء) وما يلحق بهم من خسائر، العوائد والمنافع التي تكتسبها الطبقة المتوسطة والفقراء. ومن ثم يرى أهل اليمين، أنه من الممكن بلوغ مستوى مساواة أكبر، ولكن مع نمو أبطأ ونتائج محلى أقل. الحقيقة هي على العكس من ذلك، فالنظام القائم ينطوي على تحويل "الأموال" من الفئات الدنيا والمتوسطة إلى الفئات العليا، بينما يتسم هذا النظام بعدم الكفاءة، مما يؤدي إلى أن تكون المكاسب التي يحققها "الأغنياء" أقل كثيراً مما يخسره الفقراء، وذوى الدخل المتوسط. وكما يقول " نتحمل ثمناً باهظاً نتيجة زيادة وانتشار درجة اللامساواة، ليس فقط نمواً اقتصادياً أبطأ ونتائجاً محلياً أكثر انخفاضاً، ولكن أيضاً زيادة حالة عدم الاستقرار". بل ويضيف إلى ذلك أثمناً أخرى لم يتناولها بالتحليل، مثل ضعف الديمقراطية، تلاشى الإحساس بالإنصاف والعدل، وأكثر من ذلك، الشكوك في الإحساس بالهوية والذاتية.

4-2-3 السلطة والنفوذ وتوزيع الدخل

قد تفشل آليات السوق في تحقيق النمو أو توزيع عوائده بالكفاءة والعدالة الواجبة. وتقع المسؤولية على الدولة وسياساتها المختلفة في تصحيح نتائجها غير المتوازنة. لكن الدولة ربما لا تكون متوازنة في حد ذاتها. من يجوز السلطة والنفوذ- أياً كان مصدره- يملك القدرة على التأثير على التوزيع. ويرى ستيجليتز- في تفسيره لأسباب تفاوت واختلال التوزيع- أن هذه قاعدة ربما تعود إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية في الغرب، حيث كان التركيز شديداً في القوة الاقتصادية والسياسية. في هذه المراحل فسرت، بل وبررت، العقائد الدينية ذلك التباين الشديد بين الناس. فمن هم على قمة المجتمع لهم "حق مقدس"- وأحياناً حق إلهي- في أن يكونوا كذلك. ولكن لدى علماء السياسة والاقتصاديين المحدثين، كما عند اليونانيين القدماء، تعود تلك التفاوتات إلى "القوة، وخاصة القوة العسكرية". فمن يجوزون " القوة " يستخدمونها لدعم وضعهم الاقتصادي والسياسي، أو في أقل الأحوال، مجرد المحافظة والإبقاء على هذه الأوضاع. تبدل الحال مع رفض ثم سقوط مبدأ " الحق المقدس" وبزوغ عصر النهضة والتنوير، وكذلك بدء الثورة الصناعية، وأصبح مُلِحاً للبحث عن تفسيرات ومبررات جديدة للتباين في مستويات الثروة والدخل والأجور.... إلخ.

سادت منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر- ولا زالت- نظرية " الإنتاجية الحديثة": أصحاب الإنتاجية المرتفعة يحصلون على دخل أعلى، يعكس مساهمتهم الأكبر فيما ينتجه المجتمع. وتُحدد الأسواق التنافسية، التي تعمل من خلال قوانين العرض والطلب، قيمة مساهمة كل فرد في المجتمع. وعندما يجوز الفرد مهارة نادرة وقيمة تكافئه السوق بقيمة كبيرة، بما يعكس مدى مساهمته في الإنتاج. وعلى النقيض من ذلك، فستنخفض مكافأة ودخل صاحب المهارة الأقل، وكذلك من لا يملك أية مهارة. في الواقع، تلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في تحديد إنتاجية أصحاب المهارات المختلفة.

يقرر ستيجليتز أن التكنولوجيا والمهارة، تقوم- من خلال قوانين العرض والطلب المعتادة- بالدور الأساسي في تحديد مستوى اللامساواة السائدة حالياً. ولكن- وفقاً لنظريته- هناك أمراً واحداً آخر يلعب دوراً لا يقل أهمية تقوم به الحكومة. اللامساواة والتفاوت في توزيع الدخل هي نتيجة - في رأيه - لاختلال التوازن في القوى السياسية، إلى جانب القوى الاقتصادية. ففي الاقتصاد الحديث، تقوم الحكومة بوضع وتنفيذ قواعد اللعبة: ماهي المنافسة المنصفة، الممارسات غير التنافسية وغير القانونية، من يحصل على ماذا في حالات الإفلاس، متى لا يمكن للمدين أن يسدد ما عليه.... إلخ. وكذلك تتيح الحكومة موارد (صريحة وضمنياً)، فمن خلال الضرائب والإنفاق يجري تعديل هيكل توزيع الدخل الذي تحقق في السوق، أي حدته التكنولوجيا والحكومة. والأكثر من هذا تؤثر الحكومة في ديناميكية وتغير الثروة، من خلال - مثلاً - ضرائب التركات (الميراث) وتوفير التعليم العام. لا يتوقف التفاوت (اللامساواة) فقط على ما تدفعه قوى السوق لصاحب المهارة

بالمقارنة مع من لا يملك مثل هذه المهارة، ولكن أيضاً على مستوى المهارات التي يكتسبها العامل، أى أن اللامساواة - في النهاية - تتوقف على توزيع الموارد endowments المالية والبشرية.

حاول ستيجليتز أن يبين كيف تؤدي قواعد اللعبة إلى توليد ثروات لمن هم على القمة وتسهم في زيادة معاناة من هم في القاع. تلعب الحكومة دوراً مزدوجاً في حدوث واستمرار اللامساواة، فهي مسؤولة عن تفاوت مستويات الدخل (سوء توزيع) قبل الضرائب، وهي - في نفس الوقت - تقوم بدور متضائل في " تصحيح " حالة اللامساواة، من خلال الضرائب التصاعدية وسياسات الإنفاق. ويبين كيف أن الأغنياء، خوفاً من الخسائر جِزءاً محاولات تقييد التوزيع (rent seeking)، وإعادة توزيع الدخل، سيقاومون هذه المحاولات.

رأينا كيف يعتمد الأثرياء ومنظروهم على " نظرية الانتاجية الحدية " في تفسير استحواسهم على النصيب الأوفر في كعكة الاقتصاد (الحصة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي). لقد هيمنت النظرية التي تفسر حصول الأغنياء على دخل أكبر مقابل مساهمتهم الأكبر في نشاط المجتمع الاقتصادي. ويرى ستيجليتز أن الأزمة العالمية (2008) أظهرت وَهَنَ هذه النظرية، التي عجزت عن تفسير الأحداث المالية الكارثية، وخاصة في مجال البنوك (مأساة المشتقات المالية) وأسواق العقارات، وإجراءات الحفز المالي، إلخ. ولكن حتى ما قبل انفجار الأزمة، لم يظهر ثمة دليل على علاقة قوية بين الأجر/ العائد، وبين المساهمة المجتمعية. إن نجاح أى صاحب عمل لا يعود فقط إلى ما تحصل عليه من تقدم مهني أو تقني (endowments) ولكن كذلك إلى الوضع المؤسسي (حكم القانون)، العمالة الماهرة، وقوة البنية الأساسية (النقل، المواصلات).

أما بالنسبة للحجة التي يقدمها المدافعون عن الوضع القائم، وفحواها أن درجة أكبر من اللامساواة مطلوبة، لأنها تحفز الناس إلى بذل جهد أكبر، وإلى الادخار والاستثمار فهي مشوبة بالخلط في المفاهيم. ليس هناك أحد يطلب " المساواة التامة " ويستبعد أية فروق في مستويات الأجر/ الدخل. وعلى الجانب الآخر، لا يجب أن يتشكك أحد في "أننا سنكون في وضع أحسن إذا ما كانت اللامساواة أقل مما نحن عليه الآن". فقد تُضعف المساواة التامة أثر نظام الحوافز، ولكن السؤال هو إلى أى حد يمكن لتقليل حدة اللامساواة أن تُضعف الحوافز؟ ويخلص ستيجليتز من شرحه التفصيلي لهذه المسألة إلى أن العكس تماماً هو الصحيح، فتقليل درجة اللامساواة ستؤدي عملياً إلى زيادة الإنتاجية.

4-3 اللامساواة يحكمها قانون اقتصادي

لا يختلف أى ممن كتبوا - خلال الآونة الأخيرة - عن مسألة توزيع الدخل، وحول بيان دواعي عودتهم إلى تناول هذا الموضوع، أنهم حتى وقت قريب لم يكن معروفاً الكثير عن تطور وديناميكيات توزيع الدخل، على الرغم من أنه كان في صلب النظرية الاقتصادية. لقد اعتمد التحليل الاقتصادي - في أغلبه - على الحدس والمشاهدة لواقع تاريخي لم يكن ينكره أحد عن التفاوت في مستويات الدخل والثروة ومظاهر مستوى المعيشة منذ نهاية القرن الثامن عشر، وبدايات القرن التاسع عشر. ولكن بغير قاعدة معرفية رهينة مفاهيم محددة ومنهج بحثي واضح، وبيانات موثوقة المصدر، كان من المعتاد أن يرى الشيء ونقيضه. لقد اعتقد البعض أن اللامساواة كانت دائماً في زيادة، وأن العالم - بطبيعته - غير عادل، بينما رأى آخرون أن عدم العدالة يتراجع باستمرار، أو أن التناسق والمساواة ستتحقق تلقائياً، وأنه - في كل الأحوال - لا يلزم عمل أى شيء، قد ينطوي على الإخلال بالتوازن " القائم " والمنشود.

لم يكن هناك مخرج من " حوار الطرشان " هذا سوى اللجوء إلى البحث العلمي المدقق، واتباع منهج وأسلوب تحليلي منطقي، بغض النظر عن أن ذلك لا يضمن الوصول إلى نتائج حاسمة، أو أن يضع حداً للصراع السياسي العنيف، الذي قد

يجرض عليه تزايد اللامساواة (Piketty, 2014). لقد اعتمد البحث العلمي الاجتماعي (شاملاً الفروع الاقتصادية) في مجال توزيع الثروة، لزمان طويل، على مجموعة محدودة من الحقائق الموثقة، وعلى تنوع وتباين واسع في الأطر النظرية والفكرية.

نظرية بكييتي في تراكم رأس المال وزيادة اللامساواة :

استخدم بكييتي الكم الهائل من البيانات عن أكثر من 20 دولة للتوصل إلى نتائج أساسية:

- على المرء أن يتجنب الجرم بالاحتمية فيما يتعلق بتفاوت توزيع الدخل والثروة. لقد كان تاريخ توزيع الثروة دائماً مسألة سياسية، ولا ينبغي اختزالها في الآليات والتحليل الاقتصادي المجرد. إن مفهوم الأطراف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حول ما هو عادل وما هو غير عادل، هو الذى رسم ملامح تاريخ وتطور قضية التوزيع، ولعبت الأوزان النسبية لقوة هذه الأطراف الدور الأساس في تحديد الاختيارات الجمعية collective.
- تشي ديناميكيات توزيع الثروة بقوة آليات التحرك نحو "التوافق" convergence أو التباعد divergence. في الواقع ليس هناك آلية طبيعية تلقائية تمنع وقوع الاختلالات وسوء التوزيع وبقائها.

تتمثل الآليات التي تدفع نحو "الالتئام"، أى في اتجاه تقليل وانحسار "اللامساواة" وعدم العدالة، في انتشار diffusion المعرفة والاستثمار في التدريب والمهارات. إن نشر المعرفة والمهارات هو المفتاح لنمو الإنتاجية، وتقليل التفاوت بين مستويات الدخل. لقد أمكن للدول الصاعدة، وخاصة الصين، التقدم على طريق اللحاق بمستويات التكنولوجيا المتقدمة، ومن ثم زيادة الإنتاجية والدخل القومي. هناك أمثلة أخرى للقوى التي قد تدفع نحو درجة أكبر من المساواة والعدالة. فقد نفترض أن تكنولوجيا الإنتاج تميل - عبر الزمن - إلى طلب مهارات أفضل للعمال، مما يؤدي إلى زيادة نصيب أجور العمال، وإنخفاض نصيب رأس المال في الناتج المحلي الاجمالي. نعرف أن هذه العملية تسمى "فرضية زيادة رأس المال البشرى". وينطوي عمل هذه الآلية على دور مهم للتكنولوجيا وزيادة المهارات في تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخل والثروة. هناك كذلك نظرة متفائلة أخرى، تعتقد أن "الصراع الطبقي" يفسح الطريق أمام "تنافس الأجيال" نتيجة زيادة العمر المتوقع عند الميلاد.

الواقع أن النوعين من الفروض المتفائلة لا يتمتعان بالمصداقية. فلا يوجد دليل قاطع على أن نصيب الأجرور في الدخل القومي زاد بقدر ملموس على المدى البعيد. ويبدو أن رأس المال "غير البشرى" لا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه في القرن 21، كما لم يتم في القرن الثامن عشر أو التاسع عشر. وأيضاً نحن نشهد الآن - كما في الماضي - التفاوت في التوزيع بين أبناء الجيل الواحد. ويلعب ميراث الثروة دوراً حاسماً في التفاوت في أوائل القرن 21، كما كان عليه الحال في القرون الماضية عبر المدى الطويل من الزمن، يكمن العنصر الرئيسى لضمان عدالة أكثر في تعميم المعرفة والمهارة. (Piketty, 2014). ولكن أياً ما كانت أهمية دور المعرفة والمهارة في تحفيز التقارب بين مستويات الدخل والثروة (داخل الدولة أو فيما بين الدول) فثمة قوى مضادة قد تدفع في الاتجاه المعاكس، أى نحو مزيد من اللامساواة. فمن الواضح أن قصور الاستثمارات في مجال التدريب قد تستبعد فئات اجتماعية بأكملها من الاستفادة من النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك فما يثير القلق أن قوى التباعد، ربما تتواجد في عالم يقوم باستثمارات كافية للتدريب وزيادة المهارات، وتتوافر فيه شروط كفاءة السوق. وتتمثل هذه القوى في نوعين: الأول، حين ينأى أصحاب الدخول الأعلى بأنفسهم عن باقى فئات المجتمع. والثاني وهو أشد خطورة، بل وربما يمثل التهديد الأساسى للتوزيع المتكافئ والعادل عبر الزمن. لتوضيح أثر كل من القوتين وأهميتهما في زيادة الاختلالات التوزيعية يستخدم بيكييتي الشكلين الموضحين، ويمثل كل منهما آلية وتطور قوة التباعد الكامنة. ونلاحظ أنه في الشكلين يأخذ المنحنى شكل الحرف U ، بما يمثل فترة من تناقص التفاوت في الدخل تتبعها فترة أخرى تزايد فيها اللامساواة.

الشكل (8) تفاوت الثروة في بريطانيا



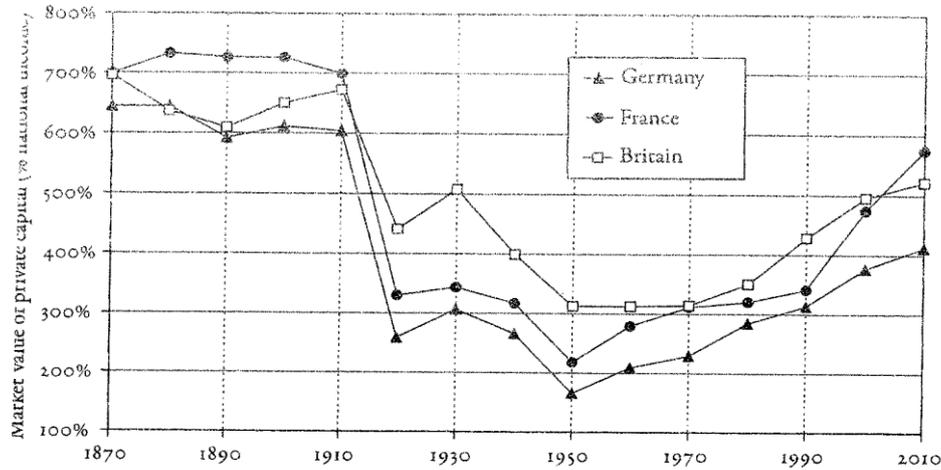
وبينما قد يتصور البعض أن الشكلين يعكسان ظاهرة متماثلة فإن كلاً من المنحنيين يمثل ظاهرة مختلفة في الآليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يسجل المنحنى في الشكل (9) تطور مؤشر توزيع الدخل - في الولايات المتحدة - بينما يشير المنحنى في الشكل (10) إلى تطور معامل رأس المال / الدخل - في عدد من الدول الأوروبية. ويظهر من الشكل الأول تطور نصيب أغنى 10% من الأمريكيين خلال الفترة من 1910 حتى 2010. والمثير للنظر هو أن شكل المنحنى يمثل إمتداداً للفترة الزمنية التي غطتها بيانات كوزنتس (1930-1948). لقد استحوذت هذه الفئة على 45-50% من الدخل القومي خلال العقدين الأول والثاني من القرن الفائت قبل أن تنحى هذه النسبة إلى الانخفاض إلى 30-35% مع نهاية أربعينات ذلك القرن. واستقرت بعد ذلك مؤشرات توزيع الدخل منذ الخمسينات حتى السبعينات. ولكن البيانات تكشف عن زيادة سريعة في تفاوت توزيع الدخل منذ الثمانينات إلى أن عاد في عام 2000 إلى مستوى 45-50% الذي ساد في أوائل القرن الماضي. من الطبيعي أن يطرح بيكيتي في ضوء هذا التغير السؤال الجوهرى حول احتمال أن يتواصل هذا الاتجاه للامساواة في المستقبل.

يبين بيكيتي أن هذه الزيادة الهائلة في اللامساواة تعكس - بصفة أساسية - تصاعداً غير مسبوق في زيادة الدخل من العمل، وانفصال صارخ لفئة كبار المديرين عن بقية الفئات. قد يعود ذلك إلى الارتفاع في مستويات المهارة والإنتاجية التي حققها "المديرون التنفيذيون" في الشركات الكبرى بالمقارنة مع غيرهم من العاملين، ولكن السبب الأرجح هو أن هذه الفئة أصبحت تملك السلطة والنفوذ الذي يسمح لهم بتحديد مرتباتهم ومكافأاتهم لأنفسهم، بغير سقف وبدون علاقة - في غالب الأحيان - مع إنتاجيتهم (التي يصعب قياسها في المؤسسات الكبيرة). ولعله من الجدير بالملاحظة أن بيكيتي يتفق في وجهة النظر هذه مع التحليل المستفيض لهذه الظاهرة مع ستيجلتزر (Stiglitz, 2012). وكذلك فإنه من منظور الاقتصاد السياسي لم يعد التفاوت في مستويات الدخل مرتبط بالضرورة بتراكم رأس المال والصراع بين العمال والرأسماليين، ولكنه يعكس الفروق في المهارات وسلطة اتخاذ القرارات والإدارة، ربما من غير أصحاب رأس المال. أصبحت البنية الاجتماعية أكثر تعقيداً مما كانت

عليه في غمار الثورة الصناعية. يعكس النمط الثاني آلية التباعد وزيادة التفاوت، والتي ربما تكون أبسط وأكثر وضوحاً وذات تأثير أكبر- في المدى البعيد- على توزيع الدخل والثروة. وكما يبين الشكل 9 كانت قيمة الثروة الخاصة في أوروبا تعادل- في نهاية القرن 18- الدخل القومي المتحقق في 6-7 سنوات. انخفضت هذه القيمة، بعد ذلك، بسبب صدمات الحروب الخاصة طريق العودة إلى مستوى دخل 5-6 سنوات في بريطانيا وفرنسا (Piketty, 2014). يعكس شكل المنحنى تحولاً جوهرياً نحو عودة ارتفاع معامل رأس المال/الدخل إلى الارتفاع الذي يجرى في ظل تراجع وبطء النمو الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى أنه في الاقتصاد بطيء النمو تكتسب الثروات المتراكمة من قبل أهمية متزايدة لأنها تتطلب قدرأ أقل من المدخرات الجديدة لتحقيق زيادة مستمرة وكبيرة في الثروة. وفوق ذلك إذا بقي العائد على رأس المال أكبر من معدل النمو عبر فترة طويلة من الزمن (وهو ما سيحدث عندما يتباطئ النمو) ستزيد مخاطرة واحتمال تفاوت توزيع الثروة بشدة.

الشكل (9) تطور رأس المال في القرن واحد والعشرين

CAPITAL IN THE TWENTY-FIRST CENTURY



المصدر: Piketty 2014

يصل بيكيتي إلى فحوى نظريته التي تتمثل في اللامتساوية الأساسية $e \leq m$ ، حيث تشير "ع" إلى متوسط العائد السنوي على رأس المال، شاملاً الأرباح، التوزيعات، الربح، وغيرها من العوائد على رأس المال. وتشير "م" إلى الزيادة السنوية في الناتج الإجمالي. هذه اللامتساوية تفسر من وجهة نظر بيكيتي ديناميكية تغير نمط توزيع الدخل واستمرار زيادة حدة التفاوت في التوزيع. فعندما يفوق معدل العائد على رأس المال معدل النمو الاقتصادي (وهو ما حدث عبر معظم فترات التاريخ حتى القرن 19 وهو ما يتوقع أن يتم في القرن 21) فمن البديهي أن تنمو الثروة المتراكمة بمعدل أسرع من معدل زيادة الناتج والدخل. الواقع أن من يملكون الثروة لا يحتاجون إلى ادخار سوى جزء من عائد رأس المال لاستمراره في النمو بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي. المشكلة تكمن في أن تأثير قوة التفاوت يتضاعف بفعل آليات أخرى مثل ارتفاع معدل الادخار مع زيادة الدخل والثروة.

الشكل (10) نصيب أغنى فئة من الدخل القومي



المصدر: Piketty 2014

خلاصة الأمر أن العملية التي يتم بها تراكم الثروة وتوزيعها تنطوي على عوامل قوية تدفع نحو زيادة التفاوت ومستوى مرتفع من اللامساواة. هناك بغير شك قوى تعمل على التقارب بين مستويات الدخل والثروة، بل في بعض البلدان وبعض الفترات، يتفوق أثر هذه العوامل على القوى المضادة ولكن سرعان ما تعود قوى وعوامل التباعد والتفاوت ليكون لها اليد العليا في عملية التوزيع، كما يبدو أنه الحال الآن في بدايات القرن 21. لعله من أهم ما يثيره تحليل بيكيتي أنه بينما لا يعتبر توقعاته باستمرار عوامل زيادة تفاوت توزيع الدخل والثروة من قبيل النبوءة للمستقبل (على غرار ما فعله كارل ماركس)، فإنه يقرر أن اللامساواة "ع" أكبر من "م"، وهي الآلية الأساسية في تفسير أسباب اللامساواة في نظريته، لا تتوقف -على أى نحو- على التشوهات في السوق. بل ربما على العكس من ذلك، فكلما كانت سوق المال أكثر تنافسية كلما زاد احتمال أن تكون "ع" أكبر من "م". وتجدر الملاحظة أيضاً أن هذا الاستخلاص والتحفظ يختلف عن رؤية ستيجليتز التي تعتبر أن تشوهات الأسواق هي أحد أهم الأسباب والعوامل وراء تفاوت توزيع الدخل.

هل بوسع الرأسماليين إنقاذ الرأسمالية؟

لم تكن أعمال ستيجليتز وبيكيتي وغيرهما، المتصلة برصد تزايد حدة اللامساواة والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصادات المتقدمة، مجرد تعبير عن وجهة نظر باحثين متخصصين وإن كانت لهم مكانتهم في أوساط النخبة السياسية والاقتصادية العالمية. كما أن تحليلاتهم غير منفصلة عما أصبح سائداً في جدل واسع حول مؤشرات وتدابير توسع الفجوة بين الثراء الشديد لدى قلة من الناس، والمعاناة المتزايدة للفئات الأقل دخلاً وأسر الطبقة المتوسطة. ولا ينكر كثيرون ممن يشاركون في هذا الجدل - وخاصة في الدوائر السياسية والإعلامية - ما حاول الكاتبان المرموقان إثباته عن مسؤلية النظام الاقتصادي والسياسي في الدول الديمقراطية واقتصاد السوق عن هذا الخلل في توزيع الدخل والثروة وانحسار تكافؤ الفرص. وقد حاول فريق من المراقبين والباحثين - كما هو معتاد في مواقف مماثلة - إنكار ملامح الصورة التي رسمها كتاب رأس المال لبيكيتي من خلال أحد سبيلين: أولهما - وهو الأخطر - اعتمد التشكيك في منهجية الدراسة وصحة البيانات ودقة المصادر التي استخدمها بيكيتي. كما اتجه البعض - على الجانب الثاني - التعريض بالمقف "الفكري" لمؤلف الكتاب بل وربما اتهمه بمحاولة إعادة إنتاج رأس المال لكارل ماركس.

لقد بلغ النقد منتهاه في التعليقات التي أوردتها جريدة the Financial Times على لسان محررها الاقتصادي (Chris Giles, May 2014) بقوله .. "الكتاب يعاني خلافاً جوهرياً بسبب أخطاء البيانات التي استند إليها". وعلى ضوء

الشك في البيانات يخلص المحرر إلى " أن النتائج التي توصل إليها كتاب رأس المال في القرن الواحد وعشرين يعوزها مساندة مصادره ذاتها " التي استند إليها. وفي مواجهة الانتقادات الحادة التي شنتها الجريدة لم يكتف بيكيتي بمحاولة توضيح أسباب الخلاف حول البيانات (Leah McGrath Goodman, May 2014)⁷ ولكنه اشتكى من "عدم نزاهة انتقادات الجريدة" (Jannifer Ranken, May 2014).⁸ غير أن الأمر الأهم هو ما حاولت مجلة الإيكونوميست البريطانية إيضاحه من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة التي تتعلق بهذا الجدل، لعل أهمها هو ما إذا كان الخطأ في بعض بيانات بيكيتي - إن صح وجود مثل هذا الخطأ - سيغير من النتائج الجوهرية التي توصل إليها الكتاب. لقد ناقش المقال الاعتبارات التي زعمت وجود أخطاء في البيانات لتنتهي إلى القول: the question is whether the book's conclusions are called into question by Mr Chris Giles. If the work that has been presented by Mr Giles represents the full extent of the problems, then the answer is definitive NO. (the Economist, May 24, 2014).

لم يكن هذا الاستخلاص سوى إشارة إلى أن الأمر أعمق من مجرد خلاف حول وجهة نظر بشأن تزايد حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة. لقد أصبح اقتصاد السوق والنظام الرأسمالي ذاته محل تقييم وتزايدت الدعوات للعمل لإصلاحه أو "إنقاذه". وربما يجد بعض المتابعين غرابة في المطالبة بأن " تكون الرأسمالية أكثر إنصافاً " والإلحاح في " البحث عن السبل لتحقيق ذلك". كان هذا موضوع مؤتمر لندن (27 مايو 2014) حول " الرأسمالية الاحتوائية " inclusive capitalism ، وهي التسمية التي اعتدنا أن نطلقها على النمو الاقتصادي المرغوب في الدول النامية (كما سنشير إليه في الجزء الثاني من هذه الدراسة). وكما ورد في موقع Finance.Yahoo.com أن الرجال والنساء اللذين يتحكمون في ثلث الأصول السائلة في العالم اجتمعوا ليجعلوا الاحتواء والإنصاف في قلب نشاط الأعمال، ويضعوا المساواة والفرصة والمسئولية في مركز اهتمام مؤتمر لندن. لم تكن المفاجأة - ونقص المعرفة - من جانب الباحث تتمثل في انعقاد مؤتمر على هذا المستوى منذ شهور قليلة، ولكن في تداول المسمى - الرسمية الاحتوائية - منذ سنوات بعيدة!! فكما ورد في Wikipedia, the free encyclopedia ، تردد هذا المسمى في مطبوعة معهد الأراضي الحضرية Urban Land Institute في 1943. ولكن الاستخدام الأكثر معاصرة يعود إلى الأعمال المنفردة أو المشتركة لاثنتين من أساتذة الاستراتيجية هما C.K.Prahalad and Allen Hammound في Ross School of Business in Michigan. وحسب الموسوعة فإن كتاب Prahalad الصادر في 2005 يدعو إلى الاعتناء "بقاعدة الهرم" من المستهلكين، لتكون الرأسمالية الاحتوائية منهجاً خلاقاً لتغيير الفقر إلى فرصة أمام كل المعنيين. لقد تعرضت هذه الدعوة وما ارتبط بها من مفاهيم للنقد الشديد. ذلك أن الرأسمالية الاحتوائية بهذا المعنى وهي تعنى بأحوال الفقراء لم تشمل أوضاعهم السياسية ولا يتمكنهم من المشاركة السياسية وتمثيلهم في السلطة التنفيذية. وكذلك لا تنطوي هذه الدعوة على النظر في السياسات الاقتصادية الكلية، لتضمن زيادة الأجور، الحصول على سكن ملائم، وتعليم ورعاية صحية وغيرها. وفوق ذلك لا يقدم هذا المفهوم تحديداً لمسئولية الشركات الخاصة عن توفير فرص عمل للفئات منخفضة الدخل، والسماح للفقراء بإمكانية الحصول على الائتمان، فضلاً عن التمكّن من الحصول على قوة شرائية مناسبة لمختلف أنواع السلع والخدمات. (Wikipedia, the free encyclopedia)

تجاوز الجدل في الفترة الأخيرة مسألة الاتفاق - أو ربما الاختلاف - حول تراجع مؤشرات المساواة، وخطورة مشكلات زيادة الفجوة بين مستويات الدخل، وإبداء وجهات النظر وتأليف الكتب أو إعداد دراسات حول هذه القضية المحورية. ولم يعد مستغرباً أن تدخل إلى ساحة النزاع السياسي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وبمناسبة وضع ومناقشة الميزانية الجديدة،

⁷ كان عنوان المقال: Thomas Piketty Says He Was Ambushed

⁸ كان عنوان المقال: Thomas Piketty accuses FT of dishonest criticism

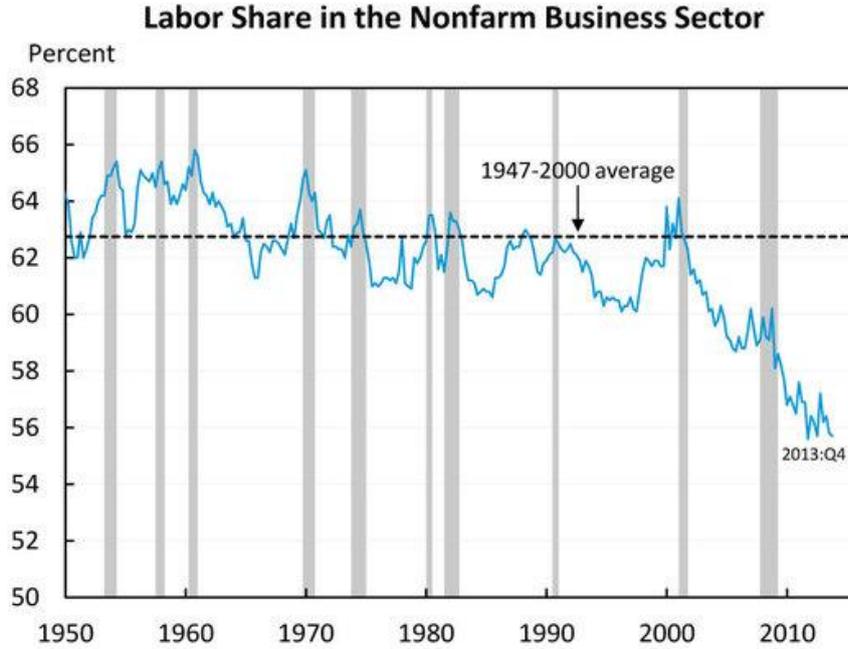
⁹ صدر الكتاب تحت عنوان: The Fortune at the Bottom of the Pyramid: Eradicating Poverty Through Profits

يبدو أن الديمقراطيين قد توصلوا إلى التوافق حول مجموعة من السياسات تحت عنوان "الرأسمالية الاحتوائية". تلخص هذه السياسة العبارة العامة التالية:

a forceful market-oriented economic agenda intended to counter inequality, restrain the accrual of vast wealth at the top and provide the working and middle-class with improved economic opportunities. (Thomas B. Edsall, January 2015).

وتتضمن السياسات المقترحة تعديل جدول الضرائب، تشريعات للضغط على الشركات لزيادة الأجور لتتوازن مع نمو الإنتاجية، والتوسع في استرداد الضرائب لتشمل العاملين ذوي الدخل المنخفضة، وهكذا. لا يخفى أن هذه السياسات تقتدى- إلى حد بعيد- بالاقتصاديات الكينزية، وتماثل ما يتبناه حزب العمال البريطاني. وتستند في منطقتها إلى أن اللامساواة وافتقار الفئات الدنيا (الواقعين تحت منتصف سلم توزيع الدخل) إلى الموارد المالية ستؤدي إلى عدم كفاية الطلب الفعال لزيادة نمو الناتج الإجمالي. ولإثبات حجتهم يلجأ أنصار هذه الرؤية إلى المؤشرات المعتادة لقياس التفاوت ومن بينها الانخفاض المتواصل في نصيب العمل من الدخل القومي، مقابل الزيادة المضطردة في حصة أصحاب رأس المال. أنظر الشكل 11.

الشكل (11) اتجاه مستمر لانخفاض نصيب الأجور في الدخل القومي (غير الزراعي)



المصدر: Thomas B. Edsall, 2015

كما هو متوقع، تواجه الافتراحات التي تنطلق من هذه الرؤية معارضة شديدة من الجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية. فهي- من وجهة نظرهم- تفرض ضرائب أعلى على الأغنياء لتزيد الإدارة من إنفاقها. وفي نفس الوقت يلاقي مفهوم الرأسمالية الاحتوائية انتقاداً منهجياً من "اليسار"، إلى يرى أن هذه الدعاوى "مجرد تغيير في المسار، ولا يصل إلى بذل مجهود صريح نحو إعادة تأهيل النظام الاقتصادي الطقيلي، الذي يواجه انتفاضة عالمية". (Thomas B. Edsall, 2015). وبينما قد لا نعرف تحديداً ما الذي تنطوي عليه المطالبات بإعادة التأهيل المقصودة، يبقى التساؤل مطروحاً عما إذا كان البحث عن سياسات مغايرة سينجح بالفعل في "إنقاذ الرأسمالية" لتصبح منصفة- عادلة- إحتوائية.

الفصل الخامس

السياسة المالية - إعادة توزيع الدخل - التصدي للفقير

1-5 العلاقة الثلاثية بين الفقر والنمو وتفاوت التوزيع :

بينما أصبح تقليل الفقر هدفاً رئيسياً لجهود التنمية، هناك جدل ساخن ومتواصل حول العناصر التي يلزم أن تكون في مركز أى إستراتيجية منطقية لتقليل الفقر. وبالتعريف، فإن تخفيض الفقر في أى بلد هو دالة في التغيرات في متوسط الدخل والتغيرات في توزيع الدخل. ولكن هذه المعادلة البسيطة تثير عدداً من الأسئلة حول التوازن الصحيح بين التدخل في استراتيجية مكافحة الفقر، لمحاكاة النمو أو محاكاة التوزيع. تناولنا فيما سبق عدداً من الأسئلة، لعل أهمها:

1- هل تتحيز استراتيجية مكافحة الفقر لصالح النمو الاقتصادي، أم بدلاً من ذلك يكون التركيز على تمكين الفقراء من الاستفادة من هذا النمو؟

2- هل تتأثر تفاوتات توزيع الدخل - بصفة عامة - بالنمو الاقتصادي؟

3- هل يؤدي تخفيض تفاوت التوزيع إلى حفز أو تعويق النمو الاقتصادي؟

4- كيف يؤثر المستوى الابتدائي لتفاوت التوزيع على النمو وتخفيض الفقر؟

كما تعرضنا كذلك للأدبيات السائدة التي تبحث في المساهمة النسبية لنمو الدخل، وتغيرات التوزيع، في تغير مؤشرات الفقر. وتعد هذه القضية ملائمة لأنه إذا كان الفقر يستجيب لكلا العاملين فمن الضروري أن نعرف الأهمية النسبية لكل منهما، حتى يمكن أن نحقق التوازن بين اعتبارات النمو واعتبارات التوزيع. ومن ناحية ثانية، كان هناك تركيز على علاقة النمو والتوزيع، بعضها اهتم بتأثير عملية النمو الاقتصادي على تفاوت توزيع الدخل، والبعض الآخر يهتم بتقدير أثر تفاوت التوزيع على النمو. لقد كان محط اهتمام الدراسات هو ما إذا كانت الدولة تواجه عملية مقايضة (اختيار) بين تقليل التفاوت، وبين تحسين الأداء الاقتصادي، أو بديلاً عن ذلك، ما إذا كان هناك دائرة " حميدة "، حيث يؤدي النمو إلى تقليل التفاوت، الذي يؤدي بدوره إلى الإسراع بالنمو.

إن الإجابة على الأسئلة المشار إليها أعلاه ظلت غير واضحة. ولكن من الممكن الوصول إلى بعض الاستنتاجات لإلقاء الضوء على هذه الأسئلة:

- النمو ضروري لتقليل الفقر، ولكن من ناحية المبدأ فإن النمو - في حد ذاته - لا يبدو أنه مؤثر على تفاوت التوزيع.
- النمو المصحوب بإجراءات توزيعية تصاعدية أفضل من النمو فقط.
- يعرقل التفاوت الشديد في التوزيع - عند بداية الفترة - عملية مكافحة الفقر.
- الفقر نفسه من المتوقع أن يكون عقبة في تقليل الفقر، كما أن تفاوت توزيع الأصول من المتوقع أن يخفض معدل النمو في المستقبل.

ظل الاهتمام لفترة طويلة يدور حول علاقة النمو الاقتصادي ونمط توزيع الدخل. ولكن مع تسعينات القرن الماضي بدأ كثير من الدراسات والتقارير في لفت الانتباه إلى قضية أكثر عمقا تتعلق "بمشكلة الفقر". وربما يكون محط الاهتمام قد أصبح يتركز حول النمو الاقتصادي والفقر: إلى أى مدى يُعدُّ النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً أو كافياً للتصدي لمشكلة الفقر؟ بعبارة أخرى كيف نضمن أن يكون النمو الاقتصادي (زيادة الدخل القومي) في صالح الفقراء؟ لم يكن هذا تحولاً جوهرياً أو حتى محدوداً في وجهة البحث أو محاور السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وربما مجرد إضافة زاوية أو ضلع في مثلث العلاقة: النمو الاقتصادي - توزيع الدخل - الفقر (Arne Bigsten, 2001).

إن استراتيجية النمو المحابي للفقراء *pro-poor growth* لا يجب أن تركز فحسب على حفز النمو الاقتصادي، بل يلزم كذلك أن تُزَوَّجها مع سياسة فاعلة لإعادة توزيع الدخل. (سنشير في الجزء الثاني من هذه الدراسة إلى مفاهيم النمو المحابي للفقراء والنمو الاحتوائي وغيرها). لكن مع ذلك قد ينشأ نوع من التعارض أو المقايضة *Trade-off* ، فعندما يكون ممكناً تحقيق انخفاض سريع في نسبة الفقراء (تخفيض حدة مشكلة الفقر) عن طريق تقليل فجوة الدخل، يجب أن تحظى سياسة إعادة توزيع الدخل بالأولوية المطلقة. ولكن من ناحية أخرى حينما يكون التفاوت الملحوظ في الدخل مرتبطاً بمعدل سريع للنمو الاقتصادي، يضمن بدوره تخفيض معدلات الفقر، فقد يصبح ممكناً التعايش مع الاختلال في توزيع الدخل. مؤدى ذلك أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل مهمة للغاية من وجهة نظر السياسة العامة. الواقع أن هذا ليس التفافاً حول المسألة الجوهرية، ولكن إعادة ترتيب لعناصرها. إن الهدف الأكثر أهمية لجهود التنمية هو تقليل الفقر (ربما يكون إزالة الفقر) وقد يتحقق الهدف من خلال النمو الاقتصادي أو إعادة توزيع الدخل، باعتبارهما في هذه الحالة وسيلتان مناسبتان لبلوغ الهدف والخروج من براثن الفقر. وتثور من هنا أهمية دراسة العلاقة بين العناصر الثلاثة وتأثير كل منها على الآخر (النمو الاقتصادي - توزيع الدخل - الفقر)

وحيثما ناقش التغيير في "تفاوت توزيع الدخل" ، والفقر، والنمو الاقتصادي، فإنه من الضروري كذلك أن نأخذ في الحسبان العلاقة بينهم. وعندما تكون التغيرات بينهم متناسبة، يبقى بدون تغير المؤشر الرئيسي للتفاوت (عدم المساواة) في الدخل - مثل معامل جيني، بينما تنخفض كل المؤشرات المعتادة للفقر. ومن ناحية أخرى، إذا تغيرت الدخل - مع ثبات المتوسط، مما يعنى تحرك (إنتقال) منحني لورنز، بنفس هيئته، فسوف ترتفع مؤشرات التفاوت، وكذلك مؤشرات الفقر (مرتفعة الحساسية للتوزيع بين الفقراء). وفي دوائر معينة، من الشائع إعتبار الفقر محط الاهتمام الرئيسي للسياسة الاقتصادية، بينما تُعدُّ تفاوتات الدخل مهمة فقط من زاوية تأثيرها على الفقر وتداخلها مع النمو. وتُعدُّ دراسة (Kanbur , 1999) بالتشابه بين عملية النمو وكل من الفقر وتوزيع الدخل. والسبب وراء عدم تجاهل مسألة التوزيع يكمن في أنه - من ناحية - حتى ولو كان الفقر هو محط الاهتمام، فإن تطور توزيع الدخل يعكس - مع ذلك - صورة مفيدة عن عملية التنمية. ومن ناحية ثانية، فإن تفاوت توزيع الدخل هو في الحقيقة موضع اهتمام السياسة الاقتصادية. إن الاقتصاد السياسي للتنمية ولعملية النمو يتأثر بما يحدث لدخل الفئات الوسطى في جدول التوزيع، وسيكون للزيادة الفادحة في مستويات الدخل المرتفعة، تبعات سياسية شديدة حتى لو لم يكن لها تأثير ملموس على مقاييس الفقر. وفي نفس الوقت، فإن التوزيع وإعادة التوزيع بين المجموعات (الفئات) السياسية / الاجتماعية، تصبح مؤشراً على عملية التنمية التي تحدد إختيارات السياسة الاقتصادية، سواء تغيرت مؤشرات الفقر وتفاوت التوزيع، في إتجاه أو آخر. وهكذا، فعلى الرغم من أهمية إستعراض الدراسات عن العلاقة الإجمالية بين النمو والتوزيع، يبقى الغرض الأساسي هو بحث إنعكاساتها السياسية والاجتماعية في اقتصاد ما.

2-5 إجراءات إعادة التوزيع والنمو

السؤال المهم الآن، هل يمكن تقليل الأثر السلبي لتفاوت التوزيع علي النمو عن طريق إعادة التوزيع؟ لقد جرت دراسة تأثير السياسة المالية علي النمو باستخدام بيانات مجموعة دول كثيرة متقدمة ونامية. ومن خلال استخدام بعض إجراءات إعادة التوزيع، مثل المعدلات المتوسطة والحدية للضرائب وأشكال مختلفة من الإنفاق الاجتماعي، توصلت الدراسات إلي أن إعادة التوزيع لها تأثير موجب علي معدلات النمو. تتعارض هذه النتيجة المثيرة مع وجهة النظر التقليدية بأن إعادة التوزيع تضر بالنمو.

كانت دراسات إنحدار النمو في مجموعة دول محالاً للنقد لأسباب تتعلق باختيار المتغيرات، أو بضعف نتائجها. ولكن الدلائل التطبيقية توفر أسباباً كافية للشك في صحة النظريات التقليدية حول تأثير تفاوت الدخل وإعادة التوزيع علي النمو.

لقد أصرت هذه النظريات علي منطقتها في أن تفاوت التوزيع سيكون له تأثير محفز علي تراكم رأس المال والنمو. واستندت تلك النظريات على النحو الذي استعرضناه من قبل إلي ثلاث حجج أو أسانيد (Aghion and others, 1999) :

1- إفتراض أن الميل الحدي للادخار أكبر عند الأغنياء منه عند الفقراء. وعندما يرتبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مباشرة بنسبة الادخار سيتمكن الاقتصاد الذي يتسم بدرجة تفاوت عالية في توزيع الدخل من النمو بمعدلات أسرع من نظيره الذي يتسم فيه التوزيع بالمساواة.

2- البدء في صناعة جديدة أو تطبيق إبتكارات تكنولوجية متطورة تتطلب نفقات ضخمة مُستَعْرَفة. وفي حالة غياب سوق واسعة وفعالة للأسهم سيكون تركيز الثروة هو السبيل أمام الأفراد أو الأسرة لتوفير هذه الاستثمارات لمشروعاتهم الكبيرة.

3- أخيراً تستند فكرة وجود تعارض (مقايضة) بين الكفاءة والعدالة إلي اعتبارات الحوافز ودورها في بذل الجهود. عندما يتوقف حجم الإنتاج علي الجهود غير المنظورة للأطراف المعنية أو العاملين سيؤدي ثبات الأجور، إستقلالاً عن الإنتاج، إلي تثبيط همه العمال لبذل مزيد من الجهد. وفي المقابل تؤدي زيادة حساسية (مرونة) الأجور للإنتاج إلي عدم الكفاءة من وجهة نظر التأمين ضد مخاطر عدم التيقن من الأداء الإنتاجي وتقلبات الإنتاج.

تتمثل وجهة النظر الدراجة في النظرية الاقتصادية في وجود هذا التناقض الأساسي (المقايضة) بين الكفاءة الإنتاجية أو النمو وبين العدالة الاجتماعية. ولإعادة التوزيع أثر مباشر وغير مباشر علي النمو. فمن ناحية تقلل إعادة التوزيع الفوارق في الدخل والثروة، ومن ثم تنخفض معدلات الادخار والنمو. من ناحية أخرى سيكون لها أثر سلبي، إذ أن إعادة توزيع الدخل التي يتم تمويلها من خلال ضرائب الدخل تؤدي إلي ضعف الحافز لتراكم الثروة.

لقد توصل البعض إلي أن تفاوت توزيع الأراضي في بداية الفترة يرتبط بنمو أبطأ في الأجل الطويل. ومن ناحية أخرى فقد تم رفض الإفتراض بوجود علاقة منتظمة متزامنة بين عدم المساواة وبين مستويات الدخل. ولهاتين النتيجتين إنعكاسهما على الفقراء. ولكن ليس لإحدهما منفردة أو لكليتهما معاً أن يُمكننا من التنبؤ بتطور توزيع الدخل. ومن واقع التحليل الإحصائي للبيانات تم التوصل إلي نتائج ثلاث (Deininger and Squire, 1998):

أولاً: يكتسب توزيع الأراضي في بداية الفترة أهمية واضحة بالنسبة للفقراء، دون الأغنياء، الذين لا يتأثر النمو في دخلهم بهذا المتغير. ويتسق هذا مع التفسير المستند إلي القدرة على الاقتراض بضمن، والذي يبين أن تفاوت توزيع الأراضي (الأصول) يستبعد الأفراد، غير القادرين على الحصول على إئتمان، من إمكانية الاستثمار.

ثانياً: الاستثمار مهم لكل فئات الدخل. وبمقياس نسبي - وأخذاً في الحسبان الأوضاع الأولية - من المتوقع أن يستفيد الفقراء بصورة أكبر من غيرهم من وراء الاستثمارات الكلية. ولايؤيد هذا الاستنتاج القول بأن السياسات التي تؤدي إلي زيادة الاستثمار، وتخفف النمو الاقتصادي، ستترك - على الأقل في الأمد المتوسط - أثراً سلبياً على الفقراء.

ثالثاً: لم يمكن التأكيد على قوة وإتساق أثر التعليم (التمدرس) أو المتغيرات الأخرى (مثل هامش السوق السوداء) على نمو دخل فئات معينة من السكان. ويتوصل من ذلك، إلي أنه فوق تأثيرها على الاستثمار الكلي، لن يكون لمتغيرات السياسة أثر مستقل على الفقراء. ولهذا فإن السياسات المحفزة للنمو - على الأقل في المدى المتوسط - ستكون متكاملة مع استهداف مكافحة الفقر.

ولعل السياسة الممكن إستخلاصها من هذا التحليل هو أنه من المتوقع أن يكون خلق طاقات (أصول) جديدة، من خلال الاستثمار، أكثر فعالية في تقليل الفقر من جهود إعادة توزيع الأصول الموجودة. وبينما يمكن لإعادة توزيع الأصول المكتملة لزيادة الاستثمار، أن تؤدي إلي زيادة النمو الإجمالي، وتحقق الفائدة للفقراء، فإن اللجوء إلي استراتيجية لإعادة التوزيع تأتي على حساب الاستثمار الكلي، ربما يكون لها آثار سلبية على الفقراء.

توثق الدراسات القرائن - خلال عقود متعددة، وفي بلاد كثيرة- على أن العدالة الأوفر يمكن أن تساعد على إستدامة النمو. وهناك توافق في أدبيات التنمية على أن عدم العدالة (تفاوت توزيع الدخل) قد يعوق التحسن في الصحة وفي التعليم، ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي مما يقلل من الإستثمار، ويضعف التوافق الاجتماعي المطلوب للتصدى للصدمات القومية. ونتيجة لهذا كله، تنخفض سرعة، واستدامة النمو. ولايعنى القول بأن عدالة التوزيع تحفز النمو لأعلى وتطيل إستدامته، أنها- في حد ذاتها- تدعم الجهود نحو إعادة التوزيع، وخاصة أن عدم العدالة (سوء توزيع الدخل) ربما يعوق النمو، لأنه- جزئياًعلى الأقل- يتطلب جهوداً لإعادة التوزيع عن طريق السياسة المالية، التي قد تنطوي على كبح النمو. في هذه الحالة، حتى عندما يكون سوء التوزيع ضاراً بالنمو، فإن الضرائب والتحويلات ربما تكون العلاج الخاطيء. وبينما تبقى الكتابات في هذا المجال محل جدل، فقد إستقرت فكرة التعارض بين إعادة التوزيع والنمو في وجدان صانعي السياسة. والواقع أن الأثر السلبي لسياسات إعادة التوزيع يكمن في تعميم مبدأ التعارض (المقايضة) بين الكفاءة والعدالة "والتسرب" في الكفاءة الذي تنطوي عليه جهود تقليل عدم المساواة.

لايجوز القفز إلى الاستنتاج بأن علاج عدم العدالة، من خلال إعادة التوزيع، قد يكون أسوأ بالنسبة للنمو من المرض ذاته. أولاً، يجب أن نتساءل عما إذا كانت التدخلات لتحقيق العدالة سوف تؤدي إلى خسارة الكفاءة الإقتصادية، كما قد يُفترضُ البعض. نحن نعرف أن هناك سياسات يمكن أن تحقق مكسباً للجميع win-win ، أى إمكانية ضمان الكفاءة إلى جانب العدالة، مثل فرض ضرائب على أنشطة تنسم بالضراعات السالبة externalities ، التحويلات المشروطة للفقراء، أو الإنفاق العام الاستثمارى وعلى التعليم الذى يفيد الفقراء. إن الآثار الماكرو اقتصادية لسياسات إعادة التوزيع من المتوقع أن تعكس التوازن بين المكونات المختلفة للسياسة المالية. ويصبح محلاً للتساؤل التطبيقى حول ما إذا كانت إعادة التوزيع في الواقع العملى، مع - أو ضد - النمو.

وهنا تطرح دراسة (Ostry, Berg, and Tsangarides , 2014) بعض التساؤلات المكملة. ماذا توضح الدلائل الماكرو إقتصادية التاريخية عن العلاقة بين عدم العدالة - إعادة التوزيع - النمو؟ وبصفة خاصة، هل يمكن أن نتوصل إلى دلائل على أن الآثار السالبة لعدم العدالة على النمو تفوق - في المتوسط- أى آثار موجبة على النمو يحققها تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل؟ يحتاج تحليل هذه القنوات إلى إطار للدراسة المتزامنة لتأثيرات التحويلات التوزيعية وعدم العدالة على النمو. ويُرجعُ الباحثون تأخر إجراء مثل هذا التحليل إلى إحتياجه لكم كبير من البيانات- في مجموعة كبيرة من الدول- عن توزيع الدخل، قبل الضرائب والتحويلات (التوزيع الإجمالى في السوق)، وعن التوزيع الصافى (أى بعد الضرائب والتحويلات). وحاولت هذه الدراسة تقدير تأثير التحويلات التوزيعية (تُعرفُ بالفرق بين معامل جيني المستند إلى كل من التوزيع الإجمالى والتوزيع الصافى). كما أضافت الورقة بعداً جديداً في التحليل يتصل ليس فقط بمتوسط معدل النمو لفترة خمس سنوات، ولكن أيضاً بمدى إستدامة النمو (موجة النمو growth spell). ومن الدراسة يتوصل الباحثون إلى الاستنتاجات التالية:

- أن المجتمعات التي تعاني من حدة تفاوتات الدخل تميل بدرجة أكبر نحو استخدام إجراءات إعادة التوزيع. ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية يرتبط عدم المساواة بإعادة توزيع أكبر، ومن ثم لا يوجد ثمة إرتباط بين عدالة التوزيع قبل أو بعد الضرائب (التوزيع الإجمالى أو الصافى). وبينما يبدو الأثر أضعف في الدول الأخرى غير دول المنظمة، فهو موجود على أية حال. وعليه، تنبغى التفرقة بين النمطين من التوزيع حتى يمكن فهم الارتباط بين النمو والعدالة، وعزل أثر إعادة التوزيع.
- أن التفاوت المحدود في التوزيع الصافى يبدو محفزاً لنمو أسرع وأطول استدامة، عند مستوى معين من إعادة التوزيع.

- إعادة التوزيع تبدو ذات تأثير معتدل على النمو، و فقط في الحالات المتطرفة يبدو ثمة احتمال أن يكون لها تأثير سلبي مباشر. ومن ثم فإن الأثر المزدوج (المباشر وغير المباشر) لإعادة التوزيع (شاملاً تأثير التفاوت الأقل على النمو) سيكون، في المتوسط، محفزاً للنمو.

ما الذي يمكن أن نتعلمه من النظر إلى الغابة وليس إلى أشجارها؟ ما نراه هو أنه لا يلزم أن نفترض وجود تعارض (مقايضة) بين إعادة توزيع الدخل وبين النمو الاقتصادي. لا تدعم أفضل البيانات المتوفرة مثل هذا الاستنتاج. ومؤدى ذلك، أن السياسة الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق نمو سريع تمثل مكوناً جوهرياً في استراتيجية تقليل الفقر. من البديهي أن يتوقف أثر النمو على الفقر على كيفية إستفادة الفقراء من عوائد النمو، أى على نمط توزيع الزيادة في الدخل على الفئات المختلفة من السكان. وتعددت الدراسات التي حاولت فحص تأثير الوضع الابتدائي لاختلال التوزيع والتغير الضئيل في نمط التوزيع على الفقر. لقد وجد Squire أن الفئات الفقيرة (أدنى مُنْس) تتضرر من الأثر السلبي لخلل التوزيع على النمو ولكنها تستفيد من إجراءات حفز النمو. وكذلك توصل Ravallion إلى النتيجة ذاتها، وهى وجود علاقة قوية بين النمو السريع وانخفاض الفقر. وعلى مساحة مربعة ضلعها هما التغير في دخل الفرد (إنفاقه الاستهلاكى) ونسبة الفقر قاما بإسقاط النقط المختلفة. لقد وجد الباحثان أن معظم الملاحظات إما وقعت في الربع المعبر عن تزايد الفقر مع انخفاض الدخل، أو إنخفاض الفقر مع زيادة الدخل. والمغزى التطبيقي الواضح أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع الدخل وانخفاض الفقر. ولكن حتى مع هذه العلاقة القوية بين النمو الاقتصادي وانخفاض الدخل ربما تكون بعض الدول ذات التفاوت الشديد في توزيع الدخل أقل قدرة على تخفيض الفقر. لقد قدرت نماذج النمو التقليدية أن التفاوت الشديد في توزيع الدخل (حدة عدم المساواة) ربما يؤدي إلى معدلات نمو أكبر في الدخل. ولكن التسعينات شهدت تحولاً واضحاً في التركيز نحو الاتجاه المعاكس (Arne Bigsten, 2001).

حاول Deiningner and Squire, 1998 إختبار العلاقة بين تفاوت الدخل والنمو غير أنهما لم يتوصلا إلى علاقة مستقرة بين مستوى التوزيع الابتدائي للدخل والنمو الاقتصادي. لكن تبين لهما أن سوء توزيع الأراضى (ك مقياس تقريبي للملكية الأصول) يؤدي إلى أثر سلبي على النمو في المستقبل. يتحقق ذلك من خلال الافتقار إلى الائتمان وعدم القدرة على الإنفاق على التعليم والاستثمار المختلفة. وعندما ترتفع مستويات الدخل تحتفى هذه العلاقة بين التفاوت في الدخل وانخفاض معدلات النمو. ولذلك فإن غياب التفاوت الشديد في توزيع الدخل (عدالة التوزيع) يحقق فائدة مزدوجة للفقراء، ليس فقط لأنه يضمن ارتفاع معدلات النمو عموماً ولكن كذلك يوسع من فرص زيادة دخل الفقراء. هناك متغيرات أخرى ربما تؤثر على الفقراء عن طريق تأثيرها على الاستثمار، كما أن الاستثمار في أصول جديدة قد يكون ذا فاعلية أكبر من إعادة توزيع الأصول القائمة. ولقد وجد أن ضالة التفاوت في توزيع الدخل في بلدان شرق آسيا قد ساعدت في الإسراع بعجلة النمو بالإضافة إلى أن سياسات تقليل الفقر والتفاوت في توزيع الدخل (تعميم التعليم الأساسى ، وخطوات زيادة الطلب على العمل) تؤدي إلى حفز النمو الاقتصادي.

وهكذا هناك من الدلائل والمؤشرات على وجود أثر سلبي لاتساع فجوة الدخل (حدة وسوء توزيع الدخل) على انخفاض معدل النمو، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار كذلك، سوء توزيع الأصول. فالدول التي تعاني من شدة التفاوت في التوزيع (الدخل أو الأصول) قد تكون أقل نجاحاً في تخفيض الفقر، لأن معدل نمو معين لن يؤدي إلا إلى نمو أبطأ. ومع ذلك فليس سهلاً تقييم أثر التغير في التوزيع على النمو، فهذا الأثر سيتوقف على السياق السياسى والاجتماعى، والأسلوب الذى قد يتبع لتعديل توزيع الأصول. خلاصة هذه الدراسة تتمثل في أن الدراسات في هذا المجال تشير إلى أن الدول التي نجحت في تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة من الممكن أن تنجح كذلك في تخفيض نسبة الفقراء. إلى أى مدى سيكون قوياً أثر النمو على تخفيض الفقر؟ يتوقف الأمر على ما يحدث أو يقع في مجال توزيع الدخل. ليس هناك علاقة مستقرة (ثابته) بين

النمو وبين التغير في تفاوت توزيع الدخل. هناك تباين بطبيعة الحال بين الدول المختلفة وماتتبنها من استراتيجيات للتنمية. ولكن لا يمكن للمرء إلا أن يفضل الاستراتيجيات التي تنطوي على إعادة توزيع للدخل، إذا كانت ستحقق نفس معدل النمو الاقتصادي. ومن الواضح أن الدول التي مزجت بين النمو السريع وتحسين نمط توزيع الدخل شهدت إنخفاضاً سريعاً في الفقر. ولكن عندما يكون هناك أثر سلبي على النمو للسياسة الهادفة إلى عدالة التوزيع، يكون الأثر محدوداً - بل سلبياً على تخفيض الفقر. إذن ربما يقع التعارض، أو التضاد، بين الإجراءات قصيرة الأمد لإعادة التوزيع، والأثر الحاد على تخفيض الدخل، من ناحية، وبين إجراءات خفض النمو (في الأمد الطويل) وبين تخفيض الفقر من ناحية أخرى. ومع ذلك، فهناك حالة إستفادة الكل win-win حينما نضمن أن تكون سياسة البحث عن العدالة الاجتماعية (عدالة التوزيع) مصحوبة بالنمو السريع ذات أثر إيجابي على النمو).

الأبعاد الزمنية للعلاقة

لننظر الآن إلى دلائل العلاقة بين النمو من ناحية، وتفاوت الدخل وإعادة التوزيع من ناحية أخرى. يتتبع أحد الأبحاث (Ostry and Berg, 2014) علاقة النمو في المدى المتوسط بالتغيرات الأخرى محل البحث، ويضع السؤال عن كيفية اعتماد "متوسط النمو" خلال خمس سنوات على مؤشرات المتغيرات المعينة عن فترة سابقة lagged indicators مثل مستوى الدخل، طبيعة المؤسسات وكذلك، ما يهم في هذه الدراسة، مثل مستوى تفاوت توزيع الدخل، ومدى إعادة التوزيع. وعلى الجانب الآخر يتطرق البحث إلى مسألة أخرى هامة، تتعلق بطول فترات (موجات) النمو growth spells. وهو ينطلق في ذلك من أن النمو لا يسلك مساراً ممهّداً، بل يشهد في العادة تقلبات ظاهرة بين فترات من الركود، الانطلاق، الاستقرار، التباطؤ... إلخ. ومن ثم فإن العامل المهم لنجاح التنمية عبر فترة ممتدة يكمن في مدى القدرة على تحقيق وضمان إستدامة النمو، وليس فقط خفض النمو. ويعرف الكاتب موجة النمو بأنها الفترة التي لا تقل عن 5 سنوات يتحقق خلالها نمو يزيد عن 2%، ويكون أعلى كثيراً من النمو المتحقق خلال السنوات السابقة.

وباستخدام قدر كبير من البيانات المستقاة من البحوث الميدانية وغيرها قام الباحث بإجراء دراسات الإنحدار التي إستخلص منها وجود علاقة سالبة قوية بين مستوى التفاوت الصافي (الدخل بعد التحويلات التوزيعية) وبين النمو في دخل الفرد في فترات لاحقة، بينما وجد علاقة ضعيفة (وإن كانت موجبة) بين إعادة التوزيع وبين النمو اللاحق. كما لاحظ ارتباطاً مماثلاً مع "موجة النمو" حيث هناك علاقة سالبة قوية بين مستوى التفاوت الصافي وبين طول فترة النمو، وعلاقة ضعيفة (سالبة في هذه الحالة) بين إعادة التوزيع وبين فترة النمو.

يذهب الباحث إلى أبعد من مجرد تحليل الارتباط البسيط، فهناك متغيرات أخرى تلعب دورها في هذه العلاقات، وهي بدورها مترابطة. ولهذا من المهم أن نبحت طبيعة العلاقة عندما يدخل كل من التفاوت وإعادة التوزيع سوياً في التحليل. في النموذج الذي يعتمد فيه النمو على الدخل الابتدائي، التفاوت الصافي، وإعادة التوزيع، يجد أن التفاوت الأشد في توزيع الدخل يخفض النمو. وعلى العكس، كان لإعادة التوزيع أثر سلبي ضعيف جداً (غير إحصائي). ولاشك أن هذه الاستنتاجات غير متسقة مع المقولة الدارجة حول وجود تعارض (مقايضة) بين تقليل درجة سوء التوزيع (من خلال إعادة التوزيع) وبين النمو الاقتصادي. ويعني هذا ضمناً، أنه بدلا من وجود تعارض، هناك حالة يكون فيها الكل كسبان، أي أن إعادة التوزيع لها "أثر كلي" إيجابي على النمو، يشمل كلاً من الأثر العكسي المباشر، والأثر الموجب الناجم عن تقليل التفاوت في التوزيع.

إجمالاً يبقى واضحاً أن سوء توزيع الدخل يضر بالنمو، وأنه ليس ثمة دليل على مثل هذا الضرر جراء إعادة التوزيع. ويبدو أن البيانات تميل إلى أن تنفي فرضية وجود تعارض بين إعادة التوزيع وبين النمو. وعلى النقيض، ففي المتوسط، تكون سياسة إعادة التوزيع مشجعة للنمو، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تأثيرها على حدة التفاوت. ولا تتوقف صحة هذه النتيجة على مستويات تفاوت الدخل، أو إعادة التوزيع. لقد أمكن - إستناداً إلى ميزة توفر بيانات شاملة - بحث العلاقة بين تفاوت توزيع الدخل وإعادة التوزيع والنمو، بينما قامت الدراسات السابقة للعلاقة بين تفاوت الدخل والنمو بالمزج بصفة عامة بين آثار إعادة التوزيع، وتفاوت الدخل. كان تركيز الباحث على المدى المتوسط والطويل، أى النمو خلال فترة 5 سنوات، وطول موجة النمو. وتوصل الباحث إلى إستنتاجات هامة:

أولاً: يعتبر تفاوت توزيع الدخل عاملاً مُحدِّداً قوياً لكل من سرعة النمو - في المدى المتوسط - وطول فترة موجة النمو. ولهذا فإنه من الخطأ التركيز على النمو وحده، وترك سوء التوزيع لحاله، ليس فقط لأنه غير مرغوب فيه لدواعي أخلاقية، ولكن أيضاً لأن النمو المتحقق قد يكون منخفضاً وغير مستدام.

ثانياً: ليس هناك ما يدل على وجود أثر معطل للنمو على المستوى الاقتصادي الكلى (الماكرو اقتصادي)، نتيجة للسياسات المالية لإعادة التوزيع. ستؤدي إعادة التوزيع المناسبة، وما يرتبط بها من تقليل التفاوت بين الدخل، إلى نمو أعلى ومستدام في نفس الوقت.

وينبه الباحث إلى تجنب المبالغة في تفسير هذه النتائج، وخاصة لأغراض وضع السياسة. ومن الصعب أن نتقل من تحديد هذه الروابط إلى نتائج حاسمة حول إتجاه السببية بين هذه المتغيرات. كما أنه يُقَرُّ بعدم بحث الآثار المحتملة لإعادة التوزيع على التفاوت الإجمالي في الدخل (قبل التحويلات التوزيعية). وفضلاً عن ذلك، فإن مقاييس إعادة التوزيع تشمل فقط الضرائب المباشرة والدعم، ومن ثم فلم يتم إلقاء الضوء على الأثر التوزيعي لقيام الحكومة بتوفير الدعم العيني (إتاحة التعليم والرعاية الصحية)، وهي ذات أثر إيجابي على النمو في كل الأحوال. وأخيراً، نعرف أنه بعد مستوى معين، سيترتب على المزيد من إجراءات التوزيع آثار معوقة على النمو، كما أنه عند نقطة معينة ستكون إعادة التوزيع محفزة للنمو. بالنظر إلى الصورة الإجمالية، فإن التحفظ الشديد على إعادة التوزيع، وعدم اتخاذ إجراء بشأنها لن يكون مناسباً في معظم الأحيان. ويتضح - بصفة عامة - من تجارب عدد كبير من البلاد، وعبر فترات زمنية طويلة، أن ما فعلته الحكومات لإعادة التوزيع، لا يبدو أنه أدى إلى الإضرار بنتائج النمو، اللهم إلا إذا كانت الإجراءات شديدة التطرف. بل إن ما تحقق من تقليل درجة التفاوت في توزيع الدخل ساهم في دعم نمو أسرع وأكثر استدامة.

5-3 السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل

شهدت العقود الأخيرة زيادة حدة سوء توزيع الدخل، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وأصبحت هذه الزيادة محلاً للاهتمام والتركيز، سواء لدى الباحثين والدارسين أو واضعي السياسة الاقتصادية من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية. ورغم الاتفاق الواضح حول خطورة هذه الظاهرة فليس ثمة توافق على أسبابها وطبيعة العوامل التي تؤدي إلى تفاوت توزيع الدخل وزيادة درجة هذا التفاوت. لقد تعرضنا في هذه الدراسة إلى المدارس الفكرية والدراسات التطبيقية (التحليلية والقياسية). وتراوحت هذه الدراسات بين تفسير ظاهرة تزايد اللامساواة كنتيجة للعوامة وتحرير أسواق السلع وعناصر الإنتاج، التغيير التكنولوجي المتحيز لمهارة العمل، وزيادة نسبة مساهمة العمالة غير الماهرة، وانخفاض معدلات الضرائب على دخل الفئات الأعلى، وزيادة السلطة التفاوضية لصحاب الدخل المرتفعة... إلخ، وبين إرجاع الظاهرة إلى الطبيعة الكامنة في آلية السوق وعجز السياسة الحكومية عن تصحيح تشوهات الأسواق، وخضوع هذه السياسات لنفوذ أصحاب القوة الاقتصادية.

لا تحول الهوة الواسعة بين الأراء ووجهات النظر حول أسباب وانعكاسات اختلال توزيع الدخل دون توجيه الاهتمام إلى دور الحكومة، وفي المركز منه السياسة المالية باعتبارها الأداة الرئيسية في التأثير على توزيع الدخل. لقد تزايد الطلب على سياسات إعادة التوزيع بالتوازي مع الزيادة المتفاقمة في اللامساواة، سواء في الدول المتقدمة التي تأثرت بشدة بتطورات الأزمة المالية العالمية أو الدول النامية التي زادت هشاشة اقتصاداتها. وفي ذات الوقت اقتضت مواجهة ارتفاع معدلات الدين العام اتباع إجراءات للتقييد المالى والعمل على تخفيض عجز الموازنة العامة. هل يمكن استخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق هدف إعادة توزيع الدخل بطريقة مثلى، بحيث لا تضر باعتبارات الكفاءة الاقتصادية؟

من وجهة نظر أنصار التعويل على السياسة المالية هناك ثلاثة أهداف تستطيع أن تحققها هذه السياسة: فمن ناحية، تدعم الاستقرار الاقتصادى الكلى macroeconomic stability، وتوفر- على الجانب الآخر- السلع العامة وتصحح أثر تشوهات الأسعار، بالإضافة إلى أنها يمكن- من ناحية ثالثة- أن تقوم بإعادة توزيع الدخل. من البديهي أن يقدم التحليل الاقتصادي- نظرياً- الشروط والضمانات اللازمة لكي تتحقق الآثار التوزيعية للسياسة المالية. ويمكن إنجاز هذه الشروط على النحو التالي (IMF, 2014):

- يلزم أن تكون السياسة المالية لإعادة التوزيع متسقة مع مستوى وهيكل الإنفاق العام والحرص على الاستدامة المالية. فمن الناحية النظرية يتحدد المستوى الأمثل للإنفاق عندما يتساوى العائد الاجتماعى الحدى من الإنفاق مع التكلفة الاجتماعية الحدية لتمويل هذا الإنفاق. وكذلك لا بد أن تتم مقارنة العائد من الإنفاق الإضافى لإعادة التوزيع مع العائد من زيادة الإنفاق على مجالات أخرى، مثل البنية الأساسية لحفز النمو الاقتصادى. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجب أن يضر الإنفاق بغرض إعادة التوزيع بالإستدامة المالية الضرورية لدعم النمو والقدرة على تمويل الإنفاق على إعادة التوزيع فى الأمد البعيد.
- يمكن تحقيق الأهداف التوزيعية للسياسة المالية بكفاءة أكثر عندما نلجأ إلى الطريق المباشر من خلال الضرائب والإعانات على الدخل. تنطوى السياسة المالية لإعادة التوزيع- بطبيعتها- على تحويل الموارد من الأسر ذات الدخل الأعلى إلى الفئات محدودة الدخل عن طريق الضرائب والتحويلات. ويُفضّل على جانب الضرائب- مثلاً - استخدام الضرائب على الأشخاص وليس ضريبة الاستهلاك. إذ أن ضرائب الدخل تأخذ فى الاعتبار قدرة-الفرد أو الأسرة - على الدفع. أما على جانب الإنفاق، تُفوق التحويلات النقدية للأسر الفقيرة فى جدواها الأساليب غير المباشرة مثل دعم الأسعار.
- يجب إجراء تقييم متزامن لأثر كل من سياسات الإنفاق والضرائب على إعادة التوزيع. فعلى الرغم من أن كلاً من الإنفاق العام والضرائب له تبعات توزيعية فرما يثور التناقض والتعارض بين الكفاءة وإعادة التوزيع. وعندما تكون تكلفة إعادة التوزيع من خلال الضرائب مرتفعة من منظور الكفاءة يلزم أن تركز السياسة على زيادة الإيرادات لتمويل أدوات توزيعية أخرى. وهكذا من الضروري أن يتم تصميم سياسات الضرائب والإنفاق بما يضمن التوازن بين أهداف التوزيع والكفاءة.
- لا تتوقف حدود السياسة المالية لإعادة التوزيع عند الدخل وحده، ولكن يمكن لسياسة الإنفاق أن تحقق إتاحة التعليم والرعاية الصحية لفئات أوسع وتزيد من درجة الحراك الاجتماعى وتسد الفجوة بين الأجيال من خلال المساواة فى الفرص، ومن ثم الدخل فى المدى البعيد.
- من الناحية المؤسسية، تتوقف التوليفة المثلى من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لإعادة التوزيع على توفر قدر غير قليل من البيانات والمعلومات الضرورية لتنفيذ نظام التحويلات النقدية والضرائب التصاعدية وغيرها. ومن ناحية أخرى لاغنى عن التناسق بين أدوات السياسة المالية لإعادة التوزيع وبين سياسات سوق العمل بجوانبها المختلفة.

تتضمن الدراسات المختلفة وتقارير صندوق النقد الدولى أجددة عريضة تشمل إجراءات مقترحة يمكن إتباعها عند صياغة السياسة المالية (فى شقيها للإنفاق والضرائب) لتحقيق إعادة توزيع الدخل والتكافؤ فى الفرص. وكما تمت الإشارة من

قبل تعتقد هذه النظرة في إمكانية الالتزام بالأسس النظرية للتحليل الاقتصادي وتحقيق الهدف التوزيعي للسياسة المالية بأكفأ وسيلة ممكنة. ولكن عبارة موجزة أوردتها إحدى الدراسات ربما تعود بنا إلى ماسبق استخلاصه حول طبيعة العلاقة بين النمو وإعادة توزيع الدخل، وتفسير هذه العلاقة وانعكاساتها. لقد تم التأكيد على أن " التوليفة المثلى من الضرائب وبرامج الإنفاق ستوقف على الإمكانات الإدارية، وأفضلية وأولويات سياسة إعادة التوزيع، والدور المنوط بالدولة، واعتبارات الاقتصاد السياسي " (IMF, 2014). ماذا بقى بعد ذلك؟ وهل هذا الاستدراك يضمن أن تُقلل سياسات إعادة التوزيع من التفاوت في توزيع الدخل والثروة؟

نتائج سياسات إعادة التوزيع

يقتضى قياس وتقييم الأثر التوزيعي للسياسة المالية المقارنة بين مستويات الدخل بعد الضرائب والتحويلات وبين هذا الدخل بدون الضرائب والتحويلات. ويُفترض عادة عند إجراء مثل هذا التقييم أن يقع عبء الضرائب السلعية على المستهلكين، بينما يتحمل أصحاب عوامل الإنتاج الضريبة على دخل هذه العوامل، وأن التحويلات لا تُغير من حجم المعروض من عوامل الإنتاج. وبصفة عامة قدمت معظم الدراسات دليلاً على أن للضرائب المباشرة أثراً تحويلياً يفوق أثر الضرائب غير المباشرة، كما أن الإنفاق على بنود الحماية الاجتماعية ينطوي على تقليل اللامساواة، بينما لا يتحقق ذلك عندما يؤدي استهداف المساعدات الاجتماعية - في بعض الأحيان - إلى الانسحاب من سوق العمل. وقد اشتملت دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي على عدة مؤشرات تعكس هذه النتائج (IMF, 2014).

وكما توضح الدراسة، لعبت السياسة المالية - في الدول المتقدمة - دوراً هاماً في تقليل تفاوت توزيع الدخل. ففي العقود الأخيرة نجحت الضرائب المباشرة على الدخل والتحويلات في تقليل التفاوت بنحو الثلث. فعلى سبيل المثال، كان متوسط مُعامل جيني للدخل المتاح - في 2005 - أقل بأربع عشرة نقطة من مثيله بالنسبة للدخل قبل الضرائب والتحويلات. والحقيقة أن الأثر التوزيعي للتحويلات كان يُمثل ثلثي الانخفاض في معامل اللامساواة. وعلى جانب الضرائب، ساهمت ضرائب الأشخاص بوضوح في تقليل اللامساواة في عدد من الاقتصادات المتقدمة، بل وفي كثير منها كان الأثر التوزيعي لضرائب الدخل أكبر من أثر التحويلات المستهدفة. وعلى ضوء هذه النتائج قد لا يكون مستغرباً أن ينعكس تخفيض التحويلات وتقليل تصاعدية الضرائب في انحسار الأثر التوزيعي للسياسة المالية منذ منتصف التسعينات. إذ أنه فيما بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات، ارتفع معامل جيني للدخل قبل الضرائب بنسبة 3.1 نقطة مئوية، بينما ارتفع المعامل الخاص بالدخل بعد الضرائب بنسبة 1.1 نقطة فقط. كان معنى هذا أن السياسة المالية - في هذه الفترة - عوضت حوالى ثلثي الزيادة في تفاوت توزيع الدخل السوقي (قبل الضرائب). أما في العقد اللاحق فقد ارتفع تفاوت توزيع الدخل السوقي بنسبة 2.2 نقطة بينما زاد تفاوت الدخل المتاح بحوالى 1.8 نقطة. كانت نتيجة ذلك - خلال العقدين - مساهمة السياسة المالية في تعويض نصف الزيادة في اللامساواة. وفي حالة عدم تغير السياسة فإن الأثر التوزيعي المطلق للسياسة المالية كان سيصبح أكبر (وتصبح الزيادة في تفاوت توزيع الدخل المتاح أقل) مما حدث في العقد الثاني. إن التراجع في القوة التوزيعية للسياسة المالية يعود إلى ما يطلق عليه الإصلاح المالي الذي اتبعته معظم الدول منذ منتصف التسعينات واشتمل على تخفيض تعويضات البطالة والمساعدات الاجتماعية وكذلك معدلات ضرائب الدخل، خاصة على الدخول العالية.

هناك دلائل أقل وضوحاً في الدول النامية على وجود تأثير ملموس للسياسة المالية في إعادة التوزيع. وربما يرجع ذلك إلى انخفاض مستويات كل من الضرائب والإنفاق الاجتماعي في غالبية هذه البلدان. إذ بينما يزيد متوسط معدلات الضريبة في الدول المتقدمة عن 30% من الناتج الإجمالي يتراوح في الدول النامية حول 15-20% من الناتج. يرتبط ذلك - بطبيعة الحال - بمستويات منخفضة للإنفاق الاجتماعي، وهو ما يضعف من الأثر التوزيعي للسياسة المالية. وبالإضافة إلى انخفاض

جملة الإنفاق الاجتماعي تخصص الدول النامية نسبة ضئيلة منه للتحويلات الاجتماعية، خاصة في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء. وينحسر بدرجة أكبر التأثير التوزيعي للتحويلات الاجتماعية نتيجة للتغطية المحدودة للفئات منخفضة الدخل، مما يؤدي إلى تسرب جانب كبير من المزايا لذوى الدخل المرتفع. والأكثر من هذا، فإن توزيع الإنفاق الاجتماعي النوعي (على التعليم والصحة) يتسم بالرجعية، في معظم الدول النامية، حيث لا تتاح للأسر منخفضة الدخل والفقيرة الاستفادة من هذه الخدمات العامة. فبينما تكتسب الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسى طابعاً إيجابياً، لا يتحقق ذلك بالنسبة للإنفاق العام على التعليم العالى. ولا شك أن توسع نطاق الإتاحة للتعليم الأساسى الجيد والصحة العامة سيؤدي إلى تقليل درجة اللامساواة والتفاوت في توزيع الدخل على المدى المتوسط.

5-4 وهم تساقط ثمار النمو

شهدت سنوات النصف الثاني من العقد الأول في القرن الواحد والعشرين جدلاً واسعاً حول مدى إستفادة الفئات محدودة الدخل والفقراء من النمو الاقتصادي، الذي كان قد بدأ في الصعود بمعدلات مرتفعة. وقد زعم كثيرون أن عدم وصول عوائد النمو إلي هذه الفئات واستحواز فئة قليلة من الأغنياء ورجال الأعمال على النصيب الأوفر منها، يرجع إلي تبنى ما يطلق عليه فكرة أو مبدأ "تساقط ثمار النمو" Trickle Down. لم يفلح الجدل في الوصول إلي نتيجة مفيدة أو بناءة.

إستُخدمت مسميات إقتصاديات تساقط الثمار، ونظرية التساقط بصفة خاصة، في المحافل السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية لتشير إلي فكرة مؤداها أن الإعفاءات الضريبية أو تخفيض معدلاتها أو أية مزايا إقتصادية أخرى يتم منحها لأصحاب الأعمال وفئات الدخل العليا سوف تؤدي إلي إستفادة الفئات الأفقر في المجتمع، عن طريق تحسين الأداء الاقتصادي برمته. وكما نعرف فإن أنصار تخفيض الضرائب ينطلقون من أن الادخار والاستثمار ضروريان لانطلاق النشاط الاقتصادي والتوسع في الإنتاج. ومن ثم فإن ضرائب أقل على أي من - أو كل - الفئات ليس لها أن ترتب أي ضرر على فئة أخرى. وكما يري البعض فإن هذا المنطق لا ينطوي على "تساقط" أو غيره، إذ هناك الحقائق الاقتصادية المعروفة. فالتراكم الرأسمالي والتقدم الاقتصادي يتوقف على الإدخار والابتكار اللذين يعتمدان على حرية زيادة الربح وتراكم الثروة. والبديل الوحيد من وجهة نظرهم لتحسين أحوال الجميع من خلال التقدم الاقتصادي المتحقق عن هذا الطريق هو "نهب وسلب" الأغنياء. ونظرية السلب والنهب هي البديل المجهّد لدي منتقدي النظرية المسماة بالتساقط لأدبي. لقد تم الربط غالباً بين إقتصاديات التساقط وبين السياسات الاقتصادية في عهد "ريجان" (الريجانية) وفيما بعد تم توصيف فكرة التساقط باعتبارها محور إقتصاديات جانب العرض (Supply-side economics) (Jane McGrath, 2014).

وفقاً للاقتصادي الشهير كينيث جالبريث فقد جرت من قبل محاولة توصيف إقتصاديات التساقط في الولايات المتحدة في 1890 (نهاية القرن التاسع عشر) تحت مسمى "نظرية الحصان والعصفور" ويشير إلي أن إقتصاديات جانب العرض هي مجرد غطاء لمنهج التساقط في السياسة الاقتصادية، وتشبه الحال عندما يتم تغذية الحصان بمزيد من العلف (الشوفان) فإن بعضاً من فضلاته سيصل - عبر الطريق - إلي العصافير!! والواقع أن الإقتصاديات الكينزية - وما يتصل بها من نظريات أخرى - تنتقد تخفيض الضريبة على الأغنياء، وانتظار تساقط عوائد النمو على غيرهم في الفئات الأدنى، وتعتقد أن تخفيض الضرائب على الفئات الأقل دخلاً، سيكون محفزاً إقتصادياً أفضل. كما هو معروف تفضل الكينزية إتباع سياسة مالية موجهة للاقتصاد ككل، وليس لفئة اقتصادية / إجتماعية بعينها. (Wikipedia, 2014)

والحقيقة أن تاريخ واستخدام هذا المفهوم ملتبس بدرجة كبيرة. ففي 1986 أشار المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية ضمن إنتقاده للفكرة بقوله "تكمّن وجهة نظر الديمقراطيين في أنه عندما يتم التشريع لجعل الكافة أكثر رفاهة، ستجد هذه الرفاهية طريقها صعوداً من خلال كل طبقة ستستفيد منها. ويسجل قاموس the Merriam Webster أن أول إستخدام معروف "للتساقط" كصفة ترتبط بمبدأ أو نظرية التساقط كان في 1944 بينما كان أول استخدام معروف لنظرية التساقط في 1954.

لقد كانت فكرة التساقط محلاً للانتقاد— بل والسخرية في بعض الأحيان— من الرؤساء الأمريكيين من الحزب الديمقراطي. ذات مرة قال الرئيس ليندون جونسون " أن الجمهوريين لا يعرفون ببساطة كيف يديرون الاقتصاد، إنهم يشغلون أنفسهم بتفعيل نظرية التساقط، أي إعطاء الشركات الأغني أكبر إعفاءات". في المقابل أنكر أحد الشيوخ اللجوء إلى هذه النظرية المزعومة نافيةً أن يكون أيّاً من الرئيسين ريجان وبوش عن الجمهوريين قد روج أو استخدام مقولة تساقط الثمار، وأكد أن المرء يمكنه الزعم بأن فكرة التساقط ليس لها أية معنى. (Wikipedia, 2014)

يزعم البعض أن الساسة الديمقراطيين هم من إبتدعوا الفكرة ومسامها لشن الهجوم علي سياسة تخفيض الضرائب علي الأغنياء وإلشاعة القناعة بأن زيادة الضرائب وتوسع دور الحكومة هو الطريق لزيادة الرفاه والتقدم الاقتصادي. ويقتطف أحد الكتاب قول باراك أوباما أمام مؤيديه "ومع إنتشار أيديولوجية تساقط الثمار إنخفضت الضرائب علي الأغنياء، بينما سمح للاستثمار أن ينخفض في المجالات التي تجعلنا جميعاً أغني، مثل إنشاء المدارس والبنية الأساسية (George Leef,2013)

ينتقد الكاتب الفكرة والمسمّى، ففي مجتمع واقتصاد حر لا تتساقط الثروة إلى أدني ولا إلى أعلي. الثروة، حسب قوله، " تُكتسب". ويدافع عن حرية السوق وعدم التدخل الزائد من جانب الحكومة ويردد الزعم بأن تخفيض الضرائب في عهد إدارة ريجان زادت من موارد دافعي الضرائب، وأتاحت أمامهم الفرص للتوسع في النشاط، ومن ثم كانت النتيجة هي زيادة كبيرة في الإنتاج والتشغيل. زيادة الثروة لم تتساقط علي أحد ولكن مناخ الحرية الاقتصادية مكّن كل الأمريكيين من إكتساب "دخل" أكبر، وبعض ممن كانوا فقراء وجدوا عملاً، وتلقوا أجوراً أفضل، بعضهم ادخروا أموالاً واشمروا في بدء نشاط خاص بهم. تدفقت الدخول عليهم ولم تتساقط، لقد تم اكتسابها". (George Leef,2013).

الفلسفة التي تستند إليها فكرة "التساقط إلى أدني" تتعلق بالأثر الذي يُتَوَقَّعُ أن يحققه للاقتصاد تعديل السياسة الضريبية. ولعل هذه التأثير موضع إتفاق كامل بين الاقتصاديين ولكن إختلافهم ينصب على طبيعة واتجاه السياسة الضريبية المناسبة. وفكرة التساقط تمثل أحد التصورات لتأثير تخفيض الضرائب في حفز النمو الاقتصادي. وبصفة عامة تستند "نظرية التساقط" إلي أن تخفيض العبء الضريبي على الشرائح العليا ستريد من الدخل المتاح للأغنياء، مما يتيح لهم إستثمار هذه الأموال الإضافية في أنشطة إقتصادية منتجة، وهو ما ينعكس على إرتفاع النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي، ومن ثم زيادة الإيرادات الضريبية التي سيدفعها هؤلاء المستفيدين مباشرة من تغيير السياسة الضريبية، وأولئك الذين شملهم التوسع في النشاط الاقتصادي، وهم غالباً من فئات الدخل الأدنى (Aghion F. and Bolton P. , 1997)

يستند المؤيدون والمعارضون لفكرة التساقط إلى قوانين العرض والطلب، لكن لكل منهم مدّخله. عندما يتعرض الاقتصاد لحالة الإنكماش والركود، يرى البعض ضرورة أن تتدخل الحكومة بجهودها لزيادة العرض (الإنتاج والناتج)، بينما يرى آخرون أنه على العكس يجب أن تشجع الحكومة الطلب الاستهلاكي. علينا أن نتذكر أن وجهة النظر الأولى تجد مرجعها فيما عرف بقانون ساي Say's Law (الاقتصادي الفرنسي الشهير في القرن التاسع عشر Jean – Baptist Say :

العرض يخلق الطلب المساوى له، والسبيل إلى حفز النمو الاقتصادي يكمن في زيادة الإنتاج، وستتبع ذلك زيادة الطلب. بعد قرن من الزمان، تحول التيار إلى الاتجاه العكسي. ففي غمار الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن العشرين قدم اللورد كينز إلى الساحة الاقتصادية مفاهيم مغايرة مثل فائض الإنتاج، ونقص الطلب، ومن ثم إقترح سياسات تعمل على زيادة الطلب أولاً، وليس زيادة الإنتاج. أى أن الحكومات عليها أن تحفز الطلب الاستهلاكي، وليس الإمكانيات الإنتاجية لأصحاب الأعمال. وعندما يزيد طلب المستهلكين سيؤدي ذلك إلى خلق الوظائف وزيادة الإنتاج. رؤية كينز ونظرية الطلب الفعال *effective demand* إستوجبت تعديل كل من السياسة النقدية (أسعار الفائدة، والعرض النقدي) والسياسة المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب) لزيادة الطلب. لقد إنطوت هذه السياسة على زيادة الضرائب على الأغنياء، وتخفيضها على الفئات منخفضة الدخل. ومن ثم سيتجه هؤلاء إلى زيادة الإنفاق والطلب على إستهلاك العرض الزائد (فائض العرض) من السلع، والذي كان سبب عدم الوصول إلى التشغيل الكامل. في السبعينات، بعد أن ظلت الكينزية هي الفلسفة السائدة في الولايات المتحدة (والاقتصادات الرأسمالية عموماً) برزت أفكار " تساقط ثمار النمو" على يد بعض الاقتصاديين الذين عادوا إلى مبادئ قانون ساي. (Jane McGrath, ?)

هناك إعتقاد واسع أن تراكم الثروة بواسطة الأغنياء هو أمر مفيد، لأن زيادة ثروة الأغنياء سوف تتساقط عوائدها إلى الفقراء. وقد حاول البعض الوقوف على تلك الآلية التي يتحقق من خلالها هذا التساقط. وتركز هذه الآلية على الاقتراض والإقراض في سوق المال، حيث يعني تزايد تراكم رأس المال (المدخرات) في الاقتصاد أن أموالاً أكثر ستصبح متاحة أمام " الفقراء " لأغراض الاستثمار، وسيؤدي هذا بدوره إلى أن يصبحوا " أغنياء " [ما يسمى "عقد قرض" يمكن إعتبره أيضاً "عقد عمل" / تشغيل، كما أن سوق رأس المال يمكن إعتبرها كسوق العمل]. ومن المهم إلقاء الضوء على هذا التفسير، لأنه— من الناحية التطبيقية— يكون التساقط مهماً وربما أكثر أهمية في سوق العمل.

من خلال هذا التحليل يتوصل الباحث إلى أنه على الرغم من " تساقط " الثروة من الأغنياء إلى الفقراء مما يؤدي إلى توزيع (مستقر) متوازن للثروة في ظل معدلات مرتفعة نسبياً للتراكم الرأسمالي يبقى من الممكن — كذلك — استخدام سياسات إعادة التوزيع، من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية في الأجل الطويل. وبعبارة أخرى، لا تكفي آلية التساقط وحدها لضمان الوصول إلى التوزيع الكفؤ للموارد. أما لماذا تؤدي إعادة التوزيع إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية، فذلك لأن إعادة التوزيع تعني تقليل حاجة الفقراء إلى الاقتراض من أجل الاستثمار، وتقل التشوهات في (الطلب) والحوافز لتعظيم الأرباح. وهكذا تؤدي إعادة التوزيع إلى زيادة كفاءة الاقتصاد، لأنها تؤدي إلى عدالة أكثر في توزيع الفرص، وتسريع عملية التساقط. بالإضافة إلى ذلك فوفقاً لهذا النموذج سيكون الأثر محدوداً (مؤقتاً) عندما تتم إعادة التوزيع لمرة واحدة. ولكن لتحقيق كفاءة إقتصادية دائمة يلزم إتخاذ سياسات مستمرة لإعادة التوزيع. ويعود ذلك إلى أن الحاجة إلى إعادة التوزيع تنور بسبب وجود "مشكلة الحافز".

ما هو المنطق وراء اقتصاديات تساقط ثمار النمو؟

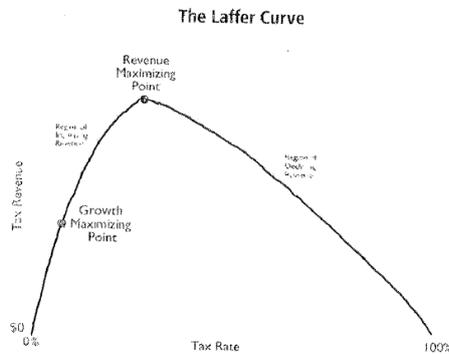
لماذا يعتقد إقتصادي " تساقط ثمار النمو" أن تخفيض الضرائب على الأثرياء يؤدي إلى زيادة الناتج (والتوسع في النشاط الاقتصادي)؟ ثمة أساس فكري تستند إليه اقتصاديات تساقط العائد وجانب العرض يتمثل في فكرة منحني لافر *laffer* ، التي تذهب إلى أن تخفيض الضرائب ينعش الاقتصاد. إذ أن تخفيض الضرائب يتسم بارتفاع أثر المضاعف *multiplier effect*. فمع مرور الوقت يحفز خفض الضرائب نشاط الأعمال والتشغيل الإضافي بما ينعكس واقعياً في تعويض إنخفاض إيرادات الحكومة التي ترتبت على انخفاض الضرائب: فالقاعدة الضريبية تكون قد إتسعت. يمكن تفسير الأمر إذن بإعتقاد البعض أن تخفيض الضرائب على الأثرياء يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية لصالح ميزانية الحكومة. فكما يرى

آرثر لافر (Arthur Laffer)، الذي يشير إلى بعض أفكار الفيلسوف إبن خلدون- في القرن الرابع عشر- وإلى الاقتصاديات الكينزية، فإن معدلات الضرائب، والإيرادات لا يتناسبان طردياً، بل تأخذ علاقتهما شكل المنحنى الناقوسي، وليست علاقة خطية (Jane McGrath). ويبين بمنحنى لافر- كما يظهر في الشكل (11)- أن الإيرادات من الضرائب ستعتمد (ستكون صفر) عندما يكون معدل الضريبة صفر أو 100%. ربما نتفق جميعاً على ذلك، ولكن ماذا بين هذين الحدين؟ عندما تكون معدلات الضريبة مرتفعة جداً فإن هذا يثبط الهمة للعمل، وستكون الإيرادات من ثم ضعيفة ويصبح المدى الذي ترتفع فيه معدلات الضريبة إلى الحد الذي يحقق أعلى إيرادات ضريبية هو الحد المانع prohibitive وعندما تقع الضرائب في منطقة الحد المانع يؤدي تخفيض الضريبة إلى الزيادة في الإيرادات الضريبية، كما يرى لافر. لا يعني ذلك أن المعدل الأمثل للضريبة هو 50% وإنما سيتوقف ذلك على دافعي الضرائب.

بنى بعض الاقتصاديين قناعتهم بفكرة تساقط ثمار النمو إلى أدنى على منطق منحني لافر، وفي ضوء قانون ساي في آن واحد. فإذا كان منحني لافر صحيحاً وواقعياً، سيؤدي تخفيض الضرائب على الأثرياء إلى تشجيع الاستثمار والإنتاج وانطلاق النشاط الاقتصادي. ووفقاً للاقتصادي Wanniski فإن الاقتصاد يعمل حسب آلية حفز جانب العرض أكثر مما يستجيب لجانب الطلب، حتى يمكن تحقيق الرفاه الاقتصادي. ومن ثم فإن الخروج من حد المنع والضرائب المرتفعة على أصحاب الأعمال سيحفز النشاط الاقتصادي والنمو لصالح الكافة. ومن خلال إطلاق تسمية إقتصاديات جانب العرض- والتي إعتبرها المؤيدون أقل إستفزازاً واستقطاباً- وجدت فكرة تساقط العائد روحاً جديدة، خاصة في الولايات المتحدة في الثمانينات.

لا يُعوزُ المنتقدين لهذه الفلسفة ولفكرة تساقط العائد الحُجَّةَ لكي يصفوا السياسيين المؤيدين لها بأنهم وضعوا أنفسهم في جيوب أصحاب الأعمال الأثرياء، ويسخرون من سياسة منح المزايا الضريبية للأغنياء أولاً والتذرع بالأمل والصبر حتى تجرد بعض الثمار طريقتها إلى الطبقة العاملة. يعتبر المؤيدون لاقتصاديات تساقط العائد (جانب العرض) أن هذا توصيف مخل وتبسيط زائد، وربما تفسير قاصر. وهم يعتقدون أن العائد من المزايا الضريبية الممنوحة لا تذهب للأغنياء أولاً ولكن هذه السياسة هي في صالح العمال (المشتغلين) أولاً. فلديهم أن أصحاب الأعمال يقومون بالاستثمار لتحقيق الأرباح، وعندما يدفعون ضرائب أقل يتوسعون في النشاط ويقومون بتشغيل عمالة جديدة، ويدفعون لها الأجور حتى قبل أن يبيعوا منتجاتهم، ويحققون دخلاً جديداً. ومؤدى نظريتهم أن العمال يحصلون على العائد مباشرة بفضل المزايا التي حصل عليها أصحاب الأعمال.

الشكل (11) منحنى لافر



المصدر: Jane McGrath, 2014

هل يجد هذا التصور التطبيق في الواقع العملي ؟

خَرَجْتُ من المطبخ الحكومي، ولم أغلق ملف إهتمامي بقضايا التنمية وعدالة توزيع الدخل، ومكافحة الفقر. ومؤخراً دلّقتُ إلي الشبكة العنكبوتية لأتفحص الجديد فيما يكتب حول بعض هذه القضايا. ولفت إنتباهي أن جدلاً مشابهاً مثار، ليس في بلدان فقيرة أو متوسطة الدخل ولكن في أكبر الاقتصادات، وهو الاقتصاد الأمريكي. ويشير كاتب إحدي المقالات (Thomas Sowell) إلى أن حاكم ولاية نيويورك أدان في خطاب توليه منصبه، أولئك الناس في أقصى اليمين الذين وصلوا الحديث عن مزايا " إقتصاديات التساقط إلي أدني"، مُؤهِلاً إلي أنهم يعتقدون أن التقدم يكمن في أن نعطي أكثر للمحظوظين الأغنياء، إذ أنه بطريقة ما ستجد العوائد المتحققة طريقها إلي الفئات الأديني ليستفيد منها كل شخص. يقول كاتب المقال " أنه ضمن نطاق الكذبة الكبرى في عالم السياسة فإن هذا الكلام يقع على رأس القائمة. ربما تنطوي الأكاذيب السياسية علي بعض الحقيقة، ولكن فكرة التساقط إلي أدني كاذبة مائة في المائة. ولكن حاكم نيويورك أول من أنكر وجود مثل هذه "النظرية". في 2008 هاجم الرئيس المرشح باراك أوباما ما أطلق عليه " الفلسفة الاقتصادية التي تطالبنا بأن نمح أكثر وأكثر لهؤلاء الذين يملكون الكثير، ونأمل أن يتساقط الرخاء والثراء إلي كل شخص". (Thomas Sowell).

ربما تكون المناسبة الأولى لتطبيق إقتصاديات جانب العرض سابقة على صياغة فكرة "تساقط ثمار النمو". في الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد الحرب العلمية الأولى إرتفعت ضريبة الدخل على الشرائح العليا من نسبة بسيطة، لا تزيد عن 7% إلى 77% لمواجهة نفقات الحرب (ربما تقع هذه النسبة في المدى المانع على منحني لافر). قامت الإدارة الأمريكية بعد ذلك بتقديم سلسلة من الإعفاءات الضريبية لتخفيف العبء على الأثرياء. البعض رأى أن هذه السياسات ساهمت في حدوث الكساد العظيم، لكن لافر يشير إلى أن ما تحقق من زيادة في الإيرادات الضريبية والنتائج الإجمالية والتشغيل كان نتيجة لتخفيض الضرائب. على الرغم من ذلك تعرضت هذه السياسة للانتقاد الشديد وتم التخلي عن توجهاتها مع سياسة العقد الجديد New Deal التي قدمها الرئيس روزفلت، وتستهدف تقدم الاقتصاد الأمريكي من أدنى إلى أعلى، وبدأ تفعيل الإقتصاديات الكينزية. Jane McGrath, 2014

لقد شهد مجتمع أصحاب الأعمال الذين تمتعوا بمعدلات حدية منخفضة للضرائب في عشرينات القرن الماضي زيادة كبيرة في الضرائب في العقدين اللاحقين حتى وصلت ذروتها خلال الكساد العظيم وفترة الحرب العالمية الثانية. ولكن مع ولاية الرئيس كيندي الذي كان متعاطفاً مع أفكار جانب العرض برزت مرة جديدة فكرة تخفيض الضرائب على الأغنياء (لم تطبق فعليا إلا بعد اغتياله) وتباينت آراء الإقتصاديين حول الآثار الإيجابية والسلبية لهذه السياسة. لم تلجأ أى من الإدارات الأمريكية قبل ريجان لتفعيل نظرية إقتصاديات العرض. وقد اعتبرت الإقتصاديات الريجانية Reganomics نموذجاً وأصبحت مرادفاً لإقتصاديات العرض وتساقط العائد. ظلت هذه النظرية محلاً للجدل وانتقدت سياسة جورج بوش لتخفيض الضرائب. ولكن إقتصاديين وسياسيين من بينهم الرئيس باراك أوباما إعتبروا أنها فاشلة، ونجح أوباما في كسب مؤازرة الكثيرين لسياسته في زيادة الضرائب على الأغنياء وتخفيض أعبائها على شرائح الدخل المنخفضة. وفي 2008 كان الرأي العام الأمريكي قد تحول بعيداً مرة أخرى عن أفكار إقتصاديات العرض.

من خلال الجدل المثار دوماً حول فكرة "تساقط الثمار" تبدو فتاعات مؤيديها بأن المحرك السياسي لعملية النمو الإقتصادي هم الأشخاص الناجحون من أصحاب الأعمال، المستثمرون والمدخرون. ويلعب الدخل الإضافي الذي يوفره لهم تخفيض الضرائب دوراً هاماً في التوسع في نشاط الشركات القائمة والاستثمار في أنشطة أخرى أو الإضافة إلى المدخرات التي يمكن أن تستخدم في الإقراض للأعمال، وهكذا. الافتراض الثاني الذي تتبناه أفكار "تساقط الثمار" يتمثل في أن أول ما يقوم به أصحاب الأعمال هو إستخدام الدخل الإضافي في تشغيل عمالة إضافية، ويقوم العمال بإنفاق أجورهم، مما يزيد الطلب

ويدفع النمو الأقتصادي. وكذلك تستند فكرة تساقط العائد وتمتج مع نظرية إقتصاديّات جانب العرض التي تُنحى الطريق ذاته في أن تخفيض الضرائب (على أصحاب الأعمال والعمال) سوف تنعكس في زيادة النمو الاقتصادي. سيقوم أصحاب الأعمال بالاستثمار، كما تقضى فكرة تساقط العائد، ولكن العمال أيضا سيقومون بإنفاق الأجر الإضافية، مما يحفز الطلب الاستهلاكي. وبهذا المعنى يرى البعض أن إقتصاديّات "تساقط الثمار" هي أوسع نطاقاً من نظرية إقتصاد العرض، لأنها تعتبر أن أنواعاً محددة من الضرائب: على الشركات، المكاسب الرأسمالية، المدخرات، تعمل بشكل أفضل من تخفيض الضرائب العامة.

ويبقى مع ذلك السؤال حول مدى واقعية فكرة تساقط ثمار النمو في الأحوال التي تم خلالها إتباع سياسة تخفيض الضرائب. لم يمكن إرجاع التحسن في الأداء الأقتصادي إلى هذه السياسة وحدها. وعلى سبيل المثال عندما قامت إدارة ريجان بتخفيض الضرائب تمت كذلك زيادة الإنفاق الحكومي بنسبه 2.5 سنويا لتمويل الحرب في فيتنام، ودعم جهود ريجان لإسقاط الأتحاد السوفيتي وإنهاء الحرب الباردة. ومن هنا ضاعف ريجان الدين الأتحادي ثلاثة أضعاف من 997 مليون دولار في 1981 إلى 2.85 تريليون دولار في 1989. وحيث أن الإنفاق الحكومي يحفز النمو أيضا فإنه لا يمكن الزعم بأن إقتصاديّات تساقط العائد قد تم إختبارها. (Kimberly Amadeo)

والمثال الأخر الذي يسوقه الباحثون يتصل بمحاولة الرئيس بوش لإنهاء الركود في 2001 عن طريق تخفيض الضرائب على الدخل. إنتهى الانكماش في نوفمبر من ذلك العام، بينما إرتفعت البطالة إلى 6%. ثم قامت الإدارة الأمريكية بتخفيض ضرائب الأعمال في 2003، وبدا حينها أن تخفيض الضرائب قد حقق نتيجة، لكن على الجانب الأخر كان الاحتياطي الفيدرالي قد خفض الفائدة من 6% إلى 1% خلال نفس الفترة، ولم يظهر ما إذا كان تخفيض الضرائب أم إجراءات تحفيزية أخرى أدت إلى تنشيط الأقتصاد.

ينحصر هذا كله في نطاق تحفيز الأقتصاد فهل حدث التساقط لأدنى؟ هل ساهمت سياسة تخفيض الضرائب في عهد ريجان في زيادة مستويات دخل الفئات الأدنى؟ في الفترة من 1979 إلى 2005 إرتفع دخل الأسر بعد الضرائب بنسبه 6% لشريحة الخمس الأدنى من السكان، بينما زاد دخل شريحة الخمس الأعلى بنسبه 80%. وفي نفس الوقت تضاعف ثلاث مرات (زاد إلى ثلاثة أضعاف) دخل أغنى 1% من السكان. ما يعنيه ذلك هو أنه بدلا من تساقط العائد إلى الفئات الأدنى فقد تصاعد القسط الأكبر من الرفاه (!!) إلى الأثرياء. (Kimberly Amadeo)

الجزء الثانى

النمو الاقصادى وتوزيع الدخل فى مصر

مقدمة

كان القصد- في الجزء الأول من هذه الدراسة- من مراجعة الفكر الاقتصادي وأدبيات التنمية التي تناولت مسألة توزيع الدخل والثروة هو استكشاف الأسس والقواعد الحاكمة لتحديد نمط التوزيع والعوامل التي تؤدي إلى التغير في التوزيع المطلق والنسبي بين عناصر الإنتاج والفئات الاجتماعية. ولعل ما أوضحتها هذه المراجعة يشير إلى عجز النظرية الاقتصادية عن تقرير قوانين قاطعة لمسار التطور في توزيع الدخل والعلاقة- عبر الزمن في المدى المتوسط والبعيد- بين توزيع الدخل من ناحية والأداء الاقتصادي من ناحية ثانية. رأينا في كثير من الدراسات أن النتائج التطبيقية لم تجئ على النحو الذي يؤكد صحة النظرية. ولكن نجحت- في نفس الوقت- دراسات في تفسير التطورات بعد حدوثها على ضوء النظريات وليس حسب ما كانت تتنبأ به. لم تكن الدراسات معنية على أية حال بمراجعة النظريات وتقييمها، بل اختبار ما تشير إليه البيانات الفعلية من توسع (أو تراجع) الفجوة بين الدخول عندما يتسارع معدل النمو الاقتصادي. وكذلك ما إذا كان التفاوت في التوزيع (للدخل أو الثروة) ضاراً بالنمو. ومن ثم أصبحت الدراسات محكومة بمدى وفرة وجودة البيانات. ولهذا لم تتوصل الدراسات التي حاولت بحث هذه القضايا في مجموعة دول إلى نتائج حاسمة، فاهتم بعضها بتحليل الوضع في اقتصاد بعينه.

سينحو بحثنا هذا المنحى في محاولة للإجابة على الأسئلة التي أمكن استخلاصها من الجزء الأول. لقد كانت المسألة التي أثارها الاهتمام منذ منتصف الخمسينات تتعلق بافتراض ميل فجوة توزيع الدخل إلى الزيادة عندما تبدأ التنمية من خلال انتقال فائض العمالة من الزراعة إلى الصناعة. توقع آرثر لويس A. Lewis أن يكون هذا هو النموذج الذي تشهده مصر، فهل صدق الواقع رؤيته؟ ربما كانت ملامح نموذج لويس بادية في مصر في خمسينات القرن الماضي، ولكن مصر شهدت منذ ذلك الوقت تحولات عميقة في كل الاتجاهات. تحولت مصر من الملكية إلى الجمهورية، من الرأسمالية الخاصة إلى الاشتراكية والقطاع العام، ثم إلى الانفتاح والرأسماليين الجدد، وبعد ذلك جرت محاولات إصلاح اقتصادي والإسراع بالنمو. لا يخفى أنه في كل هذه المراحل كانت الحكومات تعلن اهتمامها "بالأبعاد الاجتماعية" للتنمية، واتخذت بعض الإجراءات التي تعكس ذلك. إلى أي مدى نجحت السياسات في تحقيق ذلك؟ هل تعاني مصر من سوء توزيع الدخل أم من مشكلة الفقر؟ هل كان النمو الاقتصادي يحقق زيادة في فرص العمل والتشغيل؟ ما هي طبيعة العلاقة في الاقتصاد المصري بين النمو وصورة توزيع الدخل؟ من كان يستفيد من ارتفاع معدلات النمو وهل تؤدي السياسة المالية إلى مستوى أفضل للنمو والتوزيع؟

وتجدر ملاحظة أن مَحَطَّ التركيز في البحث هو الدخل (بمفهومه النقدي المحدد) ومؤشرات التفاوت والمساواة في توزيع هذا الدخل. ومن ثم لا ينصرف البحث إلى مناقشة وتحليل العدالة (المساواة) في إتاحة الفرص equal opportunities . نُقَسِّرُ ذلك بعدة أمور بسيطة. من ناحية، يُعَدُّ الدخل هو المقياس الجامع للتعبير عن مستوى المعيشة (الرفاه) للفرد والأسرة، بغض النظر عن أية تحفظات منهجية أو قياسية ترد على مفهوم الدخل أو بديله المتمثل في الإنفاق على الاستهلاك (consumption). ومن ناحية أخرى، يتوقف الحصول على الفرصة في التعليم أو الرعاية الصحية على قدرة طالب الخدمة affordability على الوصول إليها، وليس مجرد إتاحتها. وفوق ذلك، تتحمل السياسة العامة، وليس قرارات المستهلكين، توفير المرافق والبنية الأساسية التي تقدم الخدمات الاجتماعية بالجودة الكافية، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن تنشيط سوق العمل، والتدريب التأهيلي لقوة العمل.

لم يكن من بين أهداف هذه الدراسة الفحص الإحصائي المدقق للبيانات والمؤشرات المستخدمة، إذ أن غالبيتها ورد في دراسات وتقارير منشورة. ومن ثم لا يجوز التعلل بقصور أو نقص أو ضعف الثقة في البيانات لتبرير عدم استخلاص رأى واضح فيما طرحته الدراسات من أسئلة.

فى الأءير؁ يلزم التنويه إلى أن المسألة محل البحث؁ وهى تتعلق بالتفاوتات فى توزيع الدخل القومي وامن يستفيد أكثر من زيادة هذا الدخل؁ ليست اقتصادية محضة؁ بل هى فى أقل الأحوال ضمن إطار الاقتصاد السياسى. وعلى الرغم من ذلك لم يكن صعباً التحلل من أية تحيزات فكرية مسبقة؁ والالتزام فقط بمعايير التحليل الاقتصادى الرصين.

الفصل السادس

هل تُفسّر النظرية الاقتصادية نمط توزيع الدخل في مصر 1954-1974؟!

6-1 البطالة الزراعية وتغيرات الأجور

عُتبرت مصر مثالا للحالة الكلاسيكية لاقتصاد يتسم بوجود بطالة واسعة في الزراعة. وصلت بعض التقديرات إلى معدل للبطالة يتراوح بين 20% إلى 50% (!) رغم أن المفاهيم وأساليب التقدير إما غائبة أو غير كافية. ولكن ظهرت من ناحية أخرى دلالات تشير إلى النقيض من ذلك. والواقع أن مناقشة مشكلة البطالة في الزراعة تهمم بالباعث الاقتصادى الذي يزيد العائد على الاقتصاد عند ما يتم سحب العمالة الزائدة من قطاع الزراعة، وتوفير عمل منتج لها في قطاعات أخرى. والقاعدة هي أنه عند ما يتزايد باستمرار عدد المشتغلين على مساحة محددة، ستتجه الإنتاجية الحدية للعامل الإضافي إلى الانخفاض حتى تبلغ الصفر. وكما توصل Mead 1967 - من خلال مناقشة مستفيضة لمدخلات النشاط الزراعي - فليس هناك ما يشكل برهانا أو حتى يؤيد الافتراض بأن الإنتاجية الحدية للعامل قد انخفضت إلى الصفر في الزراعة المصرية في 1960، كما فحص التقديرات لوجود عمالة زائدة في الزراعة ليخلص إلى أن الدراسة تقدم تأييداً لمن يقدر أن توجد نسبة ضئيلة (أو لا توجد على الإطلاق) من فائض قوة العمل الزراعية في مصر. والأكثر من هذا فإنه على ضوء الثبات النسبي للأجور الحقيقية (وهو ما قد نتوقه عند وجود فائض ملموس في قوة العمل الزراعية)، تؤكد دراسة هانسن (التي يشير إليها ميد) أن هذا الاستقرار النسبي في الأجور الحقيقية في الزراعة ليس دليلاً - في حد ذاته على وجود بطالة مقنعة، وسيادة أجر الكفاف. ويحاول ميد- في النهاية - أن يزيل التناقض بين نتائج الدراسات المختلفة، بالتركيز على استخلاصين هامين، فمن ناحية كانت سوق العمل تواجه الاختناق *tightening* بالنسبة للعمل بأجر، ولكن- من ناحية أخرى- فإن هذا الضغط على السوق المقصور على العاملين بأجر، يترك بطالة مقنعة كبيرة في أوساط المزارع العائلية.

لقد كان واضحاً أن عملية التحضر وتوسع التشغيل في القطاعات غير الزراعية قد استمرت بمعدلات سريعة خلال السنوات الأولى من عقد الستينات. ولكن إلى أي حد تم ذلك، هي مسألة تخضع للحس والتخمين، وربما ساعدت البيانات التي كانت متاحة في إظهار بعض المؤشرات المهمة. فخلال الفترة 1960-47 زادت العمالة غير الزراعية بمعدل 2.8% سنوياً، وقد ارتفع المعدل إلى 4.5% خلال سنوات الستينات، مما أدى إلى استيعاب كل الزيادة في الداخلين الجدد إلى قوة العمل، وبقاء العمالة الزراعية ثابتة نسبياً.

يبدو أنه قد أسيء تفسير مشكلة التشغيل في مصر باعتبارها مشكلة بطالة مقنعة في الزراعة. ولكن ثمة من اعترض بقناعة على هذه النظرة. إذ تفيد الدلائل - من سلوك معدلات الأجور الزراعية- أنها مرتبطة بالناتج الحدى للعمل. لا تتوافق نظرية أجر الكفاف مع الحقائق، التي تنطبق على حالة البطالة المقنعة، فقد وجد هانسن Hansen and Marzouk أن الأجر الحقيقي في الزراعة يميل إلى التقلب بين موسم وآخر، وبين سنة وأخرى. ولا تكشف إحصاءات ساعات العمل في عام 1964، عن وجود بطالة ملموسة (واسعة) خلال شهور النشاط المرتفع (مثل موسم الحصاد)، مما يعنى أن البطالة الدائمة ليست ظاهرة هامة. البطالة الموسمية - على أى حال- هي سمة للزراعة المصرية مثل غيرها في بعض البلدان.

إن غياب البطالة المقنعة - في تعريفها المحدد بوصول الإنتاجية الحدية إلى الصفر - لا يعنى بالضرورة أنه لا يوجد فائض عمالة في الزراعة. فنظام الزراعة المصرية يتسم بازدواجية هيكله. ويشير ما برو إلى أن الدلائل على وجود فائض من العمالة العائلية في مصر مثيرة للجدل. فبينما يتوصل البعض إلى أن 25% من قوة العمل من الذكور تمثل عمالة فائضة (زائدة) حتى في ذروة العملية الزراعية، في عام 1961، تشير نتائج بحث بالعينة في 1964 إلى نتيجة مغايرة تماماً: حالة

تشغيل كامل في ساعات عمل طويلة خلال ذروة الموسم الزراعي، ونقص محدود في التشغيل خلال فترة عدم النشاط. ويبدو أن التقييم المتحفظ يصل إلى التصور بأن قطاع الزراعة العائلية كان يشهد القليل من فائض العمالة خلال سنوات الستينات الأولى. (Mabro, 1974)

كان لهذا الاستنتاج انعكاسات نظرية هامة: فهو يرجح - على عكس ما تقول به النظرية الدارجة - أن الزراعة لم يكن لديها دائماً احتياطي كبير من العمالة (الزائدة عن الحاجة)، كما في حالة اقتصاد يتسم بفائض العمالة، وعرض غير محدود للعمالة. إن تنظيم الزراعة المصرية لا يمكن من استيعاب للعمالة غير المنتجة، ويميل إلى خلق بطالة مفتوحة (صريحة) عندما يفشل الطلب على العمل في تحقيق توازن السوق عند مستوى أجر الكفاف. ويثير التحليل أمرين على قدر كبير من الأهمية: انسحاب فائض العمالة من الزراعة، الذي تولده باستمرار الزيادة السكانية، وكذلك استيعاب هذا الفائض (من العمالة) في قطاعات ومجالات أخرى في الاقتصاد. ويصل مابرو Mabro إلى أن محددات الهجرة لا يلزم ربطها بتفاوتات الأجور بين الحضر والريف واحتمالات الحصول على فرصة عمل. وفي كثير من الأحوال، تلعب العوامل الطارئة من الزراعة إلى جانب مرونة "القطاع غير الرسمي" الدور الأساسي في عملية الهجرة. كما يرى من ناحية أخرى أن الزراعة ساهمت بقدر محدود في استيعاب العمالة الجديدة، وذلك بسبب محدودية الموارد (الأرض)، طبيعة النظام الزراعي، انخفاض الإنتاجية، واستخدام تكنولوجيا كثيفة العمل في المزارع العائلية. لم يوفر التصنيع الحل المطلوب، فعلى الرغم من المعدلات العالمية للتراكم الرأسمالي، ونمو الإنتاج، فإن عدد فرص العمل التي تولدت كل سنة - وبقيت لفترة طويلة - كانت محدودة. لقد ابتعدت مصر عن النموذج الذي احتدته الدول المتقدمة: فقد انتقلت مصر من مرحلة هيمنة قطاع الزراعة مباشرة إلى المرحلة الثالثة، التي أصبح فيها نصيب قطاع الخدمات (القطاع الثالث) كبيراً للغاية، بينما تخطت المرحلة الانتقالية الطويلة التي يفوق فيها النمو الصناعي نظيره في قطاع الخدمات. وبهذا المعنى فإن الاقتصاد المصري ابتعد عن نموذج آرثر لويس، حيث يتم إعادة توزيع المشتغلين (العمالة) من الزراعة إلى الصناعة، ويمكن إعادة استيعاب البطالة من الريف (تم ذلك في الخدمات). والحقيقة أن إعادة توزيع (تسكين) العمالة في اقتصاد لديه فائض عمالة، هي - إلى حد كبير - تحويل بؤر الفقر، ونقص التشغيل والإنتاجية المنخفضة في قطاع أو منطقة جغرافية إلى قطاع أو منطقة أخرى، تعانى نفس المساوئ .

لعل أحد شروط ثبات (استقرار) الأسعار يمكن أن يتوافر في سوق العمل. وعلى الرغم من أن مرونة عرض العمل ليست لا نهائية، على النحو المقصود لدى آرثر لويس (من المحتمل أن فائض العمل المطلق في الزراعة لم يوجد أبداً في مصر)، فليس هناك شك في أن عرض العمل تزايد بسرعة خلال سنوات ما بعد الحرب، إلى الحد الذي لم يمكن لزيادة الطلب أن تؤدي أبداً إلى نقص حقيقي، وخاصة في البنود الرئيسية من العمالة. (Hansen and Marzouk, 1965). لقد اتجهت معدلات الأجور الحكومية إلى الانخفاض بصفة عامة في سنوات ما بعد الحرب. كما أضافت سياسات الدعم والضرائب إلى صافي الدخل المتاح للفئات منخفضة الدخل. ولهذا فإنه كان من الطبيعي أن تزيد معدلات الأجور النقدية في القطاع الخاص بدرجة تقل عن الإنتاجية.

في غمار مناقشة هانسن لشروط نجاح سياسة تشجيع "الصناعة الوليدة"، وضرورة الزيادة المحدودة في الأجر النقدي، يعاود التذكير بما أدت إليه تقديرات معدلات التشغيل، الأجور، الأسعار من الاستنتاج باتجاه حصة الأجور في الدخل الصناعي إلى الانخفاض المتواصل، من حوالي 70% في 1939 إلى 40% في 1952، إلى أكثر قليلاً من 31% في

1960. وكان يتوقع أنه ربما تكون قد تراجعت النسبة في 1961، ثم أخذت في الزيادة في 1962/61 إلى ما يقرب من 35%، ولكنها مع ذلك بقيت شديدة الانخفاض وفقا لأية معايير معروفة (*).

من الواضح أن انخفاض حصة العمالة والتغير البطيء في الأجور النقدية مرتبطان، ووراءهما سبب مشترك في شروط تحديد الأجور. فوفقا للنظرية الدراجة، في الدول النامية كثيفة السكان، التي تعاني من البطالة المقنعة في الزراعة، يمكن للتوسع الصناعي أن يتحقق دون أن تصحبه أية زيادة— وربما زيادة بسيطة— في الأجور النقدية (آرثر لويس) وتميل الدخول المنخفضة للعمالة الزراعية إلى تثبيت مستوى الأجور النقدية في الصناعة عند مستوى منخفض أيضا وقد يؤدي التوسع السريع في العمالة الصناعية إلى زيادة محددة في الأجور النقدية في الزراعة، ولكن طالما بقي احتياطي العمالة في الزراعة (وفي الخدمات العامة)، فستبقى الأجور الصناعية عند مستواها المنخفض، وقد ترتفع— في أحسن الأحوال— ببطء شديد.

ومن المشكوك فيه أن تنطبق نظرية فائض العمالة الزراعية، والعرض غير المحدد للعمل على مصر، على الرغم من أن أنصار هذه النظرية كثيرا ما يشيرون إلى مصر كحالة نمطية لهذه النظرية. إذ تشير الدلائل المتاحة إلى وجود فائض العمالة الزراعية فقط في بعض المواسم الزراعية (فائض موسمي) بينما لا يمكن تعويل التوسع الصناعي على وجود هذا الفائض الموسمي (اللهم إلا في بعض الصناعات القائمة على هذا التغير الموسمي في العمالة). ومع هذا فإن عرض العمل كان كبيرا. فمع الزيادة السكانية بنسبة 2.5-3%، وركود العمالة الزراعية (السكان المشتغلين بالزراعة) كان من الضروري أن تتوسع الأنشطة الحضرية حتى يمكن باضطراد استيعاب الزيادة السنوية في المعروض من العمالة. بينما توسعت قطاعات الحكومة، والنقل، والتشييد بالفعل خلال الخمسينات ومنتصف الستينات، لم تُقدّر الصناعة على توظيف الزيادة المتبقية في قوة العمل. في 1958/57 كان هناك بطالة صريحة (مفتوحة) في المناطق الريفية والحضرية، على حد سواء (تقدر بحوالي 7% في المدن الكبرى، 5% في المدن الإقليمية، و3% في القرى).

وأخذاً في الاعتبار وجود بطالة مقنعة (شبه *under employment*) في الزراعة، فقد يبدو مثيراً للاستغراب ارتفاع الفارق بين متوسطات الأجور في الزراعة والصناعة، حيث بلغ متوسط الأجر في الصناعة في 1959 أكثر من ثلاثة أمتال المتوسط في الزراعة (Mead, 1967). وعلى ضوء هذا الارتفاع الظاهر في الأجور الصناعية بالمقارنة مع الأجور الزراعية، كان مستغرباً أن هذه الحقيقة لم تدفع كثيراً من قوة العمل الزراعية إلى المدن الكبيرة، على أمل أن يظلم الحظ ويجدون فرصة عمل في قطاع الصناعة. ولعل الأكثر مدعاة للاستغراب كانت الزيادة الملحوظة في فترة 1954-50، التي ارتفعت خلالها الأجور الصناعية بالنسبة لزيادة الأسعار، والأجور الزراعية.

قد يمكن تفسير ذلك بسبب زيادة إنتاجية العامل بمعدلات سريعة، وحصول العمال على نسبة من الأرباح المتزايدة. والواقع أن الإنتاجية الحقيقية ارتفعت بنسبة 40% خلال الفترة 1954-47 كنتيجة لزيادة الاستثمارات الكبيرة في هذه الفترة. وإلى جانب الزيادة في أسعار المنتجات الصناعية بنسبة 30%، يصبح من الواضح أنه كان بمقدور أصحاب الأعمال زيادة الأجور النقدية بنسبة 50%. وبعبارة أخرى، فإنه على الرغم من هذه الزيادة في معدلات الأجور فقد بقيت حصة الأجور والمربح من القيمة المضافة الصناعية ثابتة خلال هذه الفترة.

(*) يرى Hansen أن التحول في التوزيع لصالح "الأرباح" يمثل أهمية خاصة من منظور التنمية، لأنها توفر إمكانية "تجريف" الأرباح نحو الشركات الصناعية وتزيد الاستثمارات، ليس فقط بصورة مطلقة ولكن أيضا كنسبة من القيمة المضافة. وقد يمثل هذا آلية يمكن أن ترفع معدل الادخار المحلي لتمويل زيادة الاستثمارات، وبالتالي حفز النمو. ومع ذلك، فإن سياسة توزيع الأرباح في الشركات الكبيرة الخاصة حالت دون عمل هذه الآلية بالصورة المطلوبة.

جدول (1) نصيب الأجور في القيمة المضافة

النسبة (%)	القيمة المضافة (م.ج)	الأجور (م.جنيه)	
39	54.2	21.0	1947
39	57.7	22.7	1950
39	74.9	29.5	1954
31	108.4	33.7	1958
31	136.1	42.2	1960

المصدر : Mead, 1967, table 5.9,

ولم يكن هذا التفسير مقنعاً عند Mead، لأنه عندما يوجد فائض عمالة غير ماهرة، تقبل في مجملها بالعمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد، يكون من الصعب فهم قيام أصحاب الأعمال بزيادة الأجور الحقيقية بنسبة تفوق 40%، على النحو الذي تم في هذه الفترة. ارتفعت الإنتاجية الحقيقية للعامل خلال الفترة التالية 1960-54 بنسبة 20% تقريباً. وعند مراعاة بطء ارتفاع الأسعار، تكون قيمة إنتاج العامل قد ارتفعت بنسبة 33%. ومع ذلك فقد زادت قليلاً معدلات الأجور خلال هذه الفترة بنسبة محدودة (تقترب من الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك) مما أدى إلى انخفاض واضح في نصيب الأجور من القيمة المضافة (أنظر الجدول 1).

لماذا زادت الأجور الحقيقية بنسبة 35% في الفترة 50 - 1954، بينما بقيت بدون تغير تقريباً خلال الفترة التالية؟ يقدم Mead تفسيراً إضافياً (غير معتاد)، فهو إذ يرى أن معظم الارتفاع في معدلات الأجور حدث في أهم صناعتين، النسيج، والملابس، وهما اللتان انتقلتا إلى تشغيل عمالة بالغة المهارة مرتفعة الأجور، وكذلك زيادة مرتبات الإدارة للمحافظة على التوازن النسبي في جدول الأجور والمرتبات. الواقع أنه بدلاً من العمل على تحسين الأجور الحقيقية من خلال زيادة الأجور النقدية، مالت الحكومة إلى الإبقاء على انخفاض الأجور النقدية، عن طريق ضغط أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية. وبينما لعبت عوامل العرض والطلب دورها في تحديد معدلات الأجور في شركات القطاع الخاص الصناعي (الذي كان يستوعب أكثر من نصف العمالة الصناعية حتى بعد التأميمات) وانعكس ذلك بدوره على القرارات الحكومية أيضاً. فحتى في اقتصاد اشتراكي يفضل المديرون توظيف العمالة عند مستوى أجر منخفض قدر الإمكان.¹⁰

¹⁰ قد يسود الاعتقاد بأن تفسير انخفاض حصة العمالة في القيمة المضافة يكمن ببساطة في زيادة الكثافة الرأسمالية للصناعة المصرية. ولكن ارتفاع الكثافة الرأسمالية لا يؤدي بالضرورة إلى تحول توزيع الدخل نحو زيادة نصيب الأرباح. فقد يصحب ارتفاع الكثافة الرأسمالية انخفاض معدل الربح (العائد على رأس المال)، بدرجة لا تعوض الزيادة في الكثافة الرأسمالية، مما ينعكس في ثبات - بل وربما انخفاض - نصيب الأرباح في القيمة المضافة. وربما يكون هذا هو ما حدث في معظم الدول المتقدمة (وعكس هذا حدث - فيما يبدو في العقود الأخيرة كما آثاره بيكيتي). وقد تؤثر الزيادة في كثافة رأس المال في توزيع الدخل الصناعي، ولكن يصعب تحديد الاتجاه الذي يأخذه هذا التأثير. (وقد ألمح آرثر لويس إلى أنه في حالة العرض غير المحدود في العمل، سيرتفع نصيب الأرباح في الدخل القومي الإجمالي (القيمة المضافة). وفي دراسة هانسن يناقش نصيب الأجور في القيمة المضافة الصناعية فقط) (Hansen and Marzouk, 1965)

في مواجهة انخفاض نسبة الأجر إلى القيمة المضافة- في الفترة الثانية- يثور التساؤل عما حدث بالنسبة للأرباح، وما إذا كانت قد أعيد استثمارها بواسطة الشركات للتوسع في رؤوس أموالها، أم تم توزيعها كعائد على الأسهم. يشير ميد إلى أنه في 1954 - كانت نسبة التوزيعات في الأرباح حوالي 60%، ارتفعت إلى 80% في 1959. ومؤدى هذا أن جانباً كبيراً من الأرباح الصناعية التي تحققت نتيجة انخفاض تكلفة العمالة، وارتفاع الأسعار، قد تم استحواذ أصحاب رؤوس الأموال عليه في صورة توزيعات على الأسهم. ويرجع ميد هذا السلوك إلى خوف أصحاب الشركات من احتمالات التأميم، وأيضاً إلى أن هذا السلوك - في حد ذاته - كان أحد دوافع الحكومة إلى الإسراع بالتأميم للحصول على مصدر لتمويل الموازنة الحكومية).

إلى أي مدى كان يمكن للصناعة أن تساعد في حل مشكلة الزيادة السكانية؟ على الرغم من الارتفاع الملحوظ في الإنتاج الصناعي، فإن العمالة الإضافية في هذا القطاع لم تستوعب سوى أقل من 15% من الزيادة في أعداد السكان الذكور (البالغين) خلال الفترة 47-1960. وكان التوقع حينذاك أنه لن يحدث تغير ملحوظ في قدرة الصناعة على استيعاب قوة العمل المتزايدة.

لم تتوفر إذن الشروط التي اقتضتها نظرية آرثر لويس لتحقيق نتائج العرض غير المحدود للعمالة الزراعية في مصر. ومن ثم لم يشهد القطاع الريفي انتقالاً واسعاً للعمالة إلى الصناعة، لأنه لم تكن عملية التصنيع بالحجم أو العمق الذي يسمح باستيعاب الفائض في العمالة الزراعية إن وجدت، أو حتى من بعض المشتغلين في المناطق الريفية ذوى الإنتاجية والأجر الأقل. بل فيما يبدو تركت التغيرات في هيكل الملكية والدخل جراء قوانين الإصلاح الزراعي تأثيرات قوية بين القطاعين: الزراعي/الريفي من ناحية والصناعي/الحضري من ناحية أخرى، مما يكون قد أزاح بعض العوامل الطارئة من الريف المصري. ولا شك أن تغيراً ملموساً في توزيع الدخل ومستوى المعيشة قد شهدته المجتمع المصري بدءاً من الخمسينات.

6-2 توزيع وإعادة توزيع الدخل

التغيرات في متوسط الدخل الحقيقي للفئات المختلفة، بالنسبة لبعضها البعض، وكذلك بصورة مطلقة، إلى جانب التغيرات في الحجم النسبي لكل فئة، تستحق المتابعة في غمار عملية التنمية الاقتصادية التي تنطوي على النمو الاقتصادي والتغير الهيكلي في آن واحد. يمكن تصور حالتين متطرفتين: في واحدة منهما تؤول كل الثمار في صورة متوسط دخل أعلى لكل الفئات، مع ثبات نسبة كل منها إلى جملة السكان. أما في الحالة الثانية يبقى ثابتاً متوسط دخل كل فئة، بينما يرتفع حجم الفئات المحظوظة بالنسبة لغيرها من الفئات. يمكن إطلاق وصف "النموذج العام عند لويس" على الحالة الثانية حيث تسود حالة فائض العمالة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة القوة العاملة الصناعية إلى نظيرتها في الزراعة، دونما تغير في مستوى الأجر الحقيقية. ومن ثم فإن الفائدة الناتجة عن الزيادة- مرة واحدة فحسب- في الأجر تؤول إلى العمالة المنتقلة من الزراعة إلى الصناعة، وليس إلى المشتغلين بالفعل في هذين القطاعين. في الواقع العملي، يستقر توزيع الدخل عند وضع ما بين هاتين الحالتين المتباعدتين، اللتين يمكن الاعتداد بهما كمرجعية للقياس. وكان مثيراً للاهتمام تحديد موقع الحالة المصرية بالنسبة للطرفين. كما هو معروف، تعدد العوامل التي تؤثر في توزيع الدخل، بما يصعب معه حصرها وتدقيق انعكاسات كل منها. لاشك في دور الثروة (المادية والبشرية). كما أن توزيع الدخل هو نتيجة لقوى السوق التي تعمل في إطار مؤسسي تحكمه وتحدد قواعده السياسة العامة، وفي مقدمتها السياسة الاقتصادية (التغير في محددات العرض والطلب، درجة تنافسية السوق، الإنتاجية، الزيادة السكانية، الهجرة.. إلخ، سياسات الدخل، الأسعار، التشغيل، والفائدة..). وقد حال غياب البيانات عن فترات مختلفة دون تركيب منحني لورنز لتوزيع الدخل وحساب معاملات جيني حتى يمكن التعرف على من استفادوا ومن أضرروا من جراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترات. توقعت نظرية التنمية، المستندة إلى انتقال فائض العمالة من

الزراعة منخفضة الإنتاجية إلى قطاع الصناعة ذات الإنتاجية المرتفعة، تزايد فجوة التوزيع ليس فقط بين العاملين في القطاعين ولكن فيما بين العمالة الماهرة وغيرها في الصناعات ذاتها. ومع غض النظر عن إنطباق النظرية من عدمه على الأحوال المصرية في الخمسينات ربما يُعِينُنَا فهم التغيرات التي لحقت بنمط توزيع الثروة والدخل على اختبار إضافي لأحد انعكاسات النظرية، وهو ما سنقوم به على النحو التالي.

6-2-1 توزيع الدخل من الزراعة المصرية :

انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي من 40% في 1945-1947، إلى 30% في سنة 1954، وبقيت هذه النسبة حتى 1960، ثم أخذت في التراجع بعدئذ لتصل إلى 25% في منتصف الستينات. (Mead, 1967) وقد جرت محاولات التوزيع بين الأجور والإيجارات، وعائد الملكية (حسب المساحة المنزرعة) علي النحو الذي يعكسه الجدول (2). ربما يكون الدخل من العمل قد ظل ثابتاً، نتيجة للزيادة البسيطة في معدلات الأجور، وانخفاض الطلب علي عمال الزراعة. كما كان انخفاض قيمة الإيجارات وحصتها في الدخل الزراعي نتيجة لانخفاض إيجار الفدان بنسبة 25% (بعد قانون الإصلاح الزراعي)، إلى جانب انخفاض الأسعار الزراعية. ونتيجة لنقل ملكية ما يقرب من نصف مليون فدان إلى صغار الملاك والمزارعين، وكذلك بسبب انخفاض القيمة الإيجارية، حدث انخفاض شديد في دخل الملاك الغائبين. وتمثل التغير الواضح في وضع مجموعة الفئة الوسطى من المزارعين، الذين ارتفعت دخولهم بنسبة 35%، لتزيد حصتهم في إجمالي الدخل الزراعي إلى أكثر من 50%. ولقياس انعكاس هذه التغيرات علي مستوى الرفاه (المعيشة) للفئات المختلفة، فقد خلص "ميد" إلى أن دخل الفرد، سواء الفقير جداً أو الغني جداً في قطاع الزراعة قد انخفض بشدة خلال سنوات الخمسينات، أما الزيادة بنسبة 35% في الدخل النقدي "للطبقة الوسطى" الزراعية، فقد اقترن بزيادة مزدوجة في أعداد المزارعين، ودخل كل مزارع. وربما يكون الدخل الحقيقي للمزارع قد ارتفع في المتوسط - من أفراد الطبقة الوسطى بنسبة 10% خلال عقد الخمسينات.

جدول (2) : توزيع الدخل الزراعي 1950 و 1960

	نسبة من الإجمالي (%)		مليون جنيه	
	1960	1950	1960	1950
الأجور	5	5.4	20	20
الإيجارات	7	13.1	31.7	48.3
باقي الدخل حسب حجم المساحة :				
أقل من 2 فدان	7	6.5	28.7	24.1
2 حتى 50 فدان	52	43.7	218.1	160.7
أكثر من 50 فدان	29	31.2	123.5	114.9
إجمالي باقي الدخل	88		370.3	299.7
القيمة المضافة الإجمالية	100	100	422.0	368.0

المصدر : , Mead, tables 4-11 and 4-12

في عام 1960/59 كان حوالى ثلثي القيمة المضافة الزراعية يتمثل في دخل الملكية، بينما كان الثلث المتبقي يمثل الأجر والمرتببات. ونتيجة اختلاط مصادر الدخل كان ممكناً فقط تحديد التوزيع الوظيفي للدخل من عوامل الإنتاج. ولكن هذه التقديرات كانت ضرورية لأنها تشير إلى الانخفاض الشديد في نصيب "العمل" في القيمة المضافة الزراعية. (سنلاحظ نفس الظاهرة في الصناعة المصرية). وفقاً لكتاب مابرو (Mabro, 1974) ارتفع متوسط الدخل السنوي للأسرة التي لا تملك أرض من 26 جنيه في 1950 إلى 59 جنيه في 1965. وبأخذ ارتفاع تكلفة المعيشة في الحسبان يكون الدخل الحقيقي للأسرة قد زاد بنسبة 33% (أى بمعدل 1.9% سنوياً) ولأن هذه الأسر التي لا تملك أرضاً للزراعة، وتعتمد على العمل الأجير قد انخفض عددها، وعلى الرغم من الزيادة في الدخل الحقيقي للأسرة، فقد انخفضت نسبة الأجر من 9% إلى 8% من إجمالي القيمة المضافة الزراعية.

ومحاولة تقدير أثر "الإصلاح الزراعي" على توزيع القيمة المضافة بين الملاك والمزارعين توصل بنت هانسن (Hansen and Marzouk, 1965) إلى الصورة الموضحة في الجدول (3). وتعطى البيانات التي يشملها الجدول صورة تقريبية لتوزيع الدخل الزراعي والتغيرات التي أدت إليها قوانين الإصلاح الزراعي. وكما هو واضح ارتفع نصيب الملاك المزارعين (الذين يزرعون أرضهم) من 68 إلى 71% من القيمة المضافة الإجمالية. أما النتيجة البارزة فتتمثل في الانخفاض إلى النصف تقريباً في حصة الملاك الغائبين وزيادة حصة المستأجرين بحوالى الثلث تقريباً (بسبب تخفيض الإيجارات).^(*) وتجدر ملاحظة أن متوسط الأجر الفعلي كان أقل من الحد الذي قرره القوانين (18 قرش/ يوم) إذ بلغ فقط 12 قرشاً (للرجال). ومن هنا فقد اعتقد البعض أن الإصلاح الزراعي قد أضر بموقف المعدمين (الذين لا يملكون أرضاً) لأنه قلل الطلب على العمل الأجير، بينما قد تكون المشروعات العامة قد زادت قليلاً من الطلب.

جدول (3) : توزيع القيمة المضافة الزراعية (نسبة من إجمالي القيمة المضافة)

آلت إلى:	"قبل" الإصلاح الزراعي في 1952	"بعد" الإصلاح الزراعي في 1952
الملكية الغائبة	18	10
الملكية الفاعلة	68	71
المستأجرين	14	19
الإجمالي	100	100

المصدر: Hansen and Marzouk, (1965), table 4.6

لقد أوضحت الدراسات أن قطاع الزراعة كان بطيء النمو بالمقارنة بالقطاعات غير الزراعية. وكانت نتيجة ذلك أنه على الرغم من الزيادة الملموسة في العمالة غير الزراعية، والهجرة إلى المدن، وإعادة توزيع الدخل في القطاع الزراعي نفسه، فإن الدخل الحقيقي للفرد ممن استفادوا من إعادة التوزيع (الذين أمكن وصفهم بالطبقة الوسطى الزراعية) ارتفع بنسبة 10% في عقد الخمسينات، أما بالنسبة لباقي الفئات - الأغنياء جداً، الفقراء جداً، والملاك - فقد انخفض دخلهم الحقيقي. وقد تضرر بشدة بعض أفراد الفئتين الأولى والثالثة، بينما تضرر كثيراً كل أفراد الفئة الثانية. ومن ثم فإن الاستخلاص الواضح يتمثل في أن التغيير الهيكلي وإعادة توزيع الدخل قد ساعد في تخفيف الضغط الذي أحدثته الزيادة السكانية على الدخل في الريف، ولكن

(*) تلزم ملاحظة أن الملاك المزارعين والمستأجرين يقومون بدفع الأجر، والفوائد على القروض، والضرائب من حصتهم في القيمة المضافة

ذلك لم يساعد في حل مشكلة الفقر في الريف، وقد يستمر هذا القصور طالما لم تتغير معادلة الموارد الاستخدامات في الزراعة المصرية (Hansen and Marzouk, 1965).

6-2-2 توزيع الدخل غير الزراعي:

يواجه قياس نصيب عوامل الإنتاج من القيمة المضافة مشكلات متعددة: تقييد الإيجارات الزراعية، إدماج " الأجر المحتسبة " في دخل المشتغلين لحسابهم والمالكين، دخل الملكية من قناة السويس والبترو. كان نصيب العمل في القيمة المضافة الصناعية شديد الانخفاض في 1960/59، فلم يمثل سوى ثلث الدخل من الصناعة (ترتفع النسبة قليلا عند مراعاة احتساب الإهلاك إلى 38%). وقد لاحظنا وجود نفس الاتجاه في قطاع الزراعة، وأن هذا الاتجاه يتناقض جوهريا مع ما هو موجود في الاقتصادات المتقدمة، حيث من المعتاد أن تمثل الأجر ثلثي الدخل، وتمثل الأرباح الثلث فقط. (يلاحظ كذلك أن الأجر تشتمل على الأجر المحتسبة للملاك، مما يغالى في حصة العمالة في القيمة المضافة). والأكثر من هذا، اتجهت نسبة الأجر إلى الانخفاض خلال سنوات الستينات. وبغض النظر عن بعض التحفظات على التقديرات، فإنها تبين أن نصيب العمالة في إجمالي الدخل من الصناعة قد انخفض إلى حوالى 32% في 1960، بعد أن كان في مستوى 40% في 1952. ويرجع هذا الانخفاض إلى تفاعل تغيرات معدلات الأجر النقدي، الأسعار الصناعية، ومتوسط إنتاجية العمل. فبينما زادت الإنتاجية، والأسعار معاً بحوالى 6% سنويا، زادت الأجر بنسبة 2.7%، الأمر الذى أدى إلى انخفاض نسبة الأجر في القيمة المضافة.

جدول (4) نصيب الأجر في الناتج المحلى والدخل الخاص في القطاعات غير الزراعية (%)

السنة	القطاع غير الزراعي	الناتج المحلى بتكلفة العوامل	الدخل الخاص	
			المحلى	شاملاً التحويلات
1960/59	53.7	م. غ.	م. غ.	م. غ.
1965/64-61/60	53.2	م. غ.	م. غ.	م. غ.
1974-71/70	60.3	م. غ.	م. غ.	م. غ.
1976/75	52.2	م. غ.	م. غ.	م. غ.
1974	-	42.4	52.9	54.3
1977	45.0	44.1	57.1	61.3
1979	36.9	42.9	58.5	64.8
1982/81	42.1	46.3	م. غ.	م. غ.

المصدر : Hansen, 1991, talble 1-7

بصفة عامة يبين الجدول (4) نصيب الأجر ودخل الملكية في القطاعات غير الزراعية، مع إبراز نسبة الأجر في الناتج المحلى (مقاساً بتكلفة العوامل)، وكنسبة من دخل القطاع الخاص (شاملة التحويلات وبعد استبعادها). ويشير الجدول إلى أن نصيب الأجر خارج النشاط الزراعي قد ارتفع بانتظام من 1960/59 حتى 1971/70 ثم 1974، ثم انخفض في

75-1976. وكانت الزيادة نتيجة لكبير حجم القطاع الحكومي (حيث تمثل الأجور إجمالي القيمة المضافة، ولا توجد أرباح بحكم التعريف في القطاع) بينما يفسر هانسن الانخفاض بعد ذلك بأسباب إحصائية غير موثقة!! في الفترة 1974 حتى 1979 بقي نصيب الأجور نسبة ثابتة تقريبا من الناتج المحلي بينما تزايدت بسرعة الأجور إلى الدخل المتحقق محليا للقطاع الخاص (أى بدون احتساب تحويلات العاملين). ويرجع التباين بين الاتجاهين إلى الزيادة المتسارعة في إيرادات قناة السويس وعائدات البترول. وعند إدماج تحويلات العاملين يظهر أن نسبة الأجور إلى الدخل الخاص قد ارتفعت من 54% في عام 1974 إلى 65% في 1979، وخلال الثمانينات انخفضت بوضوح نسبة الأجور إلى إجمالي الناتج المحلي.

يخلص (Hansen, 1991) إلى نتيجة بالغة الدلالة حين يبين أنه فيما يبدو، يميل النمو الاقتصادي - عند ثبات العوامل الأخرى - إلى زيادة المساواة، إلى الحد الذي تتضاءل معه معدلات البطالة. للأسف أبرز آرثر لويس مصر باعتبارها نموذجاً لبلد يشهد وجود فائض عمالة، وبطالة مقنعة كبيرة. لا ينطبق هذا المفهوم على الحالة المصرية. كالاقتصاد الزراعي كانت مصر تعاني دائما من البطالة الموسمية، بينما تواجه نقصاً في العمالة في فترات ذروة النشاط الزراعي، لقد انخفضت البطالة في أول فترة للنمو السريع من 5% من القوة العاملة في 1961/59 إلى 2% في 1964/62. ربما تكون نسبة البطالة قد ارتفعت قليلاً حتى 1968 ولكنها عادت إلى الانخفاض في السنوات 1972-68 إلى مستواها في فترة أول الستينات. وهكذا لم تشهد فترة تباطؤ النمو (1966/65-1973) ارتفاع معدلات البطالة، نتيجة سياسات التشغيل التي اتبعتها الحكومة، فضلاً عن انخراط خريجي منظومة التعليم في التجنيد (زادت أعداد المنخرطين في الحكومة - بدون المشتغلين في الشركات العامة - من 14% من إجمالي القوة العاملة في 1965 إلى 20% في 1973). وفي فترة النمو المرتفع بعد 1973 واجهت مصر النقص في المعروض من العمالة في كافة المجالات، لأن 10-15% من قوة العمل شاركت في الهجرة المؤقتة لدول الخليج العربية. ورغم ذلك فقد أخذت نسبة البطالة في الارتفاع من 1.5% في أوائل السبعينات إلى حوالي 6% في 1984. والواقع أن هذه البطالة انحصرت في الفئة من الشباب "الذين لم يسبق لهم العمل" بينما انخفضت النسبة في أوساط المشتغلين من قبل من 1.2% في الستينات إلى أقل من 0.5% في 1984 (ترجع الزيادة في البطالة إلى تغيير سياسة الحكومة في تشغيل الخريجين) وارتفاع أعداد المتعلمين وتحسن مستويات المعيشة). لقد ارتبطت الزيادة الكبيرة في فرص التشغيل بعد 1973 بالتحسن النسبي في أجور المشتغلين عند مستويات منخفضة في قطاعات الزراعة والتشييد والخدمات المنزلية، الأمر الذي حال دون ارتفاع المؤشرات الإجمالية لتفاوت توزيع الدخل في الفترة 1975/74-1982.

الفصل السابع

الطبقة المتوسطة تستفيد من التحولات الاقتصادية

1-7 مفهوم الطبقة الوسطى:

لم تتمخض الموجة التنموية المبكرة منذ سنوات النصف الثاني من الخمسينات عن تعبئة وانتقال "الفائض الزراعي" مع فائض العمالة المتوهم لتمويل عملية تصنيع عميقة ومتزايدة. ومن ثم لم تكن الحالة المصرية تعبيراً صريحاً عن نموذج آرثر لويس. لم يشهد الاقتصاد المصري تغيراً هيكلياً ملموساً (سواء في بنيته القطاعية، أو في زيادة انتاجية القطاعات الحديثة)، كما لم تتسع فجوة الدخل المتوقع حدوثها - وفقاً لمقولة كوزنتس - مع تنقلية فائض العمالة الزراعية إلى الصناعة ذات الإنتاجية الأعلى. وقد رأينا أن السياسات التي أُتِّعَتْ في الخمسينات ربما تكون قد انعكست في تحسن نمط توزيع الدخل، نتيجة انحسار طبقة الإقطاعيين وكبار الملاك، إلى جانب استفادة الفئات الدنيا من إعادة توزيع الأراضي، وتخفيض الإيجارات وغيرها من إجراءات. غير أن النتيجة الملموسة من زاوية توزيع الدخل تمثلت في اتساع واستفادة الطبقة المتوسطة الزراعية، على النحو الذي رصدناه في القسم السابق.

إذا كان ما سبق يتعلق بالفرضية الأولية لنظرية (النمو وتوزيع الدخل)، فإن افتراضاً ضمناً ثان برز مع تصاعد مرحلة التنمية من خلال التصنيع، وزيادة دور الدولة، وخاصة في ظل نظام يتبنى شعارات اشتراكية، ويستهدف ليس فقط رفع معدل النمو الاقتصادي ولكن تحقيق العدالة الاجتماعية (الكفاية والعدل). لم تدم طويلاً هذه الفترة، التي تحقق خلالها معدل نمو مرتفع نسبياً، وساد شعور عام بعدالة توزيع الدخل وإتاحة الخدمات الاجتماعية المجانية للجميع، وتزايدت ضغوط العمال والفلاحين (الاقتصادية والسياسية). {لا تتوافر بيانات كافية وشاملة لقياس المؤشرات المعتادة للمساواة أو التفاوت في التوزيع، خلال سنوات النصف الأول من الستينات}. ولاشك أن "الطبقة المتوسطة" كانت هي الأكثر حظاً واستفادة من زيادة الدخل، فخلال هذه الفترة، لم تتوسع فئة أصحاب الأعمال الكبار (الرأسماليين) بل ربما تكون قد انحسرت بدورها - تطبيقاً للأهداف الستة للثورة - وسيطرت عناصر البيروقراطية على إدارة الشركات العامة (المؤممة أو الجديدة)، وكانت الأكثر استفادة من "توفير الخدمات العامة، التعليم، الصحة، الإسكان والمرافق. لقد أشارت دراسات سياسية وفي نظم الحكم إلى أن "الطبقة المتوسطة" كانت هي العمود الفقري والمساند الرئيسي لنظام ثورة يوليو Game of nations .

كان طبيعياً أن يرفض الاشتراكيون واليسار عموماً سياسة الانفتاح (التحرير الاقتصادي) التي طبقتها الحكومات منذ تبنائها الرئيس السادات. وبمناسبة المحاولة الأولى لعلاج الاختلالات المالية والنقدية، والصعوبات الاقتصادية المتراكمة خلال سنوات الحرب مع إسرائيل، وصدور قرارات حكومية متعلقة بالدعم السلعي والأسعار، انفجرت "مظاهرات الغذاء" في يناير 1977. أصبح شبح هذه الاحتجاجات الشعبية العنيفة حائلاً دون اقتراح أو تنفيذ سياسات اقتصادية إصلاحية، ودافعاً للحكومات المتتالية لإعلان تمسكها (التزامها) الدائم "بمراعاة البعد الاجتماعي" في كل برامجها وقراراتها. بحجة الدفاع عن حقوق وأوضاع الفقراء، كان المعارضون للحكومة (والنظام) يرفضون مراجعة وتغيير السياسات الاقتصادية، التي كثيراً ما يستفيد منها غير الفقراء، وخاصة بعض فئات "الطبقة المتوسطة". وخلال سنوات العقد الأول من الألفية الجديدة تصاعدت الدعوى بشدة معاناة الطبقة المتوسطة وشاع وصف أحوالها بالانحسار، والاندثار، وغيرها من الصفات التي أصبحت تعكس درجة عالية من الخلط بين مَنْ هم "فقراء" وبين من ينتمون إلى هذه "الطبقة المتوسطة".

لقد أمكن من خلال مفهوم ومقاييس خط الفقر Poverty line تحديد حجم وخصائص السكان الفقراء، فهل حاولت دراسات مماثلة تعريف وتحديد الطبقة المتوسطة؟ ربما نجد في الدراسات الاجتماعية أو في نطاق فرع الاجتماع

السياسى مناقشة للتركيب الطبقي للمجتمع، والتي تميل في أغلبها إلى تعريف "الطبقة الاجتماعية" من خلال دورها وموقعها في العملية الإنتاجية (إعادة إنتاج القيمة). من المعتاد- وفقاً لهذا المنحى- أن ينقسم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين، هما البروليتاريا (الطبقة العاملة) والبورجوازية (الطبقة الرأسمالية). وهناك إلى جانبيهما ما يسميه البعض "المواقع الوسطى"، لتشمل كل الفئات التي لا تنتمي إلى هاتين الطبقتين الرئيسيتين. (عبد المعطى، 2002). ولكن بدون الدخول في غمار هذه المناقشة قد نكتفى بتعريف بسيط، لغرض هذه الدراسة. الطبقة المتوسطة "بمعيار موضوعى هي كل أسرة تقع في الوسط بين خمس مجموعات من السكان مرتبة حسب مستوى الدخل: أعلى 20% (الخمس الخامس) هم فئة الأثرياء، وأدنى 20% (الخمس الأول) هم فقراء، الخمس الأوسط (الثالث) هم قلب الطبقة المتوسطة، بالإضافة إلى 20% أعلى قليلاً و 20% أدنى قليلاً من هذا الخمس (المتوسط). (Parker, 2014). مازال حجم الدخل والثروة هما أكثر المعايير ملاءمة لتصنيف المجتمع إلى الطبقات الثلاث، مع وجود عدم تعليق أهمية كبيرة على المصادر التي يأتي منها الدخل على أساس أن المجتمع المصرى هو أقل إهتماماً الآن بالسؤال عن مصدر الدخل والثروة منه بالسؤال عن حجمها. واستناداً إلى معيار الدخل، تعتبر بعض الدراسات أن الطبقة المتوسطة في مصر تشمل 30% التي تقع وسط تقسيم السكان إلى فئات عشرية، ويرى آخرون أنها تشمل 40% الوسطى، أى تلك الفئة التي تقع فوق 40% من الفقراء وأشباه الفقراء، وتحت 20% من الأثرياء وذوى الدخل المرتفع (تميل إلى استخدام هذا التحديد في دراستنا للتطورات في نمط توزيع الدخل).

هناك من يرى أن هذا التقسيم الرقمى الذى يحدد خطأً كميّاً واضحاً بين المجموعات من السكان، يبتعد عن المعنى (المغزى) الأعمق لمفهوم الطبقة المتوسطة، ويعتقد الاقتصادى Paul Harrington أنه يمكن تعريف الطبقة المتوسطة ليس اعتماداً على مستوى الدخل الذى تحصل عليه الأسرة أو الفرد، وإنما من خلال اعتناق الفرد والأسرة لقيم الطبقة المتوسطة المتعلقة بالعمل والتعليم والأسرة، والثقافة. ويشير Harrington إلى أنه "يمكن أن يحصل المرء على دخل منخفض، ولكنه يملك قيم الطبقة المتوسطة". ومن ثم يجوز توسيع نطاق المفهوم كى يشمل سلوك behaving مُميّز لتصرفات أعضاء هذه الطبقة، إذ يعكس هذا السلوك كلاً من قيم الطبقة المتوسطة، ومستوى الدخل الذى يكفى لمواجهة ومساندة اعتناق هذه القيم (الموقف من السكن، التعليم العالى، الثقافة والترفيه والإجازة، استقرار الوظيفة، المشاركة السياسية، مخالطة النظراء). Parker, 2014.

وجدت هذه المعايير المختلفة صداها في الكتابات المصرية منذ عدة سنوات، وخاصة في أعقاب الأحداث السياسية الملتهبة منذ يناير 2011. واشتملت هذه الكتابات على عدة مقولات - افتراضات متباينة - يظهر من ضمنها أن تدهور أوضاع الطبقة المتوسطة أدى إلى انفجار ثورة يناير، أن أبناء وشباب الطبقة المتوسطة هم وراء اندلاع الثورة واشعال فتيلها، أن من بين أهداف الثورة تحقيق العدالة الاجتماعية، إلى جانب القضاء على الفساد والاستبداد السياسى، وأن الثورة "غيرت من طباع المصريين وأخلاقهم أو حتى من أنماط سلوكهم". (جلال امين، نوفمبر 2014). ولعله من الملفت للنظر أنه ثمة دراسات .. اهتمت بالتحويلات التى طرأت على حجم (المواقع الوسطى) خلال العقود الماضية (أى في القرن العشرين) ومنها أمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين، قال أحدهما بانكماش وتدهور الحجم النسبى للمواقع الوسطى المصرية، وسلك الآخر طريقاً معاكساً، فقرر أنها في حالة تنام وازدهار". (عبد المعطى، 2002).

قبل أن نتجه نحو التحليل المستند إلى المؤشرات الرقمية، ربما يكون من المفيد أن نشير إلى بعض المقتطفات التى تتداخل حول ما أثير من مقولات. فعلى عكس ما يثار حول انكماش الطبقة المتوسطة وتدهور أوضاعها، يرى البعض " أن التغيرات المهمة .. التى أحدثتها تقلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال الستين عاماً السابقة .. كان لابد أن ينتج عنها نمواً سريعاً في الطبقة الوسطى المصرية لم تعرف مصر مثله، ربما طوال تاريخها كله. وكان لسرعة هذا النمو في حجم

الطبقة الوسطى، وطبيعة العوامل التي أدت إليه، آثار مهمة في سلوك هذه الطبقة وطموحاتها ونظرتها للحياة. (جلال أمين، نوفمبر 2014).

وباستخدام تقديرات متوسط دخل الأسرة في الطبقات الثلاث يتوصل جلال أمين (2013) إلى حدوث قفزة مذهلة حققتها الطبقة الوسطى، التي زاد حجمها بأكثر من 6 مرات في 40 سنة (52-1991)، بالمقارنة بزيادة حجم الطبقة الدنيا بنسبة 75% فقط. هذه الزيادة الكبيرة في حجم الطبقة الوسطى لا يمكن تفسيرها في الأساس "بسقوط" أعداد من الطبقة العليا، بل بالأحرى يرجع إلى "صعود" ملحوظ قامت به أعداد غفيرة من أبناء الطبقة الدنيا. كما يرى أن الجانب الذي لا يقل أهمية عن تضخم الحجم، هو الذي يتعلق بتغير "الخصائص". ويعكس هذا التغير مكونات ما يطلق عليه الطبقة الوسطى الجديدة التي تضم - مثلها مثل الطبقة الوسطى القديمة - المهنيين وغالبية تجار الجملة والتجزئة، والشرائح المتوسطة والعليا من موظفي الحكومة وأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة، وأصحاب الحيازات الزراعية المتوسطة، والعقارات السكنية الجديدة، كما تضم - خلافاً للطبقة القديمة، نسبة من الحرفيين، وكبار موظفي وعمال الشركات العامة والخاصة (جلال أمين، 2013).

استفادت فئات الطبقة المتوسطة في مرحلة "التحول الاشتراكي"، وكذلك استفادت من التحول إلى "الانفتاح". وكما يقول (جلال أمين، يناير 2015): انقسم المصريون في مفهومهم من الانفتاح الاقتصادي إلى قسمين كبيرين، الأول يتكون من شريحة صغيرة جداً في أعلى السلم الاجتماعي، رحبت بالانفتاح لما وفره لها من فرص جديدة للتربح وزيادة الثروة. أما الشريحة الواسعة من أصحاب الدخل المحدودة فقد وجدت أمامها أيضاً فرصاً جديدة لزيادة دخلها عن طريق الهجرة إلى دول البترول. القسم الثاني من "المصريين يقع بين المنزلتين لا هو استفاد من التضخم ولا هو مفتون بالسلع الكمالية" والتوسع الاستهلاكي. هذا القسم من المصريين ينتمي إلى الطبقة الوسطى التي يخرج منها "المثقفون". يربط جلال أمين بين موقف هذه الطبقة، وخاصة المثقفين، وبين التغير في منظومة القيم والثقافة. لقد استطاعت نخبة المثقفين والعشرات من أساتذة الجامعات، والقضاة والمحامين، والمدرسين الحصول على رواتب أعلى بكثير مما كان يمكن أن يحصلوا عليه في مصر، ومن ثم - وعلى حد زعمه - كان "عامل الجذب" أضعف كثيراً من "عاجل الطرد"، ويقصد بعامل الجذب ضخامة الرواتب، وبعامل الطرد مختلف الظروف المحيطة التي أنتجت سياسة الانفتاح، وعلى رأسها كل سمات وسلوكيات وقيم الطبقة المتوسطة.

إذا رتبنا الملايين من الأفراد أو الأسر، حسب معيار معين أو مجموعة من المعايير، كالدخل والثروة، أو مستوى التعليم، أو حجم النفوذ السياسي، أو نوع التطلعات والآمال، أو القيم السائدة... الخ. سنجد أنه من الممكن تصنيف هذه الملايين إلى طبقات أو شرائح تشترك كلها في خصائص معينة، وكثيراً ما نجد من الملازم جداً تبني ذلك التصنيف العتيق إلى: طبقة عليا وطبقة وسطى وطبقة دنيا. (جلال أمين - 2013).

7-2 موقع الطبقة المتوسطة على خريطة توزيع الدخل

تشير التقديرات المستندة إلى مسوح الإنفاق في السنوات 1959/58 - 1965/64 و 1975/74 و 1981 إلى توزيع عادل ومستقر نسبياً equitable and stable للدخل المتاح في كل من الريف والحضر، وإلى أن التوزيع أكثر عدالة (مساواة) في الريف منه في الحضر. وإلى أن توزيع الإنفاق في أدنى وأعلى الفئات يسير في نفس الاتجاه (انظر الجدول 5). يمثل استقرار هيكل توزيع الدخل ظاهرة ملحوظة في بلد شهد ضغوطاً خارجية ومواجهات في السياسة الداخلية منذ الخمسينات: الحرب والسلام، الإصلاح الزراعي مع إعادة توزيع الأراضي والقيود على الإيجارات، تأمين شركات الأعمال الأجنبية والمحلية، ومصادرة أملاك العائلات الغنية، والضوابط الحكومية على الأسعار والأجور، الدعم الهائل للسلع الغذائية

الأساسية، الهجرة الواسعة للعمالة المصرية إلى الدول العربية المصدرة للبترو، وما ارتبط بها من زيادة كبيرة في الأجور والتحويلات التي لا نظير لها في دخل البلاد، وما أدت إليه من انعكاس قوى على الأجر المحلية.

جدول (5) : معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي العائلي

السنة	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	مصر
1959/58	0.34	0.40	0.42
1965/64	0.29	0.40	0.40
1982	0.34	0.37	م.غ

المصدر : Bent Hansen, 1991, table 4.31

لم تترك كل هذه التحولات تأثيراً واضحاً مستمراً على المؤشرات الإجمالية لتوزيع الدخل، حتى مع الانتقال في الشعارات الأيديولوجية بين اقتصاد السوق والاشتراكية والانفتاح الرأسمالي. ربما تكون المؤشرات الإجمالية قد أظهرت زيادة ملموسة في درجة المساواة في توزيع الدخل. لقد اتجهت معاملات جيني إلى الانخفاض في المناطق الريفية من 1959/58 إلى 1965/64 ثم ارتفعت في 1975/74 ولم تتغير بعد ذلك حتى 1981. لم تشهد المناطق الحضرية مثل هذا الانخفاض، وإن كان قد حدث تحسن بسيط من 1965/64 إلى 1975/74، ولم يتغير الحال في 1981.

وتشير أنصبة الفئات الدخلية إلى نفس الاتجاه. ويشير تفسير هذا الثبات النسبي في مؤشرات توزيع الدخل مشكلة، في ظل الأحداث الضخمة التي شهدتها البلاد. رغم التحفظات التي قد ترد على مسوح الإنفاق، وهي المصدر الأساسي لبيانات تقدير مؤشرات التوزيع، فهي - بغير شك - جيدة. وكما سبق القول تشير المؤشرات (جيني وثيل) إلى استقرار ظاهر في هيكل التوزيع (درجة المساواة) عبر السنوات 1959/58 - 1982، وإلي أن المناطق الريفية أكثر مساواة من المناطق الحضرية، وقد تبين وجود تحسن عارض (مؤقت) في التوزيع في المناطق الريفية في 1965/64، ولكن لم يحدث مثله في الحضر، الذي شهد تحسناً - وإن كان ضعيفاً ومستقراً - في الفترة 1965/64 - 1975/74.

ومن ناحية التوزيع حسب الفئات الدخلية، يبين الجدول (6) نفس الاتجاهات، ففي المناطق الريفية ظلت الأنصبة النسبية ثابتة من الناحية العملية، خلال الفترة 1959/58 - 1982. أما في الحضر، فقد ارتفعت حصة الخُمس الأدنى من السكان خلال 1959/58 حتى 1975/74، بينما تراجعت حصة العُشير الأغي. وفي الثمانينات لم يكن متوفراً سوى التوزيع بين أربعة أقسام (25 %) من السكان. وكما يبين السطر الأخير في الجدول رغم عدم القابلية للمقارنة الدقيقة بين مصر وبعض الدول النامية، يظهُر أن مصر تتمتع بدرجة معقولة من المساواة في توزيع الدخل. سنشير لاحقاً إلى هذا التقييم ودلالة هذه المقارنة. والحقيقة أن توزيع الإنفاق بالقيمة السوقية لا يعكس بدقة تأثير سياسات الأسعار والدعم السلعي ونظام بطاقات التموين، وغيرها من سياسات إعادة التوزيع الحكومية منذ 1973. (Hansen, 1991) هو ما سنتناوله كذلك عند دراسة أثر السياسة المالية.

ومن ناحية أخرى، يعكس الجدول (7) العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل: ولا يبدو أنه من السهل التوصل إلي استنتاج مؤكد حول تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل في الريف، بينما لم يتغير التوزيع في الحضر. وفي نفس الوقت فقد ارتبط تراجع معدلات النمو الاقتصادي في العقد التالي (64-1974) بتدهور التوزيع في الريف، مع التحسن النسبي في

توزيع الدخل في الحضر. وقد لا يبدو مستغرباً أن يتوزع عائد النمو بدرجات متفاوتة بين فئات الدخل المختلفة، ولكن الأمر يستحق دراسة العوامل المؤثرة والمحددة لهذا التأثير المتفاوت، وانعكاس السياسات المتبعة في هذا المجال. ولا شك أن السياسات الزراعية (وعلي رأسها قوانين الإصلاح الزراعي) قد لعبت دوراً بارزاً في حفز النمو الاقتصادي في الزراعة المصرية وفي إعادة توزيع الدخل في الريف، بينما انعكست ظروف هزيمة 1967، وحرب الاستنزاف، ثم أثر سياسة تحرير الاقتصاد (الانفتاح !!) علي الأمرين المترابطين معاً (النمو والتوزيع).

جدول (6) : توزيع إنفاق الأسرة حسب الفئات المختلفة

النخمس (20%)						
أغنى 10%	الأعلى	الرابع	الثالث	الثاني	الأدنى	
						الريف
28.0	43.9	21.9	16.6	11.0	6.7	1959/58
27.5	42.7	22.0	16.3	11.6	7.4	1965/64
30.0	45.9	21.2	15.8	11.2	5.9	1975/74
28.4	44.0	22.6	16.0	11.4	6.0	1982
						الحضر
30.4	غ.م.	غ.م.	14.5	م	16.4	1959/58
30.8	غ.م.	غ.م.	14.8	م	16.5	1965/64
27.6	غ.م.	غ.م.	16.1	م	18.3	1975/74
غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	1982
39.1	54.9	20.0	12.6	8.1	4.3	متوسط 9 دول متوسطة ومنخفضة الدخل

المصدر : Hansen 1991, table 4.32 ، م تعنى مضمومة مع الفئة الأدنى

باعتبار أن أحد أهم أهداف التنمية هو زيادة الاستهلاك الحالى أو فى المستقبل، يُعد مفيداً قياس التغير فى "الاستهلاك الحقيقى للفرد"، كمؤشر للعائد على الفرد من النمو الاقتصادى خلال فترة معينة. وعند استخدام هذا المؤشر يتحفظ مايو 1974 Mabro على دقة البيانات (عند تكميش قيمة الاستهلاك باستخدام الرقم القياسى لتكلفة المعيشة) وكذلك أسلوب تقدير قيمة الاستهلاك الفردى (العائلى) كمتبقى فى جداول الحسابات القومية. كما أنه من الصعوبة بمكان تحديد تأثير الضرائب غير المباشرة، إذ لم يمكن استبعادها من قيمة الاستهلاك مقدراً بالأسعار الجارية. من البيانات المستخدمة يظهر أن الاستهلاك الحقيقى للفرد قد ارتفع بمعدل أقل فى الستينات عن معدل الزيادة فى الفترة السابقة. ففى المتوسط بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكى بحوالى 2.13%. (وربما يكون المعدل أقل من ذلك، حوالى 1.6%)، وقد تحققت معظم الزيادة قبل 1963 أو 1964.

جدول (7) : مؤشرات توزيع الدخل والنمو 1975-58

السنة	معامل جيني للإنفاق الاستهلاكي			متوسط معدل النمو (%) في		
	الريف	الحضر	مصر	الزراعة	غير الزراعية	الناتج الاجمالي
1959/58	0.37	0.40	0.42	م.غ	م.غ	م.غ
1965/64	0.35	0.40	0.40	3.4	7.9	6.9
1975/74	0.39	0.38	0.38	1.3	5.3	3.5

المصدر : Bent Hansen, Samir Radwan, 1982, table 37

لقد زاد متوسط الإنفاق النقدي للأسرة بأكثر من الضعف خلال الفترة 1959/58-1975/74، ولكن الزيادة في الاستهلاك الحقيقي لم تتحقق سوى في النصف الأول من السبعينات. بينما أدى ارتفاع الرقم القياس لأسعار المستهلك في الريف، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي إلى ارتفاع معامل التفاوت في توزيع الدخل (جيني) إلى 0.39 في 1975/74، وربما إلى أكثر من ذلك في نهاية السبعينات (Hansen and Radwan, 1982). وإلى جانب ذلك فإن نمط التوزيع بين فئات الدخل المختلفة قد تغير أيضاً، إذ ارتفعت في الفترة الأولى حصة 40% من السكان في أدنى سلم توزيع الدخل، بينما انخفضت حصة الفئة الأغني (20% من السكان). أما في الفترة الثانية (1975/64) فقد إنخفض نصيب كافة الفئات في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي ماعداً أغني 20% من السكان، الذين زادت حصتهم بوضوح (أنظر الجدول 6)

جدول (8) (الزيادة في اجمالي الاستهلاك ونصيب الفرد 1970-1952

السنة	الرقم القياسي لإجمالي الاستهلاك العائلي	الرقم القياسي للسكان	الرقم القياسي للمعيشة	الرقم القياسي لنصيب الفرد	معدل النمو
1953/52	100	100	100	100	
1957/56	125	111	101	111	2.64
1961/60	159	121	103	128	3.78
1967/66	261	140	133	140	1.45
1970/69	312	156	140	143	0.66

المصدر : مأخوذ من مابرو ، الذي اعتمد على تقارير وزارة التخطيط، البنك المركزي والجهاز المركزي للإحصاء .

أشرنا من قبل إلى أن توزيع الدخل تحسن قليلاً في منتصف السبعينات؛ بعد أن بقي بدون تغير في الفترة 1959/58-1965/64، وهي الفترة التي شهدت زيادة النشاط الصناعي والتأمينات، ورفع شعارات اشتراكية. ماهي العوامل التي أدت إلى هذا التحسن في السبعينات، حتى لو كان محدوداً ؟ كثيراً ما نلجأ إلى محاولة تفسير التغيرات في التوزيع الشخصي (بين فئات الدخل) بالرجوع إلي بعض مؤشرات التوزيع الوظيفي للدخل (بين عوامل الإنتاج). ومما قد يلفت الانتباه أن ثبات هيكل توزيع الدخل في الحضر، ثم الارتفاع النسبي في درجة سوء التوزيع (اللا مساواة)، فيما بين فترتي

الاشتراكية والانفتاح تواكب مع انخفاض نسبة الأجور إلى الناتج المحلي سواء في قطاع الصناعة أو في القطاعات غير الزراعية ككل في الفترة الأولى، ثم اتجه هذه النسبة إلى الارتفاع حتى عام 1974. (Hansen and Radwan, 1982) (انظر جدول 9).

الواقع أن البعض يتحفظ بحق على دلالة التوزيع النسبي للدخل (القيمة المضافة) بين الأجور وعوائد الملكية (خاصة في الفترة التي زادت فيها إيرادات الحكومة من المشروعات العامة والهيئات الاقتصادية مثل قناة السويس والهيئة العامة للبترو). ولكن ما يؤكد- إلى حد ما- الاستنتاج السابق الإشارة إليه، هو الاعتماد على اتجاه نسبة الأجور إلى الناتج في القطاع الخاص وحده. لقد ارتفعت نسبة الأجور / الناتج المحلي من 42.4% في 1974 إلى 44.7% في 1977، ورغم انخفاضها إلى 42.9% في 1979 فقد ظلت أعلى من حصة الأجور النسبية في 1974 (عمرو محي الدين في هانسن ورضوان).

جدول (9) نصيب الأجور في الناتج المحلي في الصناعة والقطاعات غير الزراعية (%)

نسبة الأجور	1952	60/59	65 -61	67/66	69-67	74-70	76/75
قطاع الصناعة	41.8	48.1	45.7	45.7	47.0	48.0	43.3
القطاعات غير الزراعية	-	53.7	53.2	54.6	57.6	60.3	52.2

المصدر : Hansen and Radwan, table 59

وإذا أخذنا هذه المؤشرات على علاقتها- إذ أصبحت بيانات تاريخية موثقة- فهي لازالت تعكس أثر تفاعل قوى السوق، وخاصة سوق العمل والتغيرات الهيكلية، فضلاً عن السياسات الاقتصادية المتبعة بغض النظر عن حقيقة الشعارات السياسية التي تتبناها الحكومة أو قوى سياسية معينة. فإلى جانب التحسن أو التراجع في درجة التفاوت في توزيع الدخل، يبدو أن الطبقة المتوسطة قد تحسن وضعها في كل الفترات، أو على الأقل، حافظت على هذا الوضع، رغم التقلبات الاقتصادية والسياسية.

جدول (10) توزيع الدخل في الريف حسب فئات الإنفاق الاستهلاكي (%)

نسبة من السكان	1959/58	1965/64	1975/74	1977
أدنى 20%	6.35	6.95	5.80	5.40
الخمس الثاني	11.29	11.85	11.27	10.90
الخمس الثالث	15.65	16.07	15.71	15.70
الخمس الرابع	22.78	22.41	21.09	22.80
أغنى 20%	43.93	42.72	46.13	45.20
(أغنى 10%)	28.22	27.52	31.01	29.00
معامل جيني	0.37	0.35	0.39	0.39

المصدر : Hansen and Radwan, 1982, table 39

أشرنا من قبل إلى استفادة الطبقة المتوسطة الزراعية من نتائج إجراءات إعادة توزيع الأراضي الزراعية وتخفيض الإيجارات وارتفاع أسعار المحاصيل. في الفترات اللاحقة استطاعت فئات الطبقة المتوسطة الأخرى (من المهنيين وكبار العاملين في الأجهزة الحكومية والشركات العامة والبنوك) الحصول على مرتبات ومزايا كبيرة من ارتباطها بمؤسسات الدولة والسلطة السياسية والحزبية، سواء في الستينات أو بتطويع القوانين والتشريعات واستغلال النفوذ rent seeking عند التعامل مع أصحاب الأعمال في القطاع الخاص منذ الانفتاح. وكما يبين الجدول (11) لم يحدث أى تغير في نصيب الفئات ذات الدخل والإنفاق الأدنى في فترة التحول الاشتراكي، بينما زاد نصيبها في الإنفاق بحوالى نقطتين مئويتين في الفترة 1965/64-1975/74. وفي المقابل واصلت حصة الخمس الثالث (الشريحة الأدنى من الطبقة المتوسطة) زيادتها الطفيفة في النصف الأول من الستينات، ثم الزيادة الواضحة في العقد التالي، بينما حافظت الشرائح المتوسطة على حصتها من الإنفاق طوال الفترتين. وربما يكون المدعاة للتساؤل هو الانخفاض الملموس (حوالى 3 نقاط مئوية) في نصيب أغني 10% من السكان خلال السنوات الأولى للانفتاح (التحول نحو تحرير الاقتصاد)، بينما ارتفع (ولو بنسبة ضئيلة) خلال الفترة 1959/58-1965/64.

جدول (11) : توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب مستويات الإنفاق في الحضر (%)

1975/74	1965/64	1959/58	فئة السكان
18.3	16.5	16.4	النصيب النسبي للفئة أدنى 40%
16.1	14.8	14.5	الخُمس الثالث
38.0	38.0	38.7	30% المتوسطة
0.37%	40%	40%	معامل جيني

المصدر: إبراهيم العيسوي من 58 Hansen and Radwan, table

أثيرت وبشدة خلال السنوات العشرة الأخيرة مسألة العدالة الاجتماعية والاحتجاجات القوية على تزايد التفاوتات بين الدخول ومعاناة الطبقة المتوسطة. وكان مدعاة للبحث هو تواكب هذه الدعاوى مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحسن المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية. لقد استعرضنا فيما سبق التغير المحدود في نمط توزيع الدخل خلال الفترة الممتدة من منتصف الخمسينات حتى الثمانينات، وحاولنا بيان موقع فئات الدخل الوسطى. وأصبح من الملائم أن نتقل إلى متابعة التطور في مستويات الدخل النسبي للفئات المختلفة في فترة النمو المرتفع، والتغيرات التي لحقتها في فترة الاضطراب السياسى والتراجع الاقتصادى خلال السنوات الأخيرة. رأينا أن بحوث الدخل والإنفاق أكدت على العلاقة الطردية بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض نسبة الفقراء في مصر، وفضلاً عن ذلك، يشير آخر هذه الإحصاءات إلى تراجع الفجوة (نسبياً) بين الفقراء والأغنياء، من ناحية، وإلى اتساع شريحة الفئات الوسطى على خريطة توزيع الدخل من ناحية ثانية. وفقاً لهذه الإحصاءات انخفضت نسبة الأفراد الذين ينفقون أقل من ألف جنيه سنوياً (وهم الأشد فقراً) من 4.8% إلى 3.9% من المصريين، كما أن الشريحة الدنيا من الأسر (التي تنفق أقل من 4 آلاف جنيه سنوياً) انكشفت من 10.2% إلى 6.5% من إجمالى الأسر، وفي المقابل تحسن نمط توزيع الدخل فيما بين 2005/04 و2009/08، إذ ارتفع نصيب أقل 20% من السكان (أى الفقراء) من 8.8% إلى 9.3% وزاد نصيب الشريحة الثانية (الخمس الثانى من السكان) من 12.7% إلى

13.1%، ولاشك أن هاتين الشريحتين (أى 40% من السكان) هم الأولى بالرعاية والمساندة، وهم وحدهم من يستحقون الدعم العيني أو النقدي أيا كانت صورته، كما سنناقشه فيما بعد. خلال نفس الفترة انخفض نصيب أغنى فئة من 41.6% إلى 40.2% من جملة الدخل (الإنفاق).

من واقع نتائج بحوث الدخل والإنفاق التي يجريها دورياً الجهاز المركزى للإحصاء، تشمل الفئات الوسطى الأسر التي يتراوح إنفاقها السنوى بين 8 آلاف جنيه حتى 20 ألف جنيه. زادت نسبة أسر الطبقة المتوسطة وفقاً لهذا المقياس من حوالى 55% فى سنة 2005 إلى أكثر من 62% من إجمالى عدد الأسر فى 2009، وإذا ركزنا على الشريحة الأعلى من الطبقة المتوسطة (upper middle class) أى الفئة التي يتراوح إنفاقها السنوى من 11 ألف جنيه إلى 20 ألف جنيه، فقد أصبحت تشمل حوالى ثلث عدد الأسر المصرية فى 2009 بعد أن كان ينتمى إليها حوالى ربع عدد الأسر فقط قبل أربع سنوات.

جدول (12) التوزيع النسبى للأفراد طبقاً لفئات الإنفاق (بالجنيه)

2009/08	2005/04	
6.5	10.2	أقل من 4000
20.8	26.3	أكثر من 4000
30.5	30.2	أقل من 8000
32.0	25.3	أقل من 11000
10.2	8.0	أكثر من 2000
100	100	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - مسح الدخل والإنفاق .

نعمد هنا - فى هذا التحليل - على البيانات الفعلية عن حجم الإنفاق وبنوده المختلفة، كما أدلى بها الناس، وهى أقل مما تعكسه الإحصاءات الاقتصادية الإجمالية، ولكنها تعبر عن النمط الواقعى لهيكل الإنفاق على السلع والخدمات التي ترصد مستوى المعيشة وتغيراته. هذه الحقائق الرقمية عن واقع إنفاق الأسر المصرية وأحوالها المعيشية، وخاصة الطبقة المتوسطة، تدعم المؤشرات الجزئية حول زيادة الإنفاق الاستهلاكى على السلع والخدمات التي تقبل عليها عائلات هذه الفئات من المصريين، مثل الأجهزة المنزلية المتقدمة، السيارات، الشقق السكنية فى الإسكان فوق المتوسط... الخ، ولكنها فى نفس الوقت لا تتعارض مع بعض الشكاوى التي ترتفع إما نتيجة لحالة الغلاء وارتفاع الأسعار مثلما حدث فى 2008، وقبلها فى 2003، التي تؤثر سلباً على الأوضاع النسبية لبعض الفئات، كما أوضحنا من قبل، أو انعكاساً للقلق المشروع حول المكانة الاجتماعية لهذه الفئات المهتدة بإرتفاع عبء- وتكلفة - تعليم أبنائها، أو توفير سكن ملائم لهم فى المستقبل، أو تزايد تكلفة الخدمات والرعاية الصحية، لقد زاد متوسط إنفاق الأسرة على المسكن ومستلزماته فى الحضر بنسبة 64% خلال السنوات الأربع (2005-2009)، كما ارتفع متوسط إنفاق الأسرة فى الحضر على الخدمات الصحية والعلاج بنسبة 96% خلال نفس الفترة، هذه المتوسطات لا تبين أن هذا العبء أكبر كثيراً بالنسبة للطبقة المتوسطة والعليا، مما يدعو

البعض للتصور بتدهور وانحسار هذه الطبقة، على غير ما توضحه المؤشرات الفعلية الشاملة لأوضاع الفئات الاجتماعية في مصر.

وربما تثير نتائج بحوث الدخل والإنفاق التي تمت منذ 2011 ملاحظات تسوجب قدراً أكبر من الدراسة. كيف نفسر ارتفاع نسبة الفقر (نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر) باضطراب منذ 2000/99 (16.7%) حتى 2013/12 (26.3%)، بينما تراجع نسبة الأفراد الذين يقعون في أدنى شرائح الإنفاق بحوالى عشرة نقاط مئوية كاملة، خلال السنوات الأربع الأخيرة؟ كيف نفسر زيادة الفقر في فترات النمو والركود على حد سواء؟ سيكون القسم التالى محلاً لمحاولة الإجابة، ولكن الأمر الذى نتناوله في هذا القسم من الدراسة يهتم بوضع الطبقة الوسطى التي زادت نسبة الأفراد (والأسر) الذين ينتمون إليها، سواء في سنوات الانتعاش أو السنوات الصعبة (أنظر جدول 13)

جدول (13) التوزيع النسبي للأفراد حسب فئة الإنفاق السنوى للفرد (%)

فئات الإنفاق	2009/8	2011/10	2013/12
أقل من 3000	29.7	24.3	19.9
أقل من 4000	25.8	25.1	24.7
أقل من 6000	27.1	29.6	31.6
أقل من 8000	9.2	10.5	12.0
أكثر من 8000	8.2	10.5	11.8
الجملة	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء، من بيانات مسوح الدخل والإنفاق

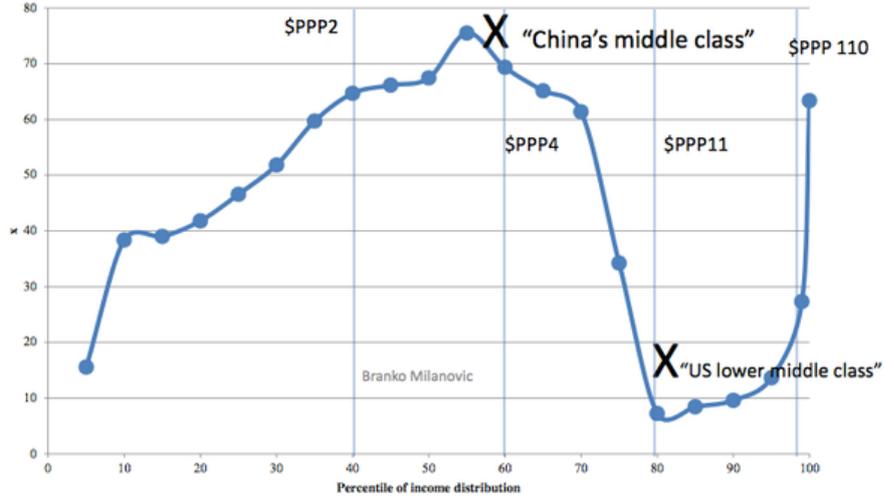
لاشك أن المغزى الكامن وراء تراجع نسبة الأفراد (والأسر) في أدنى سلم توزيع الدخل من إجمالي عدد السكان، وفي نفس الوقت تراجع نصيب الفئة الأغنى من إجمالي الإنفاق (الدخل)، هو النفي التام لفرضية تساؤل حجم وتدهور أحوال الطبقة المتوسطة، صحيح أن مفهوم الطبقات الاجتماعية غامض، وأكثر تعقيداً من أن نحصره في فئات الدخل (الإنفاق) الواقعة في وسط جدول توزيع الدخل، ولكن ربما يمكن الاعتماد على المقابلة بين شرائح الدخل التي يتضمنها بحث ميزانية الأسرة من ناحية، والخصائص الوظيفية، والتعليمية، والمهنية لأرباب الأسر من ناحية ثانية، في تحديد موقع هذه الطبقة، وتطور أحوالها المعيشية فضلاً عن حجمها النسبي.

لعله مما يلفت النظر أن الاهتمام المتزايد في الفترة الأخيرة بمسألة عدالة توزيع الدخل والثروة قد عُني كثيراً بموقف الطبقة المتوسطة ليس على مستوى الاقتصادات الوطنية وحدها بل على المستوى العالمى. وربما يكون مثيراً أن نلاحظ وجه الشبه بين ما حاولنا بيانه من الوضع النسبي الجيد للطبقة الوسطى المصرية وبين ما سجلته بعض الدراسات حول الطبقة المتوسطة على المستوى العالمى وفي الدول البازغة emerging. ففي دراسته عن نمو الدخل بالنسبة للفئات الاجتماعية المختلفة خلال الفترة 1988-2008 توصل Branko Milanovic, 2013 إلى أنه على الرغم من ارتفاع دخل الفئات العليا وأصبحت النخبة أكثر عُني، فقد تحققت كذلك مكاسب هائلة لما يمكن تسميته الطبقة الوسطى العالمية (المعولة global)، المكونة

بصفة أساسية من الطبقات المتوسطة الصاعدة في الصين والهند. إذ انعكس النمو المرتفع في الدول البازغة، خاصة الصين، في ملء الفئات المتوسطة لفجوة الدخل بين 2000-6000 دولار (معادل القوة الشرائية). وفي المقابل حققت الفئات الواقعة حول العُشِير الثامن في الدول الغنية أقل معدلات زيادة في الدخل، المر الذي قد يفسر زيادة الاحتجاجات حتى في الدول المتقدمة. أنظر Paul Krugman, 2015.

الشكل (12) معدلات النمو الحقيقي عند مستويات الدخل العالمية

Real income growth at various percentiles of global income distribution, 1988-2008 (in 2005 PPPs)



الفصل الثامن

تطور معدل النمو الاقتصادي ونمط توزيع الدخل

1-8 عدم استدامة النمو الاقتصادي

شهدت الموجة الأولى للتنمية، التي بدأت في أواخر الخمسينات حتى منتصف السبعينات نتائج التحولات الجوهرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاسات إعادة توزيع الأصول: الأرض ورؤوس الأموال. وكما أظهرت المؤشرات في الأقسام السابقة من هذه الدراسة، فقد ارتبط الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع ملكية الأراضي ونظام الزراعة المصرية، وتغير طبيعة العلاقة بين الفلاحين والمزارعين وبين الأرض، بحدوث طفرة في معدلات نمو الناتج الزراعي، ونمط توزيع الدخل في الريف المصرى سرعان ما تلاشي تأثيرها. كانت إعادة توزيع الأرض في صالح الفئات الفقيرة والطبقة المتوسطة الزراعية. كما جرت في الستينات عملية واسعة لنقل الأصول (رؤوس الأموال في القطاعات غير الزراعية : الشركات والبنوك) من خلال التصير والتأميم من الملكية الخاصة الى الحكومة في ظل شعارات اشتراكية. وفي غضون هذه الفترة، ارتفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة غير مسبوقه في تاريخ الاقتصاد المصرى. وعلى الرغم من ذلك تعكس مؤشرات التوزيع التحسن في النصف الثاني – وربما العقد التالي – لردوة الفترة الاشتراكية (النصف الأول من الستينات) ولعل الفرق في إعادة توزيع الأصول بين ملكية الأراضي، وبين رأس المال والأصول غير الزراعية، يكمن في نقل الملكية مباشرة في الحالة الأولى – من فئة إجتماعية إلي فئات أخرى؛ بينما في الحالة الثانية انتقلت الأصول إلي الحكومة وأجهزتها ومؤسساتها العامة. ولم تكن النتيجة مُرضية من زاوية تحسن نمط توزيع الدخل بالمقارنة بسياسات اقتصادية استهدفت ذلك، حتى مع استمرار هذا التقسيم بين القطاعين (الخاص والعام) في النشاط الاقتصادي.

تغيرت توجهات السياسة الاقتصادية جوهرياً منذ النصف الثاني من السبعينات، نحو تحرير الاقتصاد؛ وخصخصة شركات الأعمال العامة منذ أوائل التسعينات. لم تتجح هذه التحولات العميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق وضمان اضطراد معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي؛ مما لا يمكن معه الحكم على اتجاه عام في دراسة تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل، وكذلك العلاقة بين تحسن (سوء) توزيع الدخل، وانخفاض (ارتفاع) نسبة الفقر، ومع ذلك فقد تصل بنا متابعة التقلبات في مستوى الأداء الاقتصادي إلي تحديد؛ وربما تأكيد؛ طبيعة واتجاه التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات الرئيسية الثلاثة.

إذا كنا سنعتمد في تفسيرنا لتغير هيكل توزيع الدخل من فترة لأخرى على تأثير مستوى الأداء الاقتصادي معبراً عنه بمعدل النمو الاقتصادي (أى الزيادة في الناتج المحلي) يصبح من الضروري أن نتعرف علي التغير السنوى والاتجاه العام لتطور معدل النمو الاقتصادي. وعند الرجوع إلى مصادر هذا المؤشر علي أن كافة التقارير والدراسات الرصينة تبدأ بتقييم وتمحيص مدى وضوح المنهجية، ومصداقية المصدر الذي تستمد منه بيانات الحسابات القومية وتقديرات الناتج المحلي (الدخل القومى) وعناصره. وأيا كانت الملاحظات والتحفظات التي تتضمنها الدراسات، ينتهي معظمها إلي أن بعض النقائص أو التباين في البيانات لا تنال من مصداقيتها. يؤكد Bent Hensen,1991 صراحة :

I believe that orders of magnitude and growth rates based on these estimates may be trusted ..

وكذلك ينقل عن دراسة أخرى (1968-votikitis) : Official national accounting estimatesare also reliable بل ويذهب هانسن إلى حد القول بأنه حتى وإن كانت هناك بعض أوجه القصور سواء في المنهجية المتبعة

في إعداد الحسابات القومية التي تَتَّبِع في مصر نظام الأمم المتحدة لهذه الحسابات، أو في البيانات، فإنه من المستبعد تماماً أن تكون الإحصاءات المتعلقة بمستوى ومعدل تغير قيم الناتج المحلي الإجمالي قد تم " طبخها " :

Deliberate " cooking" of statistics can be ruled out.

وكذلك يتوصل أحد الكتب الحديثة نسبياً Ikrum, 2006 عن الاقتصاد المصري إلى نتيجة مشابهاة، مؤداها أن بيانات الحسابات القومية، التي قد تنطوى على بعض التحيز أو الفجوات، تُعد بصفة عامة – كافية للحكم علي الاتجاه العام لهذه المؤشرات الإجمالية : " While the national accounts data may show biases and leave gaps, overall they are adequate to judge trends and broad aggregates".

يكشف هذا الاتجاه العام أن الاقتصاد المصري قد حقق خلال الفترة 1965-2000 معدل نمو اقتصادي بلغ في المتوسط 5.2% سنوياً. ولما كانت الزيادة السكانية بلغت متوسط 2.4% سنوياً خلال نفس الفترة، فإن متوسط دخل الفرد يكون قد ارتفع بمعدل 2.7% سنوياً. وبهذا يكون متوسط الدخل الحقيقي للفرد قد تضاعف خلال 35 سنة بمقدار 2.6 مرة. هل ارتبطت هذه الزيادة التراكمية بارتفاع وتحسن مستوى المعيشة للمصريين، وهل كانت كافية لضمان تحقيق ذلك؟ الواقع أن النمو الاقتصادي لم يتم باضطراد ولم تتواصل معدلاته من فترة لأخرى، كما أن مصادره من ناحية، وانعكاسه على التشغيل والإنتاجية من ناحية أخرى قد حددت نمط توزيع الدخل (عائد النمو) بين عوامل الانتاج، وبين الفئات الاجتماعية، ونسبة الفقر. لتمييز فترات النمو المتصاعد عن فترات تباطؤ (إنخفاض) معدلات النمو، قام Ikrum بتقسيم الفترة 1965-2000 إلى فترات زمنية خمسية (Khalid Ikrum,2006). ويمكن إعادة تقسيمها حسب مستوى النمو على النحو المبين في الجدول التالي:

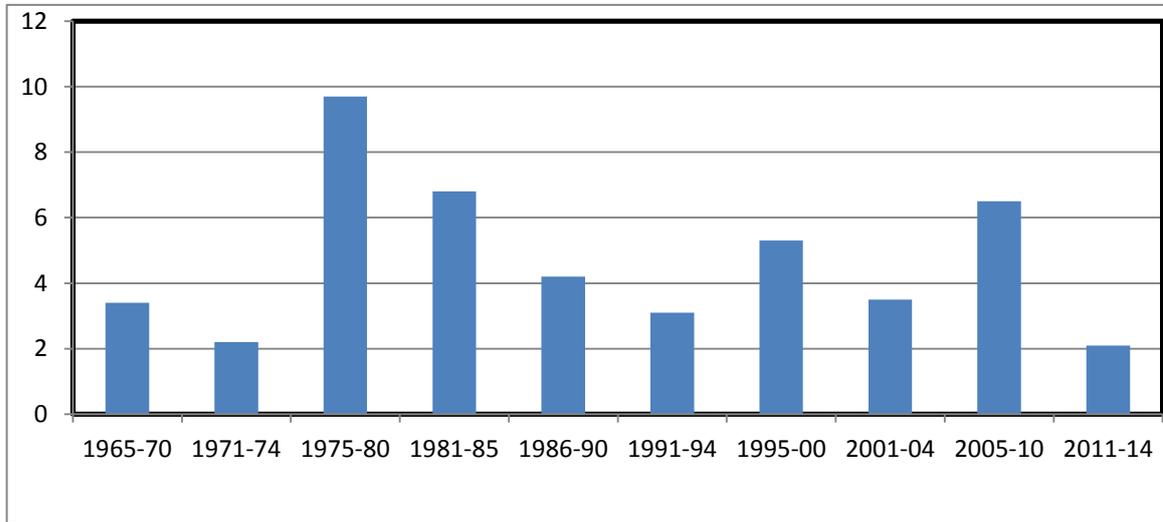
الفترة	مستوى النمو
1970-65	نمو منخفض ، بلغ 3.4% سنوياً
1974-71	نمو منخفض جداً بلغ 2.2% سنوياً
1980-75	نمو مرتفع جداً بلغ في المتوسط 9.7% سنوياً
1985-81	نمو مرتفع بلغ 6.8% سنوياً
1990-86	نمو متواضع بلغ 4.2% سنوياً
1994 -91	نمو منخفض بلغ 3.1% سنوياً
2000-95	نمو مرتفع بلغ 5.3% سنوياً
2005-01	نمو منخفض بلغ 3.5% سنوياً
2010-06	نمو مرتفع بلغ 6.5% سنوياً
2014-11	نمو منخفض جداً بلغ 2.1% سنوياً

وكما هو واضح من التقسيم الزمني لهذه الفترة الطويلة نسبياً (الشكل 13) كان الاقتصاد المصري يشهد معدلات نمو متواضعة، يعقب ذلك فترة من النمو الاقتصادي الجيد، لا تدوم طويلاً، ومن ثم يتبعها العودة إلى تباطؤ الأداء الاقتصادي وتراجع حظى زيادة الناتج (الدخل) المحلي الإجمالي، وكما رصد هانسن وميد تحقق نمو جيد ومرتفع (حوالى 5% سنوياً) ابتداءً من 1958 بلغ ذروته في 1965، ثم انخفض معدل النمو الاقتصادي بوضوح حتى 1974، وارتفع معدل نمو الناتج والدخل القومي إلى مستوى جيد جداً منذ 1975 (رغم بعض التقلبات السنوية) تعود هذه الطفرة في معدلات النمو الاقتصادي إلى عدد كبير من العوامل، لعل في مقدمتها استعادة آبار البترول في سيناء والبحر الأحمر، وعودة الملاحة في قناة

السويس (مع ارتفاع أسعار البترول) وتدفق تحويلات المصريين العاملين في الخارج، والزيادة في المساعدات الاقتصادية الخارجية، فضلاً عن ارتفاع حجم الاستثمارات والتجارة العالمية، وانعكس ذلك كله في تزايد الاستثمارات المحلية (والناتج المحلي الإجمالي) بنسبة وصلت إلى 14% سنوياً حتى عام 1986، ولكن اعتمدت زيادة الاستثمار، بعد 1982 علي الاقتراض الخارجي أيضاً.

شهد النصف الثاني من الثمانينات وسنوات النصف الأول من التسعينات التراجع المتوالى في معدلات النمو (4.2% في الفترة 1990-86 ثم 3.1% في الفترة 1994-91) لتتخفص إلى متوسط سنوى بلغ 3.6%. لقد أدى إلى هذا التراجع في الأداء الاقتصادي انخفاض أسعار البترول وتفجر مشكلة المديونية الخارجية؛ ووقوع الاقتصاد في دائرة الاختلالات المالية والنقدية، وفي مواجهة هذه الأحوال بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج للتوازن والإصلاح الاقتصادي الهيكلى، وبعد فترة النمو البطيء بدأ الاقتصاد في تحقيق النمو بمعدلات جيدة، لم تستمر أيضاً لفترة ممتدة، واضطرت عودة الاختلالات في الموازنة العامة وميزان المعاملات الخارجية الحكومة للدخول إلى موجة الإصلاح الثانية (وعلى رأسها تخفيض قيمة الجنيه المصرى). عادت نتيجة لذلك حركة الاقتصاد إلى التباطؤ في السنوات الأولى من القرن الجديد؛ ثم بدأ الاقتصاد في استعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الفترة 2004-2008. غير أن هذا الانطلاق فقد زخمه الذي وصله مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى أكثر من 7% ، نتيجة لانفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في 2008. وبعد أن كان الاقتصاد قد عاد تدريجياً إلى وتيرة النمو المتصاعد تعرضت البلاد (الاقتصاد والمجتمع) لحالة من الاضطراب، تدهورت معها كافة المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الشكل (13) تفاوت معدلات النمو الاقتصادي في الفترات المختلفة



المصدر: وزارة التخطيط، تقارير مختلفة

مع غض النظر عن عدم قدرة الاقتصاد المصرى على مواصلة تحقيق معدل نمو مرتفع، والخضوع لدورات متتابعة من النمو السريع، ثم تباطؤ النشاط، ففترة من الانتعاش، .. وهكذا، فقد كانت العوامل التي أدت إلى ارتفاع النمو وانخفاضه، والانعكاسات التي رتبها هذا الارتفاع والانخفاض، هي المسئولة بصفة أساسية عن تحديد علاقة النمو الاقتصادي مع توزيع الدخل وتقليل الفقر. صحيح أنه يمكن قياس وتحديد مستوى قوة علاقة الارتباط بين متوسط معدل النمو الاقتصادي ككل وبين المؤشرات الإجمالية لتفاوت توزيع الدخل أو نسبة الفقر، ولكن يقف وراء هذه العلاقة العمومية طبيعة ومحددات النمو

الاقتصادى، مثل قطاعات النشاط الاقتصادى (زراعة ، صناعة ، تشييد ، سياحة ، وغيرها)، دور التراكم الرأسمالى (الاستثمار العيني) في زيادة إنتاج أى من القطاعات (والاقتصاد ككل)، ارتباط زيادة الانتاج والنتائج في كل قطاع بالطلب علي العمالة ومستوى التشغيل ، مصادر تمويل هذا الاستثمار (مدخرات محلية وخارجية ، خاصة وعمامة).

8-2 النمو والتشغيل:

في اقتصاد دولة نامية يعد التشغيل والعمل هو السبيل الأساسي للحصول على دخل وزيادته. وفي الاقتصادات المختلفة - سواء المتقدمة او النامية - لا ترتفع زيادة الناتج (والدخل) بالضرورة بزيادة العمالة وارتفاع أجور المشتغلين. ومن هنا تتور أهمية العناية بدفع عجلة النمو الاقتصادي في اتجاه زيادة التشغيل المنتج لقوة العمل باعتباره القناة الرئيسية لتحسين توزيع الدخل وتقليل الفقر. كثيرة هي الدراسات والتقارير التي تناولت قضية العمالة ومشكلة البطالة في مصر. وتعددت الطروحات التي تناولت جوانب هذه المسألة عبر فترة تزيد عن نصف قرن علي النحو الذي أشرنا اليه من قبل (عند مناقشة فرضية أرثولويس عن فائض العمالة). وفي العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة يظهر التقسيم الزمني الذي أجراه سمير رضوان، علي قدر ملموس من الدقة والتقييم المفيد. لقد وصف (Hansen and Radwan, 1982) هذه العلاقة علي النحو التالي :

- 1- فترة الستينات : استيعاب فائض العمالة .
- 2- الفترة 75- 1985 : النمو غير المولد لفرص عمل واسعة
- 3- الفترة 85- 1995 : (وربما استمرت حتى نهاية القرن): النمو البطيء وارتفاع نسبة البطالة
- 4- العقد الأول من القرن الواحد والعشرين : نمو جيد وتراجع في البطالة.

سبق أن أشرنا إلى أن فترة الستينات قد شهدت معدل نمو يتراوح حول 5-6% سنوياً، وقد اصطحب هذا النمو ارتفاع في الطلب على العمل الذي أدى اليه برنامج الحكومة لتشغيل الخريجين، واقترب الاقتصاد - في تلك المرحلة - من حالة التشغيل الكامل، دون حدوث التضخم المدفوع بزيادة التكلفة (الأجور) وفقاً لرضوان حدث انتقال للعمالة من الزراعة إلي قطاع التشييد في الريف والحضر وهو مآدى في نفس الوقت إلى هجرة داخلية من الريف إلى الحضر، أدت إلي تعويض النقص في فرص العمل الزراعية خلال الفترة (60-1976).

في عقد النمو الكبير (1975-1985) الذي زاد فيه الدخل القومي بمعدل سنوى 8% في المتوسط اختلفت العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بدرجة كبيرة، ولم تكن التغيرات الهيكلية التي حدثت في صالح العمالة. لقد تركزت زيادة الناتج في القطاعات المحلية non-tradable وخاصة التشييد والخدمات المالية الناشئة، وهي بطبيعتها لا تولد فرص عمل كثيرة. وربما يرجع عجز النمو الاقتصادي المرتفع عن توليد زيادة مماثلة في الطلب علي العمل إلى إعتبارين مرتبطين () فمن ناحية آلت نسبة كبيرة من الزيادة في الموارد إلي الحكومة، مما انعكس في زيادة إنفاقها (الجارى والاستثمارى) دون الحرص علي مراعاة " عنصر العمل " وفرص التشغيل التي يوفرها هذا الإنفاق، فضلاً عن أن الزيادة في تدفق الموارد الخارجية والمحلية أدى إلي ارتفاع ملحوظ في الأسعار، ومن ثم الضغط على سعر الجنيه، وأصبح الاعتماد على الواردات من المعدات والآلات أرخص من تشغيل أيدي عاملة، وبرزت ظاهرة ارتفاع الكثافة الرأسمالية للمشروعات الاستثمارية العامة والخاصة علي حد سواء. وعلى الرغم من ارتفاع الأجور - نتيجة لهجرة العمالة إلي بلدان الخليج - فقد انعكست زيادة الكثافة الرأسمالية في تغير معامل رأس المال / العمل بنسبة 10% سنوياً خلال عقد السبعينات. وربما يكون النقص في العمالة الماهرة لمواكبة الميكنة وخاصة في قطاع الصناعة مسؤولاً عن عدم عودة التوازن (حسب نموذج سولو كما أشرنا في الجزء الأول من هذا البحث)، وهو ما يكون قد انطوى علي زيادة التفاوت بين مستويات دخل عوامل الانتاج، وكذلك بين مستويات أجور المشتغلين.

أما الاعتبار الثاني فيتعلق بسياسة التشغيل الحكومية، فمع زيادة إيرادات الموازنة العامة توسعت الحكومة في التوظيف وزاد عدد المشتغلين في قطاع الخدمات الحكومية (الجهاز الإدارى والهيئات الخدمية العامة، والإدارة المحلية) مع استبعاد العاملين في الشركات العامة - بمعدل يفوق الزيادة في أى قطاع آخر، وبلغت نسبة المشتغلين في الحكومة حوالى خمس إجمالي عدد المشتغلين في الاقتصاد ككل في سنة 1986. ولكن الأخطر من هذا كان تأثير سياسة الأجور والمرتبات الحكومية على مستوى ومعدلات الأجور في الاقتصاد القومى برمته. لقد أصبح الأجر والمزايا التي يحصل عليها خريجو منظومة التعليم من العمل في القطاع الحكومى بمثابة الحد الأدنى الذي يقبل به أى باحث عن عمل في القطاع الخاص (ولا شك أن هذا الاعتبار قد أدى إلى جمود سوق العمل والأجور) وارتفاع تكلفة العمل، لتصب من جديد في نطاق الاعتبار الأول). ضاع هذا الزخم مع تراجع إيرادات الدولة والاقتصاد مع انخفاض أسعار البترول وما ترتب عليه من آثار متداخلة، وبدأت البطالة في الزيادة.

عاد الاقتصاد المصرى إلى وتيرة أبطأ في النمو منذ منتصف الثمانينات، واستمر انخفاض معدل النمو الاقتصادي حتى السنوات الأولى من القرن الواحد وعشرين. وعلى الرغم من استعادة قطاع الصناعة التحويلية تحقيق معدلات نمو معقولة، إلا أنه سرعان ما فقد قدرته التنافسية وعانى من تراجع الصادرات وارتفاع التكلفة، وارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 10% (سواء حسب بيانات بحث العمالة بالعينة في 1993 أو تعداد السكان في 1986). وإلى جانب ظهور حالة البطالة الجزئية *underemployment* في المناطق الريفية، وخاصة في الزراعة، والتشييد (نتيجة عودة أعداد كبيرة من المصريين العاملين بالخارج) وتباطؤ النشاط في القطاعات الريفية غير الزراعية، أصبح القطاع غير النظامي *informal* الذي يستوعب حوالى 20% من العمالة عاجزاً عن الاستمرار في استيعاب الزيادة في قوة العمل. وجدير بالملاحظة أن الضغوط التضخمية التي تراكمت خلال الفترة السابقة قد تآكلت معها الزيادة في الأجور الحقيقية التي حدثت في فترة الرواج، وقد تدهورت أحوال المعيشة وارتفعت نسبة الفقر (كما سنرى فيما بعد). لقد تعرض الاقتصاد المصرى إلى لطمتين شديديتين خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي: الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في شرق آسيا، ثم الكارثة الإرهابية في الأقصر (يوليو ونوفمبر 1997). وفي هذه الفترة حالت أيضاً مشكلة السيولة دون عودة سريعة (أو قوية) للنشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

رغم بداية القرن الجديد والاقتصاد المصرى لازال يحقق معدلات ضعيفة للنمو الاقتصادي، فقد أمكنه - بعد إعداد والبدء في تنفيذ الجيل الثاني للإصلاح المالي - من العودة إلى الارتفاع بمعدلات النمو، وزيادة فرص التشغيل، والتمهيد لمرحلة الانطلاق في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وإلى جانب التحسن التدريجي في مؤشرات التوزيع والفقر، وتراجع نسبة البطالة، فقد ظهرت حالة نقص العرض من العمالة الماهرة عن احتياج التوسعات في الاستمرار أو المشاريع الجديدة. ربما نستطيع الوصول من هذا الاستعراض التاريخي إلى بعض ملامح العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة، ولكن *Ikram* يخلص من مراجعته للكتابات التي قامت بتحليل أعمق لطبيعة هذه العلاقة، إلى أن محتوى وتكوين نمو الناتج أكثر أهمية من معدل النمو، وأنه على الرغم من استمرار حالة التباين (عدم التوافق) في المهارات بين عرض والطلب على العمل، فهو ليس المسئول عن البطالة في الاقتصاد المصرى، ولا هي كذلك مشكلة عدم مرونة (جمود) الأجور. فقد انخفضت الأجور الحقيقية - سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص - بعد فترة الانتعاش الاقتصادي في أوائل الثمانينات - وأشار *Ikram* إلى عدد من الدراسات التي خلصت إلى أن السبب الرئيسي للبطالة في مصر يكمن في نقص الطلب على العمل (عدم كفاية) نتيجة لاتسام النمو الاقتصادي بارتفاع الكثافة الرأسمالية (خلال فترة النمو المرتفع). وتشير إلى هذه السمة كثير من التقديرات " لمرونة العمل بالنسبة للإنتاج " وخاصة في الصناعة المصرية ؛ التي انخفضت فيها هذه المرونة من 43% في 1975 إلى 0.28 في 1992. كما قدر رضوان أن مرونة العمل بالنسبة للإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل كانت حوالى 0.61 وبلغت

0.74 في قطاع الصناعة التحويلية، خلال السنوات 1983-1995. وفي دراسة للبنك الدولي قدرت المرونة بحوالى 0.47 على مستوى الاقتصاد ككل على امتداد الفترة 60-1990، ارتفعت إلى 0.64 خلال عقد التسعينات. وتقل تقديرات وزارة التخطيط عن ذلك (50%) في النصف الثاني من التسعينات، ويصل التباين في تقديرات مرونة العمل / الإنتاج إلى حد انخفاضها في الصناعة التحويلية إلى 12% خلال سنوات النصف الأول من التسعينات. إن مؤدى مثل هذا التقدير أن زيادة الإنتاج بما قيمته حوالى مليون جنيهه يخلق فقط ثمان فرص عمل. وإذا كانت مرونة العمل للإنتاج قد ارتفعت مع استمرار ارتفاع الكثافة الرأسمالية، فرما أصبح ارتفاع معدل النمو الاقتصادى لا يقود إلى التوسع في فرص العمل المطلوبة؛ بما ينطوى عليه ذلك من انعاسكات، ليس فحسب على نسبة البطالة، ولكن أيضا أجور المشتغلين وتوزيع الدخل بين عوامل الإنتاج وبين الفئات الاجتماعية (راجع Ikram, 2005)

3-8 النمو الاقتصادي - معدل الاستثمار ومصادر تمويله

لعله من نافلة القول في اقتصاديات التنمية أن العنصر الرئيسي المحدد لنمو الناتج المحلى الإجمالى في مصر - كغيرها في البلدان النامية - هو التراكم الرأسمالى. وكما هو معروف يتم تمويل هذا التراكم (الاستثمار العيني) من خلال المدخرات المحلية أو المصادر الأجنبية. وتؤثر السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية وسياسة الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية) في تدفق الموارد من خلال المصدرين علي حد سواء. وقد رأينا في الجزء الأول من هذه الدراسة أن من يقبلون بتفاوت توزيع الدخل يستمدون قناعتهم من ارتفاع الميل للادخار عند الأغنياء، ومن ثم توظيف المدخرات في إحداث التراكم الرأسمالى والنمو الاقتصادى. وبغض النظر عن القبول أو النفي لهذا الاقتناع فإن السياسات الحكومية التي تؤثر في قرارات من يدخر ومن يقوم بالاستثمار تلعب في النهاية دوراً هاماً في تحديد معدل النمو الاقتصادى وتوزيع عوائده علي المشاركين في النشاط الاقتصادى.

جدول (14) مكونات ومصادر النمو

الفترة	معدلات النمو السنوى %			كنسبة من الناتج المحلى		نسبة المساهمة في النمو	
	الناتج المحلى	الطلب المحلى	الطلب الخارجى	الطلب المحلى	الطلب الخارجى	الطلب المحلى	الطلب الخارجى
1970-65	3.3	4.6	0.2	0.72	0.28	99.3	0.70
1975-70	3.5	3.0	4.8	0.74	0.26	62.3	37.7
1980-75	9.8	9.9	9.6	0.71	0.29	74.7	25.3
1985-80	6.7	8.5	1.5	0.77	0.23	90.0	10.0
1990-85	4.2	3.0	8.2	0.76	0.24	54.2	45.8
1995-90	3.4	2.7	5.2	0.72	0.28	61.2	38.8
2000-95	5.7	6.3	4.3	0.74	0.26	78.8	21.2
2005-00							
2010-05							

المصدر: مأخوذ من، Ikram, 2005، وتقارير وزارة التخطيط

ويقودنا فحص مؤشرات معدلات الاستثمار على ضوء معدلات النمو الاقتصادي في الفترات الزمنية المتتابة إلى عدد من الملاحظات الجوهرية. أولاً: أن التقلبات الظاهرة في معدلات الاستثمار (نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي) ارتبطت بتغيرات معدل النمو الاقتصادي من فترة لأخرى. والواقع أن التغيرات الحادة أحيانا في معدل الاستثمار تعود إلى مدى توفر المدخرات المحلية وحجم الموارد الأجنبية التي تتدفق على الاقتصاد المصري. لاشك أن هذه التغيرات تأثرت بالسياسة العامة للدولة (الاشتراكية في مقابل الانفتاح أو اقتصاد السوق) والأوضاع السياسية الإقليمية والدولية (القدرة على الحصول على مساعدات ومعونات أم قروض واستثمارات خارجية). يبين الجدول (14) أن الطلب المحلي (الاستثمار والانفاق الاستهلاكي) كانت له الغلبة في المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، فخلال نصف قرن استوعب الطلب المحلي حوالى ثلاثة أرباع الناتج الكلى، وأسهم في زيادة الناتج بنفس النسبة تقريبا. وفي بعض الفترات زاد الطلب الخارجي بمعدلات أسرع من الطلب المحلي. ثانياً: تفاوتت معدلات الاستثمار من مستوى متوسط (17-20%) في بعض الفترات إلى مستوى مرتفع نسبياً (35%) في منتصف السبعينات وأواخر الثمانينات. ورغم أن المدخرات المحلية (بلغت 20% من الناتج المحلي) كانت تمثل النسبة الغالبة في تمويل الاستثمارات المحلية، فإن الفجوة بينهما تم تغطيتها بواسطة الموارد الخارجية (كما يظهر من الشكل (3) كان معدل الاستثمار أعلي دائما من معدل الادخار المحلي).

الشكل (14) معدلات الادخار والاستثمار 1965-2000

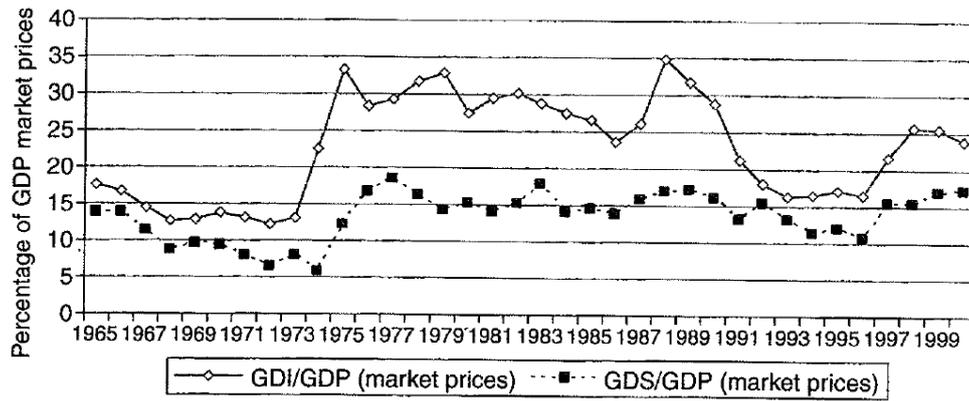


Figure 4.4 Investment and savings, 1965–2000 (percent of GDP) (source: World Bank LDB).

والواقع أنه بينما قد يظهر أن معدل الادخار المحلي منخفض نسبياً، فهو لا يعكس القدرة الادخارية الفعلية للقطاع الخاص المصري (القطاع العائلي، قطاع الأعمال الخاص). لقد تذبذب معدل الادخار الخاص خلال أربعة عقود من 10% إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وتأثر الاستهلاك الخاص (ومن ثم الادخار) بموقف المدخرات الحكومية (إن وجدت) أو العجز في الموازنة العامة، أى أن هناك علاقة ارتباط عكسي قوية بين الادخار الخاص وادخار الحكومة (مصنوفة الادخار والاستثمار). وأشارت دراسة للبنك الدولي إلى أن الادخار الخاص انخفض بحوالى 63 قرش مقابل زيادة ادخار الحكومة بجنه واحد. في هذه الحالة تشور قاعدة "المزاومة" من الحكومة للقطاع الخاص (Ikram, 2006). ولما كان قد وجد أن الإصلاح المالي Financial Reform الذي ينطوي على زيادة معدل الفائدة الحقيقية لن يكون ذا تأثير فعلي على الادخار الخاص فإن السياسة المالية (الانفاق والايادات في الموازنة) تبدو أكثر تأثيراً على الأداء الاقتصادي، خاصة أن الاستثمارات الحكومية كانت تمثل في بعض الفترات النسبة الأكبر في الاستثمارات الكلية - ومن ثم تعود الحلقة التي تربط بين الاستثمارات الحكومية وسياسة العمالة والأجور للكثافة الرأسمالية للمشروعات والتوزيع (الوظيفي والشخص) للدخل.

8-4 تغيير توزيع الدخل :

استعرضنا في القسم السابق التغييرات في مستوى النمو الاقتصادي في فترات زمنية متعاقبة. وحتى ننتقل إلى فحص وتبين شكل العلاقة التي يمكن أن تكون قد حددت طبيعة العلاقة التي ربطت بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، على ضوء ملاحظتنا من النتائج التي تضمنتها الدراسات التطبيقية في الجزء الأول من هذا البحث، يصبح من الملائم أن نتبع التغييرات في نمط وهيكل توزيع الدخل على النحو الذي تعكسه المؤشرات المستخدمة في قياس هذا التوزيع.

وللتمهيد لهذه الخطوة نتذكر أن أهم ملامح وخصائص عملية النمو الاقتصادي تمثلت في ظاهرتين. الأولى: أن الاقتصاد المصري لم يتمكن من المحافظة على تحقيق معدل نمو جيد (مرتفع) لفترة طويلة ممتدة. لم تدم أي فترة نمو جيد أكثر من 3-5 سنوات، يتجه بعدها منحني النمو إلى الهبوط. وباعتبار أن توزيع الدخل - بصفة عامة - يتسم بالاستقرار النسبي خلال المدى المتوسط - على الأقل - فرمما يكون من الصعب اقتران التغير في درجة اللامساواة، أو التباين، في توزيع الدخل، بالنمو الاقتصادي وحده، أو اعتباره نتيجة لهذا النمو (أو غيابها). الثانية: أن النمو الاقتصادي - وتوزيع الدخل - لم يكن مرهوناً بما اقتضته أسس علم الاقتصاد واقتصاديات التنمية، أو بما تبنته شعارات النظم الاقتصادية من أهداف تتعلق "بالنمو مع العدالة". لقد ناقشنا الافتراض بأن الاقتصاد المصري كان يمكن أن ينطلق إلى طريق التصنيع والنمو السريع، من خلال استغلال "فائض العمالة" (أي عرض العمل غير المحدود)، وانتقال السكان من الريف إلى الحضر (زيادة نسبته التحضر)، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من اتجاه توزيع الدخل إلى درجة أكبر من اللامساواة. لم يتأكد لنا انطباق شروط نموذج آرثر لويس على الحالة المصرية. ولم تكن تجربة النمو الاقتصادي (الجيد) التي بدأت أواخر الخمسينات محققة لثورة صناعية عميقة وولامستدامة. وبالمثل عندما رُفِعَت شعارات اشتراكية خلال الستينات، ارتفعت معدلات النمو نسبياً، ولم يتغير مع ذلك هيكل توزيع الدخل - خاصة في الحضر - على عكس ما حدث منذ منتصف السبعينات، بعد تبني التحرير الاقتصادي (الانفتاح)، حينما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي وتحسن توزيع الدخل. ولعله قد لاحظنا أن المرحليتين قد شهدتا محافظة " الطبقة المتوسطة " بشقيها الريفي والحضري - على مكاسبها. وكان ذلك - بصفة أساسية - على حساب " الأغنياء ". هل استمر توزيع الدخل على نفس منواله خلال العقود التي تواصل فيها تطبيق برامج " الإصلاح الاقتصادي " أوائل التسعينات، وما تأتت السياسات الحكومية على الأداء الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل، والعلاقة بين المتغيرين؟

8-4-1 إسقرار نسبي في مستوى تفاوت الدخل:

تعددت منذ السبعينات الدراسات التي تضمنت قياساً أو استخداماً لمؤشرات تفاوت توزيع الدخل، وكان " معامل جيني " والأنصبة النسبية في الدخل أكثرها تداولاً. ولأن هذه الدراسات تغطي فترات زمنية مختلفة، وتباينت فيما بينها تقديرات مؤشرات توزيع الدخل عن الفترة الواحدة، فقد كان صعباً الوصول إلى سلسلة زمنية متسقة لهذه المؤشرات. وباعتبار أن الاختلاف ليس كبيراً بين تقديرات مؤشرات التفاوت، فإننا نبغى استكشاف الاتجاه العام للتغيرات في مستوى اللامساواة في توزيع الدخل، بالإضافة إلى نقاط التغير البارزة على هذا الاتجاه العام. وتشمل دراسة حديثة سجلاً للتقديرات في الدراسات المختلفة، لكل من معامل جيني، ونصيب الشرائح العشرينية (والعشرية) من الدخل (الانفاق الاستهلاكي الخاص).

أشرنا - في حينه - إلى معامل جيني للتفاوت، عن الفترات التي شهدت تحولات جوهرية في الأداء الاقتصادي وانعكاساته، مثل التغير في توزيع الأصول (الأرضي) في الخمسينات والستينات، محاولة التصنيع وزيادة الملكية العامة ودور الحكومة حتى منتصف السبعينات. وقد اتضح لنا - من الدراسات الموثقة Paolo Verme and others, 2014 أن توزيع الدخل قد تحسن (مُعَبَّراً عنه بانخفاض متواصل في قيمة معامل جيني من 0.42 إلى 0.38) في الفترة من 1959/58 حتى 1975/74، ثم شهد تقلبات محدودة في الفترة التالية. وتغيبت تقديرات معامل جيني للتفاوت على المستوى القومي عن

عقد الثمانينات. على ضوء الاهتمام المتزايد بمشكلة الفقر - على النحو الذى سنعرضه فيما بعد - ومسألة توزيع الدخل خلال العقدین الأخيرین تم تطوير مسح الدخل والانفاق التي يجريها دورياً الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، ومنهجية تبويب وقياس المؤشرات التي اعتمد عليها نخبة الباحثين والمختصين في إجراء دراساتهم المعنية بهذه القضايا. ونستخلص من التقارير التي أعدها فريق عمل من وزارة التخطيط، والجهاز المركزى للإحصاء، والبنك الدولي، وخبراء من الجامعات المصرية أن عقد التسعينات ربما يكون قد شهد تحسناً ظاهراً في توزيع الدخل، خلال نصفه الأول: ثم تراجعاً ملحوظاً في النصف الثاني منه (انخفاض معامل جيني وفقاً لدراسة Khair-ELdin and Ellaithy, من 0.45 إلى 0.35 فيما بين 1991/90 و1996/95 ثم عاد إلى الارتفاع في 2000/99 إلى 0.36). وبينما تشير تقديرات الليثي إلى نفس الاتجاه العام، تظهر قيم المعامل أقل منها في الدراسة المشتركة مع خير الدين (انخفاض المعامل من 0.37 إلى 0.32 ثم ارتفع إلى 0.34 في السنوات المشار إليها على التوالي). ولعل ما يلفت النظر هو تواضع معدلات النمو الاقتصادى خلال النصف الأول من التسعينات، الذى شهد بدء تطبيق سياسة الإصلاح والتعديل الهيكلى، بينما كان النمو الاقتصادى في سنوات النصف الثاني يبدو جيداً (أعلى من مستواه في 1991/90 - 1996/95) وعند محاولة تفسير هذا التعارض في العلاقة المنطقية المفترضة بين المتغيرين (النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل) ربما تبين لنا المغالطة في قياس المؤشرات المعبرة عن المتغيرين، إذ تشير معدلات النمو الاقتصادى إلى متوسط الزيادات السنوية في قيمة الناتج المحلى الإجمالى، بينما نستخدم بيانات الإنفاق الاستهلاكى الخاص (العائلى حسب جداول الحسابات القومية). وستناول - فيما بعد - إنعكاسات هذا الاختلاف على محاولة تفسير وقياس أثر النمو الاقتصادى على توزيع الدخل. (أنظر الهامش المطوّل 2- في نهاية الدراسة- حول دلالة تغير نسبة الإنفاق الاستهلاكى الخاص إلى الناتج الإجمالى)

كان العقد الأول من الألفية الجديدة مختلفاً. وقد اتفقت الدراسات، وفقاً لثمانائل قيم معامل جيني، على اتجاه مستمر لزيادة درجة المساواة (إنخفاض مستوى اللامساواة) كما يعكسه انخفاض المعامل من فترة لأخرى. وتتطابق نفس الحالة مع الوضع في المناطق الحضرية (الحضر) بينما ارتفعت درجة اللامساواة قليلاً في الريف مع نهاية العقد الأول في الألفية. مع مراعاة الأخذ في الحسبان أن توزيع الدخل (الانفاق الاستهلاكى) أقل تفاوتاً في الريف عنه في الحضر. ربما كانت صورة توزيع الإنفاق الاستهلاكى الكلى على الشرائح من السكان حسب حصة كل شريحة، أفضل تعبيراً عن التوازن (الاختلال) في التوزيع، إذ أنها تستند إلى توزيع جملة ما ينفقه المستهلكون على الفئات الاجتماعية، ومن ثم إمكانية المقارنة بين تغيرات الإنفاق الاستهلاكى الكلى (في إطار علاقته مع تغير معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى)، وتغيرات الأنصبة النسبية لكل فئة في الفترات الزمنية المختلفة. ويبقى الاختلاف قائماً بين تقديرات الدراسات المختلفة. ولكن سيتم التركيز - مرة أخرى - على الاتجاهات العامة للتغير في الأنصبة النسبية للفئات (الاجتماعية). وتتفق الدراسات على أن الفترة التنموية الأولى (1959/58 - 1965/64) شهدت تحسناً بسيطاً في نصيب الفئة الأدنى في الريف (40% من السكان) على حساب الانخفاض المحدود في نصيب أغنى 10% منهم. وارتفعت كذلك حصة هذه الفئة (40% من السكان) في النصف الأول ثم النصف الثاني من التسعينات، أيضاً على حساب أغنى فئة. (إستمرت زيادة نصيب 40% الأدنى إنفاقاً من السكان خلال سنوات العقد الأول من القرن واحد وعشرين (ارتفع كذلك نصيب أدنى خمس من السكان، وهى فئة الفقراء تقريباً) وواصل نصيب هذه الفئة ارتفاعه في السنوات الأخيرة كذلك، على الرغم من تراجع طفيف ترافق مع الأزمة المالية العالمية في 2009/8، وانفجار أحداث 2011). في المناطق الحضرية بقيت درجة " اللامساواة " في الإنفاق الاستهلاكى العائلى على حالها خلال فترة التنمية الأولى، ثم شهدت تحسناً نسبياً في العقد التالى، ولم تتغير حتى التسعينات، تبعها بعض التراجع خلال نصف العقد الأول من القرن الجديد، ثم تحسنت قليلاً في سنوات نهاية العقد. ليس من الصعب أن نقرن التغيرات في الأنصبة

النسبية للفئات الاجتماعية في جملة الانفاق الاستهلاكي العائلي، بالتوزيع الوظيفي للدخل في الفترات المختلفة (وخاصة نسبة الأجور إلى الناتج) سواء في قطاع الزراعة أو القطاعات غير الزراعية. ومع التجاوز عن الاختلاف في التقديرات الخاصة بهذا التوزيع بين الدراسات الخاصة، سنكتفي أيضاً بالاتجاهات العامة لهذه التغيرات، وما سبق أن حاولنا بيانه من علاقتها وتأثيرها بالتغير في معدلات النمو الاقتصادي.

جدول (15) : مؤشرات توزيع الدخل ونسبة الفقراء

2013/12	2011/10	2009/8	2005/04	2000/99	1996/95	1991/90	
0.29	0.31	0.31	0.32	0.34	0.32	0.37	معامل جيني - الجمهورية
0.33	0.34	0.34	0.35	0.37	0.34		- الحضر
0.24	0.24	0.22	0.23	0.23	0.24		- الريف
							نسبة الفقراء:
26.3	25.2	21.6	19.6	16.7	19.4	24.3	- مصر
17.6	15.3	11.0	10.1	9.2	11.0	00	- الحضر
32.4	32.4	28.9	26.8	22.1	24.8	00	- الريف

المصدر: التقديرات مستندة إلى بيانات مسوح الدخل والإنفاق المختلفة، كما أعدتها د.هبة الليثي لصالح هذه الدراسة

سجلت الدراسات أن نصيب الأجور من الدخل الزراعي قد ارتفع بحوالي 1.5 نقطة مئوية فقط في منتصف السبعينات بالمقارنة مع هذه النسبة في أول الخمسينات، إذ أن الزيادة التي تحققت خلال الفترة 1952/51 - 1967/66 قد تلاشت في الفترة التالية (1968/67-1974). وقد وصف محي الدين (أنظر Hansen and Radwan, 1991) هذا التغير في نسبة الأجور إلى القيمة المضافة الزراعية بالشكل الناقوسي (على غرار منحني كورنتس). أما بالنسبة للقطاعات غير الزراعية (ومن بينها الصناعة والخدمات) فقد شهدت نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه القطاعات ارتفاعاً ملحوظاً، من حوالي 54% في 1960/59 إلى حوالي 60% في 1974، ثم انخفضت تدريجياً حتى بلغت 42% في 1982/81. وبصفة عامة مالت حصة الأجور الكلية في الناتج المحلي الإجمالي - إلى الارتفاع، من حوالي 45% في 1960/59 إلى حوالي 49% في منتصف الستينات، ثم استقرت تقريباً حتى منتصف السبعينات. وبينما تشير بيانات العيسوي إلى انخفاض هذه النسبة إلى 42.5 في عام 1976، تُظهر البيانات استقراراً نسبياً في حصة الأجور (حوالي 43%) خلال عقد السبعينات. (Hansen and Radwan, 1991)

لقد شهدت نسبة الأجور في الصناعة والقطاعات غير الزراعية اتجاهاً عاماً للانخفاض خلال النصف الأول من الستينات ثم ثباتاً نسبياً (ركوداً) خلال الستينيتين. وعلى الرغم من ارتفاع النسبة حتى 1974، عادت إلى الانخفاض بشدة في 1976/75، واستمر نصيب الأجور في التراجع في القطاعات غير الزراعية. وكما أشرنا من قبل، ترجع الزيادة

النسبية في حصة الأجور خلال النصف الأول من الستينات إلى زيادة أعداد المشتغلين وارتفاع الأجور الحقيقية. وقد شهدت هذه الفترة تغيراً هيكلياً، إنطوى على النمو الصناعي المتسارع الذي فاق نمو قطاع الزراعة. في الفترة 1966/65 حتى 1974، ظل نصيب الأجور مستقرًا، نتيجة للزيادة البطيئة في العمالة ومعدلات الأجور، وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي بصفة عامة. ومنذ منتصف السبعينات أخذت نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض المستمر (تضاف بيانات خير الدين).

إنعكس تغير الأنصبة النسبية لعوامل الإنتاج على المستوى القومي بدوره في نصيب الفئات الاجتماعية من جملة الإنفاق الاستهلاكي العائلي، بحسب موقعها في العملية الإنتاجية وملكيته لهذه العوامل. وقد أشرنا من قبل إلى التغير في حصة الفئات الاجتماعية في الفترات التي شهدت أداءً اقتصادياً مختلفاً، وخاصة في تغير الهيكل الاقتصادي، وتبدل توجه السياسة الاقتصادية. وربما يكون من المثير للالتفات التحسن النسبي في نمط توزيع الدخل (الإنفاق الاستهلاكي) خلال سنوات العقد الأول من القرن واحد والعشرين. إنطوى اتجاه التحسن على الزيادة المضطربة (ولو محدودة) في نصيب أدنى 40% من السكان (وتشمل هذه الفئة الفقراء وأشباه الفقراء) وحتى إذا كانت حصة هذه الفئة قد انخفضت قليلاً في 2011، فقد عادت إلى الزيادة في 2013، رغم استمرار حالة التوتر السياسي والانكماش الاقتصادي. لقد جاءت الزيادة في حصة أفقر 40% على حساب أغنى 20% (وخاصة على حساب أغنى 10% من السكان). ولعل البيانات عن الحصة النسبية للشرائح الوسطى في جدول توزيع الدخل خلال العقد الأول من الألفية الجديدة والسنوات القليلة الماضية تؤيد الاستنتاج الملحوظ بثبات - وربما تحسن - حظوظ " الطبقة المتوسطة "، إذ بعد انخفاض نصيب 40% من السكان (الخُمسين الثالث والرابع) من الإنفاق الكلي فيما بين 1996 و 2000، عاد هذا النصيب إلى الزيادة المضطربة (وإن كانت بنسبة محدودة) حسب مسوح الدخل والإنفاق في السنوات المختلفة (باستثناء عام 2011).

جدول (16) : توزيع الإنفاق الاستهلاكي العائلي (%)

شرائح السكان	1991	1996	2000	2005	2009	2011	2013
أدنى 40%	22.6	21.5	21.6	22.3	22.0	22.8	
المتوسطه 40%	37.4	36.4	36.8	37.3	36.7	37.4	
أدنى 20%	40.0	42.2	41.5	40.4	41.2	39.8	
الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : الليثي، تقديرات غير منشورة، استناداً إلى مسوح الدخل والإنفاق عن السنوات المبينة.

8-4-2 هل تعاني مصر من اختلال توزيع الدخل؟

إتفقت كافة الدراسات التي تناولت مسألة توزيع الدخل في مصر، ووردت الإشارة إليها في هذا البحث، على استخدام تعبير (egalitarian) في وصف الاقتصاد المصري وأنه استناداً إلى المؤشرات الدارجة المستخدمة في قياس مستوى التفاوت (اللامساواة) في توزيع الدخل يمكن التأكيد على أن مصر لا تعاني من اللامساواة، أو حدة التفاوت بين مستويات الدخل للفئات الاجتماعية المختلفة. أشرنا من قبل إلى أنه بينما قد يشكك بعض الباحثين من عدم توفر البيانات والإحصاءات اللازمة، أو من تصوّر ما في منهجية القياس أو الأساليب الإحصائية المتبعة فقد أجمعت الدراسات الرصينة - في هذا المجال - على جودة نوعية البيانات والإحصاءات المتاحة للاستخدام. وقد اعتمدنا في ضوء ذلك على المؤشرات المعتادة

في رصد وتحليل التغيرات في هيكل توزيع الدخل (الإنفاق العائلي) عبر فترة زمنية طويلة نسبياً. ولعل الاستخلاص الرئيسي من هذا الاستعراض يتمثل في ضيق مدى التغيرات - في الفترات الزمنية المختلفة - في قيم معامل جيني للتفاوت أو الأنصبية النسبية للفئات الاجتماعية. ولكن لأن هذا الاستقرار النسبي لمقاييس التفاوت في توزيع الدخل لا يرتبط - بالضرورة - بمستوى هذا التفاوت، يكتسب هذا التوصيف لحالة ومستوى اللامساواة أهميته. (أنظر الهامش المطوّل 1 في نهاية هذه الدراسة حول وجهة نظر مختلفة عن تفاوت توزيع الدخل في مصر)

لاحظنا عبر الأقسام السابقة أن قيمة معامل جيني للتفاوت تتراوح بين 0.32 - 0.35. وتشير دراسة البنك الدولي إلى تماثل هذا المستوى مع نظيره السائد في الدول المتقدمة، أعضاء منظمة OECD، وإلى أنه أقل من معامل التفاوت في الولايات المتحدة (الذي يزيد على 0.40)، وهو كذلك أقل من قيم المعامل في البلدان التي يتساوى فيها متوسط دخل الفرد مع مثيله في مصر. ولإجراء مقارنة ذات دلالة على مستوى "اللامساواة" بين مصر وعدد كبير من الدول (88 دولة) قامت دراسة البنك الدولي بتوقيع قيم معامل التفاوت (جيني) مقابل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول على شكل بياني. وكما هو متوقع في دراسة مجموعة دول Cross - countries يرتبط تفاوت الدخل (اللامساواة) بعلاقة سالبة (عكسية) مع متوسط دخل الفرد. ويظهر في الشكل (15) أن معامل تفاوت الدخل في مصر يقع تحت خط الانحدار، مما يعني أن درجة التفاوت في توزيع الدخل أدنى من مستوى الدخل. (أقل مما كان يمكن أن يكون عليه بالنسبة لمستوى الدخل).

جدول (17) : مؤشرات توزيع الدخل في مصر وبعض البلدان (%)

الدول	نصيب أفقر 10%	نصيب أغنى 10%	نسبة الأغنى للأفقر	معامل التفاوت
مصر	3.9	27.6	7.2	32.1
فرنسا	2.8	25.1	9.1	32.7
الولايات المتحدة	1.9	29.9	15.9	40.8
البرازيل	1.1	43.0	40.6	55.0
تركيا	1.9	33.2	17.4	43.2
ماليزيا				
الصين	2.4	31.4	13.2	41.5

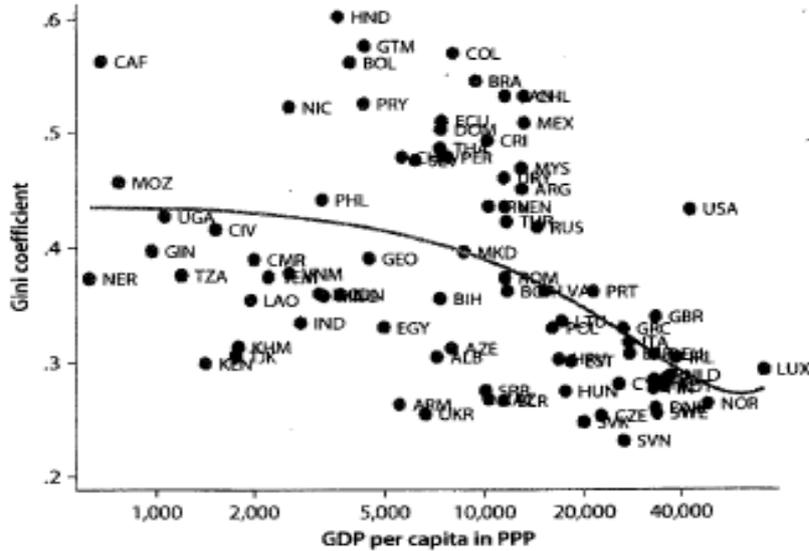
المصدر: عثمان محمد عثمان، مستويات المعيشة وسياسات إعادة توزيع الدخل وتقليل الفقر، جريدة الشروق (27 أكتوبر 2010).

قامت نفس الدراسة بعمل مقارنة غير مسبوقه بين توزيع دخل المصريين وتوزيع الدخل على المستوى العالمي. ومن خلال إسقاط البيانات على الشكل (16) حيث تظهر على المحور الأفقي النسبة المئوية من الدخل (العُشيرات)، وعلى المحور الرأسي التوزيع النسبي للدخل العالمي، يبين المنحنى الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية - مثلاً - أن أدنى عُشِير (10%) يقع عند 55% من جدول توزيع الدخل العالمي (أي أن أفقر الأمريكيين هم في وضع أفضل من أكثر من نصف سكان العالم)، أما أدنى عُشِير من المصريين فيمثل موقعه عند مستوى 15% من الجدول العالمي، بينما يظهر المصريون

الأغنياء على نقطة أعلى في سلم التوزيع العالمي. والملفت أن المصريين في وسط الجدول الوطني يقعون أيضاً في وسط التوزيع العالمي. وتخلص المقارنة بين الوضع في مصر مع غيره في بلدان أخرى إلى أن الفقراء من المصريين ليسوا مُدَقَّعين كما هو حال الفقراء في الهند أو الصين أو البرازيل. الواقع أن العُشْبِير الأَدْنَى في مصر أفضل حالاً من نظيره في البرازيل، وأن نصف المصريين في وضع أفضل من نصف الصينيين، وأن كل الفئات في مصر تحصل على نسبة من الدخل القومي أكبر مما تحصل عليه الفئات المماثلة في الهند.

الشكل (15) العلاقة بين معاملات جيني ومتوسطات دخل الفرد

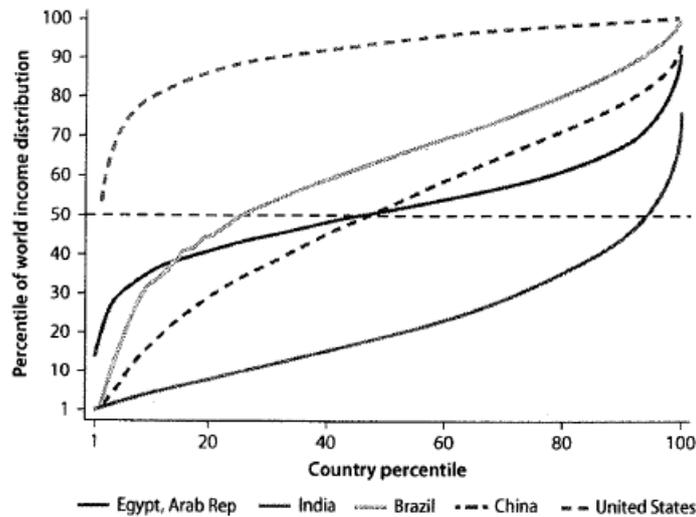
Figure 2.2 Gini and GDP Per Capita, 2008–09



Source: All the Ginis database and World Development Indicators.
Note: GDP = gross domestic product; PPP = purchasing power parity.

الشكل (16) توزيع الدخل في مصر بالمقارنة مع بلاد أخرى

Figure 2.3 Egyptian Income Distribution Compared to that of Selected Countries and the World



Source: World Income Distribution (WYD) database, benchmark year 2009; HIECS 2009.

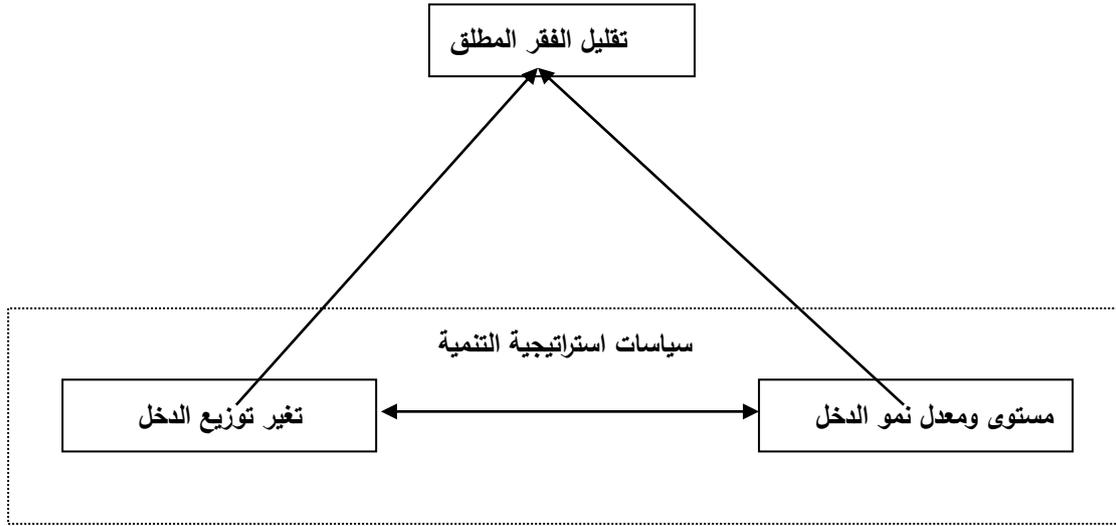
وأخيراً تلفت الدراسة النظر إلى دلالة وانعكاس متوسط دخل الفرد وارتباطه بنمط (هيكل) التوزيع، فتشير إلى أن 60% من المصريين يعيشون على مستويات دخل أقل من أفقر 1% من الأمريكيين. بل إن الشريحة الأعلى من " متوسطى الدخل " في مصر تكاد تصل بالكاد إلى مستوى " الشريحة الأدنى " من متوسطى الدخل الأمريكيين. ولا يُعد هذا الأمر مستغرباً، إذ أن المحدد الأساسى لوضع المرء على السلم العالمى لتوزيع الدخل يتمثل فى متوسط دخل هذا الفرد فى بلده. وعند مقارنة متوسط الدخل بين مصر والولايات المتحدة (8 أمثال) سنجد أنه حتى لو كان هيكل توزيع الدخل متماثلاً فى البلدين، فسيكون دخل كل أمريكى ثمانية أمثال دخل الفرد أو الأسرة المصرية. ودونما تقليل من أهمية العمل على تحسين توزيع الدخل، فإن الإشارة واضحة على محورية أثر رفع معدل النمو الاقتصادى وزيادة الدخل القومى.

الفصل التاسع

مثلث التنمية العادلة

تراوحت - منذ ستينات القرن الماضي - أهداف استراتيجيات التنمية حول الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي، إشباع الحاجات الأساسية، القضاء على البطالة، تحقيق عدالة توزيع الدخل.. إلخ. وتعد جميع هذه الأهداف مشروعة في الدول النامية، وإن كان الجدل قد تمحور في العقدين الأخيرين - على الأقل - حول ما يتوجب على استراتيجية التنمية أن تركز عليه كهدف رئيسي: هل هو النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وعدالة توزيع التوزيع؟ ويخلص خبراء إلى أن صياغة مثل هذا السؤال فاسدة وتعكس تناقضاً موهوماً. ولعله بات مستقراً في أدبيات التنمية أن الإسراع بإزالة "الفقر المطلق" هو هدف التنمية المستحق، وأن الإنجاز السريع لهدف تقليل الفقر المطلق يتطلب مزاجاً وتربط قوى بين سياسات النمو والتوزيع. أشرنا - في الجزء الأول من البحث - إلى حلقة الربط بين المتغيرات الثلاثة: النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، وتقليل الفقر، لتحقيق التنمية. تشير هذه الحلقة إلى شكل العلاقة الحسابية (المعادلة الرياضية) بين الزيادة في متوسط الدخل وبين التغير في التوزيع (أو الدخل النسبي) وانخفاض الدخل المطلق. وبعبارة أخرى يعني هذا الربط أن تقليل الفقر خلال فترة معينة يعتمد تماماً (يتوقف بالكامل) على معدل نمو الدخل، والتغير في توزيع هذا الدخل. (ويبين الشكل 16 العلاقة التبادلية بين هذه المتغيرات الثلاثة).

الشكل (16) مثلث التنمية العادلة



المصدر: Francois Bourguignon, 2005

لم يعد يكفي أن نعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة. وحتى يفى النمو بهذا الشرط التصقت به - من وجهة نظر كثيرين - أوصاف هامة، وفي حقيقة الأمر، مترابطة، مثل النمو الشامل - broad-based، النمو التشاركي (المشاركة في النمو) shared growth والنمو المحابي للفقراء pro-poor، بالإضافة إلى مفهوم أكثر حداثة مثل "النمو الإحتوائى" inclusive growth. ولعله من المفيد ونحن نحاول أن نبحث في حقيقة العلاقة بين النمو، والفقر، وتوزيع الدخل - وعلى ضوء ما اشتمل عليه الجزء الأول من هذه الدراسة - أن نتعرف على مضمون وخصائص هذا النمو الإحتوائى. تُركز محاولات تحديد المقصود بالنمو الإحتوائى على سمتين مميزتين هما "سرعة ونمط النمو". وبينما اعتادت الدراسات على تناول كل من النمو والفقر بمعزل عن بعضهما، فإن المعالجة الأشمل ترى أن "تقليل الفقر

بسرعة واضطراد تتطلب النمو الاحتوائى الذى يُمكنُ الجميع من المساهمة فى تحقيق النمو الاقتصادى والاستفادة منه " (Ianchovichina, 2009). ومع ذلك، ثمة فارق بين النمو المحابى للفقراء وبين النمو الاحتوائى. فبينما يستهدف المنهج الأول رفع مستوى "رفاه" ودخل الفقراء تحديداً، يُعنى النمو الاحتوائى بفرص وأحوال غالبية القوى العاملة، الفقراء والطبقة الوسطى على حد سواء. وبعبارة أخرى، إذا كان النمو المتسارع ضرورياً لتحقيق تخفيض ملموس فى نسبة الفقراء، فلكى يستمر هذا النمو السريع لآمد أطول، يلزم أن يشمل قاعدة قطاعية عريضة، وأن يحتوى القسم الأكبر من القوة العاملة*.

إن منهج النمو الإحتوائى، إذ يركز على استدامة النمو، أى اضطراده لفترة ممتدة، يستهدف العمل على زيادة دخل الفئات الفقيرة والمهمشة من خلال التوسع فى العمالة المنتجة، أكثر مما يتطلب إجراءات مباشرة لإعادة توزيع الدخل، لاشك أن المنحى الذى يوصى به أنصار مفهوم النمو الاحتوائى يتبنى موقفاً صريحاً من مسألة " النمو فى مواجهة إعادة توزيع الدخل". فكما هو واضح يتسق مفهوم النمو الاحتوائى مع التعريف " المطلق " للفقير، دون المعيار " النسبى ". ووفقاً للمعيار المطلق عند Ravallion يكون النمو فى صالح الفقراء، ومفيداً لهم، ومحايياً لاحتياجاتهم عندما تحدث زيادة مطلقة فى دخلهم وانفاقهم، بينما لا يكون كذلك إلا إذا ارتفع دخل الفقراء بمعدل أعلى من متوسط المعدل العام للاقتصاد ككل، وهو ما يعنى تراجع (انخفاض) درجة " اللامساواة". لا شك أنه بينما قد يكون النمو المحابى للفقراء وفقاً للتعريف المطلق، نتيجة لتنفيذ برنامج مباشر لإعادة التوزيع، فإن النمو الإحتوائى يتحقق من خلال تحسين الإنتاجية وخلق فرص عمل متزايدة. ولعله من الملاحظ أن كثيراً من الكتابات قد انتقدت النمو الاقتصادى الذى لا يتسم بهذه الخصائص، واستُخدم فى وصفه تعبير " النمو بلا وظائف " jobless-growth.

الحقيقة أن مفهوم النمو الإحتوائى ينطوى صراحة على إعطاء الأولوية فى السياسة الاقتصادية للتصدى لمشكلة الفقر، ومنحها الأفضلية على تقليل حدة تفاوت الدخل. وتطرح ورقة Ianchov مقارنة ذات دلالة لتوضيح هذه المبادلة والاختيار بين " النمو والتوزيع"، لتدعيم القول بأنه بالتركيز على " تفاوت الدخل" سيؤدى استخدام مفهوم الفقر النسبى إلى نتائج "غير مثلى" سواء للأسر الفقيرة أو غير الفقيرة، وأن تكون استفادتهم أقل مما يتوقع. إن الاعتناء بمسألة المساواة فى التوزيع قد يدفع السياسة الاقتصادية إلى تبني تحقيق متوسط معدل للنمو فى حدود 2%، مصحوباً بزيادة متوسط دخل الفقراء بنسبة 3%، وتفضيل ذلك على نمو اقتصادى بمعدل 6%، يزيد معه متوسط دخل الفقراء بنسبة 4%. فى الحالة الأولى سينحصر النمو مع التوزيع فى صالح الفقراء، بينما تستفيد كل الفئات (الفقيرة وغير الفقيرة) من سرعة واستدامة النمو. تصل هذه الرؤية إلى استخلاص واضح بأنه عندما يكون الهدف هو تخفيض الفقر يصبح تبني مفهوم الفقر المطلق هو الأكثر ملاءمة، ويكون على السياسة الاقتصادية العمل على رفع معدل النمو من أجل الإسراع بتخفيض نسبة الفقر.^(*)

لا خلاف بين الاقتصاديين (أو أغلبهم) على أهمية النمو الاقتصادى لتقليل الفقر (انخفاض الدخل عن مستوى خط الفقر)، فى حالة عدم تغير هيكل توزيع الدخل. وكذلك، يشير كثير من الدلائل على أن تدهور توزيع الدخل يؤدى إلى زيادة الفقر. ومن هنا يعتقد Bourguignon أن القضية الجوهرية، عند إعداد استراتيجيات التنمية، تتمثل فيما إذا كان توزيع الدخل منفصلاً (معزولاً) ومستقلاً عن النمو الاقتصادى، أم أنهما مترابطان بقوة – هل يؤدى النمو السريع إلى تقليل وتخفيض (أم زيادة) الفقر، هل ينعكس تفاوت توزيع الدخل (اللامساواة) فى إبطاء (أو الإسراع) بالنمو الاقتصادى؟ يشير الباحث إلى أن دراسات الحالة تبرز بوضوح أن العلاقة بين التوزيع والنمو قوية ومركبة – وتتناقض هذه النتائج عما توصلت إليه تحليلات

* تعلمنا فى أواخر الستينات على يد الأستاذ الجليل د. محمد زكى شافعى أن " التنمية " تعنى النمو الاقتصادى – السريع، والتغير الهيكلى، جنباً إلى جنب .
(*) يركز مفهوم النمو الإحتوائى على تحليل مصادر النمو ومحدداته، وليس فقط على تأثير النمو على نسبة الفقر كما هى الحالة فى أدبيات النمو المحابى للفقراء .

الانحدار في مجموعة دول من غياب هذه العلاقة، وأن كثيراً منها لم يكن قاطعاً في تحديد أثر التفاوت على النمو (راجع الجزء الأول). ليس في هذا مدعاة للقطع ببساطة بأن "النمو مفيد للفقراء" أياً كانت طبيعته.

وانطلاقاً من هذا المنطق يمكن التعبير عن التغير في "الفقر" كدالة function في النمو، التوزيع، والتغير في التوزيع. أى: **التغير في الفقر = دالة في (النمو، التوزيع، التغير في التوزيع)**. إجمالاً يمكن تحقيق هدف تخفيض الفقر إما عن طريق حفز النمو الاقتصادي و/أو تقليل اللامساواة في توزيع الدخل (الإنفاق). لاشك أن الدول التي نجحت في المزج بين النمو السريع وتحسين توزيع الدخل حققت تخفيض الفقر بسرعة أكبر (تلعب أعداد ونوعية العمالة للفقراء دوراً مهماً في تحديد أثر النمو على زيادة أجور الفقراء). وعندما تستهدف السياسات تحقيق المساواة في توزيع الدخل، ويؤدي ذلك إلى أثر عكسي على النمو، سينعكس ذلك سلباً كذلك على الفقر. وبالمثل عندما يكون النمو مصحوباً بتدهور (بتراجع) توزيع الدخل فإن الأثر على الفقر سيكون محدوداً أو سلبياً. ومن ثم يصبح مفيداً بحث الأهمية النسبية لكل من النمو والتوزيع عندما نرغب في عمل التوازن المرغوب بين سياسات تخفيض الفقر وحفز النمو (Kheir-El- Din, and EL- Laithy, 2006)

9-1 الأولوية لمشكلة الفقر:

يكشف تحليل نتائج مسح الدخل والإنفاق في 2009/8 عن أن مشكل الفقر في مصر ظلت تمثل المشكلة الأصعب والأخطر. فوفقاً لبيانات هذا المسح زادت أعداد من يعانون "الفقر المدقع"، الذين لم يتمكنوا من الإنفاق على الاحتياجات الأساسية (الطعام/الغذاء)، إلى أكثر من 5 مليون مصري، بعد أن كان عدد هؤلاء في 2005/4 نصف عدد الفقراء المدقعين في 2009/8. وارتفع كذلك عدد "الفقراء" من 19.6 مليون في 2005/4 إلى حوالي 22.0 مليون في 2009/8 (WB, 2010) ولعل ما يبرز مدى حساسية حالة الفقر وأعداد الفقراء لتغير الأوضاع الاقتصادية هو النظر إلى مؤشرات نسبة الفقر كما تبينها المسوح التتبعية (الشهرية/الربع سنوية). فوفقاً للمسحين (فبراير 2005 وفبراير 2008) انخفضت نسبة الفقر بحوالي 20% خلال هذه الفترة. (WB, 2009). كان ذلك انعكاساً واضحاً لارتفاع معدل النمو الاقتصادي، الذي كان قد بلغ أعلى مستوياته خلال السنوات 2004 – 2008. في المقابل يمكن إرجاع الزيادة في نسبة الفقر المقدره عن عام 2009/8 ككل إلى ما ترتب على انعكاسات الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار السلع الغذائية من تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتصاعد معدلات التضخم في مصر.

الواقع أن تتبع مقاييس الفقر عبر فترة زمنية طويلة – على غرار ما قمنا به بالنسبة للنمو الاقتصادي – يساعد ليس فقط في فهم أبعاد وخصائص مشكلة الفقر في مصر، ولكن كذلك في الوقوف على العوامل المؤثرة والمحددة لهذه المشكلة. وفيما يبدو فقد شهد النصف الثاني من التسعينات إنحساراً نسبياً للفقر لأول مرة منذ عقد الثمانينات. وارتبط هذا التراجع – في كافة المقاييس المتبعة للفقر – بعودة الاقتصاد المصري في 1995/94 إلى النمو بمعدلات جيدة، استمرت حتى نهاية سنوات القرن الماضي. ودخل الاقتصاد المصري في فترة تباطؤ النمو ابتداءً من 2002/2001، بسبب إنعكاسات العملية الإرهابية في سبتمبر وعدم الإستقرار الذي تبعها في المنطقة ككل. وفي ذات الفترة إصطحب تخفيض قيمة الجنيه عودة معدلات التضخم المحلية إلى الإرتفاع بشدة. وكما تخلص دراسة خير الدين والليثي فإن كثيرين ممن تمكنوا من الهروب من مصيدة الفقر في سنوات تسعينات القرن الفائت قد سقطوا في دائرة الفقر مرة أخرى في منتصف العقد الأول من القرن 21. (أنظر جدول 18)

جدول (18) : التغير في نسبة الفقر حسب المسوح المختلفة (%)

متوسط 2009/8	مسح 2009	مسوح 2008				فبراير 2008 تبعي	متوسط 2005/4	فبراير 2005 تبعي	
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول				
10.5	11.8	10.1	10.8	9.7	8.6	10.1	13.2	الحضر	
29.8	26.9	31.7	34.0	26.5	26.5	26.8	31.1	الريف	
21.6	20.4	23.1	24.7	19.6	18.9	19.6	23.4	مصر	

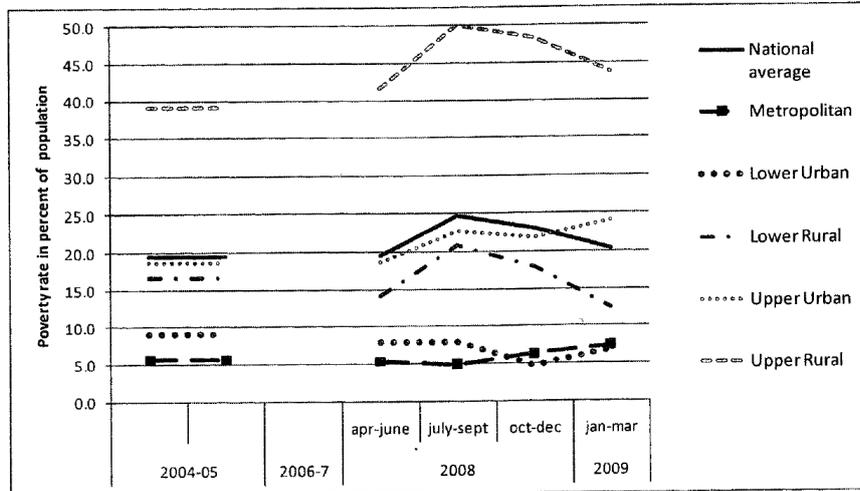
المصدر: WB, 2010

وكما يوضح الشكل (17) الذى يعكس إرتباطاً ظاهراً بين الإتجاه العام للتغيرات في نسبة الفقر ومعدل النمو الاقتصادى، فقد إستمرت نسبة الفقر في الارتفاع منذ ذلك الوقت. ربما لا تحتاج الأسباب وراء ذلك إلى بيان، إذ أن تراجع معدلات النمو الاقتصادى في أعقاب الأزمة العالمية إنعكس في عودة نسبة الفقر إلى الزيادة في 2009/8، كما أن إستمرار حالة عدم الإستقرار السياسى والاقتصادى، وما أدت إليه من ركود إقتصادى واضح أدى إلى الإرتفاع بنسبة عالية في الفقر.

قد تكون العلاقة الظاهرية بين المتغيرين كافية لتفسير التغيرات في النسبة العامة (أو المقاييس الأخرى) للفقر بين فترة زمنية وأخرى. ولكن يجدر - في الحقيقة - أن نرصد هذه التغيرات عبر فترات زمنية أقصر (شهر أو ربع سنوية كما ألمحنا من قبل). وبالنسبة - كذلك - للمناطق الجغرافية أو الفئات الاجتماعية والسكانية. ويتضح ذلك من إمعان النظر في نتائج البحث التبعي للمقارنة بين الأحوال في الفترة 2005/4 و 2009/8 ، بإستخدام مسح شهرى فبراير في السنتين أو بإستخدام جملة البيانات من مسوح السنتين ككل (متوسط شهور السنة الإثني عشرة).

الشكل (17) تغير نسبة الفقر في المناطق المختلفة

Figure 2.2 Change in the poverty rate (lower poverty line) by quarters and by regions.



Source: HIECS. Note: lower poverty line; 2004/05 as 12-mothns average

ويبين الشكل (17) ديناميكية الفقر عبر فترات زمنية متتابعة قصيرة وعلى مستوى الريف والحضر والجمهورية. وسيظهر لنا مباشرة خطأ تعميم الإستنتاجات بالاعتماد على متوسط مؤشرات مقياس الفقر - من دورات المسح الأربعة خلال السنة المالية الواحدة ، بينما قد تتباين النتائج حسب بيانات ربع السنوية، التي ربما تعكس بصورة أكثر واقعية التغير في الظروف والسياسات الاقتصادية. ووفقاً للشكل (17) والجدول (16) إرتفعت نسبة الفقر من 19.6% في 2005/4 إلى 22.0% في 2009/8 (كما إرتفعت المقاييس الأخرى مثل مؤشر الفجوة وحدة الفقر) ولا شك أن إرتفاع نسبة الفقر بهذا الشكل سيثير علامة إستفهام حول تناقض حالة الفقر مع إرتفاع معدل النمو الاقتصادى الذى بلغ 6.4% سنوياً في المتوسط خلال نفس الفترة. ولكن ستظهر حقيقة العلاقة الموجبة بين إرتفاع (إنخفاض) نسبة الفقر وإنخفاض (إرتفاع) معدل النمو الاقتصادى، حينما نلاحظ أن المؤشرات المستقاة من مسح الربع الأول (إبريل - يونيو 2008) تزيد قليلاً عن مثلتها في المسح التبعي (فبراير 2008)، ولكن شهد الربع الثانى (يوليو - سبتمبر 2008) قفزة واضحة في مؤشرات الفقر - وخاصة في الريف - بعشرة نقاط مئوية. ثم إتجهت نسبة الفقر إلى الإنخفاض تدريجياً مع عودة النمو الاقتصادى إلى التحسن في الفترة التالية مع محاولة إستيعاب صدمة الأزمة العالمية. (غالباً ستصادفنا نفس الحالة إذا قارنا نتائج نصف العام الثانى 2010 مع نظيره في 2009، والنصف الأول من 2011 مع نظيره في 2010 لما شهده عام 2011 من أحداث جسيمة).

مما سبق من إستعراض لتطور مقياس الفقر، ومحاولة ربطها بالتغيرات في مستوى النمو الاقتصادى يمكن أن نوجز ملاحظتين: أن 20 - 25% من المصريين فقراء، إلى جانب أن نسبة غير قليلة من السكان قد تكون معرضة للسقوط في براثن الفقر، عندما يتعرض الإقتصاد لآية "صدمة" داخلية و/أو خارجية. ومن ناحية ثانية فإن العلاقة الموجبة بين النمو وإنخفاض نسبة الفقر قد تشير إلى أن عدم قدرة الإقتصاد المصرى على البقاء على منحنى تصاعد النمو لفترات ممتدة تقف وراء إستمرار إرتفاع نسبة الفقر، رغم بعض التغيرات المحدودة في هذه النسبة.

9-2 النمو لا يفيد الفقراء وحدهم:

تشير كافة التقديرات إلى أنه في الإقتصاد المصرى ظل مستوى اللامساواة - تفاوت توزيع الدخل - منخفضاً نسبياً، وأن الرابطة قوية بين النمو والفقر. وبصفة عامة، وعلى الرغم من التقلبات، إستمر النمو الاقتصادى هو المحرك الأساسى لتخفيض الفقر، على النحو الذى أوضحه تقرير البنك الدولى. وقد وصف التقرير النمو الاقتصادى - في مصر - بأنه كان في صالح الفقراء وخاصة في فترة النمو القوى 2005 - 2008. كانت الدراسات التي تناولت مشكلة الفقر في مصر خلال العقود الماضية قد إعتادت أن تقدر أو تشير إلى المقاييس المعروفة للفقر، وخاصة نسبة الفقراء (أى تلك النسبة من السكان الذين يقعون تحت خط الفقر)، أياً كان أسلوب تقدير قيمة الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية عند هذا الخط). وفي واقع الأمر لا تتوقف ديناميكية النمو والفقر عند إرتفاع أو إنخفاض هذه النسبة إجمالاً، وإنما تتطوى على حراك إجتماعى قد يشمل كافة الفئات على سلم توزيع الدخل (الإنفاق). وفي التقريرين اللذين أعدهما فريق عمل البنك الدولى ووزارة التنمية الاقتصادية والجهاز المركزى للإحصاء (WB, 2009 and 2010) هناك تحليل شامل وتفصيلى لهذه الديناميكية والحراك الذى ترتب على تزايد معدلات النمو الاقتصادى، ثم تراجعها إثر الأزمة العالمية. ولعل من بين النتائج التى رصدها تقرير 2009 أن مستوى معيشة الفرد الفقير ارتفع بنسبة 9.7% سنوياً في الفترة 2005 - 2008، وكانت هذه الزيادة كفيلاً بإخراج الأسرة من فقرها، إذ أن فجوة الفقر كانت في المتوسط حوالى 20% لكى يصل الفقير إلى مستوى خط الفقر، وكان النمو خلال السنوات الثلاث كافياً لسد فجوة الفقر. النمو يخرج فقراء من وأدة فقرهم. وفضلاً عن ذلك تكشف المؤشرات المستفاده من مسّحى الدخل والإنفاق (2005 و2008) أن كثيراً من الأسر "غير الفقيرة" شهدت تغيراً في

وضعها النسبي، بالتحسن أو التراجع في مستوى المعيشة. كانت أسر الطبقة المتوسطة الأكثر حراكاً على سلم توزيع الدخل. لقد انتقل 37% من أفراد العُشْبِر السادس - مثلاً - إلى فئة داخلية أعلى، بينما تراجع مستوى معيشة 15% منهم، وأصبحوا معرضين لمخاطر سقوطهم في دائرة الفقر.

يرصد تقرير البنك الدولي (2010) - من خلال مصفوفة التنقلية (الحراك) بين فئات الدخل - تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري (التضخم وتراجع النمو) على هيكل توزيع الدخل: من استفاد ومن تضرر؟ ويمكن أن نلاحظ من الجدول أنه - باستثناء أدنى وأغنى مُحمسين، اللذين يتمتعان بقدر كبير من استقرار وضعهما، حافظ ثلث الفئات الوسطى في 2009 على وضعها الذي كانت عليه في 2008، بينما شهد ثلث السكان (في الخمس الثاني والثالث والرابع) من هذه الفئات الانتقال إلى فئة دخل أدنى بين السنتين. (ويعكس ارتفاع هذه النسبة حساسية وضع الفئات الاجتماعية - خاصة في وسط الجدول - للصدمات الاقتصادية حتى في الأجل القصير. الواقع أن 12% من الأسر غير الفقيرة (من الطبقة المتوسطة) هبطت إلى فئة الفقراء (أدنى مُحمس). ولكن من ناحية أخرى، فإن 40% من الفقراء في 2008 خرجوا من برائن الفقر، رغم ظروف الأزمة والتضخم. يصور تقرير البنك (2010) هذه المنظومة والحراك في الجدول (17) خلال الفترتين (2008-2005 و 2009-2008).

جدول (19) مصفوفة التنقلية 2009/8

الفئات العشرية في 2009					
5	4	3	2	1	
0.5	3.9	10.2	24.8	60.7	11
3.1	11.4	23.9	36.0	25.6	22
9.3	26.1	29.9	23.3	11.4	33
22.0	35.6	25.1	13.5	3.9	44
61.2	22.1	11.1	4.2	1.4	55

المصدر: WB,2010

يبين النصف الأيمن من الجدول عملية الخروج من (والوقوع في) دائرة الفقر خلال فترة النمو، بينما يشمل النصف الأيسر من الجدول التنقلية خلال سنة الأزمة. من الخانة أعلى يمين الجدول نعرف أن 76.6% كانوا في 2005 غير فقراء، وبقوا على وضعهم ذلك في 2009، بينما سقط 7.9% في دائرة الفقر. وفي الصف التالي نرى أن 9.6% من السكان كانوا فقراء في 2005 وخرجوا من دائرة الفقر في 2008، وبقى 5.9% على فقرهم في السنتين. وانخفضت النسبة العامة للفقر من 15.5% من السكان في 2005 إلى 13.8% في 2008*. في النصف الثاني من الجدول يظهر أثر تراجع النمو وارتفاع الأسعار واضحاً، فقد بقي 8.6% من السكان في حالة الفقر (كانت هذه النسبة 5.9% فقط خلال فترة النمو)، كما انعكست الأزمة في انخفاض نسبة من خرجوا من الفقر إلى 5.2% فقط (بعد أن كانت هذه النسبة 9.6% في الفترة

* تختلف النسبة العامة للفقر الواردة في الجدول عن التقديرات المستندة إلى بيانات الانفاق الاستهلاكي في مسوح الدخل والانفاق، إذ أن النسب المذكورة أعلاه مستمدة من تقديرات دخل الأسرة من نفس المسوح، ورغم اختلاف هذه النسب ظلت الاتجاهات العامة للتغير من فترة لأخرى كما هي.

الأولى). وبينما سقط 8.2% من السكان في الفقر في الفترة الثانية (سنة واحدة) كانت نسبة من سقطوا في الفقر في الفترة الأولى (3 سنوات) 7.9% .

جدول رقم (19) الحراك على سلم توزيع الدخل في الفترتين

2009					2008				
المجموع	فقراء	غير فقراء	غير فقراء		المجموع	فقراء	غير فقراء	غير فقراء	
86.2	8.2	78.0	غير فقراء	2008	84.5	7.9	76.6	غير فقراء	2005
13.8	8.6	5.2	فقراء		15.5	5.9	9.6	فقراء	
100	16.8	83.2	المجموع		100	13.8	86.2	المجموع	

المصدر: WB, 2010

ملاحظة : تشمل كل خانة النسبة من السكان التي تغير موقعها على سلم التوزيع ، الخانات الواقعة على المحو تشمل الفئة التي حافظت على وضعها .

الواقع أن التمييز بين وضع الفئات الدخل في السنوات التي أجريت فيها المسوح المذكورة، وخاصة الفئة التي تخلصت من الفقر في الفترة 2005-2008 (وهي الفئة الرئيسية التي استفادت من النمو) وتلك التي بقيت في فئة غير الفقراء في 2009 ، يكشف عن مدى استدامة انخفاض الفقر كما تظهر من التغيرات التي رصدناها. ويوضح الجدول ملخصاً لهذه التنقلية والحراك داخل وخارج دائرة الفقر. من الجدول نرى أنه من بين 16.8% الذين كانوا فقراء في 2009، كان 4.1% فقراء في كل دورات المسوح التي تمت في 2005 و 2008 و 2009. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك "فقراء جدد" تبلغ نسبتهم 12.8% (نصفهم لم يكونوا فقراء من قبل، والنصف الآخر خرج من الفقر ثم عاد إليه). وكذلك فإن غالبية من نجحوا في الخروج من الفقر خلال فترة النمو تمكنوا من المحافظة على مكاسبهم حتى في غضون فترة تباطؤ النمو، فكما يظهر الجدول السابق لاحظنا أن 9.6% تخلصوا من الفقر، عاد 2.2% منهم إلى دائرة الفقر.

يخلص تقرير البنك (2010) إلى أن عملية الحراك التي شهدتها مصر في فترات النمو السريع وتباطؤ هذا النمو هي ظاهرة مركبة ، وينصح بأهمية العمل على حماية ودعم مجموعة "الفقراء الجدد" في مواجهة الصدمات الاقتصادية، لأن ذلك أكثر كفاءة من تشتيت الجهود لمحاولة إزالة التأثير على الفقراء المستمرين. كما يسجل أن " الأزمة الاقتصادية " قد انعكست في زيادة الفقر لأنها أجلت (أوقفت) جهود العمل على الهروب من دائرة الفقر. إن استقرار مؤشرات ونتائج مسوح الدخل والإنفاق (كما استعرضناها فيما سبق) يقدم دليلاً راسخاً على أنه ربما تكون مصر قد خسرت في عدة شهور كل مكاسب انخفاض الفقر التي تحققت خلال فترة النمو القوي.

9-3 النمو الاقتصادي المطلوب لتحقيق أهداف التنمية العادلة :

العبرة التي لخصت في القسم الأخير الأثر الممكن للنمو الاقتصادي على تقليل الفقر، وعدم إمكان استمرار التخفيض المتواصل في أعداد الفقراء نتيجة إنكسار مسيرة النمو في غمار الأزمة العالمية في 2008 وتوقفها تماماً منذ بداية

2011 ، تطرح مباشرة السؤال عن قدرة وإمكانيات الاقتصاد المصرى على تحقيق معدل نمو مرتفع بما فيه الكفاية ومتواصل لفترة ممتدة دون انكسار (انقطاع) تضمن بلوغ أهداف استراتيجية لتخفيض الفقر وتحسين مستوى المعيشة^(*).

جدول (20) تحركات السكان حسب الموقف من الفقر

النسبة من السكان	التوصيف	الفئة (المجموعة)
70.5	فوق خط الفقر في 2005-2008-2009	لم يكونوا فقراء أبدا
5.2	سقطوا في الفقر في 5-2008 وخرجوا في 2009	فقراء بعض المؤقتة
7.4	هربوا من الفقر في 5-2008 واستمروا غير فقراء	خرجوا من الفقر
6.0	لم يكونوا فقراء في 2005 و2008 وأصبحوا في 2009	فقراء جدد
6.8	لم يكونوا فقراء إما في 2005 أو 2008 وأصبحوا في 2009	عائى حافة الفقر الدائم
4.1	تحت خط الفقر في 2005، 2008، 2009	مستمرين في الفقر
100.0		الاجمالي

المصدر : WB, 2010

وربما يتفق الكثيرون على أنه في بلد مثل مصر لازال يواجه مشكلة التغيرات الديموجرافية المؤدية لزيادة أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل في ظل نسبة مرتفعة للبطالة، واستناداً إلى أن الطلب على العمل ينشأ أساساً من النمو الاقتصادى، يلزم ألا يقل عن معدل النمو الاقتصادى السنوى عن 7% لفترة قد لا تقل عن عقدين من الزمان. هل يملك الاقتصاد المصرى الإمكانيات الكامنة potential لبلوغ هذا النمو طوال هذه الفترة على الأقل؟ ينظر Ikram إلى هذا السؤال من عدة جوانب. من ناحية قد يتحدد معدل النمو الاقتصادى بنسبة الزيادة في قوة العمل (عند مستوى التشغيل الكامل)^(**) بالإضافة الى نمو إنتاجية العامل. زادت قوة العمل في العقود الأخيرة بنسبة تدور حول 3% (في المتوسط). وكذلك يُقَدَّر البعض أن إنتاجية العمل ارتفعت بمتوسط سنوى 1.5% تقريباً. هذه التقديرات التاريخية قد توحي بأن المعدل الكامن (والممكن) تحقيقه في المستقبل ربما سيتراوح حول (4.5%). من ناحية ثانية، قد يلجأ البعض إلى القياس على ما أمكن تحقيقه بالفعل في فترات سابقة. وتشير تجربة 4 عقود (وربما خلال نصف قرن) إلى أن متوسط معدل النمو خلال هذه المدة الطويلة يتراوح أيضا حول 5% سنوياً.^(***) ومن ناحية ثالثة يشير Ikram إلى التقديرات المستندة إلى تطبيق دالة معادلة كوب / دوجلاس، من خلال قياس معاملات إنتاجية رأس المال والعمل وافترض زيادة منتظمة في معدل الاستثمار ومعدل بطالة في حدود 5%. ولعله من المثير أن هذا الأسلوب (الأكثر تركيباً من الطرق الأخرى البسيطة المتبعة) قد أنتج معدلاً ممكناً للنمو الاقتصادى لا يتجاوز 4.5% سنوياً. وعندما اتبعت بعض الدراسات - من ناحية رابعة - أسلوب تنقية البيانات (عن طريق فلتر سلسلة زمنية لقيم الناتج المحلى الإجمالى لاستبعاد المتغيرات الأقل تكراراً والوصول إلى الاتجاه العام للنمو) وتطبيقه على فترة تفوق الأربعين عاماً (1960-2003)، توصلت إلى أن المعدل الكامن للنمو قد بلغ أقصاه في منتصف

(*) طرحنا سؤال مشابه - في مرحلة الإعداد للخطة الخمسية (2002 - 2007) - على الخبير الدولى Khalid Ikram وتفضل بإعداد مذكرة ضافية في هذا المجال، تضمن كتابه المشار اليه في مصادر هذه الدراسة، الأفكار الرئيسية في الموضوع .

(**) تنطوى دراسات المعنية على أن نسبة البطالة التى تتراوح حول 3-5% قد تعد معدلاً طبيعياً للبطالة، واعتبار الاقتصاد في حالة تشغيل كامل .

(***) قمنا بتحديث التقديرات الواردة في كتاب Ikram في ضوء البيانات الخاصة بالسنوات العقد الأول من القرن 21. وكان Ikram يعتبر أن معدل النمو المقدر بنسبة 4.5% ينطوى على بعض المبالغة في التوقعات .

السبعينات (7%) واتجه بعد ذلك إلى الانخفاض التدريجي، حتى وصل إلى أكثر قليلاً من 4% في التسعينات. ربما يكون قد ارتفع - بعض الشيء في النصف الثاني من العقد الأول في القرن الجديد. يلفت Ikram النظر إلى الملاحظة التي لن تقوت على أى قارىء، ومؤداها أن التقديرات المختلفة لمعدل النمو الكامن في الاقتصاد المصرى متقاربة إلى حد بعيد، وتتراوح حول 4-5% في المتوسط سنوياً. ومن ثم يكون الهدف الأساسي لاستراتيجية التنمية العادلة (أى التي تضمن مواجهة - مقابلة - التحدى الاجتماعى والتصدى لمشكلة الفقر) هو العمل على رفع معدل النمو الاقتصادى إلى ما لا يقل عن 7% سنوياً واستدامته لعقدين متواصلين من الزمن. وكما سبق ولاحظنا أن النمو الكامن (الاحتمالى) يَقْصُرُ عن الوفاء بالمعدل المطلوب لتحقيق التشغيل الكامل (عند نسبة 3-5% من قوة العمل) وزيادة الانتاجية. نعرف كذلك مدى ارتباط نسبة البطالة بمعدل النمو. ومن هنا - أيضاً - تصبح المهمة الرئيسية أمام راسم الاستراتيجية هي الارتقاء بمستوى النمو الكامن والحفاظ على استمراريته.

في الاقتصاد المصرى - مثل معظم الاقتصادات النامية والناشئة - يُعد الاستثمار والتراكم الرأسمالى هو المحرك الأساسى لعجلة النمو. لا يعنى ذلك - من وجهة نظر اقتصاديين كثر - إغفال تدريب العمالة، تطوير نظم الإدارة، وزيادة الكفاءة. ولكن واقع الأمر أنه لم يتمكن بلد من تحقيق نمو مضطرد لفترة ممتدة بغير ارتفاع ملموس في معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى). وكما نعرف كذلك فإن زيادة الاستثمار لا تنطوى فحسب على زيادة الطاقة الإنتاجية، ولكنها تمثل كذلك الآلية الأساسية للتقدم التكنولوجى. إن بلوغ معدل النمو الاقتصادى مستوى مرتفعاً قد يتطلب الوصول بمعدل الاستثمار إلى ما يقرب من 25 - 28% من الناتج المحلى الإجمالى (بافتراض أن معامل الاستثمار إلى العمل يقرب من 4 : 1) (Ikram, 2006).^(*)

لاشك أن تحديد معدل للاستثمار يُمكن من رفع معدل النمو الاقتصادى يتجاوز مجرد الأرقام والنسب المئوية والنماذج القياسية. سيواجه ضمان الارتفاع بمعدل الاستثمار بضرورة تغيير في السياسات المالية والادارية والمؤسسية، بل والسياسية. وقد يمكن إنجاز متطلبات إنجاز وتفعيل دور الاستثمار المطلوب في أربعة محاور أساسية :

- 1- توفير مصدر تمويل مستمرة، وخاصة من خلال الارتفاع بمعدل الادخار المحلى.
- 2- إختيار القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات القدرة على النماء وفتح فرص عمل أكثر.
- 3- توفير مناخ للأعمال جاذب ومشجع للاستثمار والتشغيل والنمو.
- 4- زيادة التصدير (وهو ما يحقق زيادة معدل الادخار المحلى).

يميل معظم الاقتصاديين الذين يتناولون تطورات الاقتصاد المصرى بالتحليل إلى الاستنتاج بانخفاض معدل الاستثمار من المعدل المطلوب للارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى وزيادة إنتاجية العمل. ويعزوا هؤلاء انخفاض الاستثمار إلى انخفاض معدل الادخار المحلى. الواقع أن هذا الاستنتاج غير دقيق، وخاصة فيما يتعلق بالشق الثانى منه. ويتضح الأمر إذا ما عُدنا إلى بعض أسس وقواعد الميزانية القومية (والحسابات القومية). المعادلة الصحيحة دائماً - على مستوى الاقتصاد ككل - أن:

$$\text{الاستثمار} = \text{الادخار}.$$

(*) من المنطق عليه أن الإسراع بمعدل النمو يتطلب زيادة الاستثمار ورفع الانتاجية. ويكتسب الأخير أهميته من أن غياب الارتفاع في الانتاجية يعنى أن تحقيق معدل النمو المطلوب يتطلب حجماً من الاستثمار قد لا يمكن القيام به. فإذا تعذرت زيادة الانتاجية ستتحقق زيادة الناتج المحلى فقط من خلال الزيادة في العمالة ورأس المال. وفي مصر، يتوقع أن تزيد قوة العمل بنسبة 3% سنوياً. وفقاً لتقديرات مشتقة من تقدير معاملات دالة كوب - دوجلاس، تتراوح حصة العمل حول 0.4، أى أن مساهمة عنصر العمل في زيادة الناتج ستبلغ 1.2% سنوياً. أما باقى النمو فسيأتى من معدل زيادة التراكم الرأسمالى (صافى الاستثمار) وتبلغ مساهمته 0.6. ويحتاج معدل نمو اقتصادى في حدود 7% سنوياً إلى تحقيق زيادة في الاستثمار بنسبة تتراوح 10% سنوياً. وهي ضعف نسبة الزيادة الفعلية خلال العقدين الأخيرين (Ikram, 2006).

والصحيح أيضاً أن:

الإدخار الكلي = إدخار القطاع العائلي + إدخار قطاع الأعمال (الخاص والعام) + فائض (عجز) الموازنة العام + الإدخار الأجنبي (عجز الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات)

تشير بيانات الاستثمار والإدخار إلى بعض الحقائق الهامة. من ناحية هناك علاقة ارتباط واضحة ومنطقية بين معدل النمو الاقتصادى ومعدل الاستثمار. فعندما بلغ معدل النمو الاقتصادى أقصاه فى 2005 – 2008، كان معدل الاستثمار مرتفعاً (أكبر من 20% فى المتوسط). من ناحية أخرى، يمول الإدخار المحلى أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمار (تصل النسبة فى بعض السنوات إلى أكثر من 80%). من ناحية ثالثة – وهو الأهم – تبدو القدرة الإيداعية (الإدخار الكامن) فى الاقتصاد المصرى أكبر من الإدخار الفعلى. وكما تُبين المعادلة (المتساوية) أعلاه يبلغ إدخار القطاع العائلي وقطاعات الأعمال أكثر من ربع الناتج المحلى الإجمالى. وهذه النسبة غير قليلة. والحقيقة المالية الواضحة هى أنه بدلاً من أن تضيف الحكومة (كطرف اقتصادى) مزيداً من الموارد لتمويل الاستثمارات العامة، تقوم بمزاحمة القطاعات غير الحكومية والسحب من الإدخار الوطنى لتغطية عجز الموازنة. وربما كان الأمر يصبح مقبولاً – بدرجة ما – لو أن عجز الموازنة العامة يرجع إلى الإنفاق الاستثمارى للحكومة، ولكنه يعود فى جانب كبير منه إلى الاستخدامات الجارية.

من هذا المنطلق تصبح كفاءة إدارة المالية العامة، وتخفيض عجز الموازنة، أمراً بالغ الخطورة، ليس فقط لإمكان رفع معدل الإدخار المحلى، ولكن أيضاً لإزاحة الضغوط التضخمية التى تؤدى إلى ارتفاع الأسعار مما يضر الفقراء وذوى الدخل المحدود بصفة خاصة (كما سنبين فيما بعد). وفضلاً عن ذلك، يمكن القول بأن انخفاض معدل الاستثمار لا يعود إلى انخفاض معدل الإدخار (المحلى)، إذ أن هذه المتساوية بين الإدخار والاستثمار – وفقاً لأسلوب إعداد الحسابات القومية، لا تأخذ فى الحسبان مفهوم الإدخار القومى (الذى يضيف إلى الإدخار المحلى الإجمالى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج).^(*) لقد فاقت قيمة "الإدخار القومى" فى بعض السنوات قيمة الاستثمارات المنفذة (وتساوت معها فى سنوات أخرى) وهو ما كان ينعكس فى فائض فى ميزان المدفوعات الكلى، بلغ – على سبيل المثال – ما يزيد على 5 مليار دولار سنوياً فى 2006 – 2008، وساعد فى ارتفاع رصيد مصر من الاحتياطيات الدولية. إن فى هذا إشارة واضحة إلى عدم توفر فرص استثمارية كافية لاستخدام الموارد المتاحة للاقتصاد المصرى ولم يكن نقص المدخرات هو القيد على حجم التراكم الرأسمالى.

لماذا لم تتوسع الاستثمارات رغم توفر المدخرات الكافية لتمويلها – حتى فى ظل المزاحمة الحكومية؟ لاحظ Ikram أنه حتى عام 2000 – وربما بعد ذلك – أصبحت مجالات التوسع الاقتصادى وخلق فرص عمل منتج أقل من السابق. إذ لم يعد بمقدور قطاع الزراعة إستيعاب أعداد مذكورة من العمال، وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع العام الذى يعانى من تكديس العمال (والبطالة المقنعة). كما أن أسواق العمل فى الدول العربية النفطية لم تعد تطلب المزيد من العمالة. (قد تشبعت بالعمالة الوافدة ومن بينها المصريين). ويعنى هذا أن خلق فرص عمل إضافية كبيرة لا بد أن يتم فى القطاع الخاص غير الزراعى. من المتوقع أن يؤثر التغير فى هيكل العمالة وفى "إنتاجية" العمل فى القطاعات المختلفة فى محددات ومقاييس الفقر: معدل النمو وتوزيع الدخل فى آن واحد. فكما هو معروف يتوقف معدل النمو الاقتصادى على زيادة معدل العمالة وإنتاجية العمل، كما أن التغير فى الهيكل القطاعى للعمالة ومستوى الإنتاجية سينطوى على تحسين نمط توزيع الدخل. - Khair El.Din and El. (Laithy, 2006)

(*) الإضافة إلى الناتج المحلى الإجمالى المتمثلة فى صافى عوائد عوامل الإنتاج فى الخارج (المسجلة فى ميزان المدفوعات) لتعطينا قيمة الناتج (الدخل) القومى .

والواقع أن الهيكل القطاعي للاقتصاد المصري بقي مستقراً إلى حد كبير، غير أن اختلاف معدلات النمو فيما بين قطاعات النشاط إنعكس في ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة إلى أكثر من ثلث الناتج المحلي، وانخفاض مساهمة الزراعة إلى أقل من خمس الناتج. وصاحب ذلك انخفاض ضئيل في نسبة العمالة الزراعية مقابل زيادة ضئيلة أيضاً في قطاعات الصناعة والخدمات الإنتاجية. وفضلاً عن ذلك لم تنعكس تنقلية العمالة بين القطاعات في ارتفاع ملموس في المتوسط العام "الإنتاجية" العامل، وهو ما يُظهر غياب تغير هيكل حقيقي في الاقتصاد المصري سواء على مستوى النمط القطاعي للعمالة، أو في ارتفاع نسبة الإنتاج/عامل داخل القطاعات. (Khair El.Din and El-Laithy, 2006)

لم ترتبط التغيرات المحدودة في هيكل العمالة القطاعية وفي الإنتاجية بمستويات النمو القطاعي وحدها، وإنما انعكست أيضاً في مستوى معيشة المشتغلين في هذه القطاعات، ونسبة الفقراء. وكما يمكن أن نستقرئ من مسوح الدخل والإنفاق المختلفة، فإن 45% من أرباب الأسر هم من الفقراء المشتغلين في الزراعة، بالمقارنة مع 29% من جملة السكان، وعلى الجانب الآخر، يمثل أرباب الأسر المشتغلين في قطاعات الصناعة والخدمات نسبة أقل من الفقراء (نسبة أكبر في فئة غير الفقراء). وتتسق هذه النتيجة مع الانخفاض النسبي في "إنتاجية" العامل الزراعي.

جدول (21) مصادر تمويل الاستثمار

السنة	معدل النمو الاقتصادي %	معدل الاستثمار %	مصادر الادخار المحلي (نسبة من الناتج المحلي)		
			الإجمالي	غير الحكومي	عجز الموازنة
2006/5	6.8	18.7	17.1	25.3	(8.2)
2007/6	7.1	22.2	18.3	25.7	(7.4)
2008/7	7.2	22.8	16.8	23.6	(6.8)
2009/8	4.7	19.2	12.6	19.3	(6.9)
2010/9	5.1	19.5	14.1	22.2	(8.1)
2011/10	2.6	17.1	11.0	20.8	(9.8)
2012/11	2.2	16.4	8.0	18.5	(10.6)
2013/12	2.1	14.2	7.2	20.9	(13.7)

المصدر: تقارير متابعة الخطة عن سنوات مختلفة .

وتقود هذه التطورات خير الدين والليثي إلى الاعتقاد بأنه إذا كان من الصحيح أن النمو الاقتصادي ضروري لتخفيف الفقر، فإنه من الضروري أيضاً إعطاء الأولوية في عملية النمو للقطاعات ذات المساهمة الأكبر في تحقيق هذا الهدف. ورغم أهمية الدور الذي يباط بقطاع التصنيع - على النحو الذي بينه (Ikram, 2006)، تتحفظ خير الدين على نمط التصنيع الذي اتبعته بعض الدول عن طريق حماية الصناعات المحلية، دون أن تكتسب هذه الصناعات القدرة التنافسية التي تمكنها من النفاذ إلى الأسواق الخارجية. ما لم تتحقق هذه الشروط فربما يكون التوسع في قطاع الصناعة على حساب تنمية قطاع الزراعي

ذاته. سيصبح لهذا الخلل القطاعي آثاره السلبية على حصيلة الصادرات، وعلى العمالة، وعلى مكافحة الفقر. ومن هنا تقترح الباحثان تضمين استراتيجية التنمية ليس فقط تغيير هيكل العمالة القطاعية. ولكن التركيز في نفس الوقت على زيادة إنتاجية العمل في الأنشطة الريفية (الزراعية وغير الزراعية). بالإضافة إلى هذا يكتسب أهمية مماثلة إنتقال العمالة من الأنشطة غير الرسمية informal إلى الأنشطة والقطاعات الحديثة (ليس قطاع الخدمات الحكومية من بينها)، والاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء في الريف أو الحضر. (Khair El.Din and El-Laithy, 2006)

9-4 التوزيع مهم أيضاً لاستراتيجية التنمية العادلة :

أوضحت كثير من الدراسات المتعلقة بإستراتيجية التنمية أن تغيرات كل من النمو والتوزيع تلعب دوراً مهماً في مواجهة مشكلة الفقر، والعمل على تخفيض نسبة الفقر وتخفيف حدته كهدف للتنمية. وأظهرت الدراسات كذلك أن تغيرات توزيع الدخل - على المدى المتوسط - قد تكون مسؤولة عن إحداث تغير ملموس في الفقر. في بعض الأحوال قد يؤدي تغير التوزيع إلى أثر معاكس - وربما أكبر - لتأثير النمو على الفقر. وكما اقترحت هذه الدراسات فإن تحقيق تخفيض سريع ومؤثر في نسبة الفقر يتم في الاقتصاد الذي ينمو بمعدلات إيجابية والعمل على تغير في توزيع الدخل لصالح الفقراء (Bourguignon, 2005). وربما يتوقف المزج الأمثل بين التوزيع والنمو في استراتيجية التنمية على طبيعة الظروف الابتدائية القائمة. فقد تكتسب مسألة التوزيع أهمية أكبر في دولة متوسطة الدخل وتتمتع بدرجة أكبر من اللامساواة في التوزيع، بينما يكون تحقيق النمو أكثر أهمية نسبياً في اقتصاد منخفض الدخل ويتسم بدرجة معقولة من المساواة.

أشرنا من قبل إلى ما تضمنته الكتابات عن أن الاقتصاد المصري يتسم بقدر ما بالمساواة النسبية في توزيع الدخل، وأن مستوى تفاوت التوزيع يبدو منخفضاً بالمقارنة مع غيره من بلدان مشابهة لمصر في متوسط دخل الفرد. هل كان هذا التوزيع يتحرك في اتجاه درجة أفضل من المساواة، أم يميل ناحية التفاوت المتزايد من المعتاد أن يتم تقييم تغيرات نمط توزيع الدخل باستخدام التغيرات في " معامل جيني للتفاوت" خلال فترة طويلة أو فترات جزئية. وكما ورد في جدول (13) يظهر - بصورة عامة - التحسن في توزيع الدخل منذ أول التسعينات حتى منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، فقد انخفض معامل جيني من 0.45 إلى 0.32^(*) لكن هذا التحسن لم يكن متواصلاً على امتداد الفترة بطولها، التي غطتها مسوح الدخل والانفاق المتتابعة. انخفض مؤشر توزيع الدخل بنسبة كبيرة (من 0.45 إلى 0.35) كما تم تقديره من المسحين الأوّلين. " إرتبط ذلك بزيادة الدخل الزراعي نتيجة تطبيق برنامج الاستقرار والتحرير الاقتصادي الذي تضمن تحرير أسعار توريد الحاصلات الزراعية، إلى جانب تحرير أسعار المدخلات والمستلزمات" (Khair El.Din and El-Laithy, 2006). يكشف المسح الثالث عن تدهور ضئيل في نمط توزيع الدخل (ارتفع جيني إلى 0.36) بسبب زيادة تفاوت التوزيع في المحافظات الحضرية وخاصة في الصعيد. كما اتجه نمط التوزيع نحو التحسن قليلاً وانخفض معامل جيني إلى 0.32 في 2005/4. من الواضح أن التحسن المحدود في مستوى توزيع الدخل الذي حدث في أوائل العقد الجديد في الألفية استمر في السنوات التي ارتفعت فيها معدلات النمو (2005-2008)، إلى أقل من 0.31 (WB, 2010) وبصفة عامة تشير تقديرات معامل جيني عن العقدين (الأخير من القرن الفائت والأول من القرن الجديد) إلى اتجاه التزايد المتواصل في درجة المساواة في توزيع الدخل، بإستثناء فترتين: النصف الثاني من العقد الأخير (حسب خير الدين و Bourguignon)، والنصف الثاني من العقد الأول (حسب تقرير البنك الدولي 2009). في التعليق على الفترة الأولى، ترصد دراسة بوجونيو (2005) أنه بينما شهدت سنوات النصف الثاني من التسعينات انخفاض نسبة الفقر من 19.4% إلى 16.7% من السكان، وهو ماتم ربطه بارتفاع

(*) تمت الإشارة إلى معامل جيني عن فترات سابقة ، حسب تدرج موضوعات التحليل في هذه الدراسة .

متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة، فقد زادت نسبة التفاوت في توزيع الدخل (ارتفع معامل جيني من 0.345 إلى 0.362). ومؤدى هذا الربط بين مؤشرات النمو، التوزيع، والفقر أنه على النقيض من أثر النمو الاقتصادي المتمثل في انخفاض نسبة الفقر، أدى تدهور توزيع الدخل إلى تقليص هذا المكسب المحتمل، أى أن انخفاض الفقر كان من الممكن أن يتحقق بنسبة أكبر لو لم تحدث الزيادة في درجة تفاوت التوزيع.

جدول (22) تطور نمط توزيع الدخل - معامل جيني

معامل جيني (%، عند:	2000/99	2005/4	2009/8
• خير الدين	36.2	32.0	
• البنك الدولي تقرير 2010	-	31.3	30.7
• البنك الدولي تقرير 2009	-	28.7	30.5
• باولوفيرم : - الانفاق	36.5	34.2	33.8
- الدخل	37.8	37.4	36.6

المصدر : Khain El-din, WB(2009), WB(2010), Bourguignon

تباينت التقديرات حول معامل التفاوت (اتجاه نمط التوزيع) خلال فترة النمو الجيد (2005-2008). فوفقاً لتقرير البنك الدولي (2009) انخفضت نسبة الفقر من 23.4% إلى 18.9%، ولكن يشير التقرير - في نفس الوقت - إلى ارتفاع معامل جيني من 28.7 إلى 30.5 في السنتين على التوالي. بينما تعكس المؤشرات التي تضمنها تقرير البنك الدولي (2010) علاقة مغايرة، إذ ارتفعت نسبة الفقر (من 20% إلى 22%)، في الوقت الذي تراجع فيه معامل جيني من 31.3 إلى 30.7. لم يظهر من التقريرين ما يفيد أسباب هذا التباين، سوى اختلاف أسلوب المسح في الفترتين، ما بين اشتغال أحدهما على بيانات إنفاق الأسر خلال دورة كاملة للسنة ككل، بينما استند الآخر إلى بيانات تتبعية عن نتائج شهري فبراير في 2005 و2008.

على أية حال يخلص التقرير إلى أنه ليست هناك قاعدة مستقرة تقضى بأن التفاوت أو المساواة في توزيع الدخل نتيجة تلقائية للنمو الاقتصادي، فالتغيرات في نمط التوزيع لا ترتبط مباشرة بالنمو، وإنما تعتمد على عوامل اقتصادية مختلفة تعكس الأوضاع السائدة في بلد ما. وفيما يبدو فإن النمو الاقتصادي يميل إلى أن يكون محايداً بالنسبة لتوزيع الدخل عبر المدى البعيد (البنك الدولي، 2009). ولكن الأمر المؤكد أن مستوى تفاوت توزيع الدخل يؤثر في مدى السرعة التي ينعكس فيها النمو على تخفيض الفقر. فكما رأينا - أعلاه - كان انخفاض نسبة الفقر أقل مما كان متوقعاً مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي نتيجة لاتساع فجوة التوزيع في النصف الثاني من التسعينات. وربما يكون هذا هو ما حدث في الفترة 2005 - 2008. ومن ثم "يبقى النمو الاقتصادي هو المحرك القوي لتخفيض الفقر، ولكن تقليل التفاوت في توزيع الدخل تزايد أهميته كذلك" (البنك الدولي، 2009). قد لا تعكس مؤشرات توزيع الدخل/الانفاق على مستوى الاقتصاد ككل التباين في نمط التوزيع بين الريف والحضر (وبين المحافظات)، ولا تفصح عن أسباب وجود هذا التفاوت وتفسير تغيراته. ولا شك أن فهم هذه الاختلافات وأسبابها يُعد أمراً مفيداً لإمكان التأثير في نمط التوزيع واختيار السياسات المناسبة لإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة والأقل دخلاً. وسنعرض فيما يلي لهذه الجوانب.

9-4-1 التفاوت الجغرافي في توزيع الدخل والانفاق :

تكشف مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل في مصر عن أن الفقر يكاد يكون ظاهرة ريفية رغم أن مستوى التفاوت (اللامساواة) في الحضر أعلى منه في الريف. وللهلولة الأولى يظهر من البيانات أن الفجوة عميقة بين الريف والحضر؟ إذ أن متوسط دخل الفرد في الحضر أعلى بنسبة 67% من مثيلة في الريف. أنظر الجدول (22). ومن بين أغنى 1% من السكان (حسب مستوى الدخل) يعيش 93% في الحضر، كما يقطن 81% من أغنى 10% في المناطق الحضرية. ولما كانت نسبة سكان الحضر تدور حول 43% من جملة المصريين، فمن الواضح أن غالبية الأغنياء (وذوى الدخل المرتفع) يعيشون في الحضر. ومن ثم يرتبط هذا- بصورة أو أخرى- بديناميكية النمو والفقر. (Verme, 2014).

جدول رقم (23) الفجوة بين الريف والحضر في 2005

مصر	الريف	الحضر	
1	0.775	1.294	متوسط دخل الفرد (معياري)
100	56.6	43.4	نسبة السكان %
100	43.9	56.1	الحصة من جملة الدخل
34.6	26.5	37.5	معامل التفاوت (جيني)

Paolo Verme and Others, 2014

المصدر:

الواقع أن هذا الانقسام بين الريف والحضر يؤثر بشدة على مستوى تفاوت الدخل على المستوى القومي. ذلك أن معامل جيني على مستوى الاقتصاد ككل يبلغ 36.4 ، تعود 12.8 نقطة مئوية منه إلى مجرد الفرق في متوسط دخل الفرد بين الريف والحضر. ليس هذا فحسب، بل إن فصل المحافظات المختلطة (بما جزء حضري والآخر ريفي) سيظهر أن 40% من الفجوة المقدرة بين الريف والحضر لا تعكس في الحقيقة تفاوتاً بين الريف والحضر بصفة عامة، وإنما تشير إلى أن المحافظات الحضرية الأربعة (القاهرة - اسكندرية - بورسعيد - السويس) تستحوذ على الجزء الأغنى من البلاد. من المعروف أن تفاوت توزيع الدخل أكبر في الحضر عن الريف. وكما لاحظنا كان معامل جيني في الحضر (37.5)، بينما كان معامل جيني في الريف أقل منه بعشر نقاط مئوية. واستناداً إلى أن بيانات بحثي الدخل والإنفاق أظهرت انخفاض متوسط دخل الفرد بين 2005 و 2009 بنسبة 8.7%. وتأثر بهذا الانخفاض كل من الريف والحضر على حد سواء، لكن الانخفاض كان أكبر في الحضر عنه في الريف. ومن ثم ضاقت قليلاً الفجوة بين الريف والحضر. (Verme, 2014).

9-4-2 مصادر الدخل وأوجه الانفاق تؤثر في نمط التوزيع :

أصبح من الدارج محاولة تفسير التغير في نسبة الفقر برد هذا التغير إلى مكوناته وأسبابه: النمو الاقتصادي، التوزيع وإعادة توزيع الدخل. وأشرنا من قبل إلى جانب من ذلك التفسير، وخاصة أثر التضخم وارتفاع الأسعار. وبالمثل تعتمد كثير من دراسات الرفاهة Welfare إلى تحليل معامل جيني للتفاوت- سواء في الدخل أو الانفاق- إلى عناصره ومكوناته الأساسية. لم يسبق- فيما يبدو- أن أُجرى مثل هذا التحليل بالنسبة للاقتصاد المصري، ولكن دراسة البنك الدولي (Verme, 2014) تضمنت تقديراً للعلاقة بين قيمة المعامل على المستوى القومي وبين كل من التفاوتات على مستوى مكونات الدخل أو الإنفاق للأسر. الواقع أنه يمكن استكشاف بعض الملامح عن تطور مستوى التفاوت في توزيع مكونات الدخل وأوجه الانفاق للأسر. ويبين الجدول رقم (23) أن درجة التفاوت فيما بين المكونات أعلى منها على مستوى

الاقتصاد ككل. فبالنسبة للدخل يمكن تفسير ذلك بأن الأسر جميعها لا تتلقى دخلاً من كل مصادره، إذ أن دخل بعض الأسر يتمثل في الأجور، بينما بعضها يحصل على الدخل من العاملين لأنفسهم (لدى). ويؤدي تجميع المصادر على المستوى القومي إلى إخفاء الفروق بين الأسر حسب مصادر الحصول على الدخل. وقد يحدث الأمر ذاته بالنسبة للاختلاف بين إنفاق الأسر على بنود الاستهلاك المختلفة. ويظهر لنا أن التفاوت في التحويلات (النقدية أو العينية) هو الأعلى بين مصادر الدخل. وكذلك اتجهت معاملات التفاوت الخاصة بالتحويلات والدخل من الزراعة نحو الارتفاع في الفترة 2000-2009، على العكس من انخفاض معامل جيني للاقتصاد ككل خلال نفس الفترة. أما بالنسبة للدخل من الأجور ومن القطاعات (الأنشطة) غير الزراعية فقد تماثلت اتجاهات معاملات التفاوت مع الاتجاه العام. ومن ناحية أخرى يمثل التفاوت بين الأجور- في سنة 2000- الجزء الأكبر (38%) من تفاوت الدخل، يليها الدخل من الأنشطة غير الزراعية، بينما لا تلعب تفاوتات دخل الزراعة أى دور في تفسير التفاوت في الدخل الكلي. وتغير ترتيب هذه المصادر في 2005 و2009، فقد أصبح التفاوت في التحويلات في الموقع الثانى- بعد الأجور- في التأثير على مستوى التفاوت العام. ولاشك في أهمية إجراء هذه التقديرات لمؤشرات تفاوت مصادر الدخل وأوجه الإنفاق، ولكن الغاية منها قد لا تتحقق ما لم يمكن تحديد العوامل وراء التغير في هذه المعاملات.

جدول (24) معاملات جيني لمكونات الدخل والإنفاق (%)

2009			2005			2000			
المساهمة	الحصة	جيني	المساهمة	الحصة	جيني	المساهمة	الحصة	جيني	
متوسط دخل الفرد من:									
30	23	61	28	21	58	25	22	56	التحويلات
39	45	40	42	46	41	38	42	41	الأجور
7	14	53	5	14	53	00	13	51	الزراعة
24	18	49	25	19	48	37	23	54	غير الزراعة
متوسط إنفاق الفرد على:									
32	45	27	35	47	28	32	46	28	الغذاء
4	5	37	7	8	41	10	10	43	الملابس
27	23	45	24	22	43	18	18	43	السكن
37	27	52	34	23	55	40	27	58	الخدمات

المصدر: Verme, 2014

غاب تحديد هذه العوامل في الدراسة المشار إليها، اللهم إلا مجرد ملاحظة عدم تغير الدخل الزراعى رغم مايشهده النشاط الزراعى بطبيعته من تقلبات موسمية أو سنوية، وكذلك تغير ترتيب التحويلات في الأهمية، رغم ماتنسب به التحويلات، وخاصة الحكومية، من استقرار ومن اسهداف. أما بالنسبة لبنود الإنفاق فكان الغذاء (الطعام) يحتل موقع أهم مكون في

2000 بينما كانت مساهمة الإنفاق على الخدمات هي الأكبر في إحداث التفاوت في توزيع الإنفاق (40% من التفاوت يعود إلى التفاوت في الإنفاق على الخدمات) واحتل التفاوت في الإنفاق على السكن والملبس الموقع التالى. يختلف الترتيب في التأثير على التفاوت في 2005، إذ أصبح الإنفاق على الطعام هو المسئول الأول عن التفاوت في الإنفاق بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وفي 2009 عاد الإنفاق على الخدمات إلى سابق مسؤوليته الأولى: ونظراً لتنوع بنود الإنفاق على الخدمات فقد لا يكون مستغرباً أن التفاوت في الإنفاق عليها هو السبب الرئيسى للتفاوت بين الفئات الاجتماعية. ومن ثم فإن احتلال الإنفاق على الطعام موقع السبب الأول للتفاوت في 2005 قد يُعزى إلى تقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية في هذه الفترة. سنعود فيما بعد إلى تحليل أثر التضخم وارتفاع الأسعار على الفقراء، ونمط توزيع الدخل بصفة عامة.

9-5 النمو والتوزيع: أيهما مسئول عن الفقر؟

غاب تحديد هذه العوامل في الدراسة المشار إليها، اللهم إلا مجرد ملاحظة عدم تغير الدخل الزراعى رغم مايشهده النشاط الزراعى بطبيعته من تقلبات موسمية أو سنوية، وكذلك تغير ترتيب التحويلات في الأهمية، رغم ماتتسم به التحويلات، وخاصة الحكومية، من استقرار ومن اسنهاداف. أما بالنسبة لبنود الإنفاق فكان الغذاء (الطعام) يحتل موقع أهم مكون في 2000 بينما كانت مساهمة الإنفاق على الخدمات هي الأكبر في إحداث التفاوت في توزيع الإنفاق (40% من التفاوت يعود إلى التفاوت في الإنفاق على الخدمات) واحتل التفاوت في الإنفاق على السكن والملبس الموقع التالى. يختلف الترتيب في التأثير على التفاوت في 2005، إذ أصبح الإنفاق على الطعام هو المسئول الأول عن التفاوت في الإنفاق بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وفي 2009 عاد الإنفاق على الخدمات إلى سابق مسؤوليته الأولى: ونظراً لتنوع بنود الإنفاق على الخدمات فقد لا يكون مستغرباً أن التفاوت في الإنفاق عليها هو السبب الرئيسى للتفاوت بين الفئات الاجتماعية. ومن ثم فإن احتلال الإنفاق على الطعام موقع السبب الأول للتفاوت في 2005 قد يُعزى إلى تقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية في هذه الفترة. سنعود فيما بعد إلى تحليل أثر التضخم وارتفاع الأسعار على الفقراء، ونمط توزيع الدخل بصفة عامة.

استهدف المسح التتبع للدخل والإنفاق في شهرى فبراير 2005 و 2008 دراسة وقياس تأثير النمو الاقتصادى (زيادة الدخل) على مشكلة الفقر. وقد أظهرت نتائج المسحين انخفاض نسبة الفقراء وأشباه الفقراء (من هم أعلى من خط الفقر) بحوالى 20% عن مستواها في فبراير 2005. ولكن المسحين الشاملين للستين كاملتين (أربع دورات في كل من 2005/4 و 2009/8) نتائج مغايرة تماماً. فقد عادت نسبة الفقر في 2009/8 إلى نفس المستوى السائد في 2005/4. ويبدو من ذلك أن مصر قد خسرت المكاسب التى حققتها في مجال تقليل الفقر خلال السنوات الثلاث من النمو المرتفع (2005 – 2008) (البنك الدولى، 2010). وفضلاً عن ذلك، كان مدعاة للبحث أيضاً التحسن النسبى في درجة " اللامساواة " في فترة تزايد نسبة الفقر، على النقيض مما شهدته فترة النمو السريع من زيادة درجة التفاوت في توزيع الدخل. وعندما تناول فريق البحث (انظر تقرير البنك الدولى 2010) تحليل العوامل التى أدت إلى هذه النتائج، من خلال منهجية التجزئة decomposition المعروفة لتحديد مكونات التغير في نسبة الفقر، لم يظهر أن هذا التغير يعود إلى (يمكن تفسيره) تأثير كل من النمو والتوزيع وحدهما، وإنما يلعب التضخم أيضاً تأثيراً قوياً لما يتركه من انعكاسات مختلفة على شرائح المستهلكين. ومما تجدر ملاحظته أن إضافة عنصر التضخم إلى العوامل المحددة لديناميكية الفقر تؤدي إلى فهم منطقي لطبيعة وحدود تأثير كل من هذه العوامل. فعندما تتم عملية التجزئة عن طريق قياس أثر كل من النمو والتوزيع فقط، تبين لنا أن النمو ربما يكون قد أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر، بينما أدى أثر التوزيع إلى انخفاض الفقر بنسبة أكبر، ومن ثم كانت المحصلة

هي انخفاض صافي الفقر. على العكس من ذلك قام فريق البحث بقياس تأثير العوامل الثلاثة : النمو - التوزيع - التضخم. بلغت الزيادة في نسبة الفقر 2.46 نقطة مئوية في الفترة 2005/4 - 2009/8 . أدت زيادة الانفاق (الدخل) إلى تخفيض نسبة الفقر بحوالي 0.4، وأدت إعادة التوزيع إلى تخفيض الفقر بحوالي 0.9 نقطة، ولكن التضخم انعكس في زيادة نسبة الفقر بحوالي 3.8 نقطة، (أي $2.5 = 0.4 - 0.9 + 3.8$). ومن ثم، يخلص التقرير إلى أن التضخم خلال هذه الفترة كان العامل الرئيسي وراء زيادة الفقر. ولكن - كما يرى التقرير أيضاً- ليس التضخم وحده المسئول عن هذه التغيرات في مؤشرات الفقر، ولكن ضعف خصائص وسمات النمو لم تمكن الأسر من مواجهة صدمة الغلاء، ومن ثم الحفاظ على مستوى معيشتهم أو عدم السقوط تحت خط الفقر .

جدول (25) العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي %

نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل			
نسبة التغير	2009/8	2005/4	
16.18-	19.48	23.24	الزراعة والصيد
48.01	0.90	0.61	التعدين
11.44-	5.56	6.28	الصناعة التحويلية
19.27	5.01	4.20	التشييد
3.16-	7.30	7.45	التجارة
17.69-	3.02	3.76	النقل والتخزين والاتصالات
5.19-	0.87	0.92	المال والتأمين
1.07	12.68	12.55	الخدمات الحكومية وغيرها
7.08-	54.83	59.00	الاجمالي

يعود النمو الاقتصادي - في الواقع - إلى التغير في نسبة العمالة و/أو التغير في إنتاجية العمل. وكما توضح البيانات كان هناك توسع ملحوظ في خلق فرص العمل في الفترة 2005/4 - 2009/8، ففي غضون هذه الفترة تم توفير ما يقرب من مليون فرصة عمل سنوياً. المشكلة تجسدت - رغم ذلك- في أن أكثر من مليون فرد يدخلون إلى سوق العمل كل عام، ومن ثم تنخفض نسبة العمالة باضطراد (نسبة المشتغلين إلى السكان في سن العمل) (البنك الدولي 2010). وفضلاً عن ذلك، فقد انعكست الأزمة العالمية خلال النصف الثاني من 2008 وأوائل 2009 في تراجع نمو العمالة وارتفاع نسبة البطالة بحوالي نقطة مئوية، إلى 9.4%.

لا يتوقف التأثير على النمو ونمط التوزيع عند التغير في النسبة الإجمالية للعمالة، وإنما يتحدد هذا التأثير كذلك بنمط (هيكل) التوزيع القطاعي للعمالة، واختلاف إنتاجية العمل بين هذه القطاعات. وقد بات مصدراً لتواضع معدل النمو

الاقتصادى، ومحدودية تغير نمط توزيع الدخل، واستقرار (وربما ارتفاع) نسبة الفقر، التراجع فى دور القطاعات ذات المساهمة الأكبر فى توليد القيمة المضافة: الصناعة التحويلية، الاتصالات، والنقل. وأصبحت مثل هذه القطاعات توفر فرصاً أقل للعمل، وضعف الاستفادة من ارتفاع الانتاجية فى هذه القطاعات. وشهدت سنوات النمو المرتفع تحوُّلاً فى العمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية والتي ترتفع فيها نسبة الفقراء، (الزراعة بصفة خاصة) إلى قطاع آخر ترتفع فيه أيضاً نسبة الفقراء، وهو قطاع التشييد. (إنخفضت نسبة الفقراء المشتغلين فى الزراعة من 20 إلى 19%)، وارتفعت فى قطاع التشييد من 3.3 إلى 4.3%) (البنك 2010). من هنا يتبين أن النمو قد تركز فى القطاعات التى تقل فيها نسبة المشتغلين الفقراء، ولم يوفر فرصة للمتطلين للحصول على عمل. ونذكر أن الزراعة تمثل مصدراً للرزق بالنسبة للفقراء، إذ بينما يشتغل فى النشاط الزراعى 13% من السكان، فإن ربع المصريين يتعيشون على الدخل من هذا القطاع (أى 40% من الفقراء يعملون فى الزراعة). كما أن الفقراء قد ابتعدوا عن قطاعات ترتفع فيها القيمة المضافة .

الفصل العاشر

السياسة المالية المطلوبة لإعادة توزيع الدخل

1-10 شبكة الحماية الاجتماعية

لا يبدو أن السياسة المالية كان لها دور إيجابي ملموس في تعبئة الموارد، وحفز الاستثمار والنمو الاقتصادي بصورة مباشرة. وعلى الأقل، فمن زاوية توازن الموارد / الاستخدامات، كان ليكبر حجم الحكومة، وزيادة عجز الموازنة العامة انعكاسات سلبية على الإنفاق الاستهلاكي الخاص (أى لقطاع العائلات) وعلى إجمالي الادخار المحلي لتمويل الاستثمار. وكذلك تبدو النظرة قاصرة عند من يرون أن الحكومة (الاقتصاد المصري) قد مر بتجربة سياسة "تساقط عوائد النمو" من خلال النظام الضريبي، الذي يعتمد - بصفة أساسية - على الضرائب غير المباشرة (على الاستهلاك وعلى الواردات). فهل كان للسياسة المالية تأثير محدد على إعادة توزيع الدخل؟

تشمل الموازنة العامة بعض البنود على جانبي الإيرادات والنفقات التي تؤثر بدرجات مختلفة على التوزيع النهائي للدخل، وتحدد - من ثم - الدخل المتاح للتصرف للفئات المختلفة. ومن البديهي أن يستهدف استخدام عناصر السياسة المالية (وخاصة الضرائب، التحويلات، والدعم السلعي) زيادة درجة المساواة (تقليل التفاوت) في توزيع الدخل (الإنفاق الاستهلاكي)، وربما بصورة صريحة لتقليل الفقر. ولهذا الغرض استخدمت شبكة الأمان الاجتماعي^(*) موارد كثيرة تزايدت باضطراد. فبينما بلغت النفقات الحكومية ما يزيد على ثلث الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة من العقد الأول للألفية، مثلت مخصصات الحماية الاجتماعية ما يتراوح حول 12% من الناتج المحلي. قفزت الاعتمادات المخصصة لبرامج شبكة الأمان الاجتماعي - كما أصبح يسجلها الحساب الختامي للموازنة العامة منذ 2005 - ليس فقط نتيجة زيادة الإنفاق على البرامج التقليدية مثل إعتمادات معاش الضمان الاجتماعي أو الدعم الغذائي، ولكن أيضاً ظهور بند دعم منتجات الطاقة صريحاً في الموازنة. بلغت نسبة الإنفاق على كافة بنود الإنفاق الاجتماعي (المساعدات الاجتماعية والدعم) حوالي 12% من الناتج المحلي في ميزانية 2011/10، لتمثل حوالي ثلث النفقات الإجمالية في الموازنة. بلغت إعتمادات بنود شبكة الأمان الاجتماعي ما يقرب من 5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2005. ومع إرتفاع نسبة إعتمادات الدعم ظهر بوضوح مدى الاختلال في هيكل الموازنة العامة، وفي توزيع مخصصات الدعم بين بنوده المختلفة.

الواقع أن السمات التي اتصفت بها النفقات الاجتماعية لعبت دوراً واضحاً سواء في تحديد مدى فعالية هذه النفقات، وتحقيق الهدف من وراء تخصيصها، ومن ثم إمكانية تصحيح نظام الدعم والمساعدات الاجتماعية في المستقبل. لقد اعتمد هذا النظام على الدعم العيني أكثر من التحويلات النقدية، كما كانت مخصصات الدعم للسلع الغذائية (الخبز والدقيق البلدي، وبطاقات التموين) تمثل النسبة الغالبة، وتزايدت قيمتها في الفترة 2005-2008 بنسبة تفوق معدل ارتفاع الأسعار (47% مقابل 31%)، وهو ما يعنى ارتفاع قيمتها الحقيقية بالنسبة للمستفيدين. غير أن تعديلاً جوهرياً حدث في نظام الدعم السلعي، ظهر من خلال تسجيل "دعم منتجات الطاقة" والكهرباء كبنود صريحة في مكونات الباب الرابع لمصروفات الحكومة في الموازنة العامة. وأصبح هذا البند يستحوذ على نصف مخصصات الدعم العيني (8% من الناتج المحلي).

(*) تأتي بنود هذه الشبكة للحماية الاجتماعية ضمن باب رئيسي للمصروفات الحكومية تحت عنوان "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية"، الذي يشمل إلى جانب دعم السلع التموينية والمنتجات البترولية والكهرباء، برامج دعم تنشيط الصادرات، وتنمية الصعيد، والقروض الميسرة، والمساعدات الاجتماعية مثل المساهمة في صناديق المعاشات، معاش الضمان الاجتماعي ومعاش الطفل، وغيرها

جدول رقم (26) إعمادات الموازنة لبرامج الإنفاق الاجتماعي (نسبة من الناتج المحلي)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة المالية
12.2	10.30	7.85	11.15	5.52	5.10	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، منها :
9.0	9.39	7.24	8.78	2.56	2.13	- الدعم
2.0	1.83	1.26	1.52	2.08	1.69	* الغذائي (هيئة السلع التموينية)
6.0	6.72	5.39	6.76	م.غ	م.غ	* منتجات الطاقة
1.0	0.84	0.59	0.50	0.48	0.44	* أخرى
0.4	0.43	0.35	0.35	0.34	0.31	- المنح
2.8	0.45	0.22	2.00	2.62	2.56	- المزايا الاجتماعية
2.6	0.29	0.00	1.78	2.45	2.47	مساهمة الحكومة في صناديق التأمينات
0.11	0.10	0.14	0.15	0.10	0.10	معاش الضمان الاجتماعي
0.09	0.06	0.08	0.07	0.07	0.08	برامج اجتماعية أخرى

ملحوظة : البيانات عن الدعم غير مقارنة بما قبل عام 2005 ، إذ تتضمن بعد هذه السنة دعم الطاقة . المصدر : تقرير البنك الدولي 2009 .

تشير البيانات المنشورة بواسطة البنك الدولي أنه حتى السنوات الأخيرة من القرن الماضي، بلغ الإنفاق على شبكة الضمان الاجتماعي في مجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما فيها مصر) حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتقل هذه النسبة كثيراً عن مثيلتها في الدول الأوروبية، حيث ترتفع إلى ما يزيد على 10%-14%. حتى عام 2005 كانت نسبة الإنفاق على البرامج الأساسية للضمان الاجتماعي⁽¹⁾ في مصر تتراوح حول 2% من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت هذه النسبة تتوزع على النحو التالي:

- دعم السلع الغذائية للمستهلكين (1.7% من الناتج المحلي)
 - برامج الصندوق الاجتماعي (0.18% من الناتج المحلي)
 - برامج المساعدات الاجتماعية والتحويلات النقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية (0.12% من الناتج المحلي).
- ولكن بالإضافة إلى ذلك فإن الدعم الاقتصادي لمنتجات الطاقة كان يستنزف أكثر من 8% من الناتج المحلي الإجمالي. عندما قام فريق عمل مصرى مع خبراء البنك الدولي بإجراء تقييم لبرامج شبكة الضمان الاجتماعي والعمل على تقديم اقتراحات لإصلاح اجتماعى شامل وتم إعداد تقرير بذلك، أظهر التقرير (WB, 2005) بوضوح أن الإنفاق على هذه البرامج، وخاصة إذا كان في شكل دعم سلعى، ينطوى على إختلال سعري ضار يؤدي إلى عدم كفاءة وقصور فاعلية القرارات الاقتصادية المعنية ، كما يعوق النمو الاقتصادي. ولعل النتيجة الأبرز التي توصلنا إليها هي أن عناصر شبكة الأمان الاجتماعي لا تصل إلى الفقراء والفئات الأكثر احتياجاً. وكما يظهر من الجدول (26) فإن غالبية الأسر الفقيرة وغير الفقيرة

(1) لا تشمل برنامجين رئيسيين لا يستهدفان الفقراء أساساً ، وهما برامج توليد دخل من خلال الاقراض الميسر ، والتأمينات الاجتماعية من خلال نظام المعاشات للعاملين بعد سن التقاعد .

على حد سواء (أكثر من 70%) تحصل على دعم السلع الغذائية، وعلى النقيض من ذلك فإن أقل من 12% يحصلون على تحويلات نقدية.

جدول (27) نسبة المستفيدين من برامج شبكة الحماية الاجتماعية

نسبة من خرجوا من الفقر %	المستفيدون (% من المجموعة)		
	غير فقراء	فقراء	
7	16.5	19.3	التحويلات الخاصة
0.6	5.6	11.5	المساعدات الاجتماعية والتحويلات النقدية
5	72.0	73.0	دعم السلع الغذائية

المصدر : تقرير البنك الدولي ، ديسمبر 2005 .

وكان مثيراً للدهشة أن نتائج العينة بينت أن أياً من برنامجي شبكة الضمان الاجتماعي لم يكن بالفاعلية الواجبة في تخليص الفقراء من وأداة فقرهم، فهؤلاء لم يمثلوا سوى 0.6% فقط من الفقراء (حوالي نصف مليون فرد) الذين استفادوا من برامج المساعدات النقدية التي تقدمها الحكومة. وترجع محدودية أثر التحويلات (الدعم) النقدية ليس فقط إلى تبعثر وتفتت آليات وهيئات تقديم المساعدات المالية، ولكن - وبصفة أساسية - إلى انخفاض نسبة التغطية (أى من تشملهم هذه الآليات) وانخفاض قيمة المساعدة المالية التي تحصل عليها الأسرة المشمولة بها. فحتى عام 2005 كانت وزارة الشؤون الاجتماعية تدفع حوالى 540 جنيه سنويا للأسرة المستفيدة، وبلغ عدد الأسر التي تتلقى هذه المساعدات حوالى مليون أسرة (تمثل 7% من مجموع السكان). والواقع أن قيمة المساعدة المالية كانت منخفضة إلى حد بعيد، ولم تكن تمثل سوى 8% تقريبا من قيمة خط الفقر لأسرة من 5 أفراد (ترتفع هذه النسبة إلى 25% في بعض البلدان التي تطبق هذا النظام).

10-2 تكلفة الدعم مرتفعة وغير متوازنة

إستمرت منذ منتصف السبعينات دعوات ومحاولات "ترشيد" الدعم، للعمل على وصوله لمستحقيه وتخفيف عبئه المالى على الموازنة. ولا هذه تحققت ولا تلك بلغت غايتها. بل على العكس تزايدت باضطراد بنود مكونات شبكة الأمان الاجتماعي فى الموازنة العامة، وانعكست فى زيادة تأثيرها على عجز الموازنة. أشرنا من قبل إلى بعض الحقائق الهامة حول مكونات منظومة الدعم (أو شبكة الأمان الاجتماعي) واستخلصنا أن الدعم النقدى (المساعدات المالية وأهمها معاش الضمان الاجتماعي) ضئيل، وأثره على الفقر هامشى. كما أوضحنا أن دعم السلع الغذائية له تأثير نسبي معقول على تخفيض نسبة الفقراء، ولكنه لا يزال بعيداً عن الاستهداف الملائم. وبينما كانت محاولات البناء على هذه الاستنتاجات العلمية وتوظيفها فى صياغة برنامج متكامل لإصلاح نظام الدعم ضمن إستكمال الإصلاح المالى المنشود، جرت الأمور فى غير طريقها المأمول.

على الرغم من تعدد محاولات إصلاح نظام دعم منتجات الطاقة فقد ظلت أعباؤها هى الأكبر بين بنود الدعم المختلفة (بلغت فى 2009/8 حوالى 6% من الناتج المحلى، أى حوالى نصف المخصصات الإجمالية للدعم). وجاءت فى الترتيب التالى إعتمادات دعم رغيف العيش، ولكن رغم أهميته لم يمثل سوى حوالى 2% من الناتج المحلى، أى حوالى ثلث قيمة إعتمادات دعم الطاقة. الأرقام والنسب المثوية المجردة لا تعنى الكثير. فى الوقت الذى تصاعدت فيه الدعوة لوصول الدعم لمستحقيه كانت ضمناً تطلب تحقيق كفاءة استخدام الموارد. وكان المأمول أن تزيد "فعالية" الدعم فى تقليل نسبة

الفقراء وتحسين أحوال ذوى الدخل المحدود والأسر بدون عائل... إلخ. حتى منتصف العقد الأول من الألفية لم تكن تثار مسألة العبء المالى للدعم. فى ميزانية 2005/4 كان عجز الموازنة يقترب من 10% من الناتج المحلى الإجمالى.

جدول (28) نسبة تغطية برامج الحماية الاجتماعية للفقراء وغير الفقراء ، 2004 – 2009 (%)

التغير فى التغطية	2009/08			2005/04			البرامج	
	غير الفقراء	للفقراء	غير الفقراء	الفقراء	كل الأسر	غير الفقراء		الفقراء
18.3+	4.6+	93.4	97.1	94.2	75.1	92.5	91.1	كافة البرامج
18.5+	4.5+	93.3	96.9	94.1	74.8	92.4	91.0	برامج دعم الغذاء
8.4+	13.0+	66.2	76.0	67.6	57.8	62.7	58.5	بطاقات التموين
16.4+	0.8+	81.9	77.2	80.9	76.7	71.7	75.6	دعم العيش البلدى
0.9+	8.3+	5.6	12.1	7.0	4.7	3.8	3.9	برامج المساعدات المالية
0.1-	4.6+	3.4	7.2	4.3	3.5	2.6	2.7	معاش الضمان
1.1+	3.6+	1.7	4.6	2.4	0.6	0.8	0.8	المساعدات الاجتماعية
0.2-	0.1+	0.5	0.5	0.5	0.7	0.4	0.4	المساعدات الحكومية
2.2+	7.3+	13.6	17.1	14.4	11.4	9.8	10.0	المساعدات الأهلية
0.5+	2.5+	10.6	9.0	10.2	10.1	6.5	6.8	تحويلات أسرية
2.0+	5.1+	3.4	8.6	4.5	1.4	3.5	3.4	زكاة
0.2-	0.6+	0.7	1.2	0.8	0.9	0.6	0.6	تحويلات هيئات

ملحوظة : البيانات لا تشمل دعم الطاقة، فهو ليس ضمن برامج الحماية الاجتماعية .

World Bank (2011)

المصدر :

تضمنت سياسة الحكومة العمل على تخفيض هذه النسبة تدريجياً ضمن برنامج للإصلاح المالى والضريبي الشامل. وعلى التوازى مع هذا البرنامج، قامت وزارة المالية بتعديل هيكل الموازنة وخصصت ضمن بنود الإنفاق فى الموازنة سطرًا إجمالياً (تليه التفاصيل) بعنوان "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية". ولم يعد هذا البند يتضمن فقط إعتمادات شبكة الضمان الاجتماعى التقليدية، ولكن إشمئ على ما أطلق عليه دعم منتجات الطاقة، إلى جانب دعم المزارعين والإسكان ونقل الركاب والدواء وتنشيط الصادرات...!! لقد أصبح الحديث عن ترشيد الدعم يستهدف تخفيض عجز الموازنة إلى جانب وصول الدعم لمستحقه. وتضمن الجدل حججاً تخلط بين برامج الضمان الاجتماعى ومساعدة الفقراء وبين بيع سلع إستهلاكية ومستلزمات إنتاجية بأسعار تقل عن تكلفتها. ولا شك أن هذا الخلط بين السياسة الاقتصادية الكفؤ (ومن بينها سياسات الأسعار) وبين السياسة الاجتماعية التى تهدف إلى تقليل الفقر ومساعدة الفئات ذات الدخل المنخفض، ينعكس فى صعوبة الوصول إلى حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

10-3 دعم الغذاء قد لا يكون مكلفاً

كان - ولازال - الدعم الغذائي يمثل المكون الرئيسي في شبكة الأمان (الحماية) الاجتماعي^(*). في عام 2004/3 بلغت تكلفة دعم السلع الغذائية 1.7% من الناتج المحلي (7.7 مليار جنيه) وتوقع تقرير البنك الدولي أن ترتفع إلى 2.1% من الناتج (11.8 مليار جنيه) في 2005/4. (WB, 2005). إنخفضت إعمادات الدعم الغذائي كنسبة من الناتج المحلي (حسب بيانات وزارة المالية) رغم إزديادها إلى ما يقرب من 17 مليار جنيه في ميزانية 2010/9، وتضمنت موازنة 2011/10 تخفيضها إلى 1036 مليار جنيه^(***).

إرتفع عدد المستفيدين من دعم السلع الغذائية خلال سنوات النصف الثاني من العقد الأول في الألفية الجديدة . في عام 2009/8 كان 81% من الأسر تشتري العيش البلدي المدعوم بعد أن كانت النسبة 76% في 2005/4. وفيما بين السنتين زادت نسبة من يحملون بطاقة تموين من 58% إلى 68% من السكان. وقد ارتفعت النسبة إلى أكثر من 80% في السنتين الأخيرتين. وإلى جانب الزيادة الواضحة في نسبة التغطية، فقد إرتفع كذلك نصيب الفرد من مخصصات الدعم. حيث زادت حصة الفرد من ميزانية الدعم المخصصة للريغيف البلدي بحوالى 50% (بالقيمة الحقيقية) لتبلغ 147 جنيه في 2009/8. (ترتفع هذه القيمة إلى 171 جنيه في السنة، عندما نضيف قيمة دعم الدقيق البلدي). وبالمثل إرتفعت حصة الفرد التي يحصل عليها من خلال بطاقة التموين إلى 125 جنيه في السنة.

جدول (29) نسبة الأسر التي لديها بطاقات تموينية حسب فئات الدخل (%)

المتوسط	80%- 100%	60-80%	40%- 60%	20% وأقل من 40%	أقل من 20%	نسبة التغطية
83.8	74.5	84.3	88.6	88.7	88.3	2013/12
64.4	66.0	66.5	64.1	63.0	60.3	2009/8
46.8	49.5	52.8	48.6	44.1	39.1	2005/4

المصدر : وثيقة خطة التنمية للعام 2015/14 ، تقرير البنك (WB, 2011) .

10-3-1 بعض الفقراء لا يصلهم الدعم

ظلت المشكلة بإستمرار ليس فقط في " تسرب " جانب غير ضئيل من هذه الاعتمادات لغير المستحقين للدعم (الفئات المقتردة والأغنياء)، وإنما في عدم وصولها لنسبة غير قليلة من المستحقين (الفقراء وذوى الدخل المنخفض) . وكما يظهر من الشكل (18) فإن حوالى ربع الفقراء لم يحصلوا على دعم الريغيف البلدي (5 قروش) لأنهم لا يشترون هذا النوع من العيش، وأن نسبة كبيرة منهم لا يشترون الريغيف ذى العشرة قروش، كما أن أكثر من ثلث الفقراء لا يصلهم دعم السلع التموينية (ليس لديهم بطاقات تموين). وينطبق الحال ذاته على فئة الدخل التالية (القريبين من خط الفقر، ويمثلون الخمس الثاني في جدول الدخل). ومؤدى ذلك - كما بات متيقناً منذ فترة طويلة - أن دعم السلع الغذائية الأساسية، باعتباره الركن الرئيسى في نظام شبكة الأمان الاجتماعى لمساندة الفقراء، يفوت على نسبة كبيرة منهم الوصول إليه، رغم شدة إحتياجهم لهذا الدعم.

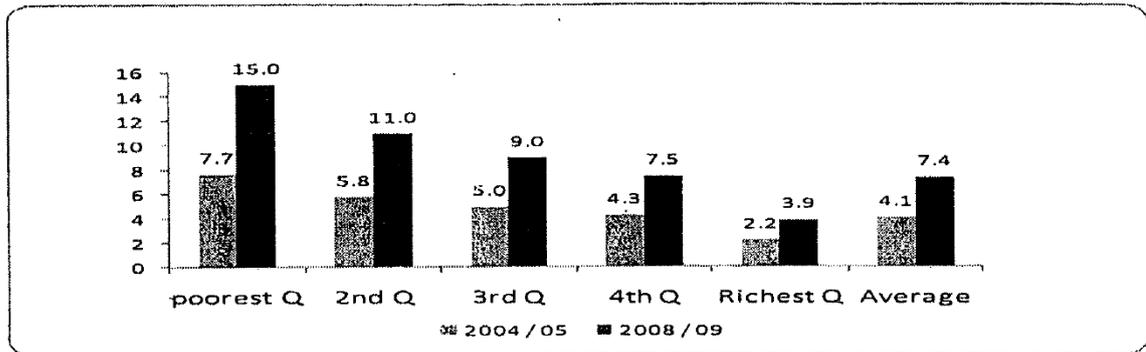
(*) لا تشمل شبكة الضمان الاجتماعى اعتمادات دعم منتجات الطاقة .
(***) بلغت اعتمادات الدعم الغذائى ذروتها في 2009/8، نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، وقدرت بأكثر من 21 مليار جنيه (3.8 مليار دولار) تراوحت حول 2% من قيمة الناتج المحلى، بالمقارنة بمتوسط يصل إلى 0.9% خلال الفترة 1997/96 - 2001/2000 .

لا يناعز أى من الدراسات والكتابات والآراء التى تناولت مسألة الدعم فى أهميته لمكافحة الفقر. وتوصلت بعض الدراسات إلى أن نسبة الفقر كانت ستكون أكبر مما هى عليه فعلياً بدون الإستمرار فى دعم السلع الغذائية (**). ولم يتطرق أحد - إطلافاً- إلى الدعوة أو التوصية بإلغاء الدعم، وظلت المطالبات الملحة والوعود الرسمية بالعمل على "وصول الدعم لمستحقه". وعلى الرغم من ذلك بقى نظام الدعم على حاله، بل وزادت إستفادة غير الفقراء (أى كل الفئات)، وزادت مخصصات الدعم الغذائى ومنتجات الطاقة.

وقد تم إستخراج نسبة التغطية من مسح الدخل والإنفاق لعام 2013/12، وتشير إلى أن أكثر من 83% من الأسر لديهم بطاقات تموينية. ولايمثل ارتفاع نسبة التغطية فى الفئتين الأدنى (الفقراء وأشباه الفقراء) مشكلة مالية أو اجتماعية. فإذا كان 75% من الفقراء يحصلون على دعم سلعى سواء من خلال بطاقة التموين أو مصادر أخرى فإن نحو 50% ممن هم فى مستويات الدخل الأعلى يستفيدون من نظام الدعم (وزارة التخطيط 2015/14). والملفت للنظر كذلك أن متوسط ما يحصل عليه الفرد من خلال إستهلاك الرغيف والدقيق البلدى يتراوح حول 166 جنيه سنويا فى الفئتين الأفقر، بينما يزيد ما يحصل عليه الفرد من الفئتين الأغنى على 176 جنيه سنويا. وينطبق الأمر ذاته على نصيب الفرد من مخصصات السلع التموينية (البنك الدولى ، 2010 دعم). لقد أفاض تقرير البنك عن دعم الغذاء فى تقدير المنافع التى يتحصل عليها الأفراد فى الفئات الاجتماعية المختلفة من دعم السلع الغذائية. وكما يبين الشكل (19) إن نسبة نصيب الفرد من الدعم الغذائى إلى إجمالى إنفاقه تتجه نحو الانخفاض مع ارتفاع إنفاق الفئة الاجتماعية، وهو مايعنى ارتفاع أهمية الدعم الغذائى للفئات الفقيرة (إذ تمثل 15% من الإنفاق)، وتنخفض إلى أقل من 4% لفئة الأغنياء. وعلى الرغم من هذه الأهمية الواضحة للدعم الذى تحصل عليه الفئات الفقيرة (ومحدودة الدخل)، فإن النظام برمته غير عادل. وبينما لايجب أن يحصل المقتدرون والأغنياء على شئ من الدعم الغذائى فإن نصيب الفرد فى هذه الفئات يصل إلى 12.5% أكثر مما يحصل عليه الفقير (أنظر الشكل 8).

الشكل (18) نسبة دعم الغذاء إلى إجمالى إستهلاك الفئات المختلفة

Figure 4.3: Shares of Food Subsidies to Total Consumption, by Quintile, 2004/05 and 2008/09



Source: Calculated by the authors, using CAPMAS' HIECS 2008/09 data.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من هذه النقيصة التى تقلل من فاعلية نظام الدعم الغذائى، فإن الفائدة التى يجنيها حتى من يصلهم هذا الدعم محدودة أيضاً. فكما أشرنا من قبل، ساهم دعم السلع الغذائية فى إفلات حوالى 5% من السكان من براثن الفقر، 3% فقط من السكان تجاوزوا خط الفقر نتيجة لإستفادتهم من دعم رغيف العيش. ويعود هذا التأثير المحدود

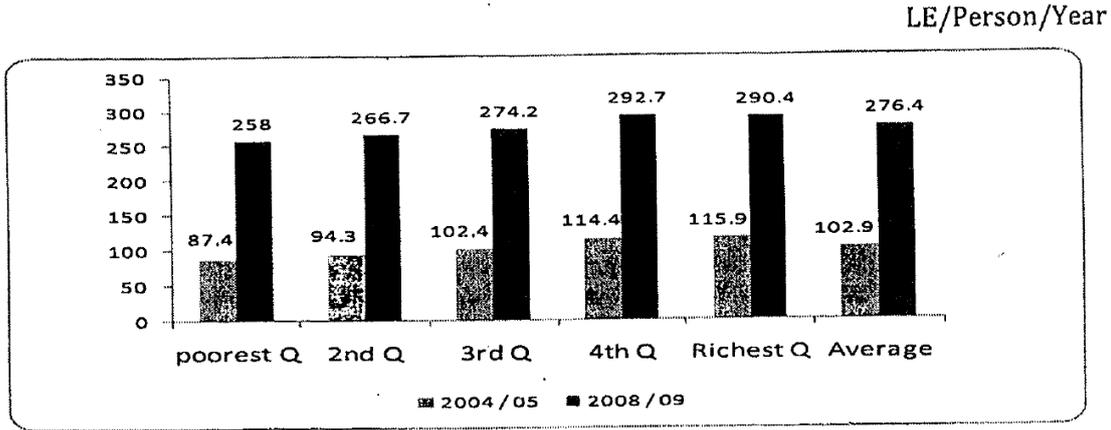
(**) قررت دراسة للبنك الدولى أنه بينما كانت نسبة الفقر الفعلية حوالى 22% فى 2009/8 ، كان إلغاء الدعم الغذائى سيؤدى إلى إرتفاع نسبة الفقر الى 31.5% ، أى أن الدعم ساعد فى حماية أكثر من 9% من السكان من السقوط فى دائرة الفقر . أنظر عثمان محمد عثمان

للدعم الغذائي إلى ضالة قيمة الدعم التي يحصل عليها المستفيد. لقد أظهرت الدراسات الميدانية وإستقصاءات بحوث ميزانية الأسرة، أن الشخص الفقير يحصل من خلال إستهلاكه للسلع المدعومة على ما يعادل 9-10 جنيه في الشهر، تمثل حوالى 10-11% من جملة نفقاته الاستهلاكية. (أكثر من نصف هذه القيمة يتضمنها شراء الرغيف البلدى المدعوم).

لا يجوز تفسير قصور نظام الدعم في الوصول إلى كل المستحقين، أو ضالة قيمة ما يصل المستفيد من استهلاك العيش البلدى أو سلع بطاقة التموين، بإنخفاض مخصصات الدعم في الموازنة كما سبق أن أوضحنا. ربما يكون قصور إدارة النظام مسؤلاً بدرجة ما، ولكن السبب الرئيسى يكمن في غياب معيار الإستحقاق (الإستهداف) ومن ثم في تسرب جانب غير محدود من مخصصات الدعم إلى غير المستحقين (المقتدرين والأغنياء). فكما بينت الدراسات التي أجرتها وزارة التموين والتجارة الداخلية مع برنامج الغذاء العالمى WFP ، وغيرها من الجهات المعنية، تحصل أغنى فئة (الخمس الأعلى في جدول الدخل) على حوالى 21% من قيمة مخصصات دعم الرغيف البلدى، ثلاثة أرباع دعم الرغيف بعشرة قروش، 20% من دعم سلع بطاقات التموين.

الشكل (19) نصيب الفرد في الفئات المختلفة من الدعم الغذائي

Figure 4.4: Per Capita Subsidies Consumer Benefits, by Quintiles 2004/05 and 2008/09



Source: Calculated by the authors, using CAPMAS' HIECS 2008/09 data

وبصفة عامة، وجدت هذه الدراسات أن 83% من مخصصات دعم السلع الغذائية يستحوذ عليها "غير الفقراء". ولا شك أن إصلاح النظام لن يضمن فقط تخفيف العبء على الموازنة وتوفير موارد مالية يمكن توجيهها إلى تقديم خدمات عامة أوسع وأفضل (التعليم، الصحة، المرافق) ولكنه وهو الأهم يزيد من فعالية الدعم في تخليص الفقراء - أو معظمهم - من براثن الفقر. ولحماية إصلاح النظام تم تقدير نتائج التخلص من "تسرب" الدعم إلى غير مستحقه، أو الفاقد في أساليب التوزيع... الخ. ووجدت الدراسات أنه يمكن توفير حوالى 73% من تكلفة دعم السلع الغذائية إذا أمكن تحقيق هذا الإصلاح. ففي عام 2009/8، لم تصل 5.5 مليار جنيه (28%) من مخصصات الدعم الغذائي إلى المستحقين لهذا الدعم، يمثل دعم العيش البلدى 68% من التسرب، و20% في زيت التموين. لاشك أن تحسين أسلوب الإستهداف يحقق الهدفين المشار إليهما فيما سبق. فقد قام فريق من الخبراء بإختبار تأثير أحد سيناريوهين (مسارين) على الوفر الممكن تحقيقه، الأول مخفف، إذ يستبعد أغنى 40% من السكان، والثاني مشدد حيث يستبعد أعلى 60% من السكان في جدول الدخل (أى يتوجه إلى الفقراء وأشباه الفقراء).

ولا يخفى أن إعادة توزيع هذا الوفر لصالح الفئات الأفقر، سيضمن زيادة متوسط ما يصل من دعم إلى الفقراء. وإذا تم تقليل الفاقد بنسبة 10% واستبعاد أغنى 40%، سيوفر ذلك حوالى 9.5 مليار جنيه (48.6% من تكلفة الدعم). وسيترفع الوفر إلى 12.3 مليار جنيه (62.8) من التكلفة، إذا كان المستهدف 40% من السكان (أي يتم استبعاد 3 فئات أعلى سلم الدخل). فى هذه الحالات يمكن زيادة حصة الفرد فى فئات الفقراء (40% من السكان) من 279 جنيه إلى 686 جنيه فى السنة (2.5 ضعف)، وبالمثل إذا أمكن إستبعاد 40% الأغنى فحسب، أى يتم إستهداف أدنى 3 فئات (60% من السكان) يمكن زيادة حصة الفرد الفقير فى الدعم الغذائى من 258 جنيه إلى 468 جنيه (1.8 مرة).

جدول (30) دعم السلع الغذائية

الدعم (مليون جنيه)		الكميات (ألف طن)		
2012/11	2010/9	2010/10	2010/9	
10820	10049	7400	8500	دعم رغيف الخبز :
6498	6368	4300	5900	القمح المستورد
4146	2993	3000	2100	القمح المحلى
176	688	100	500	الذرة الشامية
9295	5627	2276	3160	دعم السلع التموينية:
5077	296	900	875	الزيت التموينى والحر
2298	2038	1272	1253	السكر التموينى والحر
1216	1244	1000	994	الأرز
4	49	4	38	الشاي
1231	1835			يخصم الإيرادات
18884	13841			صافى دعم السلع الغذائية

المصدر : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة .

10-3-2 إقتراحات للإصلاح

فى مواجهة تزايد العبء المالى لمخصصات الدعم، والمشكلات الاقتصادية التى تنشأ من تعدد أسعار السلعة الواحدة فى السوق كانت تنور اقتراحات ومحاولات ترشيد (إصلاح نظام) الدعم. وسرعان ما كان يرتفع ضد هذه المقترحات صوت التحذير والتخويف من الضرر الذى سيقع على الفقراء ومحدودى الدخل جراء إلغاء أو تخفيض اعتمادات الدعم. بل إنه فى أكثر من مرة واجه فيها الاقتصاد المصرى حدثاً اقتصادياً سلبياً انطوت فيه السياسة الحكومية على زيادة كبيرة فى مخصصات الدعم، وخاصة بالنسبة للسلع الغذائية. حدث ذلك فى أعقاب تخفيض قيمة الجنيه، فى 2003، وخلال الأزمة المالية العالمية فى 2008، وبعد أحداث 2012/2011. ففى مواجهة ارتفاع الأسعار الأزمة العالمية والسلع الغذائية، قررت الحكومة

علاوة للعاملين بنسبة 30% (وأهابت بالقطاع الخاص أن يقوم بالمثل (*)، وصاحب ذلك زيادة بطاقات التموين، وزيادة عدد السلع المشمولة في البطاقة. تحملت الموازنة في 2009/8 - نتيجة لهذه القرارات زيادة مخصصات العلاوة والمعاشات إلى 1.3% من الناتج، بينما ارتفعت التكلفة الإضافية لدعم السلع الغذائية من 200 مليون جنيه في ميزانية 2008/7 إلى 1.6 بليون في 2009/8 (0.16% من الناتج المحلي الإجمالي).

كيف يتم تحقيق هذا الوفرة؟ كيف يتم وقف نزيف الفاقد؟ ماهي أفضل آليات تخفيض أو القضاء على " التسرب "؟ ماهي سياسات ترشيد دعم السلع الغذائية وخاصة رغيف العيش البلدي؟ تضمنت توصيات التقرير الذي أعده فريق العمل مع خبراء البنك الدولي 2005 تأجيل النظر في مراجعة دعم العيش، وإعطاء الأولوية " لترشيد" دعم منتجات الطاقة. والواقع أن جهود إصلاح نظام الدعم وشبكة الأمان الاجتماعي تواصلت، واستمرت دراسة وإعداد عدة برامج وخطوات إجرائية لإصلاح نظام دعم السلع الغذائية، ويتضمن تقرير للبنك الدولي (2010) مجموعتين متكاملتين من التوصيات للتعامل مع جانبي ضعف وعدم كفاءة النظام: تقليل الفاقد والتسرب، وتضييق نطاق التغطية. وتتضمن إجراءات القضاء على الفاقد والتسرب، العمل على ضمان وصول العيش البلدي للمستهلك مباشرة (في نهاية سلسلة التوزيع)، وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات لفصل إنتاج الخبز (المخازن) عن توزيعه بواسطة شبكة من المنافذ (أكشاك البيع). وهناك أيضاً الإتجاه نحو تعميم استخدام البطاقة الذكية smart card . وكان المستهدف أن يغطي استخدامها كافة المحافظات في نهاية 2010 . ويبدو أن التحول إلى البطاقة الذكية حقق وفراً ملموساً في بعض سلع التموين. كما تم طرح مقترح إحلال كوبونات الغذاء، محل الأسلوب التقليدي للدعم الغذائي، على أن يتم دراسة المزاي والعقبات أمام هذا الإستبدال.

وعلى الجانب الآخر، ولتضييق نطاق التغطية، وإستبعاد غير المستحقين أو ضمان إقتصار الدعم - بأى من أشكاله - على الفقراء وذوى الدخل المحدود، كان يجرى النظر في كيفية تفعيل مبدأ الإستهداف الجغرافي، بحيث يتم تدريجياً توزيع حصص القمح والدقيق المستخدم للخبز المدعوم و سلع التموين على المحافظات بنسبة الفقراء في المحافظة، بالإضافة الى إستخدام مبدأ الإستهداف وفقاً للمؤشرات المحددة لمستوى المعيشة) proxy-means test ، وكذلك فقد جرت محاولات تصميم نظام شامل للإنتقال إلى أسلوب الإستهداف متعدد الأغراض، للربط بين الإستفادة من دعم السلع الغذائية وتحقيق أهداف التنمية البشرية المتعددة. وكان من المتوقع أن يؤدي نجاح أى من هذه الأنظمة التمهيد للإنتقال نحو "الدعم النقدي".

10-4 دعم الطاقة

ظل تعبير الدعم يشير - لفترة طويلة - إلى دعم السلع الغذائية (وخاصة رغيف العيش و بطاقة التموين). حينما يتصاعد الجدل الآن حول "الدعم" : ترشيده، تخفيضه، عدم المساس به، مراعاة مستوى معيشة الأغلبية ..إلخ، يكون المقصود بذلك - عادة - هو دعم منتجات الطاقة. حينما يكون الهدف هو حماية محدودى الدخل والفقراء، وتدعيم شبكة الأمان الاجتماعي، فلاشك أن الدعم الغذائي يقع ضمن مسؤولية الحكومة، ومن ثم تدخل مخصصاته المالية ضمن إتمادات الموازنة العامة للدولة. ولكن جرى تعديل تبويب (الموارد والإستخدامات) الموازنة العامة مع إعداد مشروع الموازنة لعام 2005/4. الموازنة أصبحت تشتمل على 19 بند فرعى يحمل مسمى " دعم ".

وبغض النظر عن طبيعة المعالجة المالية لهذه البنود، فإن دعم الطاقة أصبح محلاً للإهتمام المتزايد وفي مقدمة قائمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم أصبحت القرارات المتصلة بهذه السياسات محكومة بما أوضحناه من قبل في شأن

(*) انعكس ذلك في زيادة المعاشات بنسبة 20% عن المعتمد في ميزانية 2009/8

"مسألة الدعم". من ناحية، أخذت اعتمادات دعم الطاقة في التزايد، وانعكست في تفاقم عجز الموازنة. من ناحية ثانية، بات من الواضح أن الأثر الاجتماعي محدود (على الفقراء ومحدودي الدخل) - ربما باستثناء البوتاجاز - وعلى الرغم من ذلك تواجه محاولة تخفيض هذا الدعم إعتراضات شديدة. ومن ناحية ثالثة، تختلط هذه التأثيرات المحتملة على مستوى المعيشة بإعتبارات الكفاءة الاقتصادية في استخدام موارد الطاقة. ويحيط الالتباس عملية المبادلة (المقايضة) trade - off بين العائد الاجتماعي (المحدود !!) والتكلفة الاقتصادية (المتزايدة).

10-4-1 دعم الطاقة : تكلفة مرتفعة

بلغت التكلفة المالية لدعم الطاقة في عام 2004/3 حوالي 21.7 مليار جنيه (4.6% من الناتج المحلي، تمثل 17% من إجمالي الموازنة)، وارتفعت هذه التكلفة في 2005/4، ولكنها لم تظهر في أى من السنتين في بنود الموازنة. وسجلت الموازنة الفعلية لدعم المواد البترولية إرتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى 41.8 مليار جنيه في عام 2006/5، وقفزت إلى 66.5 مليار في 2010/9 (آخر موازنة فعلية، قبل 2011). ولعلنا نلاحظ أن مشروع الموازنة قَدَّر أن يُخصَّص لهذا البند فقط 33.7 مليار جنيه، أى أن القيمة الفعلية لدعم المواد البترولية أصبحت ضعف القيمة التقديرية التي تضمنها مشروع الموازنة لعام 2010/9. ولما كانت هذه القيمة أقل كثيراً مما تم إنفاقه بالفعل في العام السابق (2009/8) والذي بلغ 58.6 مليار جنيه، فقد علل البيان المالى لوزير المالية في حينه، هذا التخفيض المقترح بإتجاه الأسعار العالمية للبتروول ومنتجاته إلى الإنخفاض. فما الذى حدث؟ تضمن مشروع موازنة 2012/11 إعتتماد أكثر من 99 مليار جنيه لدعم المواد البترولية. فكم بلغت القيمة الفعلية؟ يُقدَّر أنها إرتفعت فعلياً إلى حوالي 120 مليار جنيه. في المتوسط تمثل إعتتمادات الطاقة حوالي 6% من الناتج المحلي، وتستحوذ على حوالي خمس إجمالي مصروفات الموازنة (وهي بهذا تبلغ ثلاثة أمثال ما تخصصه الموازنة لدعم السلع التموينية). وقد يظهر مدى العبء المالى الذى تتحمله الموازنة عند مقارنة حجم الدعم الذى تقدمه للمواد البترولية مع العجز النقدي الذى أظهرته الموازنة في السنوات المختلفة.

الواقع أن غرابة المعالجة المالية (التى لم تكن معتادة في تصوير الموازنة العامة، وممارسات السياسة المالية) أثارت بعض التباين في مدى تعبير أسلوب إحتساب دعم الطاقة عن التكلفة الفعلية لاستهلاك هذه المنتجات. يقول د. حازم الببلاوى "بعد دخولى وزارة المالية، بأيام (أواخر يوليو 2011) فوجئت بأن وزارة البترول تطلب من وزارة المالية تدبير مبلغ 300 مليون دولار لاستيراد إحتياجات البلاد من المواد البترولية، وإنها ستحتاج خلال الأشهر الستة القادمة مبلغ 600 مليون دولار شهرياً .. وعندما تساءلت عما كان يجرى في الأعوام السابقة، قيل لى بأن وزارة المالية لم تكن توفر لوزارة البترول مثل هذا الدعم في السنوات السابقة ... وأفاد وزير البترول بأن الموازنة تتضمن بالفعل مبلغ 95 مليار جنيه لدعم البترول، ولما أعاد التساؤل عن سبب عدم سداد المبالغ طالما أنها مدرجة في الموازنة ... كانت الإجابة أن الموازنة ترصد هذا المبلغ في جانب المصروفات، ولكنها ترصده أيضاً في جانب إيرادات الموازنة كأرباح وضرائب من قطاع البترول لا أرى أن الأمر يحتاج إلى كثير من التمهيص، فهذه الأسئلة وأجوبتها تعنى أن ما تحت أيدينا ربما أى شىء غير الموازنة العامة للدولة. (حازم الببلاوى، 2012). بعض الخبراء (ربما غير متخصصين) يعتبرون أن هذه القيم لدعم المواد البترولية مبالغ فيها، باعتبار أن تكلفة المنتجات أقل كثيراً مما تقدره وزارتنا البترول والمالية (تكلفة إنتاج لتر السولار لاتزيد عن جنيه واحد، بينما يجرى بيعه بحوالى 1.4 جنيه للتر، ومن ثم فإنه ليس هناك دعم حقيقى لهذا المنتج).** لا تحتمل المسألة إبداء الرأى فيما يجب ولا يجب في شأن المحاسبة القومية أو المالية. وبغض النظر عن الخلاف فيما إذا كان سليماً أو غير ذلك إدماج تكلفة دعم الطاقة في الموازنة العامة، فإن تقدير قيمة هذا الدعم يتم عن طريق إحتساب خسائر الهيئة العامة للبتروول. فوفقاً للعقود بين الحكومة المصرية

** راجع مقال (الكنوبية الدعم) في جريدة المصرى اليوم، الثلاثاء 2013/5/21 .

والشركات الأجنبية التي تقوم بإستخراج البترول، تقوم الهيئة بإعادة شراء جانب من حصة الشريك الأجنبي مقوماً بسعر قريب من السعر العالمي. ويتم إحتساب الدعم بإعتباره الفرق بين هذا السعر، والسعر المحلي لبيع هذه المنتجات. ولا يتم تقدير أى دعم لمنتجات البترول المستهلكة من حصة مصر فى الإنتاج من البترول ومشتقاته (والتي كانت تمثل فى المحلى من البوتاجاز). وكما ورد فى تقرير البنك الدولى، تعد " التكلفة الاقتصادية " أكثر تعبيراً عن قيمة الدعم، عندما يتم إحتسابها حسب تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost ، وليس التكلفة المالية سواء كان إستهلاك المواد البترولية من حصة مصر أو حصة الشريك. وقد قدر تقرير البنك أنه فى 2004/3، ستصبح تكلفة الدعم - وفقاً لتكلفة الفرصة البديلة - حوالى 38.4 مليار جنيه (8.1% من الناتج المحلى) وليست 21.7 مليار جنيه - كما أشرنا من قبل. وكما ظهر من إعادة التقدير، يستحوذ الغاز الطبيعى على 37% من القيمة الاقتصادية لدعم الطاقة، 30% للسولار، 14% للبوتاجاز، 10% للمازوت. (WB, 2005)

جدول (31) دعم المواد البترولية

الوزن النسبى	الدعم (مليون جنيه)			الكمية (بالألف طن)			اسم السلعة
	2012/11	2010/9	2004/3	2012/11	2010/9	2004/3	
%							
4.6	10.022	1.559	7.487	37.00	34.374	22.864	غاز طبيعى
23.0	16.863	7.747	4.183	4.500	3.795	3.076	بوتاجاز
17.2	12.600	5.783	1.530	5.230	3.971	2.515	بنزين
0.3	2.020	0.111	0.360	0.150	0.180	0.585	كيروسين
52.0	4.223	17.519	6.708	12.500	11.222	9.073	سولار
2.9	0.300	0.975	1.502	9.200	7.674	5.751	مازوت
100	99.035	33.694	21.716	68.580	61.216	44.810	الإجمالى

المصدر : أعداد مختلفة من البيان المالى، وزارة المالية

10-4-2 دعم الطاقة.. كفاءة تخصيص الموارد

لا يختلف دعم المنتجات البترولية عن الدعم الغذائى فى إرتفاع تكلفته المالية والاقتصادية وتفاقم عبئه على الموازنة العامة فقط، بل إن دعم الطاقة أكثر تأثيراً على قرارا الاستهلاك وتخصيص الموارد من نظيره مثل دعم العيش أو زيت الترمين. فالإبقاء على أسعار بيع منتجات البترول فى السوق أقل من تكلفة الفرصة البديلة يعطى مؤشرات خاطئة سواء للمستهلكين أو المنتجين الذين يستخدمون هذه المنتجات. إن انخفاض (وثبات) أسعار المشتقات البترولية لا يعكس مدى الوفرة أو الندرة النسبية لهذه الموارد. ويوحى الاستهلاك المتزايد من هذه المنتجات فى مصر بأننا كأى دولة خليجية تملك وفرة فى البترول والغاز الطبيعى. ولا يظهر ذلك فقط فى الاستهلاك العائلى (أو التجارى) من البنزين والبوتاجاز والكهرباء. ولكنه ينعكس كذلك فى قرارات إنشاء المشروعات فى قطاعات النقل والصناعة وتوليد الكهرباء. وكما تشير بعض الدراسات يصل الاستهلاك المباشر للقطاع العائلى إلى أقل من ثُمس إجمالى استهلاك الطاقة، بينما تستحوذ القطاعات الإنتاجية على معظم دعم المنتجات البترولية. قد تشهد بعض الصناعات إنخفاضاً شديداً فى ربحيتها إذا تم إحتساب إستهلاكها من المنتجات البترولية (أو

الكهرباء) بالأسعار الاقتصادية، وبعضها الآخر ربما يفقد تنافسيته في السوق المحلي أو الخارجي في حالة إلغاء (أو تخفيض) دعم الطاقة المستخدمة في إنتاج تلك الصناعات.

لم تكن فقط إعتبرات إرتفاع تكلفة بند دعم الطاقة، ولكن كل هذه التشابكات بين القطاعات المستهلكة للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي والكهرباء، وراء قرار إنشاء المجلس الأعلى للطاقة. ولعل من أبرز المداولات التي شهدتها إجتماعاته كانت تتعلق بحدود التوسع في إستخدام الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء بدلاً من منتجات البترول، وبأى الأسعار؟ بل إن الأمر الأكثر جدلاً إرتبط بخطة التوسع في مشروعات " كنيفة الاستخدام " للطاقة. لقد أظهرت تقديرات وزارة الصناعة الحاجة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمصانع الأسمنت والصناعة غير المعدنية عموماً non-metalic ، لمقابلة الطلب المتزايد لقطاع التشييد والبناء. وبينت أن خططاً مماثلة يتم تنفيذها في الخارج (السعودية مثلاً). وكان السؤال هل يتم الترخيص لمشروعات أسمنت جديدة بأسعار مدعومة. هل يتم التصريح لمشروعات مثل الحديد والصلب، وغيرها لتوليد الكهرباء التي تحتاجها؟ وهل من المقبول السماح للقطاع الخاص باستيراد الغاز الطبيعي؟ ما تأثير زيادة أسعار السولار مثلاً على خطة وزارة النقل في إنشاء الطرق، والتحول إلى نقل البضائع بواسطة السكك الحديدية أو النقل النهري، الذى أنفقت ملايين الجنيهات على تطوير مجرى نهر النيل؟ لم تكن هناك إجابات سهلة. وأدت بعض القرارات إلى كثير من الجدل الاقتصادي، وبعضها قاد إلى الجھول !!

10-4-3 دعم الطاقة ... هل يفيد الفقراء ؟

الأصل في " الدعم " هو مساندة الفقراء ومحدودى الدخل للحصول على مستوى معيشة معقول لحين تحسين فرصهم في زيادة الدخل والإنفاق؛ وهو مُبَرَّر في حالة الدعم الغذائي- مع ضرورة ضمان وصول إعتماداته لمن يستحقها!! هل يستهدف دعم الطاقة نفس الفئات، خاصة إذا اتفق عنه هدف "الرشادة" الاقتصادية في قرارات الاستثمار؟ مع تواتر بحوث ميزانية الأسرة (الدخل والإنفاق) التي يجريها الجهاز المركزى للإحصاء، أصبح من الممكن تقدير حصة الشرائح (الفئات) الاجتماعية من إستهلاك منتجات الطاقة والدعم الذى يصلها من خلال هذا الإنفاق. توفر في ملفاتي بيانات عن عام 2005، ولاشك في إمكانية تحديثها، ولا أتوقع تغيراً ملموساً في العلاقات والأهمية النسبية لما يمكن إستنتاجه من هذه البيانات القديمة بعض الشيء. لقد بلغت قيمة ما يحصل عليه الفرد في الفئة الدنيا (الفقراء) من دعم منتجات الدعم، حوالى 140 جنيه، بينما يحصل الفرد في فئة الدخل الأعلى (الأغنياء) على ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه الفقير (451 جنيه). وعلى الرغم من ذلك فإن ما يحصل عليه الفقراء من دعم- يُحْمَله إستهلاك منتجات الطاقة- يمثل حوالى 12% من إجمالى دخل الفقير، وهو يقل عن 9% من دخل الشخص الغنى. والمعروف أن هذه المتوسطات تتباين حسب نوع المنتج المستهلك. وكما يظهر من الجدول (8) يمثل نصيب أفقر الفئات (20% من السكان) من دعم البوتاجاز حوالى 13% من جملة تكلفة دعم البوتاجاز، بينما تستحوذ الفئة الأغنى على ضعف هذه النسبة (25.6%). أما في حالة الغاز الطبيعي، تحصل أغنى فئة على حوالى ثلثي قيمة الدعم. وإذا كان الصخب الذى يثيره إمكان زيادة أسعار البنزين هو الأعلى، فلا علاقة لهذه الزيادة المقترحة بمستوى معيشة غير الأغنياء؛ إذ أن معظم قيمة دعم البنزين (أكثر من 90%) تستحوذ عليها أغنى فئة من السكان، بينما لا يصل إلى الفئة المتوسطة أكثر من 2% من هذا الدعم.

10-4-4 دعم الطاقة: إقتراحات للإصلاح

باتت المشكلات معروفة ومدروسة منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة وكان إدراج بند "دعم الموارد البترولية" في صلب الموازنة العامة يهدف- على الأقل- للإفصاح عن العبء المالى الثقيل لهذا الدعم، ومن ثم محاولة البحث عن حل. وتضمنت الدراسات والتقارير المتتالية منذ ذلك الوقت الكثير من الإقتراحات، كما وُضِعَت بعض عناصر السياسات

المطلوبة للتصدي لهذه المشكلة العويصة. كان واضحاً أن إستراتيجية لإصلاح ما يسمى "دعم الطاقة" لا بد أن تقوم على قاعدتين: أولاً، التخلي عن سياسة تثبيت أسعار منتجات الطاقة المستهلكة محلياً. والثانية، مع التدرج زمنياً في زيادة منتجات الطاقة يجب أن تتطابق - أو تقترب - أسعارها المحلية مع تكلفة الفرصة البديلة (الأسعار الاقتصادية). ولاختبار تأثير تبني هذه الاستراتيجية وانعكاساتها المالية والاجتماعية فقد تم قياس هذه الآثار على هدفين رئيسيين: العجز المالي، ونسبة الفقر. وحتى مع إبقاء المعالجة المالية على حالها وتضمن الموازنة العامة بند دعم الطاقة، فلا خلاف على أن إرتفاع أسعار هذه المنتجات (عن طريق تخفيض الدعم إلى النصف مثلاً) سيكون له أثر إيجابي على عجز الموازنة (الذي سيقبل بنسبة 4% من الناتج المحلي في سنة القياس)، ولكنه سيؤدي في نفس الوقت إلى زيادة الفقراء بنسبة كبيرة (قد تصل إلى 14%). على الجانب الآخر، لقد كان القصد المقصود دائماً من وراء الدعم (سواء الغذائي أو الطاقة) هو تحسين مستوى المعيشة ومساندة الفقراء. وطالما أن هذا الدعم أصبح مكوناً عضوياً في ميزانية الأسر التي تحصل على هذا الدعم فقد تضمنت الاقتراحات المدروسة ضرورة البحث عن وسائل تعويض المتضررين عن طريق برنامج "للدعم النقدي" يتكلف إما كل أو نصف قيمة الوفر المتحقق من وراء تخفيض دعم الطاقة. وُجد أن هذا السيناريو ينطوي على تخفيض نسبة الفقراء بأكثر من 6 نقاط مئوية.

جدول (32): توزيع دعم الطاقة على الفئات الاجتماعية (%)

كل المنتجات	الكهرباء	البنزين	الكيروسين	الغاز الطبيعي	البوتاجاز	
11.4	11.1	0.4	31.2	2.6	13.3	الفئة الأولى
14.5	14.7	0.8	21.3	5.2	17.7	الفئة الثانية
17.1	17.8	2.2	19.8	8.5	20.4	الفئة الثالثة
20.6	22.1	5.4	16.9	17.7	23.1	الفئة الرابعة
36.5	34.3	91.4	10.9	66.0	25.6	الفئة الخامسة
100	100	100	100	100	100	الإجمالي

المصدر: WB, Consulting services for an energy pricing strategy, final report 2009

وعلى ضوء هذه النتائج المقيسة بدأت وزارتا التضامن والبتترول إعداد برامج لتوزيع البوتاجاز باستخدام الكوبونات، ووضعت وزارة البترول خطة للتوسع في الاستخدام المنزلي للغاز الطبيعي في أكثر من 10 مليون وحدة سكنية في الحضر (باعتبار أن لدى مصر إحتياطي هائل من الغاز الطبيعي)، وكذلك برنامج الزيادة المتدرجة في أسعار البنزين، بالإضافة إلى إعادة النظر في نظام دعم الكهرباء والسولار... إلخ. لم يُقدر لعناصر هذه السياسة أن ترى النور. وربما لن تراه في ظل إستمرار نفس القناعات والمصالح والمحددات.

تعكس تكلفة دعم المنتجات البترولية ليس فقط اختلال مخصصات برامج الحماية الاجتماعية وهدف مساندة الفقراء وذوى الدخل المحدود ولكن أيضاً فرصة إعادة تخصيص الموارد لتحقيق المستهدف من وراء استخدام هذه الموارد. ويُظهِر الشكل 20، ما أوضحناه من قبل، من استحواز دعم منتجات البترول على نسبة بالغة الارتفاع بالمقارنة مع الدعم الغذائي والمساعدات المالية المباشرة. وباستثناء المملكة العربية السعودية تأتي مصر في مقدمة البلاد التي تواجه هذه الظاهرة المعبية. وفي تحليل لضرورة معالجة مثل هذا الوضع تشير مجلة The Economist البريطانية إلى القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي

اتخذتها السلطات في إندونيسيا. فقد بدأت الحكومة في إصدار بطاقات cards تمكن الفقراء من الاستفادة من ثلاثة برامج: إثنان منهما للتوسع في الصناديق العامة للرعاية الصحية والتعليم، إلى جانب تقديم مساعدة نقدية قدرها ما يعادل حوالي 16 دولار أمريكي في الشهر. سيستفيد من هذه البرامج أكثر من 86 مليون إندونيسي (15.5 مليون أسرة تمثل ثلث السكان). ولتوفير الأموال اللازمة تقرر التخلي عن دعم الطاقة بدءاً من يناير ، مما سيوفر حوالي 16 مليار دولار سنوياً. (The Economist, January, 2015).

الشكل (20) دعم الطاقة والتحويلات الاجتماعية



المصدر: The Economist, Jan 10th 2015

10-5 النظام الضريبي:

قد لا يختلف هيكل النظام الضريبي (والإيرادات العامة ككل) في مصر عما تتسم به الأنظمة المماثلة في الدول النامية. الواقع أن النسبة الأكبر من الإيرادات العامة وتوفرها إما الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة المبيعات، والضرائب الجمركية) أو الضرائب والأرباح على الشركات والهيئات العامة. وتتصاعد كثيراً الدعوة لفرض ضرائب تصاعدية، سواء على الدخل والأرباح التجارية والصناعية ضمن المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية. والواقع أن خصائص النظام الضريبي المصري، والعقبات التي تحول دون توسيع القاعدة الضريبية قد لاتضمن أن تحقق هذه المطالب عدالة النظام الضريبي وأن تصحح الإختلال الذي ينطوى عليه نظام الدعم والتحويلات والمزايا الاجتماعية.

لقد ارتفعت الإيرادات من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية من 27.3 مليار جنيه في 2004/3 إلى 66.8 مليار جنيه في 2008/7 بنسبة زيادة قدرها 145% وإلى 90.541 مليار جنيه في 2011/10 وإلى 122.171 مليار جنيه في 2013/12. زادت في هذه السنوات الضرائب على دخول الأفراد من 2.1 مليار جنيه في 2004/3 إلى حوالي 13.0% مليار جنيه في 2008/7، بنسبة زيادة تبلغ 58.5%. بينما زادت الضرائب على أرباح

المؤسسات (الشركات) بنسبة 250% تقريبا. ومن مجموع الضرائب على الأرباح لاتمثل الضرائب على الشركات الأخرى (*) (أى بعد استبعاد هيئة البترول، وقناة السويس، والبنك المركزي) سوى ثلث قيمة الضرائب على أرباح المؤسسات فى 2004/3. زادت الإيرادات من الضرائب بصفة مضطردة، وأصبحت تمثل مايزيد على 60% من إجمالى إيرادات الموازنة العامة.

جدول (33) تطور الإيرادات من الضرائب على الدخل والأرباح، بالمليون جنيه

2014/13	2012/11	2010/9	2007/6	2005/4	2004/3	
			58535	31571	27280	الضرائب على الدخل والأرباح
20295	13756		9720	9315	8160	الضرائب على دخول الأفراد
			5416	5177	4338	* من التوظيف
			3959	4132	3817	* بخلاف التوظيف، منها
750	317		168	139	127	- مهن غير تجارية
8973	5263		3595	3523	3280	- نشاط تجارى وصناعى
						الضرائب على أرباح المؤسسات:
غ.م.	34075					- هيئة البترول
13606	11800					- قناة السويس
غ.م.	غ.م.					- البنك المركزى
31804	23647					- باقى الشركات
166825	110752	170494	97779	75759	67147	إجمالى الضرائب
506647	303622		180215	110864	101881	إجمالى الإيرادات العامة

المصدر: وزارة المالية، البيان المالى، سنوات مختلفة

ولاشك أن هذه الزيادة تعود إلى الإصلاحات الضريبية التى تضمنها القانون 91 لسنة 2005 لتخفيف العبء الضريبى على المواطنين (!) من خلال زيادة حد الإعفاء، وخفض الحد الأعلى لسعر الضريبة من 40% إلى 20% فقد ارتفعت نسبة الضرائب على الدخل والأرباح من حوالى 27% من إجمالى الإيرادات العامة فى 2004/3 إلى حوالى 33% قبل الأزمة العالمية. ورغم التخفيضات فى نسبة الضريبة والاعفاءات، فقد ارتفعت حصيلة الضرائب على دخول الأفراد من 8.2 مليار جنيه فى 2004/3 إلى 13.1 مليار جنيه فى 2009/8. ارتفعت الضرائب على المهن غير التجارية من 127 مليون فى 2004/3 إلى حوالى 300 مليون فى 2009/8 (وهى قيمة ضئيلة فى كل الأحوال) وزادت كذلك الضرائب - على النشاط التجارى والصناعى من 3.3 مليار جنيه فى 2004/3 إلى حوالى 6 مليار فى 2009/9/8.

(*) تتضمن شركات عامة الى جانب الشركات الخاصة، (باقى الشركات)

10- 6 إعادة توزيع الدخل لم تحقق العدالة

قد يستحيل تحديد عبء الضرائب على الأرباح على الأفراد مباشرة، وإنما سينعكس على سياسة المؤسسات والشركات) في التوزيع على المالكين أصحاب الشركة وعلى سياسة إعادة استثمار كل (أو جزء) من الأرباح ولكن يمكن قياس هذا العبء على الفئات الاجتماعية الذي تنطوي عليه الضرائب المباشرة على الدخل (سواء الدخل من التوظيف أو الدخل بخلاف التوظيف) وأصبح ذلك ممكناً - في الحقيقة - منذ أن بدأ بناء "مصنوفة الحسابات الاجتماعية" (SAM*) . إن النتائج التي يظهرها تقدير أثر صافي الدعم والضرائب على الفئات الاجتماعية المختلفة (خاصة في المناطق الحضرية) بالغة الخطورة. ويظهر الجدول (33) الذي تم استخلاصه من بيانات مصنوفة الحسابات الاجتماعية لمصر عن العام 8/ 2009 بالإضافة إلى تقديرات سابقة من مصنوفة 1976. (محي الدين في Hansen & Radwan) .

جدول (34) : صافي الدعم والضريبة على الفرد في الفئات الاجتماعية في الحضر

أغنى 10%		30% الوسطى		أدنى 60%		البند
2009/8*	1976	2009/8*	1976	2009/8	1976	
	58.55		21.52		19.93	توزيع الإستهلاك الإجمالي %
42.3	37.57	21	32.41	36.7	30.02	توزيع الإستهلاك في الحضر %
3829	11.06+	1927	7.56+	603+	4.99+	متوسط الدعم للفرد (جنيه)
0.15	0.02	0.11	0.04	0.08	0.06	متوسط الدعم للجنيه من الدخل (جنيه)
1237-	105.39-	601-	26.12-	121.0-	9.59 -	الضريبة على كل فرد (جنيه)
0.03 -	0.17 -	0.04 -	0.15 -	0.02	0.12 -	الضريبة على كل جنيه
2592+	94.33 -	1326+	18.57 -	482 +	4.61 -	صافي الدعم والضريبة للفرد (جنيه)
0.12 +	0.15 -	0.07 +	0.11 -	0.06 +	0.06 -	صافي الدعم والضريبة لكل جنيه

المصدر : تقديرات الباحث من مصنوفة الحسابات الاجتماعية لعام 2009/8، وزارة التخطيط والجهاز المركزي ، أما بيانات عام 1976 فمأخوذة من دراسة عمرو محي الدين في Hansen and Radwan, 1982

نلاحظ من الجدول 34 أنه في عام 1976 - أي قبل إنتفاضة الخبز في يناير 1977 - كان الأثر الصافي للدعم والضرائب إيجابياً على نمط توزيع الدخل، كان متوسط الضريبة على دخل الفرد أعلى من نصيبه من الدعم، بالنسبة لكافة الفئات. كما ارتفع صافي الضريبة مع زيادة الدخل من 6 قروش على الجنيه من دخل فئة الفقراء وأشباه الفقراء (60% الأدنى على سلم توزيع الدخل) إلى 15 قرش على كل جنيه من دخل أغنى 10%. وبالمثل، ساعدت الضريبة على الدخل والدعم الإستهلاكي على تقليل الفجوة في التوزيع. فبينما تصاعدت الضريبة من 12 قرش للفئة الدنيا إلى 17 قرش لأغنى 10% من السكان، انخفض نصيب الفرد من الدعم من 6 قروش إلى قرشين فقط للفئتين الدنيا والأغنى (عمرو محي الدين). ومع ذلك، يبقى من الضروري ملاحظة مستوى عدم الكفاءة في نظام الدعم الذي سمح بأن يحصل الغني على ضعف قيمة الدعم التي

(*) كان إعداد المصنوفة منذ 1977 ضمن المشروع البحثي المشترك بين جامعة القاهرة ومعهد ماسا نفوستس للتكنولوجيا MIT في الولايات المتحدة ، تحت إشراف الباحث الرئيسي في المشروع أ.د. عمرو محي الدين من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

كان يحصل عليها الفقير (في الفئة الدنيا). لقد إنقلبت الصورة رأساً على عقب في 2009/8 ، وأصبحت السياسة المالية مصدراً للامساواة والابتعاد عن تحقيق عدالة التوزيع. ولاشك أن الزيادة الهائلة في مخصصات دعم الطاقة كانت مسؤولة إلى حد كبير عن ذلك، فضلاً عن تأثير هذه المخصصات على عجز الموازنة العامة، وامتدت عليه من إختلالات مالية، وضغوط تضخمية فقد انطوى على التحيز الصريح لصالح المقتردين والأغنياء. وعلى الرغم من أن الضريبة على الفرد الغني تبلغ أكثر من 9 أضعاف ما يدفعه الفرد في الفئات الدنيا، يتحمل كل جنه من دخل الغني نفس النسبة تقريبا التي يدفعها غير الأغنياء. ولأن قيمة الدعم تستحوذ عليها فئة الأغنياء تفوق ما يدفعونه من ضرائب، وأن نفس العلاقة تسرى على غير الفقراء، يبلغ صافي ما تتحمله الموازنة لكل فرد في الفئة الأغني 4.5 ضعف ما تتحمله بالنسبة للفئات الأدنى.

وفيما يبدو فإن المطالبين بعدم المساس بالدعم، بدعوى الحرص على أحوال محدودى الدخل وحماية الفقراء، لا يتكلمون - في الحقيقة - باسم هؤلاء، وإنما يدافعون عن مصالحهم ومنافعهم. ولعله من الواضح أن أكثر الكتابات (المقالات) والمقابلات (الحوار في البرامج الإذاعية والتلفزيونية) والندوات وورش العمل والدراسات والأبحاث) يقوم بها ويقدمها المسورون وأبناء الطبقة المتوسطة. والأكثر دلالة - من معاشتي لدولاب العمل الحكومى، وأسلوب اتخاذ القرارات الاقتصادية - أن أصحاب المصالح المترجمين من نظام الدعم - والغذائي بصفة خاصة - من خلال تسريب الدقيق المدعوم، وعدم صرف المخصصات من البقال التمويني، وأصحاب السيارات الخاصة، هم دائما الأعلى صوتا في مقاومة إصلاح نظام الدعم. والواقع أنه أياً كانت صعوبة وضع وتطبيق نظام للاستهلافة لتحديد المستحقين للدعم فإن كثيراً من الحقائق والمؤشرات التي تضمنتها بحوث ودراسات جادة، ورجعنا إلى الكثير منها في هذا البحث، تُظهر مدى الخلل وعدم العدالة في نظام، الغرض الرئيسى له هو مساندة مؤقتة لدوى الدخل المحدود أو المهمشين والمتعطلين أو الفقراء، إلى أن يلحقوا بقطار التنمية العادلة.

بيكيتي : توزيع الدخل في مصر أقل مساواة مما تقيسه المؤشرات

ضمن مشروع لدراسة تطور أنصبة الشرائح الأعلى من الدخل، نُشِرت ورقة بحثية حول قياس الدخول الأعلى وعدم المساواة في الشرق الأوسط، مع إشارة خاصة لمصر.^(*) تنطلق الورقة من تسجيل ما انتهى إليه عدد من الدراسات الحديثة من أن اللامساواة ليست كبيرة في دولة مثل مصر- وبلدان الشرق الأوسط بصفة عامة- وذلك قياساً على المؤشرات العالمية، ومن أنه يلزم البحث عن مصدر عدم الرضا بين الناس في مناحى أخرى غير سوء توزيع الدخل. وتحاول الورقة دحض هذه النظرة، مع تأكيد الباحثين على إدراك أن مصادر عدم الرضا أكثر من مجرد استخدام قيمة معامل جيني، أو نصيب الفئة الأغنى من الدخل. وفيما ترى الورقة فإن عدم الرضا الشعبي عن غياب العدالة ينشأ - في الأغلب - من الرؤية وإدراك المفهوم الإنصاف وعدم الإنصاف في العملية التي تخلق اللامساواة، وليس مستوى (درجة) عدم المساواة ذاتها. وعلى الرغم من ذلك يختلف الباحثان مع النتائج السابقة التي ترى أن مؤشر اللامساواة في توزيع الدخل منخفض رقمياً في مصر وفي بلدان الشرق الأوسط. وتحاول الورقة تفصيل أمرين: الأول، عدم كفاية البيانات المتوفرة على المستوى الوطني لاستخلاص تقديرات موثوقة عن نصيب أغنى 10% و 1% من السكان. وبدلاً من التعويل على بيانات مسوح الدخل والإنفاق تنصح بالبحث عن بيانات أكثر فائدة من خلال بيانات ضرائب الدخل في الموازنات العامة. الثاني: الوصول إلى نتيجة مغايرة تدعى أن عدم المساواة (درجة التباين) في توزيع الدخل كبيرة جداً على مستوى الشرق الأوسط ككل. والغريب أن الورقة، وهي تؤكد أن تقديراتها ايضاحية واستكشافية exploratory وتحتاج إلى مزيد من المراجعة، قد بُنيت على احتمالات متعددة لقيمة "معامل باريتو" ولا تستند إلى بيانات فعلية. على أن الأمر المثير للارتباك يتعلق بتعميم الاستنتاج بأن التفاوت في توزيع الدخل أكبر مما تقيسه المؤشرات المستندة إلى مسوح الدخل والإنفاق. وتشتمل نتائج الورقة على مقارنة الشرق الأوسط - ككل - مع مناطق أخرى في العالم. إذ تشير إلى أن نسبة نصيب أغنى 10% من إجمالي الدخل في الشرق الأوسط تبلغ 55% (بالمقارنة مع 48% في الولايات المتحدة، 36% في غرب أوروبا)، كما توصلت إلى أن هذه النسبة ظلت ثابتة تقريباً في الفترة 1990-2010، وبقيت دائماً أعلى من مثيلتها في الأقاليم الأخرى، في كل السيناريوهات المبنية على افتراضات مختلفة لقيمة معامل باريتو. ولكن على النقيض مما تتوصل إليه الورقة من خلال تعميم النتيجة فإن نصيب أغنى 10% أو 1% من المصريين ظهر دائماً أقل من مثيلتها في الدول أو الأقاليم المختلفة، كما يظهر من الجدول ().

في مواجهة الشكوك التي قد تثار حول كفاية وملاءمة نتائج مسوح الدخل والإنفاق لقياس مستوى والتطور في نمط توزيع الدخل أُخضعت بيانات هذه المسوح للتقييم، ليتأكد جودة هذه البيانات واتساقها فيما بين سلسلة المسوح السابقة، وأن "مقاييس تفاوت الدخل في مصر باستخدام بيانات مسوح الدخل والإنفاق دقيقة" (Hlasny and Verme 2013) وهكذا فإن:

.... The Egyptian distribution of top incomes follows rather closely the Pareto distribution and that the inverted Pareto coefficient is located around median values when compared with 418 household surveys world wide. Hence, income inequality in Egypt is confirmed to be low. (Verme and others, 2014)

Fecund Alvarado and Thomas Pickett, Measuring Top Incomes and Inequality in the Middle East, (*)
Working Paper Series, ERF, 2014 .

جدول () نصيب أغني 10% و 1% من الدخل

نصيب أغني 1%	نصيب أغني 10%	
		السيناريو المرجعي
10.4	33.0	مصر
19.8	55.4	الشرق الأوسط
		سيناريو التفاوت الشديد
12.3	35.1	مصر
25.9	61.1	الشرق الأوسط
		سيناريو التفاوت الضئيل
8.5	30.7	مصر
14.8	50.1	الشرق الأوسط
11.1	36.2	أوروبا الغربية
19.9	48.0	الولايات المتحدة
16.8	53.6	جنوب افريقيا
14.3	46.1	أوروغواي
13.4	39.6	سنغافورة

المصدر: Piketty and Alvaredo, 2014

رغم الاختلاف في الموقف بين من رأوا أن توزيع الدخل في مصر يتسم بالمساواة ومن افترضوا أن توزيع الدخل ليس في مصر وحدها وإنما في منطقة الشرق الأوسط ككل أكثر تفاوتاً مما وجدته الدراسات، يتفق بعض هؤلاء وأولئك ممن تناولوا الموضوع بعد 2011، على أن سوء توزيع الدخل "كان أحد العوامل وراء" الربيع العربي". بيكيتي يفسر عدم الرضا - وربما الغضب - عن اللامساواة يتوقف على رؤية التفاوت في التوزيع على المستوى الإقليمي وليس المستوى الوطني وحده:

Popular discontent about inequality and the (un) fairness of the distribution are determined by regional (and /or global) inequality, and not only on a national level . (Abveredo and Piketty 2014)

كان الوضع النسبي والصورة الذهنية للتفاوت في التوزيع وراء انتشار حالة عدم الرضا التي ربما فجرت أحداث "الربيع العربي". قد يبدو هذا التفسير منطقياً (مقبولاً) لدى من وجدوا التفاوت كبيراً في توزيع الدخل، ولكن عند من شاركوا أو إطلعوا على حقائق ومؤشرات رقمية مقيسة بدقة حول تطورات النمو، التوزيع، والفقر خلال فترة ممتدة، تظهر محاولة تفسير الإحساس بعدم الرضا مشوشة ومرتبكة. يشير البعض () إلى عدد من الملاحظات:

- شهدت سنوات العقد الأول من القرن الجديد تغيرات ملحوظة في " المفاهيم " لدى الناس، وتزايد لديهم الإدراك بأهمية القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وأوضاعهم النسبية في المجتمع، وتحول اهتمامهم إلى مفاهيم وانعكاسات معدلات النمو الاقتصادي، وأسعار السلع الغذائية.
- كثير من الناس أصبحوا يشعرون أنهم أفقر في 2008 (في غضون الأزمة العالمية) مما كانوا في 2000، والبعض يرون أنهم أصبحوا ينتمون إلى فئة اجتماعية أقل مستوى.
- تزايدت الفجوة بين حالة الرفاه الفعلية (مستوى المعيشة الفعلي) وبين تطلعات وتوقعات البعض.
- تزايدت بحدة حالة الشعور برفض واستنكار " اللامساواة".
- إن تحليل الحقائق والتصورات عن " المساواة" في التوزيع أكد وجود " المعضلة ":

Income inequality measured with HIECS surveys is effectively low and not a statistically artifact while people have grown more inequality averse.

- هناك بعض التفسيرات لوجود وتصاعد هذه المعضلة (التناقض).
- زيادة هشاشة بعض الفئات رغم فترات النمو القوي بسبب الغلاء أو البطالة:

Welfare – analysis literature consistently shows that losses in consumption are perceived more acutely than equivalent gains. This asymmetry might explain the existence of a sizable group of those who are deeply dissatisfied with the economic changes, and their grievances might offset positive perceptions by those who have experienced gains (W.B Roport 2009) .

الخفاض استهلاك البعض غالبا ما يكون أشد وطأة من تحسن معيشة آخرين.

هامش مُطَوَّل (2)

حدود المقارنة بين بيانات مسوح الدخل وبين الحسابات القومية

لم يقف التعسف في الوصول إلى بعض الأحكام القاطعة عند الافتراض بمسؤولية اللامساواة وافتقاد " العدالة الاجتماعية" – تزايد سوء توزيع الدخل – عن تفجر " الربيع العربي" – لقد انبنى هذا الافتراض على مخالفة النتيجة السائدة لدى غالبية الباحثين بعدم حدة تفاوتات الدخل في مصر. وظهرت بعض الأوراق البحثية، على غرار فكرة بيكيتي Piketty، التي ترى أن ثمار النمو الاقتصادي لم تصل إلى الفقراء وذوى الدخل المحدود، واستأثرت بها فئة قليلة، هي التي استحوذت على العائد على رأس المال، ومن ثم تزايدت فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء.

استند هذا الاستنتاج إلى ملاحظة وجود اختلاف بين معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) وبين نمو دخل القطاع العائلي، وأن هذا التباين يعكس تطور تفاوت توزيع الدخل خلال سنوات العقد الأول من القرن 21 (Al Nashar and Verme, 2013) بل إن أسباب هذا الاختلاف بين معدلات نمو الناتج الإجمالي، ودخل العائلات، هي ذاتها عوامل عدم التحسن في توزيع الدخل، وزيادة نسبة الفقراء. لقد قررت الدراسة المذكورة أن الفجوة التراكمية (خلال

الفترة 2000/99-2011/10) بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل العائلي بلغت 15-40%. ومن ثم توصلت إلى أن النمو الاقتصادي لم تتساقط عوائده (ثماره) إلى الأسره المصرية، لأن هذه العوائد آلت إلى المؤسسات (الشركات)، التي لم تقم بتوزيعها على القطاع العائلي (سواء في صورة أجور ومرتبوات للعاملين، أو عائد على الأسهم والسندات) وإنما احتفظت بها في صورة أرباح غير موزعة، أو أموال مهربة !!

كانت أداة التحليل التي قادت إلى مثل هذه الاستنتاجات هي مقارنة تطور عدد من المتغيرات الاقتصادية التي لا تصح دائماً المقارنة بينها، لاختلاف مفهوم ودلالة ما يقيسه كل منها. فمن ناحية قد تجرى المقارنة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين نصيبه من الإنفاق الاستهلاكي الخاص كما تسجله بيانات الحسابات القومية. وكذلك قد تتم مقارنة قيمة ومعدل تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الحسابات القومية، مع نظيرها المُقدَّرَيْن وفقاً لنتائج مسح الدخل والإنفاق. بالإضافة إلى إمكانية المقارنة بين متوسط إنفاق الفرد من جملة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الحسابات القومية، وبين قيمة وتغير هذا المتوسط المقدر من بيانات المسوح الميدانية.

تكشف هذه المقارنات عن مفارقات شديدة، تستوجب الدقة في معالجتها، وفهم مصدرها. يسجل تقرير للبنك الدولي (WD,2010) أن معدلات النمو - في مصر - المحسوبة من واقع المسوح كانت قريبة جداً لتلك المقدرة من الحسابات القومية في العقد 1995-2005. ولكن تغير الأمر تماماً مع مسح 2009/8، إذ لم يمثل معدل نمو متوسط إنفاق الفرد في المسح سوى 75% من نظيره في الحسابات الكلية. ويصبح الأمر مصدرراً للحيرة عندما نلاحظ أنه " خلال 3 سنوات من النمو الاقتصادي السريع والقوى، ارتفع الإنفاق الاستهلاكي (بالأسعار الثابتة) بما لا يقل عن 15% في 2005-2008، ولكن يبدو أن أثر ذلك قد تلاشى تماماً من بيانات مسح الدخل والإنفاق في منتصف 2008" (البنك الدولي، 2010). وقد أوضح التقرير أمرين، ربما يساعدان في التخفيف من حالة الارتباك والقلق الناجمة عن اختلاف مصادر البيانات: من ناحية، تواجه معظم الاقتصادات هذا الاختلاف بين البيانات الجزئية micro data، عن البيانات الإجمالية. ولكن من ناحية أخرى، يُعَدُّ التقرير العوامل التي تؤدي إلى هذا الاختلاف مثل الاستهلاك الذاتي للأسر، واحتمال تقدير الأسر لإنفاقها بأقل من حقيقته، فضلاً عن اختلاف نطاق التغطية للقطاع العائلي (وفق مفهوم الحسابات القومية، وفي مسح الدخل والإنفاق).

لم تكن هذه الفروق في قيمة وتغير الإنفاق الاستهلاكي (الدخل) للفرد، دافعاً سوى للتنبه لأخذها في الاعتبار عند دراسة وتحليل مسائل توزيع الدخل، وخاصة عند حساب "خط الفقر". ولكن قد يثير وجود هذا الاختلاف السؤال عن مآل الفرق في النمو الذي يظهر بين حسابات الدخل القومي، وبين نتائج بحوث ميزانية الأسرة، لماذا لم تتساقط عوائد (ثمار) النمو؟ وأين ذهبت هذه الثمار؟ (Al Nashar,2013).

لقد تناولت دراستنا الحالية علاقة النمو الاقتصادي مع توزيع الدخل، ونسبة الفقر، ومحاوله الاعتماد على مؤشرات مرتبطة لتحديد مدى استفادة الفئات الاجتماعية المختلفة من النمو. وربما ليست هناك حاجة لتحليل إضافي يستند إلى المقارنة بين متغيرات تختلف في مضمونها وأسلوب قياسها. ولكن من الممكن طرح نفس السؤال عن التغير في نمط توزيع الدخل بدلالة التغير في "الإنفاق الاستهلاكي العائلي" بذاته من واقع الحسابات القومية " (ميزان الموارد/ الاستخدامات).

ولإعادة الأمور إلى نصابها، يعود الأصل في مناقشة مسألة " اللامساواة " أو تفاوت توزيع الدخل إلى أنها - من الزاوية الاقتصادية المحضة - هي مناقشة لقضية الادخار. فعندما تجرى - في اقتصاد ما- آلية تدفع في اتجاه زيادة معدل الادخار، ستتحدد استجابة هذا الاقتصاد في إحدى صورتين، كما يشرح (Michael Pettis,2014). الأولى: أن

تقابل الزيادة في الادخار زيادة مماثلة في الاستثمار المنتج (وهو ما يدخل في إطار نظرية "جانب العرض" والتساقط لأدنى !!)، الثانية: زيادة البطالة. ذلك أنه وفقاً للنظرية الاقتصادية الداريجة - على النحو الذي عرضناه في الجزء الأول - تعنى زيادة اللامساواة في توزيع الدخل، انخفاض الطلب الكلى، إما عن طريق تخفيض نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلى، أو تخفيض الاستثمار الإنتاجى من خلال تخفيض الطلب الفعال على منتجات كان هذا الطلب هو المبرر لإعادة استثمار رأس المال في مشروعات جديدة. وهنا يزعم Pettis أنه يقدم فهماً أعمق وإضافة مفيدة للجدل حول تفاوت التوزيع ونقص الاستهلاك Under consumption، حينما يقرر " أن انخفاض نسبة الاستهلاك الخاص في الناتج المحلى الإجمالى، له نفس التأثير الذى يحدثه تزايد سوء توزيع الدخل^(*).

وهكذا قد تؤدي السياسات الاقتصادية، وخاصة عندما يزيد حجم الحكومة، إلى أن يزيد الناتج المحلى الإجمالى بمعدل يفوق الدخل العائلى لعدة سنوات، أى أن القطاع العائلى (الاستهلاكى) يحتفظ بحصة متناقصة من إجمالى السلع والخدمات التى ينتجها الاقتصاد. ومؤدى ذلك - كما يرى Pettis - أن النقطة التى قد تغيب عن التحليل تتمثل فيما استخلصه من أن زيادة مستوى التفاوت في توزيع الدخل له نفس الأثر على الادخار والاستهلاك الذى يتركه كبر حجم الحكومة أو قطاع الأعمال، كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى. فى كلتا الحالتين، يتجه الاستهلاك إلى الانخفاض، والادخار إلى الارتفاع كنسبة من الناتج المحلى.

واستكمالاً لمنطق النظرية الداريجة يكون تزايد الادخار مطلوباً ومفيداً عندما يُستخدَم لتمويل استثمارات إنتاجية. بينما سينتهى الأمر إلى زيادة البطالة، إذا كان الاقتصاد يشهد فائض المدخرات، أى زيادتها عن الاستثمارات المطلوبة، مما يؤدي إلى المضاربة.. الخ. الأمر المفيد في تحليل Pettis هو إمكانية تحليل مكونات الإنفاق القومى، والتناسب بينها. نحن نعرف أن المتساوية التوازنية في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة (سنة مثلاً) هى:

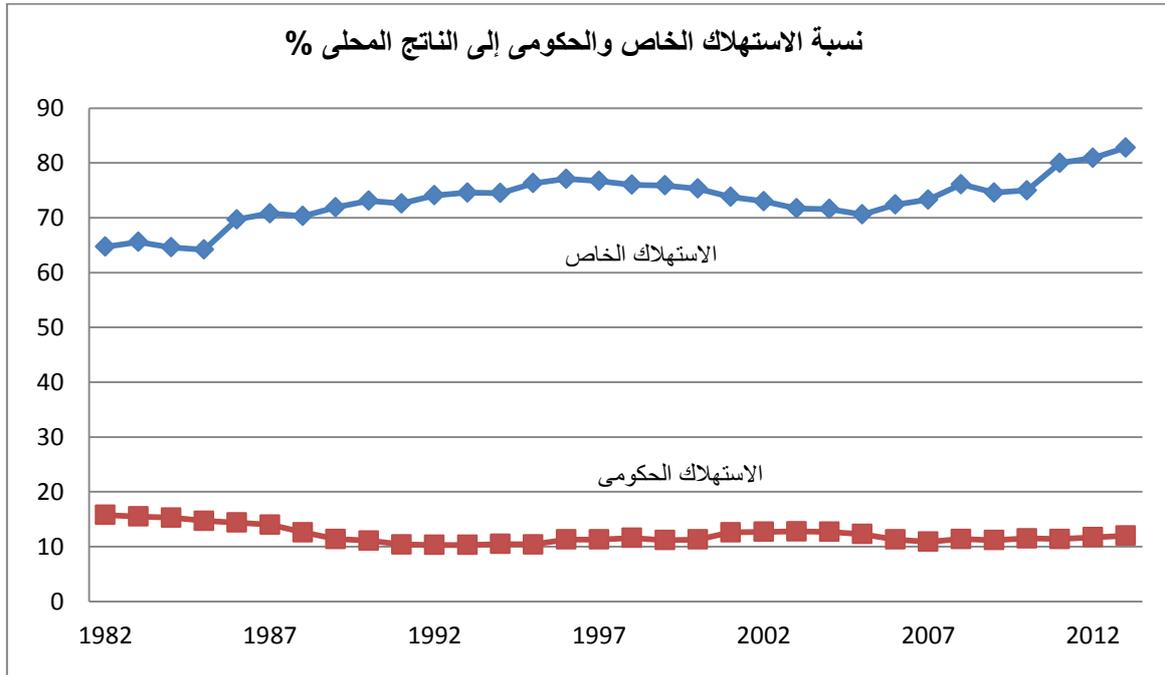
الناتج المحلى الإجمالى = الإنفاق على الناتج = الإنفاق الاستهلاكى العائلى + الإنفاق الاستهلاكى الحكومى + الإنفاق الاستثمارى + صافى الصادرات.

وكما هو واضح، تستوجب متطلبات تعظيم الزيادة في إنتاج الاقتصاد من السلع والخدمات إحتجاز نسبة أكبر من هذا الإنتاج وتخصيصه لإعادة الإنتاج من خلال إضافة طاقات إنتاجية جديدة. ومن ثم لا يبدو ثمة علاقة مباشرة بين تخصيص الإنتاج للإنفاق على مكوناته المختلفة، وبين " المساواة " أو توزيع ثمار النمو بين الفئات الاجتماعية. ما يقتضى بحثه هو قياس مؤشرات التوزيع بين المشاركين في زيادة الإنتاج، وهى تتجاوز طبيعتها نمط التوزيع الأوىلى للدخل، أو تخصيصه بين استخداماته. فـالمتساوية المشار إليها أعلاه، تعنى - محاسبياً - أن كل ما لا ينفق على السلع والخدمات النهائية فهو "ادخار" ، وكل ما يُدخَر هو "استثمار" . ولأن المنوط بالاستثمار هو قطاع الأعمال، فإن زيادة الموارد الموجهة للاستثمار المنتج لا تعنى - فى ذاتها - محاباة لفئة المنتجين، وزيادة فى تفاوت توزيع الدخل. والعبرة فى النهاية - كما ينتهى إليها Pettis - هى ما يحققه التراكم الرأسمالى من زيادة فى الدخل ومدى مشاركة أطراف العملية الإنتاجية فى الحصول على حصة "عادلة" من هذه الزيادة. وتطبيقاً لفكرة Pettis، فقد تم توقيع " الاستهلاك العائلى " والاستهلاك الحكومى كنسبة من الناتج المحلى على الشكل المبين هنا.

(*) عندما يتم تنفيذ سياسات لحفز النمو ، ومعه التشغيل والعمالة، من خلال تحويل الدخل من المستهلكين إلى المنتجين، وخاصة حينما يكون معدل زيادة الأجور أقل من معدل زيادة الإنتاجية ومعدل النمو الاقتصادى .

ومن النظر إلى خط تطور كل من نسبة الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي والاستهلاك الحكومي - كما تسجله بيانات ميزان الموارد/الاستخدامات - يبدو لنا بوضوح أن أياً من الشروط التي اقترحتها Pettis يمكن استخلاصها من الحالة المصرية. فبصفة عامة لم تشهد نسبة إنفاق القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضاً ظاهراً، وربما العكس كان صحيحاً، ولا اتجه الإنفاق الاستهلاكي الحكومي إلى الارتفاع الملموس خلال تلك الفترة الطويلة، وربما كان استقرار نسبته إلى الناتج المحلي هي السمة الواضحة.

هل يجوز اعتبار هذه المؤشرات إثباتاً إضافياً لعدم ارتفاع حدة اللامساواة في توزيع الدخل في مصر؟ يتوقف الأمر على مدى قبول وجهة نظر Pettis في صلاحية هذا المؤشر. لكن الأمر المؤكد - في تقديرنا - أن وجود اختلاف في تقديرات الاستهلاك (الدخل) بين المسوح الميدانية والحسابات القومية لا يوفر دليلاً كافياً على سوء توزيع الدخل أو عدم إستفادة البعض من النمو الاقتصادي، وهو ما يُسمّى بغياب "تساقط ثمار النمو".



المصدر: وزارة التخطيط، سنوات مختلفة

وربما يكون ملائماً أيضاً الإشارة إلى افتقاد دلالة المقارنة بالأسعار الثابتة لبيانات الإنفاق الاستهلاكي المستخرجة من المسوح، وبيانات الحسابات القومية. الواقع أن استبعاد أثر التغير في الأسعار يتم باستخدام مُكَمَّش الناتج المحلي GDP deflator في حالة البيانات القومية، بينما يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتثبيت قيم الإنفاق الاستهلاكي، ودائماً ما يختلف المُكَمَّشان، مما يجعل معدلات التغير في قيم الاستهلاك والناتج غير معبرة عن صورة التوازن كما تسجلها الحسابات القومية. الواقع أن الاستخدام الأصيل لنتائج بحوث ميزانية الأسرة يكمن في معرفة التوزيع النسبي للدخل والإنفاق، وقياس مؤشرات التفاوت (اللامساواة)، وليس قياس القيم المطلقة لمتوسط الدخل أو الإنفاق، التي هي - في الأساس - مهمة حسابات الدخل القومي.

المصادر

- Aghion, Caroli and Penalosa, Inequality and Economic Growth, the Perspective of the New Growth Theories, Journal of Economic literature, Vol.37, No4, 1999
- Aghion F. and Bolton P. , A Theory of Trickle – Down Growth and Development Review of Economic Studies 1997, vol 64
- Alesina & Rodrik
- Arne Bigsten and Jorgen Levin, Growth, Income Distribution, and Poverty, United Nations University, WIDER , Discussion Paper No2001/129
- Atkinson, Bringing Income Distribution in from the Cold, Economic Journal, 07
- Banerjee Abhijit and Duflo Esther, Inequality and Growth, What can the data say? NBER, Working Paper Series 7793, July 2000
- Barrow Robert, Inequality and Growth in a Panel of Countries, Journal of Economic Growth, 5(1)
- Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth, Egypt and Turkey, a World Bank Study, 1991
- Bent Hansen and Girgis Marzouk, Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), North Holland Company, 1965
- Bent Hansen and Samir Radwan, employment opportunities and equity in Egypt, a WEP Study, Geneva, 1982
- Berg Andrew and Ostry Jonathan, Inequality and Sustainable Growth, Two Sides of the Same Coin? IMF Staff Discussion Note, 2011
- Branko Milanovic, Income inequality has risen instead of falling as expected, Finance & Development, September 2011
- Christoph Lakner and Branko Milanovic, Global Income Distribution, Policy Research Working Paper, the World Bank, 2013
- Daniel Mitchell, The Laffer Curve Shows that Tax Increases Are a Very Bad Idea, www.forbes.com, 2012
- Daniela Marotta and Others, Was Growth in Egypt Between 2005 and 2008 Pro-Poor ? The World Bank Policy Research Papers, March 2011
- David Lipton, Fiscal Policy and Income Inequality, <http://www.imf.org/external/np/2014>
- Deising Klaus, Lyn Squire, New ways of looking at old issues: inequality and growth, Journal of Development Economics, Vol. 57, 1998
- Deising Klaus, Lyn Squire, Revisiting Inequality: New Data, New Results, ECES Distinguished lectures Series 18, 2002
- Deining Klaus and L. Squire, Economic Growth and Income Inequality, Reexamining the Links, Finance & Development, March 1997
- Edgar Pardo-Beltran, Effects of Income Distribution on Growth, CEPA, working paper 2002-16, New School University, NY, 2002
- Francesca Bastagli, David Coady, and Sanjeev Gupta, Income Inequality and Fiscal Policy, IMF Staff Discussion Note, June 2012
- Ferreira, Francisco, Inequality and Economic Performance, www.worldbank.org/poverty/index.htm, 1999
- Francois Bourguignon, The Poverty-Growth-Inequality Triangle: with some reflections on Egypt, ECES Distinguished lectures Series 22, 2005
- Forbes, Reassessment of The Relationship Between Inequality and Growth, AER, vol.90.No 4, 2000

- Gary S. Fields, Who Benefits from Economic Development? a reexamination of Brazilian growth in the 1960's, the AMR, vol67, 1997
- Gerardo Angeles, The relationship between economic growth and inequality: evidence from the age of market liberalism, University of Kent, Canterbury, March 2006
- George Clarke, More Evidence on Income Distribution and Growth, The World Bank Working Papers 1064, December 1992
- Jeorge Leaf, Trickle-down economics, the most destructive phrase of all time, <http://www.forbes.com>, 2013
- Giovanni Andrea Cornia and Julius Court, Inequality, Growth and Poverty in the Era of Liberalization and Globalization, WIDER Policy Brief no 4, 2001
- Gustav Ranis, Arther Lewis' Contribution to Development Thinking and Policy, Center Discussion Paper 891, Yale Univ.2004
- Hanaa Kheir-El-Din and Heba El-Laithy, Growth, Distribution and Poverty in Egypt: an assessment, 1990/91- 2004/05, ECES, Conferece papers, November 2006
- Hollis Chenery and others, Redistribution with Growth, Oxford University Press,1974
- IMF, Fiscal Policy and Income Inequality, Policy Paper, January 2014
- IMF, Fiscal Policy and Income Inequality. a Policy Paper, January 2014
- Jane McGrath, Does trickle-down economics apply to a down markets? , <http://money.howstuffworks.com/trickle-down>,
- Jane McGrath, How Trickle-down Economics Works, <http://money.howstuffworks.com/trickle-down>,
- Jane McGrath, Does trickle-down economics apply to a down market?, <http://money.howstuffworks.com>
- James Galbraith and Hyunsub Kum, Inequality and Economic Growth, Data Comparisons and Econometric Tests, UTIP Working Paper no 21, 2002
- John Cassidy, Does Tackling Inequality Reduce Growth? No, <http://www.newyorker.com>, March 2014
- Jorge Alberto Charles-Coll, The Debate Over the Relationship Between Income Inequality and Economic Growth, Does Inequality Matter for Growth, Research in Applied Economics, Vol 5, No 2, 2013
- Kanbur Ravi, Income Distribution and Development, Cornell University Working Paper, 1998
- Kanbur Ravi and Nora Lustig, Why is Inequality Back on the Agenda? Cornell Universisty, WP 99, July 1999
- Khalid Ikram, The Egyptian Economy,1952-2000, Performance,policies, and issues, Routledge, 2006
- Kimberly Amadeo, Trickle-Down Economics and its Effects, <http://useconomy.about.com/od/Does-It-Work.htm>
- Kirk S. Bowman, Should the Kuznets Effect be Relied on to Induce Equalizing Growth,World Development, Vol.25, No.1, 1997
- Kristin J. FORBES, A Reassessment of the Relationship Between Inequality and Growth,THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW, September 2000
- Lewis Dual-sector model, wikipedia.com,
- Lopez, Humberto, Pro-poor growth: a review of what we know (and of what we don't), The World Bank's PREM Poverty Group,

- Mead, Donald, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, the Economic Growth Center, Yale University, 1967
- Bruno, M. , Ravallion M. , and Squire L, Equity and Growth in Developing Countries, WB, Policy Research Working Paper 1563, 1996
- Michael Pettis, Economic Consequences of Income Inequality, Carnegieendowment.com, 2014
- Moges, Abu Girma, Comment on Stiglitz's The Price of Inequality, University of Tsukuba, ?/
- Nancy Birdsall, Income Distribution: Effects on Growth and Development, Center for Global Development, Working Paper No 118, 2007 .
- Ostry, Berg, and Tsangarides, Reditration ,Inequality and Growth, IMF, Staff Discussion note, February 2014
- Paolo Verme and Others, Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt, Facts and Perceptions Across People, Time, and Space, a World Bank Study, 2014
- Persson and Tabellini, Is inequality harmful for growth? , American Economic Review 84, 1994
- Peter Ferrara, Economic Growth, Not Income Distribution, Is What Helps Us All, <http://www.forbes.com/sites>, January 2014
- Piketty Thomas, Capital in the Twenty-First Century, Harvard Univ Press, 2014
- Piketty Thomas and Facundo Alvaredo, Measuring Top Incomes and Inequality in the Middle East, ERF Working Paper Series, 2014
- Ranis, Gustav, Arther Lewis' contribution to Development Thinking and Policy, Economic Growth Center, Yale University, 2004
- Rational Wiki, Laffer Curve, [http:// rational wiki.org](http://rationalwiki.org)
- Ravallion and chin
- Richard Jolly, Redistribution With Growth- A Reply, IDS Bulletin, vol 7, no 2,1975
- Robert Mabro, The Egyptian Economy 1952-1972, Clarendon Press, 1974
- Sara Al Nashar and Paolo Verme, From GDP growth to Income inequality, a comparative analysis of macro and micro data in Egypt, unpublished round table paper, Cairo, 2013
- Simon Kuznets, Economic Growth and Income Inequality, The American Economic Review, Vol. XLV,num.1. March,1955
- Solimano, Andres, The End of the Hard Choices? Revisiting the Relationship between Income Distribution and Growth, Chapter 4, Social Inequality
- Stiglitz, Joseph,The Price of Inequality, Norton & Com. ,NY, 2013
- The Economist, Inequality, A Piketty problem, [http:// www.economist.com](http://www.economist.com), May 2014
- The Economist, Picking holes in Piketty, [http:// www.economist.com](http://www.economist.com), May 2014
- Thomas B. Edsall, Can Capitalists Save Capitalism?, [www.nytimes.com/Opinion/Can-Capitalists-Save-Capitalism.html?](http://www.nytimes.com/Opinion/Can-Capitalists-Save-Capitalism.html), January 2015
- Thomas Sowell, The Trickle-down Lie, National Review Online, www.nationalreview.com/trickle-down-lie, January 2014
- Vector Levy, The Distributional Impact of Economic Growth and Decline in Egypt, Middle Eastern Studies, vol 22, no 1,1986
- Vladimir Hlasny and Paolo Verme, Top Incomes and the Measurement of Inequality in Egypt, The World Bank, Policy Research Working Paper, August 2013

- Wikipedia, Trickle-down economics, the free encyclopedia, <http://en.wikipedia.org>, May 2014
- WB, WORLD DEVELOPMENT REPORT,1990, and UNDP, HUMAN DEVELOPMENT REPORT,1990
- WB, Achieving Shared Growth, <http://web.worldbank.org>, March 2014
- World Bank, Poverty in Egypt 2008-09: Withstanding the Global Economic Crisis, June 2010
- World Bank, Arab Republic of Egypt: Economic Growth, Inequality and Poverty, Social Mobility in Egypt Between 2005 and 2008, April 2009
- World Bank, Egypts Food Subsidies: Benefit Incidence and Leakages, September 2010